

مصر المعاصرة

السنة التاسعة والسبعون — العددان ٤١١ ، ٤١٢ — يناير وأبريل ١٩٨٨

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يناير وأبريل ١٩٨٨
العددان ٤١١ و ٤١٢
السنة التاسعة والسبعون
القاهرة

الثمن ♦ ♦ ع قرش

الفهرس

مقالات باللغة العربية

الصفحة

- الدكتور / محمد دويدار : صندوق النقد الدولي والاقتصاد
المصرى — من بيده مفتاح
الآخر ٥
- الدكتورة / سهر محمود معنوق : التحويل العكسى للموارد — فى
اطار أزمة مديونية العالم
الثالث ٢٣
- الدكتور / صبرى احمد أبو زيد : دور سوق المال فى تنمية
الاستثمارات فى مصر خلال
الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٦/٨٥ ٧٥
- الدكتور / محمود الطنطاوى الباز : تفسير السلوك الاقتصادى
للمشروع الدولى للنشاط . ١١١
- الدكتور / حسين محمد صالح : امكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة
تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ١٧٣
- الدكتورة / منى مصطفى البرادعى : سياسة الغذاء فى مصر دراسة
نقدية للبحوث والدراسات
الخاصة بمشكلة الغذاء فى
جمهورية مصر العربية منذ
بداية السبعينات . ١٩٥

مقالات باللغة الأجنبية

- الدكتور / نجيب حسنى : الاصوليون والقانون الجنائى ٥
- الدكتور / مختار خطاب : استراتيجية رؤوس الأموال
البتروولية السائدة منذ
السبعينات . . . ٢٥
- الدكتور / يوسف بطرس غالى : أسواق الائتمان فى الاقتصاد
الزراعى . الأبدى الحقة . ٤٧
- الدكتور / عبدالمعطى البهواش : نصيب الدولة فى الناتج القومى
الاجمالى والتنمية الاقتصادية
فى جمهورية مصر العربية
دراسة كمية ١٩٥٢/١٩٥٣ —
١٩٨٤ / ١٩٨٥ . . . ٨٥
- الدكتور / ابراهيم سليمان : الغذاء فى مواجهة خطط الحماية
الدكتورة / عايدة اصفهانى : الغذائية فى مصر أفكار
اجتماعية واقتصادية وسياسية ١٢٣
- الدكتور / كمال الخشن : تعديل حلول البرمجة الخطية
باستعمال القيم المتوازية . ١٣١
- الدكتور / بارليند : بعض الملاحظات على الصناعة
المصرية والأشكال المرتبطة بها ١٥٣

اعضاء الجمعية

اعضاء الجمعية أربع فئات : الأعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والأعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والأعضاء الفخريون الذين أدوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والأعضاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون في الخارج يسهمون في أعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل

الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوى في المجلة مائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولارا أمريكيا) . للبلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

تمن العدد لغير الاعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا أو خمسة دولارات) في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسال الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر فى هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيريا الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصرى

من بيده مفتاح الآخر؟ (١)

دكتور

محمد دويدار (٢)

أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق

جامعة الاسكندرية

—

الموضوع الذى يشغلنا فى لقائنا هذا المساء يقذف بنا مباشرة فى المجال النقدى للاقتصاد الرأسمالى الدولى ، الأمر الذى قد يبرر أن نبدأ بكلمة حول العقود بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الدولى فى ظل الرأسمالية ، لنعقبها بكلمة عن النظام النقدى الرأسمالى الدولى صبيحة الحرب العالمية الثانية ، وهو نظام لا يمكن كشف أسرارهِ الا فى اطار كل تاريخ الاقتصاد الرأسمالى الذى يميل بطبعه نحو العالمية .

١ — لفهم طبيعة الاقتصاد الرأسمالى ، كالاقتصاد يتم فيه الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، يتعين أن يدرس كنظام للانتاج وكنظام للأسواق فى تداخلهما العضوى . حيث لا تجد اتجاهات الانتاج تعبيرها الا من خلال أداء السوق . فدورة الانتاج تبدأ من السوق ، حيث يحول رأس المال النقدى الى شروط لعملية الانتاج من قوة عاملة ووسائل انتاج . ويتم الانتاج بعيدا عن السوق وانما بقصد خلق فائض لا يتحقق الا عن طريق المبادلة . ويعود الناتج الى السوق بقصد المبادلة لتحويل الفائض الى شكل نقدى . فدورة الانتاج تحكمها اذن قيمة المبادلة التى تظهر فى السوق فى شكل نقدى . وعليه يكون للنقود ، التى ترتبط باقتصاد المبادلة ، دور مركب ، تناقضى فى الواقع : فهى فى ذات الوقت وسيط للتبادل ومقياس للقيم . بل هى لا تكون الاولى الا بحكم كونها الثانية . فلكى تمكن كل السلع المنتجة من التداول فى السوق يلزم أن تكون ممثلة لكل قيمها . فهى المكافئ العام لكل السلع . ولكى تمارس هذه المهمة كما ينبغى يتعين عليها أن تكون مقياسا مجردا ، لا يقيس الا المظهر الموضوعى الذى تشترك فيه السلع جميعا ، أى وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها ، كما كلزم أن تبقى هى **مستقرة القيمة على نحو معقول** . من هنا كان استخدام سلعة المعادن النفيسة كنقود ، أو العملة

(١) محاضرة القيت فى اطار الموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٧

(٢) أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

الورقية التى تسندها هذه المعادن ، أو العملية الورقية التى تسندها سلطة الدولة فى محاولتها المستمرة للحفاظ للنقود بقيمة تتمتع بقدر كبير من الاستقرار .

على المستوى الدولى تغيب السلطة العليا التى تقابل سلطة الدولة فى داخل الاقتصاد القومى . ولكن ، مع التراكم الرأسمالى على الصعيد العالمى تخلق السوق الدولية ، بفضل عدوانية رأس المال التى تدفعه بطرق مختلفة (تجارية ومالية وعسكرية وسياسية وثقافية . .) الى التغلغل فى هياكل الاقتصاديات القومية الأخرى وتحويلها الى اقتصاديات سلعية تسهم بقدر فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى . وهو نمط لا يكف عن تغيير شكله عبر المراحل المختلفة للتطور الرأسمالى . وفى ظل الظروف التى سادت فى القرن التاسع عشر تمكن الذهب من أن يرسى فى السوق الدولية أثمانا للسلع التى تنتج فى بلدان مختلفة فى ظل ظروف انتاج مختلفة ومعبرا عنها بعملات وطنية مختلفة .

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدى هذه الوظيفة الا ابتداء من تداوله كنقود فى داخل الاقتصاد الرأسمالى القومى الأكثر تطورا والذى كان فى سبيله للسيطرة على الجزء الكبير من المعاملات الدولية : الاقتصاد البريطانى . وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها رأس المال البريطانى من تأكيد هيمنته فى داخل الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وهى هيمنة يستمدتها من تفوق الانتاجية النسبية للعمل ، عمقا ومدى . وبفضل هذه الهيمنة يصبح الاسترلينى ، العملة الوطنية البريطانية ، سيد العملات دوليا ، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة رأس المال البريطانى . وهكذا تحل هيمنة رأس مال احدى البلدان ، على الصعيد الدولى ، محل سلطة الدولة على الصعيد القومى . ويمكن هذه الهيمنة عملة رأس المال المهيمن من أن تلعب فى المعاملات الدولية دور النقود الدولية . سواء أكانت هذه العملة تستند الى الذهب او لا تستند ، وان كان من الضرورى أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية ، بحكم تاريخية النقود ، بالاستناد الى الذهب . ويكون من الطبيعى عند انتقال الهيمنة ، فى داخل الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، من رأس مال قومى الى رأس مال آخر ، أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية حالة بذلك محل عملة رأس المال الذى فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ذلك هو ما حدث فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، عندما فقد رأس المال البريطانى هيمنته على الاقتصاد الدولى (ومن ثم الاسترلينى ، تاركا الاقتصاد الرأسمالى الدولى لينقسم الى عدة كتل نقدية) تظهر هيمنة رأس المال الأمريكى . وتأتى الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التى تفرض كل مستبعاتها فى الفترة التالية على هذه الحرب .

٢ — فكما مثلت الحرب العالمية الثانية مخرجا للاقتصاد الرأسمالى الدولى من الكساد الكبير الذى امتد من ١٩٢٩ حتى بدايتها ، أكدت نهاية هذه الحرب ، إذن ، ظهور رأس المال الأمريكى كرأس المال المهيمن

على الاقتصاد الدولى ليحتل المكانة التى كان يحتلها رأس المال البريطانى وانما فى ظل ظروف تاريخية مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى الذى كف عن أن يكون الاقتصاد العالمى ، وأصبح اقتصادا دوليا فى اطار الاقتصاد العالمى . وبدأ رأس المال الأمريكى ينظر الى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة يكون له فيها حرية الحركة : فى الاستثمار خارج الولايات المتحدة ، فى الاتجار الدولى فى السلع ، بل وحتى فى حركة القوة العاملة بين أرجاء الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ولكى يتحقق النظام الاقتصادى والسياسى الجديد الذى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى فرضه ، كان من الضرورى أن يقوم نظام نقدى دولى يجمع فرط الكتل النقدية ويدور حول الدولار الأمريكى كمحور ، باعتباره سيد العملات ، ويضمن حد أدنى من الاستقرار بين عملات العالم الرأسمالى ، أو ما يسمى اصطلاحا بأسعار صرف هذه العملات ، أى المعدلات التى يتم بها شراء عملة بوحدة من عملة أخرى . فكما كان النظام النقدى الدولى القائم على قاعدة الذهب يحقق استقرار أسعار الصرف فى تقلباتها المحدودة حول الذهب فى القرن التاسع عشر (محققا بذلك وحدة السوق الدولية) ، كان لابد أن يهدف النظام النقدى الدولى الجديد الى استقرار أسعار الصرف عن طريق استقرار التعادل بينها مع السماح بقدر ضيق من التقلبات . كان نظام بريتون وودز فى ١٩٤٤ الذى اكتسب ملامحه الرئيسية من الاقتراح الذى تقدمت به أمريكا فى المفاوضات من أجل اقامة هذا النظام الدولى النقدى الجديد : يربط عملات العالم الرأسمالى بالدولار الأمريكى بأسعار صرف محددة . ويربط الدولار بالذهب بسعر تبادل محدد ، ٣٥ دولار للأوقية . تسنده حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعهد باستبدال الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد . ولا تكون التقلبات فى أسعار الصرف الا فى حدود ضيقة . فإذا ما خرج بلد من البلدان ، لسبب من الأسباب عن هذه الأسعار بفروق كبيرة فلا يمكن قبول مثل هذا الوضع الا كوضع مؤقت يصبح الهدف معه هو العودة الى الأسعار المحددة . كما أن مثل هذا الوضع الذى يقبل على سبيل التأقيت بالنسبة لعملة بلد من البلدان لا يمكن أن يقبل للنظام النقدى الدولى بأكمله . وهكذا يحل الدولار (المستند الى الذهب) محل الذهب كمحور لعملات الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ولكن مع فارق جوهرى ، يتمثل فى أن الدولار ، على عكس الذهب ، لا يمثل شكلا موضوعيا للنقد وليس ، فى ذاته ، مقياسا للقيم يمكن الاعتماد عليه نظرا لاحتكار الولايات المتحدة السيطرة على عرضه فى الأسواق . ويتكون النظام النقدى الدولى الجديد ، الذى يقتصر على الجزء من الاقتصاد العالمى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية ، اذ ظلت البلدان التى تسعى لارساء أسس المجتمع الاشتراكى بعيدا عن تغلغل رأس المال الدولى تسعى الى تنظيم معاملاتها الدولية عن طريق الاتفاقات الثنائية . ويكون رأس المال الدولى قد ضمن وحدة السوق الرأسمالية الدولية على أمل أن تمكنه حرية الحركة فى هذه السوق من أن يقوى ويواجه الأجزاء من المجتمع الدولى التى انسلخت عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

٣ - ولكن الدولار يكتسب بذلك دورا تناقضيا فى النظام النقدى الدولى

الجديد : فمن ناحية ، لم يكن الدولار قابلا للتحويل للذهب في داخل الاقتصاد الأمريكى . ومن ثم لم توجد أية سيطرة من الخارج على عرض النقود في الاقتصاد الأمريكى . ويكون لحكومات الولايات المتحدة أن تتوسع في عرض النقود (الورقية والائتمانية) أو تقلص منه وفقا لنظرتهم لاحتياجات الاقتصاد الداخلى . من ناحية أخرى ، كان الدولار قابلا للتحويل للذهب على الصعيد الدولى . وهو ما يعنى أنه كان مقبولا كعملة دولية . ومع رغبة بقية العالم في شراء السلع الأمريكية عقب الحرب الثانية تميز الموقف بنقص في الدولار وظهر الدولار لفترة طويلة وكأنه جيد كالذهب في التعامل الدولى . وقد نتج عن الحرب أن أصبح بقية العالم في حاجة ماسة للسلع الصناعية دون أن تكون لدى الدول الأخرى لا الطاقة الانتاجية لانتاجها أو لانتاج سلع تصدر لدفع ثمنها . هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في الاقتراض وتقديم « المعونات » لتزويد بقية العالم بالدولارات اللازمة للحصول على السلع الصناعية الأمريكية . في مقابل ذلك تأكدت هيمنة الدولار .

ورغم أن مركز الدولار كعملة دولية كان يعكس تفوق انتاجية العمل في الاقتصاد الأمريكى بالنسبة للانتاجية في الاقتصاديات الأخرى ، كما عكست قوة الاسترليني التفوق الصناعى لبريطانيا في القرن التاسع عشر ، إلا أن قاعدة الصرف بالذهب (التى اعتنقها النظام النقدي الدولى المؤسس في بريتون وودز) تعرف اختلافا جوهريا عن قاعدة الذهب التى عرفها القرن التاسع عشر : ففى ظل قاعدة الذهب كان من الممكن استبدال الذهب بالعملة الورقية محليا ودوليا في نفس الوقت . وهو ما يعنى وجود قيد تلقائى على التوسع في عرض النقود محليا وعلى تركيز عجز في ميزان التجارة الدولية . هذا الأمر انطبق على بريطانيا بقدر لا يقل عن انطباقه على غيرها من البلدان التى أخذت بقاعدة الذهب .

أما في ظل نظام بريتون وودز فلا يوجد هذا الحد التلقائى على التوسع اللامحدود في عرض النقود محليا . وهو ما يعنى غياب أى قيد أتوماتيكى على البلد صاحب العملة المحورية يمنعه من الدخول في عجز لميزان مدفوعاته يموله عن طريق جعل بلدان أخرى تحتفظ بكميات أكبر من احتياطياتها الدولية بالعملة الدولية . وهذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية . فبعد أن كان لديها فوائض تجارية كبيرة في السنوات القليلة التالية على ١٩٤٥ بدأ ميزان المدفوعات الأمريكى في التدهور ، بسبب تزايد التدفق المالى نحو الخارج في شكل نوعين أساسيين من الاتفاقيات في الخارج : الاستثمار في الخارج والاتفاقيات العسكرية في الخارج اللازم لى تلعب الولايات المتحدة دور الحارس للاقتصاد الرأسمالى الدولى لتضمن السوق الدولية على الأقل دون قيود تحد منها ، أن لم يكن من الممكن أن تكون في توسع مستمر . أى للحيولة دون قيام العوائق أمام حركة رأس المال الأمريكى ، سواء في شكله المالى أو في تجسيده السلعى .

ومن هنا كانت الصلة العضوية بين ضمان هيمنة رأس المال الأمريكى

دوليا ومركز الدولار كعملة دولية يدور حولها النظام النقدي لكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي (٢) .

٤ - ومع استخدام النقود على الصعيد الدولي تمس الحاجة الى المؤسسات النقدية . اى الهيئات التى تتعامل بالنقود ، وعلى الأخص بالائتمان ، أى منح القروض . والقروض تمنح اما لفترة قصيرة لأغراض الاستخدام الجارى ، أو لفترة طويلة لبناء مشروع من المشروعات التى عادة ما تستغرق فترة غير قصيرة لبنائها ، كوحدة لانتاج الحديد والصلب أو سد لتخزين المياه وضبط مجرى نهر من الأنهار . وكان ان قام ، ضمن نظام بريتون وودز ، هيثان لاقرض الدول (الى جانب الحكومات كمقرضين والهيئات المالية الخاصة كالبنوك الدولية) : هيئة للاقرض طويل المدى وهى البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وهيئة للاقرض قصير المدى وهى صندوق النقد الدولي . يعمل مباشرة على استقرار أسعار الصرف ليضمن استقرار نظام المدفوعات الدولية ، الأمر الذى يشغله بموازن مدفوعات الدول : أى الموازين المالية للدول التى تبين نتيجة معاملاتها مع العالم الخارجى خلال فترة فائتة : من صادرات وواردات ، ومن تدفقات مالية من وإلى اقليم الدولة سواء اكانت ناجمة عن تحركات القوة العاملة أو تحركات رؤوس الأموال عبر اقليم الدولة .

ظهر صندوق النقد الدولي اذن كآلية دولية أساسية من آليات الاقتصاد الرأسمالى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية . يسهر أساسا على استقرار أسعار صرف العملات والحلوله دون تقلبها الا فى حدود ضيقة واسعاف الدولة التى قد تبتمد عن هذه الحدود . ويكون الاقرض قصير الأجل هو سبيل الصندوق الى ذلك . وتسهم الدول فى تكوين أموال الصندوق . ويكون النصيب الأكبر للدول الرأسمالية المتقدمة ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال . على الأقل حتى تظهر الدول البترولية فى السبعينات ، وتكون لها اسهامات كبيرة فى تزويد الصندوق بالمال . ومن هنا كانت إدارة الصندوق فى يد الأقوياء .

الهدف الظاهر للصندوق هو تقديم المعونة الفنية والمالية للدول التى انضمت لنظام بريتون وودز ، خاصة فى حالات اختلال ميزان المدفوعات ، أى زيادة التزامات الدولة فى مواجهة الخارج على حقوقها لدى الخارج . هذه الاختلالات تعبر عن الوضع المالى اللحظى للاقتصاد القومى ، ولكنها لا تعبر بالحتم عن المكثات الحقيقية للدولة وقدراتها الانتاجية ، وخاصة

(٣) يمكن أن يتم التوسع فى داخل الولايات المتحدة ، وخاصة فى الانتاج الحربى ، عن طريق التمويل التضخمى ، أى التمويل عن طريق عجز ميزانية الدولة . الأمر الذى قد يبرز الاتجاهات التضخمية ، يصدرها الاقتصاد الأمريكى لبقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ويصبح الاقتصاد الأمريكى الاقتصاد الوحيد الذى يمكنه تصدير التضخم لكل الاقتصاد الرأسمالى الدولى نظرا لكون الدولار (العملة الوطنية للولايات المتحدة) العملة الدولية المثلة لحدود النظام النقدي الدولى

في فترة من الطول بحيث تسمح لاي سياسة حكيمة باستخدام هذه القدرات استخداما منتجا ومجددا لهذه القدرات على مستوى اكبر . بل ان دلالة العجز في ميزان المدفوعات تختلف بحسب ما اذا كانت اللحظة التي برز فيها العجز تقع في عملية بناء قواعد انتاجية للاقتصاد القومي او في اطار نشاط اقتصادي تغلب عليه الصفة غير المنتجة . ولكن التعبير المالي يظل معيارا كافيا في نظر الصندوق لتحديد موقفه من الدولة :

الهدف الظاهر هو اقراض الدولة لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات (زيادة مكتسبات الدولة من الخارج او بانقاص التزاماتها في مواجهة الحاجة، أو بهما معا) . وقد يستلزم الأمر تحقيق التوازن في موازين مالية داخلية ، كميزانية الدولة مثلا . ولكن **الصندوق ينتهز فرصة احتياج الدولة الى بعض المال السائل في الزمن القصير « ليوصى » بسياسات لها آثارها الخطيرة في الزمن الطويل** . هذه السياسات التي تقدم للبلدان المتخلفة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . وكما هو الحال في كل العلاقات الاجتماعية عذاب البعض يمثل في نفس الوقت نعيم البعض الآخر من بين أفراد المجتمع الواحد . ومن هنا تحددت أطراف العلاقة في التعاملات مع صندوق النقد الدولي : الصندوق كآلية من آليات رأس المال الدولي ، الدولة في المجتمع المتخلف ، والفئات الاجتماعية الأخرى التي لا تعبر الدولة عن مصالحها الاقتصادية وارادتها السياسية .

هذا الهدف الظاهر للصندوق هو في الواقع سبيله الى تحقيق **الهدف الجوهري ، الهدف الحقيقي : العمل المستمر ، في تعامله مع الدول ، على ازالة العوائق التي تعوق الحركة في السوق الدولية وجعل هذه السوق حقلا غير محدود لأداء رأس المال ، أي لمن له الغلبة في علاقات القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي** . وفي اطار العلاقات الدولية تأتي العوائق من الممارسات السياسية (وخاصة ذات الطابع القومي) للدول وتأتي العوائق الاقتصادية من السياسات الاقتصادية التي تمارسها الدول . ويتوقف الأمر في النهاية على امكانية التحالف بين الطبقات الحاكمة في الداخل ورأس المال الدولي ونوع هذا التحالف ، ونوع وقدرة الاحتكاكات بينهم ، التي يتضمنها هذا التحالف . وبدون هذه الحقيقة لا يمكن فهم مواقف الصندوق من الاقتصاديات المتخلفة ، ومنها الاقتصاد المصري دون أدنى شك .

هذا الهدف الحقيقي لصندوق النقد الدولي يتحقق ، في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية ، من خلال آليات متباينة .

٥ - فهناك أولا مرحلة التوسع الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات . وقد شهدت هذه المرحلة التوسع الاقتصادي في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان ، كما شهدت في الأجزاء المتخلفة من هذا الاقتصاد الرأسمالي الدولي سياسات اقتصادية فعليّة

مختلفة حققت في بعض الأحيان قدرا من النمو يتفق مع التغير في شكل نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ، وانما في غياب استراتيجية تطوير حقيقية تنفي التخلف الاقتصادي والاجتماعي كما تكون تاريخيا . الأمر الذي تنتهي معه هذه السياسات الى أزمة اقتصادية اجتماعية تعزفها بشكل أو بآخر المجتمعات المتخلفة من العالم الرأسمالي . ولكن المرحلة تتميز في مجموعها بأنها مرحلة تماسك نسبي للاقتصاد الرأسمالي الدولي ، يتحقق من خلال تماسك النظام النقدي الدولي في دورانه في فلك الدولار يسنده الذهب ، مع التزام الحكومة الأمريكية بتحويل الدولار الى ذهب بالسعر المحدد . أسعار الصرف تتحدد ابتداء من الدولار (شمس المجموعة النقدية للدول الرأسمالية ، المتقدمة والمتخلفة) . وحوله يستقر النظام النقدي بما يتضمنه من استقرار لأسعار الصرف ، ومن ثم توسع السوق الدولية دون عوائق ، اللهم الا تلك التي أقامتها بعض دول العالم الثالث (ومنها مصر) في محاولتها تحسين وضعها في إطار تقسيم العمل الرأسمالي الدولي . ويركز صندوق النقد الدولي على الاستقرار النقدي ، ويكاد لا يظهر على المسرحين السياسي والأيديولوجي . على أي الأحوال تنصرف جل جهود الصندوق الاقراضية نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

٦ - ولكن قانون التطور الرأسمالي يقضي بأن كل توسع لابد وأن يجلب نقيضه ، الانكماش ، مهما طال أمد التوسع . وتكون الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ نهاية الستينات . هذه الأزمة تعبر عن نفسها نقديا في أزمة الدولار ابتداء من مارس ١٩٦٨ . انها لحظة تاريخية من لحظات التضخم في ثانيا الركود . وتنقلب البسمة الى غمة ، وان كان من حظ الأقلية أنها تستطيع الاحتفاظ بابتسامتها . وتؤدي الأزمة العامة ، التي تنتشر في السبعينات وتستمر حتى يومنا هذا ، الى ابطاء أو ايقاف النمو للأجهزة الإنتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . وتكرس هذه الأزمة ، في نفس الوقت ، أزمة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول في الاقتصاديات المتخلفة منذ الاستقلال السياسي . وهي سياسات تضمنت تبديد الفائض الذي ينتج في هذه البلدان (في صور مختلفة) والدخول في عملية المديونية تجاه راس المال الدولي : في شكل قروض من الدول الأجنبية غالبا في مرحلة أولى ، ثم تعاظم القروض الخاصة من البنوك الدولية ، في مرحلة ثانية ، مرحلة تكاثر البترو دولارات واعادة تدويرها دوليا .

بهذا تقطع هذه الاقتصاديات المتخلفة الشوط الأول في العملية الجهنمية: عملية المديونية الخارجية ورهن الامكانيات الحالية والمستقبلية لصالح رأس المال الدولي . وتصبح المديونية خير سبيل لتعبئة فائض منتجي البلدان المتخلفة نحو الخارج ، وتكون الطبقات الحاكمة في هذه البلدان قد أدت خدمة تاريخية جليلة لرأس المال الدولي عندما استخدمت احتكارها للقرار السياسي للحصول على قروض مالية ، تستحوذ على جزء منها يتحول ، بطرق شتى ، الى ثروات مالية لأفراد هذه الطبقات . وتبدد أجزاء أخرى . وتتضاءل مع هذه الممارسات ترجمات هذه القروض الى قدرات إنتاجية حقيقية . ومن ثم تقع مسئولية الدخول في الحلقة الجهنمية للمديونية على عاتق الطبقات

الحاكمة . فالمسئولية اذن **طبقية** . ثم تسعى هذه الطبقات جاهدة عندما تثور قضية خدمة الدين ، الى اسباغ **الصفة القومية** على قضية المديونية ، لكي تحمل الطبقات الاجتماعية الأخرى (**التي لا تشترك لا في اتخاذ قرارات الاقتراض ولا في الاستفادة من القروض**) عبء خدمة الدين .

ولكن الأزمة تعنى زيادة العوائق أمام رأس المال الدولى (فى شكله المالى أو السلعى) من جراء الاجراءات التى يمكن أن تتخذها ، أو تضطر لاتخاذها ، كل الدول فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة ازاء اختلال موازين مدفوعاتها . ويهنا فى مجالنا هذا اختلال موازين مدفوعات البلدان المتخلفة . وهنا يظهر **صندوق النقد الدولى بوضوح اكبر على المسرح الاقتصادى الدولى** ، فى ظل اختلالات موازين المدفوعات للدول المتخلفة فى **الاقتصاد الرأسمالى الدولى** . ويقوم الصندوق بدوره :

— على صعيد التحليل النظرى ، بالبدء ، فى كل دراساته الاقتصادية، من النظرية الاقتصادية الحديثة ، وهى تمثل النظرية الرسمية فى معظم جامعات الغرب الرأسمالى . ويكون بذلك قد انحاز بداءة بصرف النظر عما اذا كانت هذه النظرية صحيحة علميا أو غير صحيحة .

وابتداء من هذه النظرية تركز رؤية الصندوق على **المظهر المالى** للنشاط الاقتصادى وتقدم تحليلات نقدية **بحثة** ، بالتركيز على التوازنات النقدية والمالية (توازن ميزان المدفوعات ، ميزان التجارة ، ميزانية الدولة) الخارجية والداخلية ، والادعاء بأن الانتاج لا يكون الا من خلال تحقيق هذه التوازنات المالية .

— وتتمثل آلية الصندوق ، عند قيامه بدوره ، فى سياسة « تحرير الاقتصاد القومى » : المقصود المباشر الظاهرى منها هو اما ابعاد الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية وترك الحرية لعمل قوى السوق ، أو دفع تدخلها نحو تقوية قوى السوق هذه . والمقصود هنا هو السوق الرأسمالية الدولية . ويفرح خدام هذه السياسة فى البلدان المتخلفة . وينشدون نشيد « الطلب والعرض » . وهو أكثر أناشيد الاقتصاد السياسى سطحية اذا ما قدم بالنغمة التى يقدمونه بها . وينتهى بهم الأمر الى ضياع عرضهم الداخلى للاعتماد أساسا على عرض الآخرين ، فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وتتجسم سياسة الصندوق فى « روثنة » واحدة يخاطب بها الصندوق كل الدول فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، المتقدم منها والمتخلف ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية . (سنرى بعد لحظات ان لهذه اللغة الواحدة معنى يختلف بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى المتقدم عنه بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى المتخلف) .

— وتتمثل مكونات روثنة الصندوق ، التى بدأت تظهر بالنسبة لمصر فى تقارير الصندوق والبنك الدولى ابتداء من ١٩٧٥ (٤) فى :

(٤) بل ونجد أهم مكونات الدراسة فى برنامج التثبيت الذى يقترحه الصندوق على الحكومة المصرية فى ١٩٦٢

(١) تحرير التجارة الخارجية ، أى ازالة العوائق ، التنظيمية والاقتصادية ، أمام الصادرات والواردات . والعمل على انتهاء الاتفاقات الثنائية الخاصة بالمعاملات الدولية . ومنذ ١٩٦٢ يصر الصندوق ، فى برنامج التثبيت على « انتهاء العمل باتفاقيات الدفع الثنائية المعقودة مع الدول الأعضاء فى الصندوق فى أقرب وقت » . وان كان لمطلب الصندوق هذا معقولته فى ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذى ساد فى الخمسينات والستينات ، فهو يفقد كل معقولته فى ظل نظام أسعار الصرف المعقودة الذى تحتويه فوضى النظام النقدي الراسمالى الدولى الحالى ، منذ ١٩٧٣ حيث أصبح عدم الاستقرار النقدي هو الظاهرة الوحيدة المستقرة . هنا تصبح الاتفاقيات الثنائية للدفعوعات الدولية الملجأ الطبيعى . لمن يريد حدا أدنى من الاستقرار فى تعاملاته الدولية ، ومن ثم فى اقتصاده الداخلى ، ورغم ذلك ، وازاء اصرار الصندوق ، أعلن خطاب نوايا الحكومة المصرية فى ١٩٧٦ فى بنده الثانى عشر « توقع أن نكون قد اتفقنا على إنهاء معظم اتفاقيات الدفع الثنائية الباقية مع أعضاء الصندوق » ، وتتعهد الحكومة المصرية فى البند العشرين من نفس الخطاب بالآ « توقع اتفاقيات ، دفع ثنائية دور التشاور المسبق مع الصندوق » . وطبيعى ألا تكتفى الحكومة المصرية « بالنوايا » خشية أن تقودها نواياها الحسنة الى الجحيم ، وتعمل جاهدة على إلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية فعلا لتجد نفسها فى بداية الثمانينات ولم يعد بينها وبين الدول الأخرى أكثر من أربع اتفاقيات دفع . وهكذا تزيد الحكومة من درجة تمتعها بجنة « نظام أسعار الصرف المعومة » .

(ب) تحرير سوق الصرف ، أى ازالة الرقابة على النقد الأجنبى وعدم التدخل فى تحديد قيمة العملة . وترك تحديدها لقوى السوق لينتهى الأمر الى سعر واحد لصرف الجنيه المصرى . هذا الأمر أصبح مصدر اهتمام خاص للصندوق الذى يصر على عدم تدخل الدولة فى سوق صرف الجنيه المصرى والانتهاه بالقضاء على تعدد أسعار الصرف ، ومن ثم ضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، رغم أن تخفيض العملة لا يكون السبيل ، وفقا لأحكام صندوق النقد الدولى ، إلا كملجأ آخر . ورغم أن سعر صرف العملة الوطنية يصبح من العوامل الهامة التى تؤثر فى تعاملات الاقتصاد القومى مع الخارج نظرا ، أولا لأهمية الطلب الخاص فى مكونات الطلب الكلى ، ومن ثم أثر ذلك على مستوى الدخل والعملة .

وثانيا : لاتصاف كل الموقف الدولى بتقلبات أسعار صرف العملات . ويكون من الضرورى أن يكون سوق الصرف أحد المجالات التى تتدخل فيها الدولة ، أما لتحقيق سياسة اقتصادية إنتاجية محددة مسبقا أو لاصلاح مسار الاقتصاد القومى ، بعد الأحداث . وعليه يكون صندوق النقد الدولى قد نصح الدولة ، أو طلب منها أو اشترط عليها (وفقا للوضع المالى والمدى الذى وصلت اليه الدولة فى خلق موقف يجعلها راغبة فى التعامل مع الصندوق أو مرغبة على التعامل معه) بالابتعاد عن سعر صرف العملة الوطنية وعدم التدخل فى تحديده فى خضم الأصل فيه أن أسعار الصرف معومة وتحدد قيمة كل منها بالقدرة النسبية لكل من السباحين الحاملين للعملات ليحولوا بينها وبين الفرق . ومع هزال السباح المصرى

جسدياً (لأنه لا يعنى لا بتقوية جسمه بالانتاج ولا بالتدريب المتواصل على السباحة) تكون نصيحة الصندوق بتعويم الجنيه المصرى بمثابة التوصية باغراقه . ويكون الصندوق قد طلب من الدولة فى مصر ألا تتدخل فى شأن سعر صرف العملة الوطنية فى وقت تفرض فيه ظروف الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، الذى يسوده عدم استقرار أسعار الصرف ، بأن يصبح سعر الصرف أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة .

(ج) تحرير الائتمان فى الداخل (اللهم باستثناء الأجور) ، أى عدم تدخل الدولة فى تحديد الائتمان . وقد عبر برنامج التثبيت فى عام ١٩٦٢ عن هذا المكون من مكونات الروشتة بقوله « تعمل الحكومة على إلغاء القيود المفروضة على الأسعار فى أقرب فرصة ممكنة » ، وهو ما يتم ، فى لغة الصندوق ، « بإلغاء الدعم بصفة أساسية » و « تعديل الأسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية » .

(د) عدم تدخل الدولة فى سوق العمل (بعدم الالتزام مثلاً بتشغيل الخريجين) . باعتبار أن ذلك يمثل عبئاً على ميزانية الدولة عن طريق زيادة الانفاق العام .

(هـ) التركيز على النشاط الاقتصادى الضرورى . ويتحقق ذلك ، بإزالة العوائق أمام المستثمر الفرد ، المحلى والأجنبى ، وإعادة النظر فى قانون الضرائب على نحو يحابى المستثمر الفرد ، وابتعاد الدولة عن النشاط الانتاجى عن طريق وحدات انتاجية تملكها الدولة (أى ما اصطلاح على تسميته فى مصر بالقطاع العام) . والفكرة الأساسية هنا أن الصندوق ليس ضد القطاع العام لأنه أداة من أدوات البناء الاشتراكى . فاعتباره كذلك يمثل ، فى اعتقادنا ، خطأ وقع فيه الكثيرون فى مصر . فقطاع الدولة ضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية الرأسمالية منذ الكساد الكبير . وقطاع الدولة فى مصر لم يكن لا فى ملكية الشعب ولا تحت سيطرته الفعلية ، ولا كان الجزء الأكبر من ناتجه يعود الى الغالبية من المنتجين فى مصر . الفكرة أن ملكية الدولة لعدد من الوحدات الانتاجية يمثل أداة طبيعة تمكنها من الحصول على الموارد المالية (أنظر فائض شركات القطاع العام الذى يذهب الى ميزانية الدولة فى مصر ، وكذلك ما تدفعه من ضرائب للخزانة العامة ، وما تدفعه لصندوق التامينات الاجتماعية) ، كما تمكنها من اتخاذ بعض الاجراءات التى تحقق نوعاً من التوازن السياسى وتحول دون تغيير الوضع على حساب الطبقات الحاكمة (كما اذا ما قامت شركات القطاع العام ببيع بعض السلع الضرورية بأثمان أقل من ثمن السوق أو بتزويد محدودى الدخل بخدمات رخيصة نسبياً . وجود هذه الملكية (وهى فى النهاية من قبيل الملكية الخاصة من زاوية من له السيطرة الفعلية على الموارد والمستفيد الرئيسى من الناتج) يزود الدولة بأداة مرنة تمكنها من اتخاذ اجراءات قد تمثل عائقاً أمام اتساع السوق الدولية . هذه الاجراءات قد تأخذها الدولة مرغمة لمواجهة ضغوط سياسية أو اجتماعية ، كما قد تأخذها بفعل الاغراء الذى يحدثه وجود مثل هذه الأداة المرنة التى قد تمكن الدولة من تحقيق مصالح للفئات الحاكمة فى

كلتا الحالتين قد ينجم عن الاجراءات اعاقه حركة رأس المال الدولي . من هنا كان اصرار صندوق النقد الدولي على ازالة قطاعات الدولة من الاقتصاديات المتخلفة .

٧ - جوهر السياسة التى « ينصح » بها صندوق النقد الدولي فى هذه المرحلة ، مرحلة الازمة المركبة ، هو عدم تدخل الدولة فى الاقتصاد المتخلف فى الحياة الاقتصادية وترك الاقتصاد المحلى « عاريا » لرياح الاقتصاد الرأسمالى الدولي ، لتتحدد النتيجة النهائية بمصادر الرياح وقوتها فى اللحظة الحالية من تاريخ الاقتصاد الرأسمالى الدولي وقد غلب الطابع الاحتكارى على هيكله : فجوهر ما يطلبه جون جنتر مدير عمليات الشرق الأوسط فى الصندوق من وزير مالية مصر فى أبريل ١٩٧٥ كشرط لامكانية التعامل مع الصندوق (٥) - الغاء الدعم بصفة أساسية - تعديل أسعار صرف الجنيه المصرى بما يتناسب مع أسعار السوق الحرة - تعديل الأسعار الداخلية بحيث يتناسب مع الأسعار العالمية - ازالة العوائق أمام المستثمر الأجنبى . وفى نهاية ١٩٧٦ يصير مكنمارا ، مدير البنك الدولي ، على الا يتم الاتفاق بين البنك والحكومة المصرية الا اذا وجدت خطة . لان عدم وجود خطة يعنى فى نظره « ان مصر ليست جادة فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى » . ونحن نعلم ان جوهر سياسة الانفتاح هو ترك باب الاقتصاد المصرى مفتوحا على مصراعيه لكى يتمتع رأس المال الأجنبى بحرية فى الدخول فى الشكل المالى أو السلعى (بل ويتمتع رأس المال المصرى بحريته فى الخروج) وتجسد القوة العاملة المصرية هى الأخرى « حريتها » فى التشتت خارج المجتمع المصرى (ولما لا ؟ اليس الأصل هو المساواة أمام الباب المفتوح !) .

ويكون لروشة الصندوق معنى يختلف بحسب ما اذا كان الاقتصاد متقدما أو متخلفا رغم وحدة لغتها ومكوناتها . فاذا ما نصح الصندوق بريطانيا فى ١٩٧٦ بخفض قيمة الجنيه الاسترلينى حتى تنخفض أثمان صادراتها نسبيا فان مثل هذا الخفض يمكن أن يزيد من صادرات بريطانيا ، لأن لبريطانيا قاعدة إنتاجية موجودة بالفعل تمكن من التوسع فى انتاج الصادرات وتمكنها فى ذات الوقت من الحد من الواردات . أما اذا نصحت الحكومة المصرية فى بداية الثمانينات بتخفيض قيمة الجنيه المصرى حتى تنخفض أثمان الصادرات المصرية نسبيا ، فلا تؤدى النصيحة الى نفس النتيجة ، اذ أن مصر قد فقدت طوال السبعينات الكثير من قدراتها الإنتاجية وزاد اعتمادها على الاستيراد ، ولم يعد من الممكن التوسع فى الانتاج التصديرى بدرجات تذكر . ولا يؤدى خفض سعر الجنيه الا الى رفع أثمان الواردات المصرية . مما لذلك من اثر سلبي

(٥) وينصح الصندوق الدول الافريقية بنفس السياسة ، حيث تؤكد رؤية الصندوق المقدمة فى مؤتمر نيروبي فى مايو ١٩٨٥ ان المتطلب الرئيسى لتحقيق النمو هو تحرير الأثمان الداخلية فى مواجهة الأثمان الدولية ، الأمر الذى يؤدى فى نظر الصندوق ليس فقط الى تعبئة مدخرات محلية أكبر وانما كذلك الى جذب كميات أكبر من الموارد من الخارج . انظر: R.D. Erb., A view from the fund, Africa and the International Monetary Fund., G.K. Helleiner, ed., International Monetary Fund., 1986, P. 18-19.

على مستوى معيشة الفئات الاجتماعية العريضة التى تستهلك سلعا تستورد مباشرة أو تدخل الواردات فى إنتاجها محليا ، ومن اثر على زيادة ارباحية الاتجار فى السلع المستوردة التى تستجيب لطلب الفئات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة والمسيطرة اجتماعيا وسياسيا . ومن ثم اتجاه نمط استخدام الموارد من النقد الأجنبى نحو هذا الطلب . كما ان تخفيض قيمة الجنيه المصرى قد يؤدى الى زيادة عبء خدمة الديون الأجنبية . فضلا عن عدم قدرة الدولة فنيا على السيطرة على المعدلات التضخمية لارتفاع الائتمان فى داخل الاقتصاد المصرى . فلفة الروشنة قد تكون واحدة ، ولكن المعنى يختلف .

وبتقديم هذه الروشنة يكون صندوق النقد الدولى قد انتهز فرصة المشكلات الاقتصادية التى تظهر فى الزمن القصير ليمرر سياسات يكون لها آثارها السلبية الخطرة على السكان فى الزمن الطويل . ويتحول «النصح» تدريجيا الى « طلب » باتباع هذه السياسات ، ويتحول « الطلب » الى « اشتراط » ، حتى يمكن للصندوق أن يمد الى الدولة يد العون ، عن طريق اقراضها لتغطية العجز ، واعطائها شهادة حسن السير والسلوك لاستخدامها فى السوق المالية الرأسمالية الدولية . وتكون الطبقات الحاكمة فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة ، التى تملأ عليها مصالحها ضرورة التعامل مع الصندوق ، قد حصلت على شهادة « العجز » ، التى تمكنها من أن تطلب من الدائنين فى المحفل الرأسمالى الدولى نظرة مختلفة الى « العاجز » عندما يتحقق اللقاء فى « نادى » باريس .

٨ - ويكون المقصود النهائى لسياسات الصندوق هو ازالة العوائق التى تحول دون توازى الائتمان الداخلية فى الاقتصاديات المتخلفة مع الائتمان الدولية :

أى غياب معايير قياس مختلفة تعكس التفضيلات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المتخلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية . فاذا ما غابت معايير القياس المختلفة تتخذ القرارات الاقتصادية فى البلدان المتخلفة وفقا للائتمان الدولية التى تعكس علاقات القوى الاقتصادية القائمة وتكرس قوة البعض وضعف البعض الآخر : قوة الاقتصاديات المتقدمة وضعف الاقتصاديات المتخلفة . وتزول عوائق السياسات « القومية من السوق الرأسمالية الدولية ، ويتحقق الهدف الجوهرى » : ازالة العوائق أمام توسع السوق الدولية ، مجال أداء رأس المال الدولى ، لتتمكن الشركات دولية النشاط من تنفيذ استراتيجياتها طويلة المدى على مستوى العالم أجمع مستفيدة من المزايا النسبية لكل رقعة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى : القوة العاملة الرخيصة عند البعض ، الطاقة الرخيصة عند الآخرين ، المادة الأولية الاستراتيجية لدى دولة ثالثة ، الاعفاء الضريبى لدى دولة رابعة ، حرمان القوة العاملة المحلية من الحماية لاتشريعية لدى دولة خامسة ، وجود المستهلكين فى اراضى دولة سادسة ، وهكذا .

فغياب الذاتية للأثمان الداخلية يجعل من الحتم اتخاذ القرار الاقتصادى على أساس الأثمان السائدة فى السوق الدولية . فإذا ما احتاج الاقتصاد المصرى الى مزيد من الأسمتت مثلا ، يتخذ القرار على أساس المقارنة بين ثمن الأسمتت فى السوق الدولية وثمانه اذا ما أنتج بواسطة وحدة انتاج تقام فى الداخل . فإذا ما كان ثمنه فى السوق الدولية **حاليا أقل** من ثمنه عند انتاجه بواسطة الوحدة المزمع اقامتها فى مصر ينتهى متخذ القرار الى أحد امرين : أما الاقتصاد على شرائه من السوق الدولية أو مطالبة إحدى الشركات الدولية الكبيرة بالمشاركة فى انتاجه محليا ، بحجة أن هذه الشركات هى التى تمتلك التكنولوجيا المتطورة والقدرة الادارية ، الى آخر الاسطوانة المشروخة التى لا يكف وكلاء الشركات الدولية عن تشغيلها رغم رداءة اللحن وغربته عن كل ما هو وطنى .

٩ — وتعزز هذه السياسات عند تقييم هذه السياسات بأن تؤخذ فى **مجموعها** بأهدافها المباشرة وغير المباشرة لا أن يؤخذ بعض من اجراءاتها ينظر اليه فى ذاته ، وكان أدوات السياسة الاقتصادية ، أو أية سياسة أخرى ، يمكن أن تؤخذ فى ذاتها . وعليه ، تكون العبرة الأضعاف المستمر للامكانيات الانتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى وهو اضعاف لابد وأن ينتج هيكليا من استراتيجيات النمو التى اتبعتها دول العالم الثالث منذ « الاستقلال » السياسى . ونكون بصدد نمط « لاستخدام الموارد » على الصعيد الدولى يؤكد تبديد الفائض المنتج فى الأجزاء المتخلفة ومديونية دول هذه الأجزاء للأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى . ويتأكد المديونية يتأكد السبيل « القانونى » المحترم لاستنزاف الفائض الذى ينتجه العاملون فى البلدان المتخلفة ، من خلال خدمة الدين ، أى دفع أصله وفوائده . وهى خدمة يمكن أن تستمر طالما كان خادم الدين يسلك سلوك « الشرفاء » على الصعيد الدولى ويستمر فى احترام « التزاماته الدولية » . ومع حالة المديونية تتكون حلقات المصالح للفئات المحلية المستفيدة من المديونية عن طريق الاستثمارات والدراسات والتسهيلات والوساطة فى التعاقدات وتقديم الخدمات المحاسبية والقانونية والضريبية والجمركية والأمنية ، الى غير ذلك من البثور التى طفحت على جلد الحياة الاقتصادية فى المجتمع المصرى منذ الانفتاح الاقتصادى .

١٠ — اذا ما تأكدت المديونية وضمنها السلوك « الشريف » للمدينين لابد من تغذية خدمة الدين عن طريق نوع من **الانتاج** ، لأن من لا ينتج لا يستطيع أن يستمر خادما شريفا للدين الأجنبى :

— لابد من نوع من **الانتاج** يتحدد بقرارات اقتصادية « حرة » تتخذ على أساس الأثمان الدولية وتحدد ، ابتداء من علاقات القوى مع الأجزاء المتقدمة فى العالم الرأسمالى ، نوع النشاطات الاقتصادية التى تمارس فى كل جزء من اجزاء العالم الرأسمالى . أى نوع المساهمة فى نمط من أنماط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى ، الذى يخدم فى النهاية رأس المال الدولى .

— ويضمن هذا النوع من الانتاج تعبئة الفائض من المنتجين نحو الدولة الذى تورده للدائن الأجنبى . وانما يعد أن يحظى الوسيط ، خادم المديونية ، بقدر من هذا الفائض وهى تعبئة تضمنها سياسة « تحرير الاقتصاد القومى » : تحرير الأثمان الداخلية وتجميد الأجور الحقيقية (ان لم تخفض) ، إزالة كل رقابة على الصرف ، نظام نقدى معاكس للنشاطات الانتاجية (برفع اسعار الفائدة) ، والصندوق يطالب برفعها الى ٢٠٪ منذ نهاية السبعينيات) ، نظام ضريبي يضغط على الغالبية ويحلبى الأقلية الخادمة للدين ويمكنها من الإفلات بثروات داخلية هائلة تحولها للخارج لتملك هى الأخرى ثروات « أجنبية » تودعها فى مواقع أمانها بسبل ظاهرها المشروعية وباطنها (بل وظاهرها فى كثير من الأحيان) عدم الشرعية .

إذا ما وقع الاقتصاد المتخلف فى « غخ » المديونية الخارجية يصبح من الضرورى إذن أن تسعى السياسة الاقتصادية « الجديدة » الى نوع من الانتاج يضمن خدمة الدين . فكما حرصت الإدارة البريطانية للاقتصاد المصرى ، بعد أن أشهرت المديونية دوليا فى سبعينات القرن الماضى وأكدت سيطرتها السياسة بالغزو العسكرى فى يوليو ١٨٨٢ ، نقول كما حرصت هذه الإدارة البريطانية على ضمان انتاجية الاقتصاد المصرى بتطوير الانتاج الزراعى (والقضاء على النشاط الصناعى) وانتاج فائض من خلال محصول رئيسى هو القطن يضمن الانتظام فى عملية سداد الدين الخارجى حتى الحرب العالمية الثانية ، يحرص رأس المال الدولى الآن على أن تمارس البلدان المتخلفة المدينة السياسة الاقتصادية التى تحقق نوعا من الانتاج يضمن خدمة الدين . فإذا ما قصد بها خدمة الدين فلا يمكن أن تكون فى مصلحة المنتجين . فإذا ما نودى الآن بضرورة اتباع سياسة انتاجية فى الزراعة المصرية مثلا ، فالمقصود هو زيادة انتاجية الفلاح على نحو يمكن من تعبئة فائض أكبر يمكن من خدمة الدين . وليس المقصود هو إعادة بناء المجتمع الريفى فى مصر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، الأمر الذى قد يستغرق جل ، ان لم يكن كل ، الفائض الذى يمكن انتاجه فى الزراعة .

وبعيد التاريخ نفسه ، وانما ، كعادته ، ليس بنفس الطريقة : فتمتخذ قرارات المديونية فئة حاكمة لا تنتهى الى الفئات المنتجة فى المجتمع المصرى ، وانما مجسدة هذه المرة فى قوة اجتماعية مختلفة . والدائن ينتهى الى نفس العالم الرأسمالى ، وانما ممثلا هذه المرة تمثيلا مختلفا ومزودا بهيئات دولية تتقف على رأس مشخصات رأس المال الدولى من بنوك وهيئات مالية دولية . ومن يتحمل عبء خدمة الدين فى النهاية هم المنتجون المباشرون فى مصر ، وانما بعد تشتت جهودهم الانتاجى بين مصر وخارج مصر ، بين الاغتراب فى داخلها والاغتراب التضمن للغربة فى خارجها . ولا بد لهم فى جميع الأحوال من الاستمرار فى الانتاج ، وانما الانتاج الذى يحرمهم من الفائض ، الذى لا يخدم تجدد الانتاج المتسع فى داخل المجتمع المصرى ، وانما الذى يخدم الدين الأجنبى .

١١ - فى هذه المرحلة الثانية التى تتأكد فيها مديونية بلدان العالم الثالث ، لا يزال صندوق النقد الدولى يتعامل مع الحكومات ، ومع الحكومات فقط ، ولكن بقدر متناقص من الحياء ، وتكون تقسايريه سرية للغاية . وتحجب الا عن دائرة ضيقة من دوائر الحاكمين التى تلتصق مصالحهم الاقتصادية بجانب سياسات الصندوق ، وان لم يسهل عليهم دائما من الناحية السياسية « تمرير » هذه السياسات فى مواجهة جماهير الناس فى بلدان العالم الثالث . ويثور التناقض بين « الميل » الاقتصادى لدى الفئات الحاكمة نحو تنفيذ سياسات رويشتة الصندوق والارتقاء فى أحضان رأس المال الدولى والصعوبة التى تنشأ من عدم الملائمة السياسية لتنفيذ هذه السياسات ، ويبدأ المازق الذى يجد الكثير من حكومات العالم الثالث نفسها فيه .

ويؤدى تطبيق السياسات التى يوصى بها الصندوق الى ثورة جماهير الناس فى بلدان العالم الثالث : من الأرجنتين وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية الى مصر ، والهند ، والمغرب وتونس . وتبدأ الجماهير فى التعرف على الصندوق وتجسده كشخص يضر لها العداء لأنه يمس ، بنصائحه واصراره على الأخذ بها ، ما هو ضرورى لبقائها على قيد الحياة يوما بيوم . ولا تحد هذه « الهبات الشعبية » من اصرار الصندوق . وكأنه لا يبالى حتى بالحكومات المخلصة قلبا لسياساته وان كانت لا تستطيع تمريرها دفعة واحدة من الناحية السياسية . اذ ماذا يعنى الاستمرار السياسى لبعض الحكومات اذا ما قورن بتحقيق الهدف الاسمى : ازالة العوائق من السوق الدولية لجبروت الشركات الدولية ، وخاصة شركات رأس المال المهيمن دوليا ، فى مواجهة الغالبية من سكان العالم الثالث . لاشك أن التضحية ببعض الحكومات لا يمثل ثمنا باهظا يدفعه رأس المال الدولى ، خاصة اذا كان المتوقع أن تكون الحكومات البديلة « أكثر شرفا » فى خدمة الدين الخارجى وماتستلزمه هذه الخدمة من أساليب سياسية مستترة تزيل فى النهاية العوائق أمام حركة رأس المال الدولى . ويبدأ بعض مثقفى العالم الثالث والجزء المتقدم من العالم الرأسمالى فى اثاره التساؤل حول صندوق النقد الدولى والدور الذى يلعبه وآلياته . وتثور المشكلة على الصعيد الايديولوجى بعد أن اثارتها سياسيا جماهير سكان العالم الثالث عندما قامت بردود فعل عنيفة ازاء التهديد المباشر لمعاشها اليومى .

١٢ - ومع استمرار الأزمة فى العالم الرأسمالى يستمر الركود النسبى للنشاطات الانتاجية ويكون التحول فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى نحو النشاط المالى الدولى ، خاصة مع الثورة الهائلة التى حدثت فى وسائل الاتصال الدولى وغلبة المضاربة على السوق الرأسمالية الدولية (٦) . ويؤدى تكريس مديونية بلدان العالم الثالث الى أن تكون المديونية السبيل الأساسى (الى جانب سبل أخرى للتبادل الدولى) . فى هذه اللحظة التاريخية ،

(٦) انظر فى ذلك ، محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١ ، خاصة « الائتمان الدولية خلال ٧٦ - ١٩٨٠ » ، ص ١١٣ وما بعدها

لنعيبة الفائض نحو الأجزاء المتقدمة . وتبدأ المديونية لتكون في ذاتها — سلعة في سوق المضاربة المالية الدولية للبنوك الدولية . اذا ما استقر الوضع سياسيا لحكومة مدينة يرتفع ثمن مديونيتها وتقدم البنوك الدولية على شراء ديونها ، اذا توقفت المكسب عن دفع غوائد بعض الديون تنخفض اثمان مديونيتها وتحاول البنوك الدولية التخلص من ديونها بالبيع ، وهكذا .

وتصبح القضية هي قضية ضمان استمرار خدمة الدين الخارجى ، ولضمان ذلك لابد من الانتاج (٧) ، بنوع محدد من الانتاج . ويبدأ صندوق النقد الدولى :

— في التركيز على ضرورة الانتاج ، وانما ليس اى نوع من الانتاج .

— وفي القيام بحملة من التحاور مع مثقفى العالم الثالث ، من البدء في نشر تقاريره ، احيانا حتى قبل نقلها الى الحكومات ، الى قيام ممثليه بالمطالبة بمساحات في وسائل الاعلام الداخلية للتعبير عن وجهة نظر الصندوق ، الى اخذ المبادرة في اقامة الندوات والمؤتمرات حول القضية مع الحكومات (انظر أعمال المؤتمر الذى عقد في نيروبي من ١٣ — ١٥ مايو ١٩٨٥ ، ونشرت بعنوان أفريقيا وصندوق النقد الدولى) ، ومع اساتذة الاقتصاد في بلدان العالم الثالث (انظر أعمال ندوة لندن في ٧ — ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ عن العلاقة بين أفريقيا وصندوق النقد الدولى) ، الى اصدار الكتب التى تعالج العلاقة بين الصندوق وحكومات بلدان العالم الثالث .

— وهكذا ينشط الصندوق على مستوى « النظرية » الاقتصادية مع تعاظم دوره على مستوى الأداء الاقتصادى لبلدان العالم الثالث . (في تفسير الصندوق مثلا للصعوبات الاقتصادية لافريقيا في الثمانينات يرجع هذه الصعوبات الى ارتفاع اثمان البترول ، **المصاحب** بانخفاض اثمان الصادرات الافريقية ، **بالاضافة** الى نقص الطلب من البلدان الصناعية على الصادرات الافريقية وارتفاع اسعار الفائدة الذى أدى الى ارتفاع تكلفة الحصول على رأس المال النقدي . فالسبب الرئيسى لصعوبات افريقيا في الثمانينات هو ارتفاع اثمان البترول ، وما عدا ذلك هو من قبيل العوامل المصاحبة أو **الاضافية** !!) (٨) .

(٧) في تمهيد الاتفاق بين الحكومة المصرية والدول الدائنة في نادى باريس في ٢٢ مايو ١٩٨٧ ، ينص البند الرابع من التمهيد على انه قد « تم ايلاغ لادول الدائنة المشاركة باجراءات التثبيت التى شرعت فيها مصر . كما ركزت الدول الدائنة على الاهمية التى توليها للتنفيذ الكامل لبرنامج التثبيت . وبصفة خاصة : **تنشيط القطاع الانتاجى للاقتصاد**، وتحسين الادارة المالية ، وادارة النقد الاجنبى » . المسار في غاية الوضوح : من فائض الانتاج الى الفائض في شكله المالى ، الى المال في شكل النقد الاجنبى (عملة الدائنين) ، الى جيوب الدائنين

(٨) انظر ، افريقيا وصندوق النقد الدولى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٦

وعليه نتوقع أن تكون نغمة الصندوق في المرحلة الحالية نحو الإنتاج (وانما مع تحديد نمطه) والتحاور مع المثقفين والاتجاه نحو عدم اعتبار الحكومات الطرف الوحيد في علاقات الصندوق . بعبارة أخرى ، يحاول الصندوق ، لضمان « خدمة » الدين الأجنبي ، أن يسييس من وجوه ومن الدور الذى يلعبه لتحقيق هدفه الحقيقى ، أى إزالة العوائق من السوق الدولية أمام حركة رأس المال الدولى فى الشكل الذى يأخذه حاليا ، شكل الشركات دولية النشاط .

١٣ — تلك هى قصة علاقة صندوق النقد الدولى مع بلدان العالم الثالث فى الوضع الراهن للاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتته الحالية . وهى قصة تؤكد حقيقة معروفة لا ينكرها أحد : أن مفتاح الصندوق لا يمكن أن يكون فى يد دول الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى: فأوضاعها الاقتصادية متدهورة ، ودولها منهكة ، وتبعيتها المتزايدة واضحة للعيان ، بل وقبول الكثير من أنظمتها السياسية للتبعية الصريحة لا ينكره إلا من به رمد . وتكون نفس هذه العوامل هى التى تجعل الصندوق ، بوقفه كهيئة مالية دولية على قمة المؤسسات المالية الدولية الرأسمالية ، العام منها والخاص ، ممسكا ، بالتواطئ الصريح أو الضمنى للفئات الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث ، بمفاتيح الكثير من اقتصادياتها .

١٤ — هذا عن قصة علاقة صندوق النقد الدولى باقتصاديات العالم الثالث بصفة عامة . ولا نظن أن الوضع يختلف فى شأن الاقتصاد المصرى ، وانما مع خصوصية للعلاقة بين الصندوق وبين الاقتصاد المصرى تتحدد ابتداء من الهدف الاستراتيجى لرأس المال الولى فى منطقتنا : **هذا الهدف هو أسقاط وزن المجتمع المصرى فى المنطقة ، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ،** حتى يمكن السيطرة على المنطقة العربية . ومن هنا كانت مجموعة السياسات التى تبلورت حول « الانفتاح الاقتصادى » (١) والتى تجد مقوماتها الأساسية فى :

— **الحرص على البعد استراتيجيا عن الاتجاه الإنتاجى ، وخاصة فيما يتعلق بالقاعدة الإنتاجية الأساسية ، ومن ثم زيادة التبعية لتوصل الى حد الوقوف اليومى على حافة الهاوية .**

— **الاعتماد المالى المتزايد على دخول خارجية غير مضمونة تتناقص نسبيا وتقلب مع الأزمة الدولية ، ومن ثم اللجوء المتزايد الى الاستدانة .**

— **الاصرار على سياسات يومية مجحفة بالغالبية من السكان : تحرير التجارة الخارجية وتعويم الجنيه المصرى وإزالة الدعم وعدم تدخل الدولة فى سوق العمل ، وهو ما يعنى موجات تضخمية عاتية تخفض من مستوى معيشة العاملين ، ومزيذا من البطالة ومن ثم الأضعاف السياسى المتزايد للحكومة وجعلها أضعف ، ومن ثم أكثر اضطرابا للتنازل عن المتطلبات القومية لوضع مصر الأقليمى والدولى ، ومن ثم الافقاد المتزايد لوزن مصر**

واكتساب رأس المال الدولي لحرية أكبر في التعامل مع بترول المنطقة وبتدولارتها كسبيلين لاضعاع اقتصاديات العالم الثالث . ومن خلال اضعاف الدولة في مصر يتم اضعاف كل الأنظمة العربية وتصبح الحكومات أكثر خضوعا والتقاء في ذات الوقت . وهو ما يمكن من ضرب **الإمكانيات الحقيقية** (من قوة عاملة ، الى قواعد انتاجية الى تماسك وطنى وقومى ...) الحالية والاحتمالية للشعوب العربية ، لمدة من خمسين الى مائة عام قادمة ، حتى ينفذ البترول وتختفى البترودولارات . وتكون الأنظمة العربية قد قامت بمهمتها التاريخية : بتبديد إمكانيات الشعوب العربية وتعميق فقدها للسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتى يخدم الغالبية من سكانها . هذه المهمة التاريخية لا تتحقق دون تناقضات ، مع رأس المال الدولي وبين الأنظمة العربية بعضها البعض . ومن هنا جاء المأزق : مأزق البقاء السياسى لهذه الحكومات . وهو مأزق ، وان كان مصيره يرتبط في حالة مصر ، بكيفية مواجهة حالة المديونية (وليس بعيدا أن يرى رأس المال الدولي أن مايفقده فى مديونية لمصر ليس بالثمن الفادح لتحقيق سيطرته على كل المنطقة العربية ، الأمر الذى قد يدفعه الى كثير من التسامح عند النظر فى استمرارية خدمة الدين) ، الا أن الخروج من هذا المأزق لا يعنى حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع المصرى . كيفية مواجهة المأزق ترتبط بقصة العلاقة بين صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصرى أما حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع المصرى فمقضية أخرى . وكلاهما يحتاج الى المزيد من التفكير الناقد .

التحويل العكسى للموارد

فى اطار أزمة مديونية العالم الثالث

Le transfert inverse des ressources; une analyse dans le cadre de la crise d'endettement du Tiers Monde

د. سهير محمود معنوق

كلية التجارة وادارة الاعمال — جامعة حلوان

مقدمة :

أدى تزايد المديونية الخارجية للبلاد النامية الى أن أصبحت هذه المديونية من أهم المشكلات التى تواجهها هذه البلاد فى وقتنا الحاضر ، وقد أخذت تحدثها تزداد خلال السنوات السبعينية حتى وصلت تلك الديون الى أرقام هائلة ثم ما لبثت خطورتها أن تفاقمت وبالأذات مع بداية الثمانينيات حينما عجزت بعض البلاد المثقلة بالديون عن الوفاء بالتزاماتها فى مواجهة الجهات الدائنة لها . ففى عام ١٩٨٢ أعلنت المكسيك عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية وعن أسسارها المالى ، وتبعتها فى ذلك بلاد أخرى — نامية — عديدة والتى اتجهت الى المطالبة باعادة جدولة ديونها مما أثار قلق البلاد المدينة والدائنة على حد سواء نظرا لخشية هذه الأخيرة من انعكاسات تلك الأزمة — الحادة — على اقتصادياتها ومن تهديدها لاستقرار النظام المالى العالمى .

ولم يتوقف وضع البلاد النامية عن التدهور منذ ذلك التاريخ ، وقد ترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون أن الانتقال الصافى للموارد المقترضة للبلاد المدينة أصبح يتناقص على نحو سريع نظرا لأن أعباء الفوائد والأقساط السنوية أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة (١) .

ومع مقدم عام ١٩٨٤ أصبح هذا الانتقال الصافى سالبا — بالنسبة للبلاد المتخلفة فى مجوعها ومعنى هذا أن هناك عملية تحويل عكسى للموارد من البلاد المدينة الى البلاد الدائنة .

(١) انظر : د. رمزى زكى « فكر الأزمة — دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى » ، مطبوعات مكتبة مدبولى — القاهرة ١٩٨٧ — ص ١٦٤

وهنا نتساءل : ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة — الجديدة ؟ بمعنى آخر ، ما هي الأسباب التي أدت الى تحول التدفق الصافي للموارد المقترضة — والذي ظل موجبا لفترة طويلة من الزمن بالنسبة للبلاد النامية — الى « سالب » ؟ وما هي الأسباب التي أدت الى زيادة مبالغ خدمة الدين زيادة هائلة بحيث تتجاوز ما يمنح من قروض جديدة لهذه البلاد ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة سوف تشكل موضوع بحثنا الحالي حيث نبدا أولا بتتبع وتحليل هذه الظاهرة — أى ظاهرة التحويل العكسي للموارد — ثم نقوم بعد ذلك بدراسة أسباب تلك الظاهرة وتحليلها وفي النهاية نحاول اقتراح الحلول الممكنة لعلاجها وللتخفيف من حدة الأزمة التي تضغط بكل ثقلها على البلاد النامية اليوم وتعوق مجهوداتها التنموية .

ونأمل أن تكون دراستنا هذه بمثابة اسهام في هذا الموضوع الهام والحيوى وبالذات في ظل ما تمر به البلاد النامية من ظروف في وقتنا الحاضر .

١ — تطور الانتقال الصافي لرعوس الأموال الى البلاد المتخلفة —

وظهور ظاهرة « التحويل العكسي للموارد » .

يوضح لنا الجدول رقم (١) الانتقال الصافي لرعوس الأموال الى البلاد المتخلفة في عدة سنوات مختارة ويجد هذا الجدول مصدره في بيانات البنك الدولي مع ملاحظة أنه — أى البنك الدولي — يقوم بحساب « الانتقال الصافي » أو « صافي التحويلات » عن طريق طرح اجمالي خدمة الدين من الدين المنصرف . كما يلاحظ أيضا أنه يهمل من حسابه القروض المصرفية قصيرة الأجل حيث لا تشتمل عليها احصاءاته ويأخذ في اعتباره فقط الدين — العام والخاص — طويل الأجل (٢) .

في ضوء هذا المفهوم « لصافي التحويلات » — والمأخوذ به من جانب البنك الدولي — نخرج من الجدول بالملاحظات التالية :

— أن صافي التحويلات كان بصفة عامة موجبا في السبعينيات — بل ومتزايد — مارا من اره بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٢٠٧ بليون دولار في ١٩٧٥ ثم الى ٣٣٤ بليون دولار — في ١٩٧٨ .

— وفي عام ١٩٨٠ — انخفض صافي التحويلات عنه في ١٩٧٨ — حيث بلغ ٢٨٢ بليون دولار — نظرا لدفوعات الفائدة الضخمة في هذا العام —

(٢) ومن ثم لهذه الأسباب نلفت النظر الى أن تقدير صافي التحويلات الذي سنأخذ به هنا والنابع من البنك الدولي ينبغي أن ينظر اليه على أساس أنه مؤشر أو دليل على ظاهرة انعكاس صافي التحويلات الى البلدان النامية وليس مقياسا دقيقا لهذا الصافي أو تعبيرا حقيقيا عن حجم هذه الظاهرة ومداها .

جدول رقم (١)
الدين المصرف وصافي التحويلات للبلدان القائمة
في ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، ٨٠ - ١٩٨٤

بلايين الدولارات :

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٠	
٨٠	٨٦,٤	٩٢,٤	١١٢,٢	١٢١,١	١٠٢,٢	٨١	٣٤,٨	١٤		الدين المصرف (١)
٥٠	٤٦,٣	٤٢,٦	٤٨,٢	٤٦,٢	٤١,٩	٣١,٩	١٤,٨	٦,٤		مداد من أصل الدين
٣٠	٤٠,١	٤٩,٩	٦٤,٥	٧٤,٩	٦٠,٣	٤٩,١	٢٩	٧,٦		principal repayments
٥٢	٥٣,٨	٤٦,٢	٤٨	٤٠,٥	٣٢,١	١٥,٧	٨,٣	٢,٥		صافي التحويلات
٢٢-	١٣,٧-	٣,٦	١٦	٣٤,٣	٢٨,٢	٣٣,٤	٢٠,٧	٥,١		Net flows
١٠٢	١٠٠,١	٨٨,٨	٩٦,٢	٨٦,٧	٨٤	٤٧,٦	٢٣,١	٨,٩		مدفوعات الفائدة
										interest payments
										صافي التحويلات
										net transfers
										إجمالي خدمة الدين
										total debt service

The World Bank, World debt tables 1985 - 86. P. 4., P. xii.

المصدر : (١) يقصد به الدين العام والخاص ، طويل الأجل (الذي يزيد أجل استحقاقه عن عام)

ولكنه ظل مع ذلك موجبا ثم شهد ارتفاعا مرة أخرى في عام ١٩٨١ حيث وصل الى ٣٤ر٤ بليون دولار .

— واعتبارا من عام ١٩٨٢ — أخذ صافي التحويلات في التناقص على نحو سريع — نظرا لأن مدفوعات الفوائد والاقساط السنوية أصبحت تمتص الجانب الأكبر من القروض السنوية الجديدة — فوصل الى ١٦ بليون دولار ، ٣٦ بليون دولار في عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب — وإن ظل موجبا أيضا .

— وبحلول عام ١٩٨٤ ، كان الدين المنصرف مساويا لـ ٨٦ر٤ بليون دولار (٣) وإجمالي خدمة الدين وصلت الى ١٠٠ر٠ بليون دولار (منها ٥٣ر٨ بليون دولار مدفوعات فائدة) (٤) .

وهكذا دفعت البلدان النامية لخدمة ديونها (طويلة الاجل) في عام ١٩٨٤ نحو ١٣ر٧ بليون دولار زيادة عما تسلمته من القروض — طويلة الاجل — المنصرفة اليها .

وقد استمر هذا الوضع في عام ١٩٨٥ أيضا ، حيث نجد أن البلاد النامية قد دفعت في هذا العام ٢٢ بليون دولار أكثر مما تسلمته من هذه القروض — خدمة لديونها (٥) .

ومعنى هذا أن التحويل (أو الانتقال) الصافي لرعوس الاموال الى البلاد المتخلفة قد أصبح سالبا اعتبارا من ١٩٨٤ .

وهكذا ، أن التحويل الصافي لرعوس الاموال الذي ينبغي أن يتجه من البلاد الصناعية المتقدمة الى البلاد المتخلفة (أو من الشمال الى الجنوب) قد انعكس حيث بدأنا نشهد — في السنوات الأخيرة — عملية تحويل عكسي للموارد بالقياس الى احتياجات التنمية (٦) .

(٣) وهو أقل منه في عام ١٩٨٣ .

(٤) وهي تزيد بنسبة ٣٣٪ عن مستواها في عام ١٩٨١ .

(٥) انظر البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٥٤ .

(٦) ويطلق على هذا الوضع « التمويل العكسي » Le Financement Inverse انظر في هذا الشأن :

M.V. Abeele : "Endettement et financement du développement", Mondes en développement, le financement du développement, Tome (13) année 1985, No. 50/51 p. 252.

ولزيد من المعلومات عن ظاهرة « التحويل العكسي للموارد » — انظر : J.C. Berthélemy : "Endettement international et théorie des transferts" Revue d'Economie Politique, 97e année no (3) 1981, p. 254.

وقد يرى البعض أن الأرقام المشار إليها لم تأخذ في اعتبارها الأثر الاقتصادي للدين الخارجي على الاقتصاد القومي المدين أو كيفية استخدامه وانما تركز فقط على دراسة العملية الحسابية للعلاقة القائمة بين إجمالي وصافي الاقتراض الخارجي الا أنها — رغم ذلك — تعطينا دلالة هامة تتمثل في أن مدفوعات خدمة الدين اذا ما تركت للتزايد بدون ضوابط فان التسدق الصافي للمبالغ المحولة من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية سوف يضعف بالتدريج وقد يصبح سالباً (٧) .

ولا شك أن الوضع سوف يزداد تعقيداً ، وهذه الظاهرة سوف تزداد عمقا اذا أخذنا في اعتبارنا أيضاً القروض المصرفية قصيرة الأجل والتي لا تشتمل عليها احصاءات البنك الدولي المستند إليها (٨) — واذا ما أضفنا حجم تحويلات الدخول الناشئة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلاد الى الخارج (٩) والتي لا تدخل في حساب مدفوعات خدمة الدين والتي تتولى المنظمات الدولية نشرها) .

ولكن ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ؟

هذا ما سوف نتناوله بالتحليل فيما يلي :

(٧) انظر : د. رمزي زكي : « أزمة الديون الخارجية — رؤية من العالم الثالث » — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٦٢ .

(٨) فتدل الاحصاءات المجمعة بالنسبة لـ ٢٤ بلداً من البلاد المدينة الرئيسية على انه من بين هذه البلاد — سجلت تسعة عشر بلداً « تحويلات صافية سالبة negative net transfers » بالنسبة للقروض المصرفية (والتي تشتمل على القروض قصيرة الأجل والقروض غير المضمونة) وذلك في صامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ (حيث وصلت هذه التحويلات — السالبة — بالنسبة لهذه البلاد ، الى ٢٤٦٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، ٢٧٤٦ مليون دولار في ١٩٨٣) وان بلدين آخرين قد حصلنا على تحويلات — سالبة — من القطاع المصرفي في عام ١٩٨٣ (وموجبة في عام ١٩٨٢) انظر :

AMEX Bank Review Special papers", International debt, banks and the LDCs" no (10) March 1984.

(٩) يلاحظ ان تحويل دخول الاستثمارات من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة يتم وفقاً لأشكال عديدة ومنها : الأرباح ، الفوائد على قروض الشركات الأم للمشروعات التابعة ، دخول العاملين الأجانب في المشروعات المحلية ، رسوم الإدارة

وقد أثبتت دراسات عديدة ان التحويلات العكسية لدخل الاستثمار (من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة) تنفوق في غالبية السنوات على تدفقات الاستثمار الجديد الى البلاد النامية المضيفة — انظر على سبيل المثال :

W.A. Manser, "The financial role of multinational enter prises", London Cassel and Co. Ltd., 1973 p. 16.

U.N. Center on transnational Corporations : Trends and issues in foreign direct investment related flows,, A technical paper, United Nations, N.Y. 1985.

٢ - أسباب انعكاس التحويل الصافي للموارد الى البلاد النامية :

ان الاشارة السالبة « لصادق التحويلات » يمكن ارجاعها الى احد (او كل) العوامل التالية :

— انخفاض فى التدفق (الاجمالى) لرعوس الأموال والذي يرجع الى انخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة الى البلاد النامية .

— زيادة اعباء خدمة الدين والتي ترجع الى ارتفاع اسعار الفائدة و (او) ارتفاع الأقساط المسددة من أصل الدين .

— هروب رعوس الأموال الى الخارج .

وفيما يلى نتناول هذه العوامل بالتفصيل .

٢ - ١ انخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة الى البلاد النامية :

اعقب أزمة الديون المصرفية العالمية فى عام ١٩٨٢ ، حدوث هبوط سريع فى سرعة نمو القروض المصرفية فى الأعوام التالية وبالذات بعد أن قامت البنوك بوضع مجموعة من قواعد الاحتراس والضمانات التى تمكنها من قياس درجة الثقة الائتمانية للدول التى تطلب الاقتراض منها — وهى قواعد تحرم الكثير من الدول المدينة من فرص الاقتراض الخارجى (١٠) .

ومن ناحية أخرى فان الشروط المعروضة من جانب البنوك — سواء من حيث تقصير أجل القروض أو ارتفاع أسعار الفائدة — جعلت من الصعوبة بمكان وربما من الاستحالة التجاء البعض من البلاد الى عقد قروض خارجية جديدة (وبالأذات البلاد الأفريقية والتى بالنسبة لها لم يعد هناك إمكانيّة للالتجاء الى الأسواق المالية الدولية) .

ان هذه العوامل تفسر التقلص فى حجم القروض المصرفية والذي نلاحظه فى عام ١٩٨٤ — ذلك ان مجموع القروض طويلة الأجل قد انخفض من ٤٥ بليون دولار الى ٢٥ بليون دولار من ١٩٨٣ الى ١٩٨٤ (١١) .

وبالإضافة الى ذلك فان القروض المصرفية قصيرة الأجل أصبحت سالبة بالنسبة لهاتين السنتين الأخريتين (وهو ما يفيد ان البلاد النامية — المدينة — قد سددت قروضا من هذا النوع أكثر مما حصلت عليه) :

(١٠) انظر : د. رمزي زكى : « مكر الأزمة » — مرجع سابق ص ١٧٢ .
(١١) M.V. Abele, op. cit., p. 254.

ففى عام ١٩٨٠ كانت هذه القروض موجبة وتساوى ٢٤ر٤ بليون دولار - بأسعار ومعدلات الصرف الخاصة بعام ١٩٨٣ - ثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى ٢١ر١ بليون دولار فى عام ١٩٨١ ثم الى ١١ر٩ بليون دولار (ثم أصبحت مساوية لـ (٥ بليون دولار) فى عام ١٩٨٤) (١٢) .
 (ثم أصبحت مساوية لـ (٥ بليون دولار) فى عام ١٩٨٤) (١٢) .

ان هبوط الاقتراض المصرفى الذى كان يمثل حتى عهد قريب المصدر الأساسى للسيولة الخارجية المقترضة للبلاد المتخلفة يعنى - وبالأذات فى ظل أحوال الكساد الاقتصادى العالمى وهبوط حصيلة صادرات البلاد المدينة - تزايد الضغوط التى تؤدى الى عدم قدرة هذه البلاد على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية وتعريضها لمخاطر عدم تمويل وارداتها الأساسية (١٣) .

وجدير بالملاحظة هنا أن هذا التناقص - الحديث - فى التدفقات المصرفية لم يعوض بزيادة مقابلة فى المساعدات العامة للتنمية - حيث نلاحظ أن هذه المساعدات - وان كانت قد تطورت تطوراً بسيطاً فى عام ١٩٨٤ بالنسبة لعام ١٩٨٣ (حيث زادت من ٣٣ر٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ الى ٣٥ر٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٤) إلا أنها قد ظلت عند مستوى ثابت نسبياً منذ عام ١٩٨٠ (١٤) (انظر جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

المساعدات العامة للتنمية (١)

(بالبيون دولار وبأسعار ومعدلات صرف ١٩٨٣)

السنوات :	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
قيمة المساعدة :	٣١,٦	٣٦,١	٣٦,٢	٣٣,٧	٣٣,٨	٢٥,٧

المصدر : OCDE, «Ressources Financières» OP. cit.

١ - تشمل التدفقات من المصادر الثنائية ومن المؤسسات متعددة الأطراف .

كذلك لم تتطور هذه المساعدات الرسمية - كنسبة مئوية من الناتج

O.C.D.E., "Ressources financières mises à la disposition des P.V.D. (١٢)
 en 1984, C.A.D. 18 Juin 1985.

(١٢) انظر : د. رمزى زكى - « فكر الأزمة » - مرجع سابق - ص ١٧٣ .

OCDE, "Ressources financières..." op. cit. (١٤)

ويلاحظ انه بالإضافة الى التطور الضئيل لهذه المساعدات العامة فى السنوات الأخيرة - فإنه حتى المتاح منها كان مشروطاً باتباع سياسات تصحيحية قاسية .

القومى للدول الصناعية المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - تطورا يذكر - وبقيت عند مستوى شبه ثابت من ١٩٧٥ - ١٩٨٤ (١٥) .

ولا يمكننا أن نتوقع حدوث تغيير سريع فى التزامات البلاد الصناعية أخذاً فى الاعتبار للسياسات الحالية وللقيد المتعلقة بالميزانية (١٦) .

ان مجموع هذه العوامل أدى الى حدوث تقلص فى المستوى الكلى للموارد المالية بالنسبة لكافة أنواع التدفقات التى تتلقاها البلاد النامية - وهذا التقلص يعد مساويا لـ ١٠ بليون دولار غيبا يتعلق بعام ١٩٨٤ - بالقياس الى عام ١٩٨٣ (١٧) .

٢٠٢ - زيادة اعباء خدمة الديون :

ويقصد بخدمة الديون مجموع الفوائد واقساط استهلاك القروض المستحقة على الدولة المقترضة سنويا لتسديد ديونها فى مواجهة دائئيتها .

وقد زادت نسبة خدمة الدين الى الصادرات (١٨) من ١٦٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٠.٦٪ فى عام ١٩٨٢ ثم الى ٢٢.٣٪ فى عام ١٩٨٦ (١٩) فى حين كانت

(١٥) حيث بلغت هذه النسبة ٣٥.٣ ، ٣٧.٣ ، ٣٤.٣ ، ٣٨.٣ ، ٣٦.٣ ، ٣٦.٣ فى الاسواق : ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ - على الترتيب انظر : البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٨٦ ، جدول رقم ٢٠ ص ٢٥٢ . (١٦) فعلى سبيل المثال ، تعمل الولايات المتحدة جامدة - فى الوقت الحاضر - على تخفيض العجز الهائل فى ميزانيتها - عن طريق تخفيض كافة وجوه الانفاق العام بما فيها المساعدات الخارجية .

O.C.D.E., op. cit.

(١٧)

ويلاحظ انه بالنسبة لهذا المصدر للبيانات ، كان التدفق الكلى للموارد الى البلاد النامية فى عام ١٩٨٣ : ١٠٥٣ بليون دولار (بأسعار ومعدلات الصرف الخاصة بعام ١٩٨٣) ثم انخفض الى ٩٥٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ .

(١٨) بهدف قياس الابعاء التى يتحملها الاقتصاد فى سبيل الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية ، يستخدم فى المعتاد مؤشرا معينا ويتهمل فى نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى الى حصيله الصادرات من السلع والخدمات (ويطلق عليه نسبة (معدل) خدمة الدين Debt service ratio) .

ورغم ان هذا المعدل ينظر اليه على انه مؤشر بسيط لقياس عبء المديونية الخارجية فى المدى القصير ، وعلى الرغم من الانتقادات العديدة الموجهة اليه الا انه شاع استخدامه منذ وقت طويل من جانب المنظمات والمؤسسات الدولية التى تعمل فى مجال الاقتراض نظرا للبساطة التى يتميز بها حسابه ونظرا لانه من المفروض ان يتم سداد الابعاء الخاصة بالدين الخارجى من حصيله الصادرات - والتى تهمل المصدر الأساسى للعملات الأجنبية بما يجعل الجهات الدائنة تهتم بحساب هذا المعدل كمؤشر يدفعها على مدى قدرة وطاقته البلد المدين على سداد ديونه .

حول الانتقادات الموجهة الى هذا المعدل ، انظر : د. رمزي زكى : « أزمة الديون الخارجية » .

مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٥ - ٣٥٨ .

(١٩) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٧ ص ٢١ - جدول - ٢ - ٤

هذه النسبة ١٤٧٪ في عام ١٩٧٠ ، ١١٨٪ في عام ١٩٧٤ (٢٠) .

وتعد هذه النسبة التي تقتطعها مدفوعات خدمة الدين من حصيلة صادرات البلاد النامية مرتفعة ، علما بأن هذه الحصيلة تمثل المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات الدولة من الواردات الضرورية لها واقتطاع نسب متزايدة من هذه الحصيلة معناه اضعاف قدرة البلاد النامية على استيراد ما يلزمها للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي توقف اقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة وتعثر خططها الانمائية بالاضافة الى تفاقم مشاكل الطاقات المعاطلة في الجهاز الانتاجي للدولة نتيجة للعجز في استيراد قطع الغيار والسلع الوسيطة وغيرها (٢١) .

وقد ترتب على نمو اعباء الديون بمعدلات سريعة أن أصبحت تلك المدفوعات تمتص الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة حيث وصلت نسبة اعباء خدمة الديون الى الاقتراض الجديد ٧٢٫٤٪ في عام ١٩٨٠ ثم ٨٥٫٧٪ في عام ١٩٨٢ وما لبثت أن تفتزت الى ٩٦٫١٪ في عام ١٩٨٣ — بمعنى أن الاقتراض الجديد يكاد أن يكون قد كرس تماما لخدمة الديون .

وبحلول عام ١٩٨٤ أصبحت هذه النسبة ١١٥٫٩٪ ثم ١٢٧٫٥٪ في عام ١٩٨٥ (٢٢) بمعنى أن مدفوعات خدمة الدين قد زادت على القروض الجديدة وهو ما أدى الى أن يصبح صافي التحويلات سالبا على النحو الذي وضحناه .

وهنا نتساءل عن الأسباب التي أدت الى هذه الزيادات السريعة في اعباء خدمة الديون . أن هذه الأسباب في الواقع ترجع الى التغيرات التي طرأت على هيكل الدين بالاضافة الى الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة — وبصفة عامة يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي (٢٣) :

- ارتفاع أسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية .
- ارتفاع نسبة الدين بأسعار الفائدة المعومة .
- الاستخدام المتزايد للقروض المسماة بالدولار .
- ارتفاع نسبة ما تم عقده من قروض مع بنوك تجارية الى اجمالي الدين .

(٢٠) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ص ٣٩ — جدول ٢ — ٦
 (٢١) ادارة البحوث الاقتصادية بينك الاسكندرية « مشكلة الديونية الخارجية وآثارها على التنمية وكيفية التخفيف من اعبائها » بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ — ص ٦٩٦ .
 (٢٢) هذه الأرقام محسوبة من واقع الجدول رقم (١) .
 (٢٣) هذه الأسباب في واقع الامر تؤثر اياها في متوسط أسعار الفائدة على القروض (وتؤثر بالتالي في مدفوعات الفائدة) أو تؤثر في أنساق الديون — وفي اجمالها تؤدي الى التأثير في اجمالي خدمة الدين .

— زيادة الوزن النسبى للقروض قصيرة الاجل فى هيكل الديون .

— قصر اجل فترات الاستحقاق .

وسوف نستعرض هذه الاسباب بشئ من التفصيل فيما يلى :

١٠٢٠٢ — الارتفاع الشديد فى اسعار الفائدة العالمية

ادت الاجراءات العنيفة التى اتخذتها البلاد الصناعية — وعلى راسها الولايات المتحدة — بعد عام ١٩٧٩ بفرض مقاومة التضخم ، الى دفع اسعار الفائدة الى اعلى .

ففى الولايات المتحدة ، قاوم « مجلس الاحتياطى الفيدرالى » *The Federal Reserve Board* التضخم بطريقة عنيفة من خلال تحكمه فى عرض النقود (٢٤) وهكذا فان النمو الحقيقى فى M_1 (٢٥) (والذى تعد مؤشرا للتوسع « والانكماش » النقدي) كان سالبا خلال ثلاث سنوات من السياسة النقدية التقييدية : ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ حيث بلغ النمو فيها — ٤.٠ ، ٣.٨ ، ٢.٢ — على الترتيب (٢٦) وقد ساعدت هذه السياسات فى النهاية فى التقليل من حدة التضخم ولكن نتج عنها نتائج معينة ساهمت فى ازمة ديون البلاد المتخلفة . ومن اهم هذه النتائج : ارتفاع اسعار الفائدة .

فقد ارتفع سعر الفائدة للدولار فيما بين بنوك لندن لفترة ستة اشهر *London Inter Bank Offered Rate* — والذى يعرف اختصارا بـ « ليبور *LIBOR* » — من ٩٪ فى عام ١٩٧٨ الى ١٢٪ فى عام ١٩٧٩ — ثم واصل ارتفاعه حتى وصل الى ١٦.٦٪ فى عام ١٩٨١ (ثم انخفض الى ١٣.٣٪ فى عام ١٩٨٢) — جدول رقم (٣) — مما سبب مشاكل فى خدمة الديون بالنسبة للبلاد المتخلفة (وبالذات بالنسبة للبلاد التى تعد معظم قروضها بأسعار فائدة معومة) .

وقد زاد من حدة تلك المشاكل أن اسعار الفائدة اتجهت الى اعلى فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه اسعار الصادرات فى كثير من البلدان النامية

(٢٤) يلاحظ انه فى ٧٩ — ١٩٨٠ تحولت السياسة النقدية للولايات المتحدة من استهداف اسعار الفائدة الى استهداف الاجماليات النقدية ، فاصبحت اسعار الفائدة — نتيجة لذلك — أكثر تقلبا .

= حول الفرق بين اختيار سعر الفائدة كمغير هدف (أو مستهدف) للسياسة النقدية وبين اختيار كمية النقود لهذا الغرض — انظر دراستنا : « السياسة النقدية فى التحليل الكينزى والنقدى — مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة » . مجلة مصر — المعاصرة — السنة الثامنة والسبعون — المعدادان ٤.٧ ، ٤.٨ — يناير ، ابريل ١٩٨٧ . (٢٥) أى النمو الصافى ، بعد استبعاد التضخم .

World Economic Outlook (1984) p. 115. table 1-7.

(٢٦)

— وهكذا كما يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٨٦) فإنه في عام ١٩٨٢ — كانت البلاد النامية المستوردة للنفط تدفع سعر فائدة أسمى حوالى ١٣٪ عن القروض التجارية في حين أن أسعار صادراتها قد انخفضت بنحو ٥٪ (انظر الجدول رقم ٣) .

جدول رقم (٣) التغير في أسعار الفائدة وأسعار التصدير في البلدان النامية ١٩٧٨ — ١٩٨٥

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
سعر الفائدة للولار فيما بين بنوك لندن لفترة سنة أشهر	٩,٥	١٢,١	١٤,٣	١٦,٦	١٣,٣	٩,٩	١١,٢	٨,٧
الرقم القياسى لسعر التصدير (التغير كنسبة مئوية)	٣,٢	٣٦,٦	٤٦,٣	٦,٣	-٤,٤	٩,٢	١-	٣,٦-
مصدرو النفط	٣,٨	١٩,٤	١٢	٢,١-	٤,٨-	١-	١,٣-	١,٦-
مستوردو النفط (أ)	٣,٨	١٩,٤	١٢	٢,١-	٤,٨-	١-	١,٣-	١,٦-

(أ) يشمل الصين .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٨٦) — ص ٤٩

وبالإضافة الى ارتفاع الأسعار الاسمية للفائدة — فقد ارتفعت أيضا الأسعار الحقيقية للفائدة (٢٧) .

فعلى الرغم من أن أسعار الفائدة الاسمية كانت مرتفعة في السبعينيات الا أن المعدلات الحقيقية لها ظلت منخفضة « أو سالبة » (وبالذات في النصف الأول من عقد السبعينيات) نظرا لارتفاع معدلات التضخم ، الذى ساد في السبعينيات ، وسهلت بالتالى عملية سداد الديون من جانب البلاد المتخلفة في هذه الفترة .

(٢٧) سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائدة الاسمى — معدل التضخم .
وقد قفز السعر الحقيقى للفائدة المدفوع على القروض الجديدة من ٧٥٪ في عام ١٩٨١ الى ١١٥٪ في عام ١٩٨٢ — كما ان سعر الفائدة الحقيقى المتوسط على كافة الديون الخاصة بالبلاد المتخلفة غير المنتجة للبترول قد زاد من ٦٪ في الفترة ٧٣ — ١٩٧٧ الى ٣٪ في الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٢ ثم زاد في ارتفاعه في ٨٣ — ١٩٨٤ .
انظر :

W.N. Eskridge "Adance along the precipice : The political and economic dimensions of the international debt problem"; Univ. of Virginia, 1985, p. 35

غير أن تناقص معدل التضخم في بداية الثمانينيات — والمصحوب بالارتفاع في الأسعار الاسمية للفائدة (الناتج عن السياسة النقدية التقيدية) قد أدى الى أسعار للفائدة الحقيقية مرتفعة بطريقة غير معتادة في الفترة ٨١ — ١٩٨٣ . وهذا الارتفاع يعد مسئولا لدرجة كبيرة عن تفاقم أعباء خدمة الدين (٢٨) .

٢٠٢٠٢ — ارتفاع نسبة الدين المعقود بأسعار فائدة معومة :

كان الاستخدام المتزايد للقروض المعقودة بأسعار فائدة معومة من أهم التغيرات التي حدثت في هيكل الديون الخاص بالبلاد النامية .

فقد اتجهت القروض المصرفية الخاصة الى أن تحمل أسعار فائدة معومة (٢٩) والتي كانت يتم تعديلها بصفة دورية بحيث تصبح أعلى من أسعار الفائدة بين البنوك في لندن « ليبور LIBOR » بنقطة أو نقطتين . وفي نفس الوقت اتجهت البلاد النامية الى الإفراط في عقد القروض بأسعار فائدة معومة — في السنوات الأخيرة . فكما يبين الجدول رقم (٤) فإن حصة الدين بالسعر المعوم في إجمالي الدين العام القائم والمنصرف قد زادت من ١٦٪ في عام ١٩٧٤ الى ٤٣٪ في عام ١٩٨٣ (٣٠) .

وتركزت الزيادة في البلدان متوسطة الدخل وخاصة أمريكا اللاتينية (٣١) أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل — فلم ترد حصة الدين متغير السعر كثيرا (٣٢) .

(٢٨) أشار كلاين W.Cline . الى أنه على حين زاد حجم الدين الخارجى للبلاد النامية غير البترولية في الفترة ٧٣ — ١٩٨٢ بمقدار ٥٠٠ بليون دولار فإن ٤٠ بليون دولار منها يمكن ارجاعها الى ارتفاع القيمة الحقيقية لسعر الفائدة .
انظر :

W. Cline "International debt : from crisis to recovery", A.E.R. May 1985, p. 185.

(٢٩) وهذه الفائدة — بالتعريف — تخضع للتطلب المستمر وفقا للظروف الخاصة بعرض الأموال والطلب عليها .

(٣٠) لاحظ أن هذه النسب سوف ترتفع كثيرا إذا ما أخذ في الاعتبار أيضا الدين الخاص والذي يتم عقد معظمه (سواء كان طويل أو قصير الأجل) وفقا لأسعار فائدة معومة .

(٣١) فقد تركز الدين ذو أسعار الفائدة المعومة في عدد قليل من البلاد ، وهكذا فإن البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، كوريا الجنوبية ، شيلي مستحق عليها ٨٧٪ من إجمالي الدين عند أسعار فائدة معومة في ١٩٨٣ .
(OECD survey "1983" pp. 37-38.

(٣٢) نظرا لأن هذه البلدان يعد اقتراضها من الأسواق المالية الدولية بسيطا في حجمه .

جدول رقم (٤)
قروض بسعر فائدة موعوم - كنسبة مئوية من الدين العام
في سنوات مختارة ٧٤ - ١٩٨٣

مجموعة البلدان	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
آسيا منخفضة الدخل	٨,٥	٨,١	٦,٧	٠,٦	١,٨	٢,٩	٣,٧	٣,٩
أفريقيا منخفضة الدخل	٨,٥	٨,١	٦,٧	٦,٨	٧	٩,٤	٩,١	٧,٦
بلدان الشرق الأوسط	١٨,٥	٢٦,٦	٣٠,٣	٣٥,٢	٣٦,٥	٤٠,٢	٤١,٤	٤٣,٧
مستوردة النفط	٢٣,٩	٣٠,٤	٣٤,٩	٤٠,١	٤١,٧	٤٥,٢	٤٨,٣	٥٤,٦
مصدرة النفط	١٦,٢	٢٣	٢٧,٣	٣١,٨	٣٦,٢	٣٦,٧	٣٨,٧	٤٢,٧
كافة البلدان النامية	١٨,٤	٢٦,٨	٣٢,٥	٣٩	٤٠,٥	٤٥	٤٦,٧	٥١,٢
المقرضون الآسيويون								

ملحوظة : البيانات خاصة بالدين العام المستحق والمنصرف
المصدر : البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » - ١٩٨٥ - ص ٣٦ .

ومن هنا — أصبحت البلاد النامية أكثر تعرضا لخطر صعوبات خدمة الدين نظرا لارتفاع نسبة الدين بأسعار الفائدة المعومة بصورة لافتة للنظر حيث يضار المقترضون بصورة مباشرة حينما تتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع ويصبح عبء خدمة الدين بالنسبة لهم كبيرا .

ويتضح ذلك بالنظر الى الأرقام الخاصة بخدمة الدين والتي تشتمل على مدفوعات الفائدة بالإضافة الى المدفوعات من أصل الدين (الأقساط المستحقة) — حيث يلاحظ أنه في بداية السبعينيات كانت نسبة الفوائد في خدمة الدين تعد متواضعة (٢٨ ٪ في عام ١٩٧٠ ، ٣٥٫٩ ٪ في عام ١٩٧٥) (انظر الجدول رقم « ٥ ») بالمقارنة بتلك النسبة المتعلقة بسداد أصل الدين (٧٢ ٪ في عام ١٩٧٠ ، ٦٤٫٩ ٪ في ١٩٧٥) — غير أن هذا الوضع ما لبث أن تغير مع حلول السنوات الثمانينية حيث أخذت نسبة الفوائد في التزايد على نحو سريع بحيث فاقت المبالغ المدفوعة بغرض سداد الفوائد المستحقة تلك المدفوعة للوفاء بأصل الدين .

ففى عام ١٩٨٥ على سبيل المثال — قدرت مدفوعات أصل الدين بـ ٤٩ ٪ من خدمة الدين ، مدفوعات الفائدة بـ ٥١ ٪ منها .

٣٠٢٠٢ — الاستخدام المتزايد للقروض المسماة بالدولار :

من النتائج التي ترتبت على السياسات النقدية المتبعة في الولايات المتحدة : ارتفاع قيمة الدولار ، وهو ما يمثل اتجاها غير موات بالنسبة للبلاد المدينة والتي ينبغي عليها دفع ديونها بالدولارات .

فقد ارتفعت قيمة الدولار بـ ١١ ٪ في عام ١٩٨١ ، ١٧ ٪ خلال نوفمبر ١٩٨٢ . ورغم أنه فقد بعض قوته في عام ١٩٨٣ — إلا أنه ظل عند مستويات قوية تفوق تلك الخاصة بالسبعينيات — كما زادت قيمته بالنسبة للين الياباني ، المارك الألماني والعملة الهامة الأخرى (٢٣) .

وقد قدر أن الدولار في عام ١٩٨٤ كان أقوى منه في عام ١٩٨٠ بنسبة ٤٠ ٪ ومن ثم ، نظرا لأن معظم الدين الخارجى للبلاد المتخلفة قد عقد بدولارات الولايات المتحدة وليس بالعديد من العملات الدولية ، فإن هذه البلاد — نتيجة لفشلها في استخدام استراتيجيات للتنويع في العملات المعقود بها الديون — قد عرضت نفسها لمخاطر هائلة وتحملت نفقات ثقيلة حينما ارتفعت قيمة الدولار — ف هذه الزيادة المستمرة في قيمة الدولار قد زادت وضخمت من الأعباء

جدول رقم (٥)
نسبة مدفوعات الفائدة ، مدفوعات أصل الدين الى اجمالي
خدمة الدين في سنوات مختارة ٧٠ - ١٩٨٥

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
خدمة الدين (بلايين الدولارات)	٨٠٩	٢٢,١	٧٤,٠٠	٨٦,٧	٩٦,٢	٨٨,٨	١٠٠,١	١٠٢
مدفوعات أصل الدين								
- بلايين الدولارات	٦,٤	١٤,٨	٤٢,٠٠	٤٦,٢	٤٨,٢	٤٢,٦	٤٦,٢	٥٠
- كنسية من خدمة الدين	٧٢	٦٤,١	٥٦,٨	٥٣,٢	٥٠,١	٤٨	٤٦,٣	٣٩
مدفوعات الفائدة								
- بلايين الدولارات	٢,٥	٨,٣	٣٢	٤٠,٥	٤٨,٠٠	٤٦,٢	٥٣,٨	٥٢
- كنسية من خدمة الدين	٢٨	٣٥,٩	٤٣,٤	٤٦,٧	٤٩,٩	٥٢	٥٣,٧	٥١

المصدر : بحسوبة من واقع بيانات إبلول رقم (١) .

الخاصة بالديونية الخارجية (٣٤) وزادت من تكلفة الديون الجديدة التي تم عقدها منذ الارتفاع العام في الدولار عام ١٩٧٩ (٣٥) .

ويتضح هذا الأمر اذا ملاحظنا أن نصيب الدين طويل الأجل العام والمضمون من السلطات العامة والمسمى بالدولارات قد ارتفع من ٦٥٪ في عام ١٩٧٤ الى ٧٦٪ في عام ١٩٨٣ — وهنا أيضا نجد أنه كانت هناك فروق اقليمية — ففي عام ١٩٨٣ بلغت هذه النسبة نحو ٩٠٪ في أمريكا اللاتينية ، ٦٨٪ في شرق آسيا ، ٥٤٪ فقط في أفريقيا جنوب الصحراء (وفقا لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم — ١٩٨٥) .

٤٠٢٠٢ — ارتفاع نسبة ما تم عقده من قروض مع بنوك تجارية — الى اجمالي الدين :

ففي خلال العقد الماضي ، حدث تحول هام من التمويل الرسمي الى التمويل الخاص . ففي بداية السنوات السبعينية ، كان حوالي ٥٠٪ من التدفقات المالية نحو البلاد المتخلفة يتكون من المنح والقروض في شكل مساعدات رسمية للتنمية يتم منحها أساسا من جانب البلاد الصناعية في اطار المساعدة الثنائية أو متعددة الأطراف . أما قروض القطاع المصرفي للبلاد النامية فقد مثلت حوالي ٢٠٪ فقط من الوسائل التمويلية الخارجية لهذه البلاد (٣٦) .

فوفقا لتقارير البنك الدولي ، وفرت الامدادات الرسمية لرأس المال الأجنبي الميسرة وغير الميسرة ٥٠٪ من جميع التدفقات الداخلة الى البلدان

(٣٤) ففي العديد من البلدان المدينة زاد الارتفاع في قيمة الدولار من تكلفة خدمة الدين (مقاسة بقيمة السلع المحلية) — بمعنى آخر : أن زيادة قيمة الدولار بالنسبة للعملة الوطنية للبلاد النامية أدى الى وضع أصبحت فيه تلك البلاد عليها ليس فقط أن تدفع أقساط ديونها المستحقة بالدولارات وإنما أيضا ينبغي عليها تسديد مدفوعات دورية لخدمة ديونها بعملة مرتفعة القيمة نسبيا .

(٣٥) فقد قدر أنه اذا كانت البلاد المتخلفة — غير البترولية — قد نوعت قروضها المصرفية الجديدة والمستحقة بين ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ فان مجموع ما كانت ستستحقته من انخفاض اسعار الفائدة واسعار الصرف كان سيصل الى أكثر من ٣٠ بليون دولار .
انظر في هذا الشأن :

R.M. Kubarych : The financial vulnerability of the LDCs : Six factors» in «A dance along the precipice : the political and economic dimensions of the international debt problem», Ed. by : W.N. Eskridge, University of Virginia, school of law, 1985, p. 6.

M.V. Abeele, op. cit., p. 247.

النامية في ١٩٧٠ — وكانت نسبتها ٧٨٪ بالنسبة البلدان منخفضة الدخل (٣٧) .

ولكن يلاحظ ، في نهاية العقد ، حدوث انعكاس تام لهذا الوضع .

ذلك أن نصيب البنوك التجارية في التمويل الخارجى أصبح يمثل منذ ذلك الحين أكثر من ٤٠٪ من الموارد الخارجية لهذه البلاد (حيث شكل عام ١٩٨٢ : ٤٩٪ من اجمالي الدين) (٣٨) .

وتبدو خطورة التوسع في القروض الخاصة أو التجارية اذا ما تذكرنا أن هذه القروض ذات شروط قاسية حيث تنخفض مدة القرض (والتي تتراوح عادة بين ٥ — ٧ سنوات) وتنخفض فترة السماح (حيث تتراوح بين ١ — ٣ سنوات) وترتفع أسعار الفائدة الخاصة بها وتتقلب . وهذا على عكس الديون الرسمية والتي تتميز بأنها قروض ميسرة نظرا لطول مدة القروض ووجود فترة سماح مناسبة بالإضافة الى انخفاض سعر الفائدة المقرر عليها (٨٩) .

ونشير هنا الى أن هذا التوسع في القروض التجارية يعود في جزء منه الى ترايد رغبة البنوك الدولية في اقراض البلاد المتخلفة في بداية السبعينيات . ففى هذا الوقت تدفق حجم هائل من الودائع من البلاد أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC نحو البنوك الدولية الخاصة — الأوروبية والأمريكية — نظرا للفوائض البترولية (٤٠) التي حققتها هذه الدول

(٣٧) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم — ١٩٨٥ — ص ٣٣ .
ويلاحظ بالنسبة لهذه البلدان منخفضة الدخل ، فإن التركيز يكون على القروض الرسمية والمعونات أكثر منه على القروض المصرفية — كما يلاحظ أن هذه الأخيرة التي يتم منحها لهذه البلاد تتكون بدرجة كبيرة من قروض للتصدير مضمونة من حكومات البلاد المتقدمة بحيث يمكن اعتبار أن مشاكل الدين بالنسبة لهذه البلاد ترجع أساسا الى مشاكل جوهرية متعلقة بالتنمية و (أو) الى انخفاض أسعار المواد الأولية .
أنظر في هذا الشأن :

«Quelle est la gravité de l'endettement des pays en développement?»
L'observateur de l'OCDE, Janvier 1983, reproduit dans Problèmes Economiques no. 1820, 20 Avril 1983 p. 10.

Y. Takagi "Aid and debt problems in less developed Countries" Oxford Economic Papers no 33, July, 1981 p. 325.

(٣٨) تشمل فقط الدين المضمون حكوميا . أنظر :

World Bank, World debt tables 1983-84.

ويصل نصيب البنوك التجارية في التمويل الخارجى الى ٨٠.٨ من الدين القائم في البلاد المنقطة بالديون في مجموعها (سبعة عشر دولة) — وفقا لتقديرات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (١٩٨٥) . بل وتصل الى نسب أعلى من ذلك بالنسبة لبعض بلاد هذه المجموعة (الأرجنتين (٨٦.٨٪) ، البرازيل (٨٤.٢٪) ، شيلي (٨٧.٢٪) ، المكسيك (٨٩.١٪) ، نيجيريا (٨٨.٢٪) ، أورجواي (٨٢.٢٪) ، فنزويلا (٩٩.٥٪)
World Bank, World debt tables, 1985-86.

(٣٩) د. محمد محروس اسماعيل « مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية » مجلة مصر المعاصرة — السنة السادسة والسبعون ، العدد ٤٠١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ — ص ٩٧ (٤٠) ويطلق على هذه الفوائض « البترو دولارات Petro dollars »

نتيجة لارتفاع أسعار البترول ، في ٧٣ - ١٩٧٤ ، هذا في الوقت الذي تناقص فيه الطلب على الائتمان من جانب العملاء التقليديين لهذه البنوك - في الدول الصناعية المتقدمة بسبب موجة الكساد الاقتصادي التي سادت بها ونقص الفرص المربحة للاقراض عن أن تمتص هذه البترو دولارات مما دعا هذه البنوك الى إعادة تدويرها ، والتنافس فيما بينها لتقديم القروض - بسخاء - الى البلاد المتخلفة (٤١) التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها لتمكينها من تمويل هذا العجز (٤٢) .

ومن جهة أخرى ، فقد وجدت البلاد المتخلفة في حد ذاتها - أنه من الأسهل بالنسبة لها التعامل مع المصادر الخاصة للاقتراض عن المصادر الرسمية له - نظرا لأن الأولى بطبيعتها لا تفرض شروطا على استخدام الأموال المقرضة وتستجيب لمتطلبات الاقتراض على نحو أسرع (٤٣) .

ولكن البنوك الدولية ، بافراطها في منح القروض للبلاد المتخلفة فقد اقترفت خطئين رئيسيين :

يتمثل أولهما في أنها أساءت تقدير القدرة الفعلية لهذه البلاد المقرضة على الدفع مستقبلا - بمعنى آخر أغفلت هذه البنوك إمكانية أن تقترض هذه البلاد أكثر من طاقتها الفعلية ومن ثم إمكانية حدوث الامتناع عن الدفع . ويتمثل ثانيهما في التركيز المبالغ فيه من جانب البنوك الكبيرة على منح قروضها لبلاد ذات ظروف متشابهة ، وغفلت في أن تنوع المخاطر المتعلقة بمحفظة أوراقها المالية بحيث أن عجز إحدى هذه البلاد عن الدفع معناه تعرض المساهمين في تلك البنوك للخسارة وتعرض العديد من هذه البنوك للاعسار (٤٤) *insolvency*

(٤١) انظر :

D. Delamade, "Debt shock : the full story of the World Credit Crisis", New York, Doubleday, 1984. pp. 34-37.

L. Solomon, "Developing nations and commercial banks : the new dependency" *Journal of International Law and Economics* 12, 1976, pp. 325, 326 - 34.

(٤٢) يلاحظ ان استخدام البنوك الدولية للبترو دولارات كهورد مالى لاقتراض البلاد المتخلفة ذات العجز معناه أن هذه البنوك - وهي مملوكة في غالبها للدول الرأسمالية المتقدمة - قد قامت بالاقتراض استخداما لمخزونات البلدان المتخلفة المصدرة للنفط لا استخداما لمخزونات البلاد المتقدمة : انظر في هذا الشأن : د. محمد حامد دويدار : « الاقتصاد الرأسمالي في أزيمته » منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٨١ - ص ١٠٤ .

(٤٣) في حين ان القروض الرأسمالية يتم منحها وفقا لشروط وقيود معينة بحيث يمكن اعتبارها قروضا مقيدة بصفة عامة . انظر :

Irving S. Friedman, "The World debt dilemma : Managing country risk Philadelphia Council for International Banking Studies, 1983, pp. 27-50, 63-74.

(٤٤) فقد أشار كلاين Cline الى أن البنوك التسعة الكبيرة في الولايات المتحدة قد منحت قروضا للبلاد النامية (وبلاد أوروبا الشرقية) - في منتصف ١٩٨٢ - تصل الى ٢٨٠٪ من رأسمالها ومعظمها منح قروضا للبرازيل والمكسيك وحدهما - تصل ما يزيد عن ١٠٠٪ من رأسمالها - انظر :

W. Cline, "International debt : from crisis to recovery" op. cit., p. 185.

٠٥٠٢٠٢ زيادة الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل في هيكل الديون :

وتعرف القروض قصيرة الأجل بأنها قروض من البنوك التجارية وتستحق السداد في فترة أقصاها سنة وقد تجدد أو قد ترفض البنوك تجديدها وتطلب الوفاء بها بسرعة . وهي — بصفة عامة — ديون مرتفعة التكلفة حيث تتميز بارتفاع أسعار الفائدة عليها وحيث تدفع كلها دفعة واحدة بدون فترة سماح (٤٥) .

وقد زاد نصيب هذه القروض في اجمالي الدين الخارجى للبلاد النامية — غير البترولية — من ١٣ر٨ ٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٥ر٦ ٪ في عام ١٩٧٨ والى ١٩ر٨ ٪ في عام ١٩٨٢ (٤٦) — وان كانت هذه النسبة قد عادت الى الانخفاض بحيث وصلت الى ١٥ر٢ ٪ في عام ١٩٨٣ (٤٧) .

ويتمثل أحد العيوب أو النواقص المتعلقة بزيادة النصيب النسبي للديون قصيرة الأجل في هيكل الديون في انه حينما يتم التفاوض بشأن القروض الجديدة فان البلاد المقترضة يكون عليها أن تدفع — بالإضافة الى سعر الفائدة — رسوم أخرى عديدة (رسوم تسجيل Commitment fees رسوم مساهمة Participation fees ، رسوم ادارة management fees) حينما تنتمى البنوك الى « نقابة مصرفية a banking syndicate » (٨٤) .

وهكذا فانه نتيجة لوجود « هامش للمخاطرة risk spread » تفرضه البنوك بالإضافة الى هذه الرسوم العديدة والعمولات المقترضة فان معدل الفائدة الفعلى على هذه القروض كان أحيانا أعلى من الـ « ليبور LIBOR » — بـ ٤ ٪ (٤٩) .

(٤٥) د. محمد محروس اسماعيل : مرجع سبق ذكره — ص ١٠٦

(٤٦) أنظر : IMF, World Economic Outlook (1984 p. 205, table 35. ويلاحظ أن هذه النسبة قد تتجاوز ذلك في بعض البلاد — فعلى سبيل المثال بلغ الدين المصرفى قصير الأجل في نهاية عام ١٩٨٢ : ٢٥ ٪ من الدين الخاص بالبرازيل ، ٤٨ر٥ ٪ من الدين الخاص بالأرجنتين ، ٥٧ ٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية ، ٦٠ ٪ بالنسبة للفيلين أنظر في هذا الخصوص :

AMEX Bank Review, no 8/9, September 1983.

(٤٧) ويفسر هذا الانخفاض بعمليات إعادة جدولة الديون والتي تتضمن ادماج القروض قصيرة الأجل في الديون طويلة الأجل — الخاصة بالبنوك التجارية .

(٤٨)

S. Lichtensztejn and J.M. Quijano, "The external indebtedness of the developing countries to international private banks" in J. C. Sanchez Arnau, ed. "Debt and development", New York : Praeger publishers, 1982, p. 214.

(٤٩)

Latin America's external indebtedness: Present situation and prospects". Washington, D.C. Inter - American Development Bank, 1977, p. 25.

٠٦٠٢٠٢ . قصر أجل فترات الاستحقاق :

تغيرت الشروط التي تحصل بها البلدان النامية على التمويل متوسط وطويل الأجل بصورة كبيرة في السبعينيات . ويعد التقصير العام في أجل دين البلاد المتخلفة بمثابة أحد المؤشرات على تدهور موقفها الدين في الأسواق الدولية .

ويرجع قصر أجل فترات الاستحقاق الى حد كبير الى انخفاض نصيب التدفقات الرسمية في اجمالي الدين .

ووفقا لبيانات البنك الدولي — فقد انخفض متوسط فترة الاستحقاق الاجمالي الديون العامة للبلاد النامية من ٢٠.٤ سنة في عام ١٩٧٠ الى ١٤.٢ سنة في عام ١٩٨٢ — نظرا لأن القروض من مصادر خاصة (وهي أسرع المكونات نموًا) تتضمن فترات استحقاق أقصر كانت تبلغ في المتوسط ٨.٢ سنة في عام ١٩٨٣ (٥٠) وكان الانخفاض في متوسط فترات السماح على النحو التالي :

من ٥٥ سنة في السبعينيات الى ٣٩ سنة في ١٩٨٣ (٥١) وفي عام ١٩٨٣ كان متوسط فترات الاستحقاق والسداد بالنسبة للقروض الجديدة هو أقصر ما سجل في أى وقت بالنسبة للبلاد المدينة .

٢ — ٣ . هروب رؤوس الأموال من البلاد المتخلفة :

يعد هروب رأس المال على نطاق واسع عاملا هاما من العوامل التي ساهمت في زيادة حدة أزمة مديونية العالم الثالث في اوائل الثمانينيات .

ذلك أن هذه البلاد والتي تواجه مشاكل خدمة ديونها تواجه أيضا بنزوح لرعوس الأموال منها للخارج مما يزيد من حدة مشاكل موازين مدفوعاتها . وهذه الأموال — المحازة في الخارج — غالبا ما تشكل نسبة هامة من الدين الخارجى الرسمى (٥٢) بمعنى آخر ، هذه المبالغ — الهاربة —

(٥٠) البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » ، ١٩٨٥ ص ٣٥

(٥١) نفس المرجع . ص ٣٥

(٥٢) قد يرى البعض أن مشكلة ديون البلاد المتخلفة يمكن أن تقل حدتها — اذا ما تم عمل مقاصة بين الديون الخارجية والأموال الهاربة الى الخارج ولكن في واقع الأمر لا يمكن تسديد الدين الخارجى في مقابل رعوس الأموال — الخاصة — المستثمرة في الخارج بواسطة بلد ما — نظرا لأن الدائنين والمدينين لا يتطابقان (حيث أن الجزء الأساسى من القروض الأجنبية قد منح بصفة عامة للدولة أو للمشروعات العامة في حين أن رعوس الأموال الهاربة للخارج عادة ما تنتهي للملكية الخاصة) .

وهكذا يحدث في أحوال معينة أن يدرج بلد ما في عداد المدينين — بصفته مدين هام — نظرا لأن الدولة قد اقترضت مبالغ ضخمة في حين أنه في نفس الوقت يلاحظ وجود حقوق هائلة للبلد على الخارج ترجع الى الاستثمارات الخاصة

كان يكتفينا سداد جزء هام من ديون البلاد التي نزحت منها ، بل ان أزمة الديونية ربما لم تشتعل وتتفجر لولا خروج جانب هام من المبالغ المقترضة من الخارج عبر الحدود ، ذلك أن الحسابات والتقديرات المتعلقة بتقدير حجم هروب رأس المال تعد هائلة ومثيرة للدهشة .

فقد نشر بنك التسويات الدولية في تقريره السنوى الرابع والخمسين — الصادر في عام ١٩٨٤ — تقديرا لحجم رعوس الأموال التي هربت من أمريكا اللاتينية يصل الى ٥٠ بليون دولار على الأقل في الفترة ٧٨ — ١٩٨٢ (٥٤) .

وقد ذكر البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم — ١٩٨٥ أن « كثيرا من الأموال التي كانت تقترض من الخارج كانت تتسرب للخارج مباشرة مرة أخرى ومن ثم لاتدر عوائد يمكن استخدامها في خدمة الدين — وفي مثل هذه الحالات كان الاقتراض الأجنبي وصفة للكارثة » (٥٤) وقد أعطى تقديرات لهروب رأس المال خلال الفترة ٧٩ — ١٩٨٢ في بعض البلاد المدينة على النحو الموضح في الجدول رقم (٦) والذي يظهر منه ان هذا الهروب قد وصل الى أرقام هائلة بالنسبة للبلاد المدينة في أمريكا اللاتينية ، فهو على سبيل المثال يقدر بـ ٢٦٥ بليون دولار في المكسيك ، ٢٢ بليون دولار في فنزويلا ، ١٩٢ بليون دولار في الأرجنتين — وأن هذه المبالغ اذا ما نسبت الى اجمالي تدفقات رأس المال الى الداخل فانها تصل الى ١٣٦٦٪ في فنزويلا ، ٦٥٪ في الأرجنتين ، ٤٧٨٪ في المكسيك .

54e rapport annuel de le Banque des Règlements Internationaux, 1984.

يلاحظ ان تقديرات أخرى تعطى رقما يصل الى ١٢٠ أو ١٥٠ بليون دولار — في الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٣

انظر

Susanne Erbe, "L'évasion des capitaux dans les pays en développement", Problèmes Economiques, no 1961, 12 Février 1986, p. 3.

كذلك وجدت أحد التقديرات أن أكثر من ٤٠ بليون دولار قد هربت من المكسيك ، فنزويلا ، الأرجنتين في الفترة : ١٩٧٩ — ١٩٨٢ وهذا ما يمثل حجما هائلا اذا ما أخذ في الاعتبار الدين الاجمالي لغارة أمريكا اللاتينية والذي يصل الى حوالى ٣٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣ انظر :

The Enders and R. Mattione, "Latin America and the crisis of debt and growth, Brookings Institution Studies in International Economics Washington D.C. Brookings Institution 1984, p. 20.

(٥٤) البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٨١

جدول رقم (٦)

هروب رأس المال ، اجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي
الى الداخل في بلدان — مدينة — مختارة (٧٩ — ١٩٨٢)

البلد	هروب رأس المال (بلايين الدولارات)(١)	إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل (بلايين الدولارات)(٢)	هروب رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل
فنزويلا	٢٢	١٦,١	١٣٦,٦
الأرجنتين	١٩,٢	٢٩,٥	٦٥,١
المكسيك	٢٦,٥	٥٥,٤	٤٧,٨
أورجواي	٠,٦	٢,٢	٢٧,٣
البرتغال	١,٨	٨,٦	٢٠,٩
البرازيل	٣,٥	٤٣,٩	٨
تركيا	٠,٤	٧,٩	٥,١
كوريا	٠,٩	١٨,٧	٤,٨

١ — البيانات عبارة عن تقديرات . ويعرف هروب رأس المال بأنه مجموع اجمالي تدفقات رأس المال الى الداخل وعجز الميزان الجارى مطروحا منه الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية الرسمية .

٢ — يعرف بأنه مجموع التغيرات في اجمالي الدين الأجنبي (عام وخاص) وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر .

المصدر : البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم — ١٩٨٥ — ص ٨١ .

كذلك أعلن رئيس القسم الاقتصادى لمؤسسة مورجن جارنتى ترست في نيويورك Morgan Guaranty Trust of New York انه « ليس أقل من ١٠٠ بليون دولار قد هربت — بعد الصدمتين السعريتين البتروليتين — وحتى عام ١٩٨١ — لكى تستثمر بالدول الصناعية(٥٥) » .

ووفقا لحسابات بنك انجلترا فان ٨٠ بليون دولار قد أخذت نفس الطريق بين ١٩٨١ ، ١٩٨٥ .

كذلك قدر محافظ البنك المركزي البريطاني أن : « شبه اجمالي القروض الجديدة المعقودة خلال هذه الفترة في أمريكا اللاتينية قد استخدمت في تمويل هروب رأس المال (٥٦) » أن هذه الحسابات والتقديرات المختلفة تعطينا دليلاً على مدى ضخامة حجم هذه الظاهرة وبالذات في البلاد النامية المثقلة بالديون والتي تواجه صعوبات في خدمة ديونها وتبين في نفس الوقت أن نسبة كبيرة من الأموال المقترضة من الخارج لم تستثمر بطريقة منتجة — نظراً لأنها تعود الى الخارج وتمثل بهذا الوضع موارد ضائعة على البلاد النامية — المدينة — تلك الموارد التي اذا كانت قد ساهمت في الانتاجية لكانت تلك البلاد الآن أفضل وأكثر قدرة على توليد الصرف الأجنبي الذي تحتاج اليه في خدمة ديونها .

ولكن ما هي الأسباب التي تؤدي الى هروب رأس المال ، بمعنى آخر ، ماذا يدفع الأفراد والمشروعات — في البلاد النامية — الى استثمار أموالهم في الخارج ؟

عادة ما يتم تفسير هذه الظاهرة بالعديد من الاعتبارات يمكن اجمالها على النحو التالي :

(أ) اعتبارات متعلقة بالصرف :

ان الابقاء على معدلات للصرف مقومة بأكثر من حقيقتها يعد من أكثر الأسباب أهمية وأكثرها شيوعاً — في نظر البنك الدولي (٥٧) — لهروب رؤوس الأموال . ذلك أن وجود سعر صرف مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية يجعل الأصول الأجنبية تبدو رخيصة — كما أنه يثير المخاوف عن قرب حدوث تخفيض مفاجيء وعنيف فيه مما يدفع الأفراد (والمشروعات) الى تحويل نقودهم الى عملات أجنبية .

(ب) اعتبارات خاصة بالعائد :

ووفقاً لها ، يحدث هروب رأس المال اذا كانت العوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالمال في الخارج أعلى منها في الداخل — حيث في هذه الحالة يرى حائزيه أنهم المربح ايداعه في الخارج وليس في بلادهم الأصلية .

D.W. Heumann, "Endettement international : pas de solution en (٥٦) vue", Problèmes Economiques no 2028, 11 Juin 1987, p. 23.

(٥٧) انظر البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٨١ ويرى البنك الدولي ان هروب رأس المال يعد نتيجة للسياسات الحكومية للبلاد المدينة والتي تثبط الاستثمار المحلي وتشجع حياة الأصول المتخذة صورة عملات أجنبية

ومن ثم فإن وجود وتعاصر معدلات مرتفعة للتضخم في بعض البلاد المختلفة (والتي ترجع في حد ذاتها — في الغالب من الأحوال — الى وجود عجز مفرط في الميزانية بالإضافة الى اختلافات أخرى في الاقتصاد) ووضع حدود على العائد على الادخار الوطنى (أسعار فائدة قصوى على الودائع لأجل و (أو) اكتتاب اجبارى في القروض المحلية والتي يعد عائدها أقل من التضخم) يخلق دافعا قويا لتصدير رعوس الأموال الى الخارج حيث يمكنها أن تجد عائدا موجبا من الناحية الحقيقية (٥٨) — كذلك فإن فرض الضرائب المرتفعة على دخول رعوس الأموال تدفع أيضا لهروب هذه الأخيرة (٥٩) .

(ج) اعتبارات خاصة بالبحث عن الأمان :

أن هروب رأس المال يفسر أيضا بمجرد الرغبة في المحافظة على الثروة وحمايتها ذلك أن رعايا بلد معين يعملون على استثمار جزء من ثروتهم في الخارج بصفة أساسية في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسى ، خوفا من المصادرة أو نزاع الملكية .

(د) غياب الثقة في الإدارة الاقتصادية القومية :

أن بعض العناصر الاقتصادية التى لديها مدخرات مغلقة للعائد — يعتقدون أن الحكومات الأجنبية يمكنها — بطريقة أفضل — المحافظة على قيمة نقودهم الوطنية ومنحهم اطار أكثر ملاءمة بالنسبة للعائد على الأصول المالية .

هذه هى الأسباب التى تذكر في المعتاد لتفسير هروب رعوس الأموال من البلاد النامية غير أننا نشير هنا الى أن هذه الظاهرة لا ترجع فقط

(٥٨) يلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم يخلق جوا من عدم التأكد ويخفض أسعار الفائدة الحقيقية . وقد يصل الأمر الى أن تصبح تلك الأسعار سالبة مما يدفع على هروب رعوس الأموال للخارج . وجدير بالذكر انه كل البلاد التى تعاني الآن من مشاكل خدمة ديونها ومن هروب رعوس الأموال تسود فيها أسعار نائدة حقيقية سالبة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، انه في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢ كانت أسعار الفائدة الحقيقية على النحو التالى:

الأرجنتين (-٦٦) ، فنزويلا (-١٤٤) ، نيجيريا (-١٠٣) ، مصر (-٦٤) ، بوليفيا (-٨٣) ، بيرو (-١٧٨) ، المكسيك (-٨٠) . هذا في الوقت الذى كان فيه سعر الفائدة الحقيقى في الولايات المتحدة ١٩٪ ومن ثم فإن الأموال الهاربة من البلاد المختلفة — ومن أمريكا اللاتينية بالذات — قد جذبتها أسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة (والتي ارتفاعها منذ ١٩٧٨ يفسر بالحاجة لتمويل العجز في الميزانية الحكومية)
انظر : S. Erbe, op. cit. p. 9, 10.

(٥٩) وبالذات اذا ما ارتبطت هذه الضرائب بتضخم مرتفع والذي يجعل العائد على رعوس الأموال صفرا أو سالبا من الناحية الحقيقية

الى عوامل اقتصادية بحثة وانما الى تفشى الرشوة والفساد الادارى وضعف أجهزة الدولة واستغلال النفوذ والسلطة فى تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة (١٠) .

٣ — الحلول المقترحة لمواجهة انعكاس الانتقال الصافى للموارد وتفاقم مشكلة الديونية :

أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية للعالم الثالث تتطلب البحث عن حلول مناسبة لمواجهتها — وقد ظهر العديد من المقترحات الصادرة عن المصرفيين وعن الأوساط الأكاديمية بالإضافة الى الحكومات والمؤسسات التمويلية الدولية والتي تهدف — بصفة عامة — الى التخفيف من حدة هذه المشكلة ومحاولة التوصل الى تسوية لها .

وسوف نتعرض فيما يلى لأهم ما قدم من مقترحات فى هذا الصدد .
ولكن قبل أن نتعرض لهذه المقترحات نشير للملاحظات التالية :

(أ) أن عبء حل مشكلة الديون ينبغي أن يقع على عاتق كل من البلاد المقرضة والبلاد المقرضة والبنوك . وهذا الحل لن يتم الا بالعمل المنظم من جانب هذه الأطراف الثلاثة للمشكلة (١١) .

(ب) ينبغي الأخذ فى الاعتبار لكل أبعاد المشكلة فى خصوصيتها وفى اعتمادها المتبادل . أن اهمال الاعتبارات السياسية والاجتماعية سوف يمثل خطأ والذي قد يقلل من أهمية الترتيبات المالية المتخذة .

(ج) ايجاد التوازن بين العمومية والخصوصية : قطعاً كل بلد مدين يمثل « حالة خاصة » ومع ذلك فإن الأوضاع أو المواقف المختلفة تعد مرتبطة الى حد كبير — بحيث يتطلب الأمر وضع قواعد عامة بالنسبة للبلاد المدينة ككل — ثم قواعد خاصة بكل بلد على حدة (على أساس دراسة حالة بحالة) .

(د) من الأهمية بكان عدم الاقتصر على مواجهة المشكلة الحالية — وانما ينبغي اتخاذ الترتيبات الكافية لتحاىي عودة الأزمات المشابهة . بمعنى آخر ، يجب البحث عن حلول دائمة وواقعية والتي تتجاوز البحث عن حلول مؤقتة واصلاحات وقتية حتى لا تستمر البلاد المتخلفة فى المرور من أزمة الى أخرى .

(٦٠) أنظر : د. رمزي زكى : « فكر الأزمة » — مرجع سبق ذكره — ص ١٨٦
R. Pringle : "les PVD face à leur dette" Problèmes Economiques, (٦١)
20 Avril 1983, no. 1820, pp. 2-6.

(هـ) ينبغي التوصل الى حل فعال لمشكلة الدين في اعتبارها المزدوج — أى فيما يتعلق بالرصيد stock وفيما يتعلق بالتيار flow .

(و) أن حل المشكلة لن يتم بمجرد زيادة القروض الى البلاد المختلفة — حتى لا تمتنع عن الدفع . فمن المعروف أنه عقب الأزمة التي بدأت في أغسطس ١٩٨٢ — باعلان المكسيك عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء ديونها — والتي تضاعفت بسرعة بعد ذلك حيث أن بلدا بعد أخرى أعلنت عدم قدرتها على الوفاء بأصل الدين والفوائد المستحقة في مواعيدها — سعت حكومة الولايات المتحدة وبقية الحكومات الغربية ، البنوك المقرضة ، صندوق النقد الدولي ، بنك التسويات الدولية . . الى توفير « التمويل الجديد » او « السيولة اللازمة » بغرض اقراض البلاد المدينة لتمكينها من سداد ما عليها من التزامات وذلك حتى تتجنب الامتناع عن الدفع من جانبها — كما سعت أيضا لاعادة جدولة مدفوعات أصل الدين قريبة الاستحقاق .

أن الهدف في هذه المرحلة — الأولى — لازمة الدين كان يتمثل أولا وقبل كل شيء في مقابلة المشكلة العاجلة أو الفورية — وذلك على اعتبار أن مشكلة الديونية هي مشكلة مؤقتة — قصيرة الأجل — او بمعنى اصح مشكلة سيولة (نقص مؤقت في السيولة) temporary illiquidity a long term structural — وليست مشكلة هيكلية ، طويلة المدى (١٢)

J. Calverley : "Is the debt crisis nearly over?" Euromoney, October (١٢) 1984.

J. S. Herzog, "Beware extreme solutions" Euromoney, October 1984.

في الواقع ينبغي التمييز بين عدم السيولة illiquidity — والتي ترتبط بوجود عجز او قصور وقته في امكانية الحصول على العملات الضرورية اللازمة لخدمة الدين ، الاعسار insolvency والمرتبطة بوجود عجز او قصور هيكلية للبلد المدين في استخلاص موارد كافية لمواجهة التزاماته وهكذا يمكن للبلد أن يواجه بأزمة « نقص سيولة » دون أن يمس « يساره » أو قدرته على الدفع أى دون أن يصل الى حالة الاعسار . وقد تنشأ هذه الأزمة بسبب تطور عوامل معينة مثل معدلات التبادل — أسعار الصرف الحقيقية — حجم الاحتياطيات والتي تترجم باستحالة خدمة الدين في حدود الشروط التي تم وفقا لها — ويتمثل حل هذه الأزمة — بالنسبة للمدين — في استدانته لمبالغ اضافية تمكنه من الوفاء بالتزاماته حتى تتحسن الظروف — الطارئة . أما « اعسار » البلد insolvency — فيظهر في صورة عدم قدرته على الوفاء — في المدة الطويلة — وبطريقة مستقلة — بمتطلبات خدمة الدين الخاص به — ومن ثم فإن القيمة الحالية لتيار الغائض التجاري الحاضر والمستقبل ليد ما ، يعد جوهرها في تقدير مدى « يساره » وقدرته على الوفاء بديونه بحيث اذا كان المجموع الحالي للدخول الحالية والمستقبلية من الصادرات الخاصة ببلد ما أقل من الدين المستحق عليه فسوف لا يمكنه في هذه الحالة ضمان خدمة هذا الدين — وفقا لموارده الخاصة لزيد من التفصيل عن الفرق بين نقص السيولة والاعسار انظر — على سبيل المثال :

J. Sachs, "International issues in international borrowing" Princeton Studies in International Finances no. 54, 1984.

J. Sachs and R. Cooper, "Borrowing abroad : the debtor's perspective", NBER Working Paper, no. 1427. National Bureau of Economic Research, 1984.

problem. وقد اعتقد أنه مع « التمويل المؤقت » الممنوح للبلاد المدينة ، فسوف تكون هذه الأخيرة — بالتدريج — قادرة على أن تتخلص من أعباء الدين عن طريق توليفه من الإجراءات المتمثلة في : زيادة المتحصلات من الصادرات (والناجمة عن النمو السريع والانتعاش في الولايات المتحدة والبلاد الصناعية الأخرى أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، نمو الاقتصاديات الداخلية للبلاد المدينة (بحيث أن أعباء الدين الخاصة بها تنخفض بالقياس إلى حجم الاقتصاد المحلي) ، انخفاض في مستويات أسعار الفائدة .

غير أن استمرار المشكلة وتفاقمها يعنى أنها « مشكلة هيكلية » وليست مؤقتة ، وبحيث أن العلاج المقدم لها والذي يتخذ صورة منح قروض جديدة سيقصر أثره في هذه الحالة على « تسكين » الوضع دون علاجه .

ومن ثم ينبغي إيجاد حلول سريعة « مسعفة » لتجنب وتحاشي الأسوأ ولكن — في نفس الوقت — ينبغي اختيار وتبنى الترتيبات والتدابير طويلة الأجل والتي تضمن تحسن الوضع وعدم تكرار الأزمات المشابهة .

ومن ثم — فسوف نقوم فيما يلي — بتقسيم المقترحات المقدمة لعلاج أزمة مديونية العالم الثالث إلى :

— مقترحات بحلول « فورية » ينبغي تنفيذها في الفترة القصيرة .

— مقترحات بحلول أخرى تتخذ في المدى الطويل — تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها .

* ويلاحظ أن بعض هذه المقترحات يخص البلاد النامية في حد ذاتها — والبعض الآخر يخص البلاد الرأسمالية المتقدمة أو البنوك الدولية ، كما يلاحظ أن بعض هذه المقترحات يتم تنفيذها في الوقت الحالي في حين أن البعض الآخر يعد أكثر حداثة وما زال في طور الدراسة .

٣ - ١ — مقترحات بحلول فورية :

وتمثل هذه الحلول « المسعفة » في :

— ضمان عدم نضوب التيارات المالية الجديدة .

= R.Z. Allber, «Aconceptual approach to the analysis of external debt of developing countries», World Bank Staff Working Papers, no. 421, 1980.

J. Eaton and M. Gersovitz : "Debt with potential repudiation : Theoretical and empirical analysis, Review of Economic Studies, 1981, vol. XL VIII, pp. 289-309.

- تخفيض نفقة خدمة الدين .
- اتباع السياسات المناسبة لتثبيت هروب رأس المال .
- وسوف نتناول هذه الحلول فيما يلي :

١٠١٠٣ . ضمان عدم نزوب التيارات المالية الجديدة :

Maintenance of the flow of new financing

أن البلاد المدينة تحتاج في ظل وضعها الحالي إلى « تمويل اضافي » وذلك لإغلاق الفجوة القائمة بين التزاماتها المتعلقة بخدمة الدين وحجم الفائض التجاري الصافي الذي تتوقع — منطقيا — توليده .

أن عبء تقديم هذا التمويل « الجديد » ينبغي أن يتقاسمه كل من الدائنين الرسميين والبنوك التجارية . ومن ثم فإنه ينبغي على حكومات البلاد المتقدمة التوسع في منح المعونات والقروض الميسرة والتي ترتب على انخفاض أهميتها النسبية في خلال السبعينيات — على النحو الذي أشرنا إليه من قبل — اضطراب البلاد النامية إلى الاقتراض من البنوك التجارية وفقا لشروط صعبة ، مما أسهم — ولو جزئيا — في أزمة المديونية التي تعاني منها هذه البلاد في وقتنا الحاضر .

وفي هذا المجال نشير إلى أن البلاد المتقدمة ينبغي عليها أن تدرك ضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة الاستدانة الدولية ليس فقط لمصلحة البلاد المتخلفة — وإنما أيضا من أجل رخاء وأمان هذه البلاد المتقدمة في حد ذاتها .

ويتضح هذا القول إذا ما أخذنا في الاعتبار أن البلاد المتخلفة — في مجموعها — تمتص ما يقرب من ١/٤ صادرات البلاد أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي) وما يقرب من ٤٠٪ من الصادرات الأمريكية (٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي) — (مع ملاحظة أن ١٧٪ من الصادرات الأمريكية تتجه إلى أمريكا اللاتينية وحدها) (٦٣) ، وأن مشكلة المديونية التي تعاني منها البلاد المتخلفة

(٦٣)

World Financial Markets, "World recession : Causes and cures", mars 1983, reproduit dans "Problèmes Economiques", no 1820, 20 Avril 1983 sous le titre :

"Des solutions pratiques aux problèmes posés par l'endettement des PVD", pp. 14-16.

لاحظ أن الصادرات الأمريكية إلى المكسيك فقط قد انخفضت في عام ١٩٨٣ بما قدره ٥ بليون دولار . انظر في هذا الشأن :

Business Week (New York) : "The third world threat to the West's recovery", 7 February 1983, reproduit dans :

"Problèmes Economiques" no 1820, 20 Avril 1983, sous le titre : le poids de l'endettement du tiers monde sur la reprise économique de l'occident" pp. 10-14.

اليوم ، قد ألزمتها وقيدتها بضرورة تخفيض وارداتها وتخفيض العجز في حساباتها الجارية مما أدى بالطبع الى انخفاض صادرات البلاد المتقدمة نحو تلك البلاد المدينة ، ومما ساهم بدون شك في تأخير الانتعاش في البلاد المتقدمة وفي زيادة حدة البطالة فيها .

إن ضعف طلب البلاد المتخلفة على الواردات من البلاد الصناعية المتقدمة يهدد من جديد باضعاف فرص الانتعاش في هذه البلاد الأخيرة مما يتطلب الإسراع بإيجاد حل لمشكلة المديونية التي تواجهها البلاد المتخلفة.

كذلك ينبغي على المؤسسات المقرضة الرسمية **The official lending agencies** — وبالأذات صندوق النقد الدولي — أن تتحمل الدور المنوط بها في توفير هذا التمويل الإضافي المطلوب .

والى أن يصبح « التمويل الإضافي » من جانب الدائنين الرسميين متاحاً فإن البنوك التجارية — بصفتها العنصر الأكثر مرونة في مجال الاقتراض — ينبغي عليها الاستمرار في منحها للقروض (٦٤) .

٢٠١٠٣ . تخفيض نفقة خدمة الدين :

ينبغي — في الواقع — إيجاد حلول سريعة لتخفيض نفقة خدمة الدين التي تتجملها البلاد المتخلفة بحيث تصبح هذه الأخيرة من جديد في وضع يمكنها من خلاله القيام بأعباء هذه النفقة . وتتمثل هذه الحلول في الآتي :

١٠٢٠١٠٣ تخفيض أسعار الفائدة Reduction in interest rates

واقع الأمر أن الإعانة أو النجدة الحقيقية الأكثر فعالية والأكثر سرعة التي يمكن تقديمها للبلاد المدينة إنما تتمثل في تحقيق تخفيض ملموس في أسعار الفائدة .

فلكى تتمكن بعض البلاد المدينة من مواجهة التزاماتها الجارية — دون أن تخصص نسبة كبيرة — غير منطقية — من متحصلاتها من الصادرات لهذا الغرض أو أن تتعرض لعقد قروض إضافية مفرطة — فإن أسعار ينبغي أن تخفض .

(٦٤) وهنا قد يكون من الأنضل أن تتحمل المؤسسات الرسمية للاقتراض العبء الأساسي بالنسبة للنفوة التمويلية طويلة الأجل في ميزان المدفوعات long-term balance of payments gap financing في حين تركز البنوك التجارية على التمويل قصير الأجل للتجار

ان التخفيض في أسعار الفائدة يمكن أن يتم بصفة أساسية بطريقتين :

الطريقة الأولى : تخفيض أسعار الفائدة — السوقية *The market rates* والتي وصلت في وقتنا الحالى الى مستويات حقيقية مرتفعة — وهذا يرجع — كما ذكرنا — في جزء هام منه الى العجز الكبير في الميزانية العامة للولايات المتحدة والى مجهودات مجلس المحافظين للبنك الاحتياطى الفيدرالى لآمكان مواجهة هذا العجز .

الطريقة الثانية : تخفيض أسعار الفائدة الحالية التى يتطلبها الدائنون : فيما يتعلق بالاحتمال الأول — أخذاً في الاعتبار أن أسعار الفائدة قد انخفضت في أواخر عام ١٩٨٤ — فسوف يكون من غير الواقعى أن نتوقع أن مجلس الاحتياطى الفيدرالى سوف يكون قادراً على أحداث تخفيض آخر ذى قيمة في أسعار الفائدة الخاصة بالولايات المتحدة لكى يساعد البلاد المتخلفة نظراً لأنه اذا فعل ذلك فسوف تظهر الضغوط التضخمية المحلية من جديد (١٥) . ومن هنا فانه ينبغي التركيز على تخفيض أسعار الفائدة المفروضة من جانب البنوك الدائنة . ولكن ما هو الانخفاض في أسعار الفائدة الذى يمكن أن يكون له تأثيراً ذا قيمة على البلاد المدينة ؟

للإجابة على هذا السؤال سوف نلجأ الى فرض مبسط لدرجة كبيرة يختص بالأرجنتين والذى سوف يساعد في إعطاء بعض المؤشرات في هذا الصدد (١٦) .

ان الدين الأجنبى المستحق على الأرجنتين في نهاية عام ١٩٨٤ بلغ حوالى ٤٥ بليون دولار والفائدة المطلوبة تصل الى حوالى ٦ — ٦٥ بليون دولار في السنة .

فاذا علمنا ان قيمة واردات هذا البلد المدين قد خفضت الى ٤٧ بليون دولار في حين تبلغ قيمة الصادرات حوالى ٨٧ بليون دولار — مما يؤدي الى وجود فائض تجارى هام يقدر بحوالى ٤ بليون دولار — وبفرض ان كل هذا الفائض التجارى متاح لدفع الفوائد على الدين ، فسوف يحتاج الأمر الى ٢ — ٢٥ بليون دولار أخرى لدفع الفوائد المستحقة .

ان احدى الطرق لاغلاق هذه الفجوة يتمثل — بالطبع — في الاقتراض — ولكن هذا يزيد من حدة المشكلة ، ومن ثم فان الطريقة

(١٥) بل ان العجز المرتفع في الميزانية الخاصة بالولايات المتحدة يبدو انه سوف يستمر مع ملاحظة ان تمويله سوف يؤدي الى ضغط مستمر على أسعار الفائدة نحو الارتفاع

Andrew C. Quale, Jr., «The international debt roller coaster: Time for a new approach», in W. N. Eskridge «A dance along the precipice Op. cit. P. 162

الأخرى البديلة تتمثل في تخفيض أسعار الفائدة والذي يترتب عليه تخفيض مدفوعات الفائدة بحيث يتم إغلاق الفجوة بين الفوائد المستحقة وبين الفائض التجاري — على نحو تقريبي — إذا ما خفضت أسعار الفائدة بـ ٥٪ — فهذا التخفيض يكون من شأنه أحداث تخفيض في مدفوعات الفائدة بـ ٢٢٥ مليون دولار (١٧) ومعنى هذا أنه لكي يكون الفائض التجاري الصافي للأرجنتين كافياً لتغطية مدفوعات الفائدة على ديونها ، فإن المعدل الجارى للفائدة The current rate ينبغي أن ينخفض بـ ٥٪ .

وهكذا — إذا كانت الأرجنتين تدفع حالياً ١٢٪ — ١٢ر٥٪ فائدة على ديونها الخارجية ، فإن الفوائد المطلوبة ينبغي أن تخفض إلى حوالي ٧٪ — ٧ر٥٪ .

ولكن هل من المتصور أن تمنح البنوك التجارية مثل هذا الامتياز أو التنازل ؟ أن الإجابة على هذا السؤال يتطلب النظر إلى الأرقام السابقة في ضوء الأرباح الصافية ورأس المال الخاص بأحد البنوك الكبيرة وليكن على سبيل المثال « مانفا كثرز هانوفر ترست كومبانى » Manufacturers Hanover Trust Company والذي منح قروضاً إلى مدينيه الرئيسيين (٥ بليون) تصل إلى ٧٧ بليون دولار في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ (١٨) .

ومن ثم فإذا كان هذا البنك عليه أن يخفض من أسعار الفائدة على قروضه لهذه البلاد الخمسة فقط ، فإن أرباحه سوف تنخفض بما قيمته ٣٨٥ مليون دولار (١٩) فإذا أخذنا في الاعتبار أن الدخل الصافي بالنسبة لعام ١٩٨٣ ككل كان ٣٣٧ مليون دولار ، فمعنى ذلك أنه بالنسبة لهذا البنك فإن ٥٪ تخفيض في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذه البلاد الخمس يكون من شأنه إزالة أو إلغاء دخله الخاص بعام ١٩٨٣ بأكمله (٧٠) .

ويلاحظ أنه بالإضافة إلى هذا البنك فإن بنوكاً أخرى عديدة وكبيرة ، يمكن أن تتأثر بطريقة ملحوظة بمثل هذا التخفيض . ومن ثم يمكن القول بأن انخفاض في أسعار الفائدة في الحدود من ٣٪ — ٥٪ سوف يصعب تحمله سواء بالنسبة للـ « مانفا كثرز هانوفر » أو بالنسبة للبنوك الأخرى الكبيرة .

فإذا افترضنا أن مثل هذا التخفيض قد يكون ضرورياً — فكيف يمكن تنظيمة بحيث يقلل من العبء الواقع على البنوك ؟

(٦٧) نظراً لأن تخفيض أسعار الفائدة بـ ٥٪ — على دين يبلغ ٤٥ بليون دولار يحدث تخفيضاً في مدفوعات الفائدة مساوياً لـ $45 \times 5\% = 225$ بليون دولار

(٦٨) وتفصيلها على النحو التالى (بالبيون دولار) : الأرجنتين (١٤) البرازيل

(٢٤) ، شيلي (٠.٨) ، المكسيك (٢) ، فنزويلا (١)

(٦٩) $77 \times 5\% = 3.85$ بليون دولار

(٧٠) يمكن أيضاً مقارنة هذا الرقم (٣٨٥ مليون دولار) بحقوق المساهمين في البنك Ibid. p. 164. وهي ٢٦٧ بليون دولار

أن أحد الاحتمالات الممكنة يتمثل في أن يتم تخفيض أسعار الفائدة الى مستوى أقل من المطبق في السوق على أن تتم رسمة الفرق (أى تحويله الى رأسمال) . وهناك عدد من الأساليب متاحة لحدوث تخفيض في أسعار الفائدة الجارية عن طريق رسمة الفوائد — ومنها :

١ — تحديد سعر فائدة ثابت والذي يمكن للمدين أن يتحمل دفعه من متحصلاته من الصادرات على أن تتم رسمة الفوائد الزائدة (أى اضافة هذه الزيادة كأصل للدين في نهاية فترة القرض (٧١) .

٢ — تثبيت سعر الفائدة على القرض (عند ١٠٪ على سبيل المثال) وبحيث أنه إذا تجاوزت أسعار الفائدة السوقية هذا المستوى (١٢٪ فرضاً) — فإن الزيادة (٢٪ هنا) يتم رسملتها . وإذا انخفضت أسعار الفائدة السوقية عن هذا المعدل — الثابت — فإن المدين يستمر في دفع الأسعار الأعلى ولكن الزيادة في مثل هذا السعر المرتفع عن سعر السوق سوف تقيد في الجانب الدائن لحسابه بحيث تخضع من الأصل (أى يخضع أصل الدين بقيمتها) .

ولكن ينبغي أن نشير هنا الى أن هذا الحل — الذى يتضمن رسمة الفوائد — لا يحقق المعجزات ، ذلك أن اجمالى الدين الخاص المقرض سوف يزداد بقيمة الفائدة المرسمة . (وان كانت قدرة المدين على خدمة هذه القروض سوف تقوى) .

٢٠٢٠١٠٣ تحسين شروط الدين — عن طريق اعادة الجدولة :

Rescheduling

أدى ظهور مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية ، والتي ازدادت حدتها منذ عام ١٩٨٢ الى لجوء هذه البلاد الى « اعادة جدولة ديونها » .

ويقصد باعادة الجدولة (٧٢) : الاتفاق مع الجهة الدائنة على تجميد دفع أقساط الدين لمدة معينة — مع وضع جدول : زمنى جديد للوفاء بالدين .

(٧١)

J. Eaton and L. Taylor, «Developing country finance and debt», Journal of Development Economics, Vol. 22, 1986. p. 257.

(٧٢) يلاحظ ان اعادة جدولة الديون لا تمثل حلاً جديداً ، بل انه كان مستخدماً منذ مدة طويلة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها

لزيد من المعلومات عن مفهوم « اعادة جدولة الديون » — انظر :

د. رمزي زكى ، « أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث »

مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٠ — ٥٥٧

— د. محمد محروس اسماعيل : مرجع سبق ذكره — ص ١٠٧

— جمال الناظر : « مشكلة الديون الخارجية للدول النامية » — مجلة مصر المعاصرة،

العدد ٣٥٤ ، اكتوبر ١٩٧٣ — ص ٣٥

وقد تغطي اعادة الجدولة أصل الدين وحده وقد تغطي أصل الدين والفوائد — وذلك عن مدفوعات خدمة الدين التي يتعين القيام بها خلال فترة زمنية محددة (هي في الغالب سنة — ولكن قد تزيد عن السنة في حالات معينة) .

وتشمل اتفاقيات اعادة الجدولة الاتفاق على مواعيد جديدة للسداد دون تعديل قيمة الدين نفسه — وتنص اتفاقيات اعادة الجدولة — في المعتاد — على فترة سماح قبل بدء السداد الفعلي وفي خلال هذه الفترة تتوقف المدفوعات الخاصة بأصل الدين .

وقد زاد عدد عمليات اعادة الجدولة الرسمية في الفترة الأخيرة — وبالأذات عقب أزمة الديون المصرفية العالمية في عام ١٩٨٢ نتيجة للانخفاض في القروض المصرفية في الأعوام التي تلت هذه الأزمة خاصة بعد قيام البنوك بوضع مجموعة من قواعد الحيلة والضمانات التي تقيس بها درجة الثقة الائتمانية للدول التي تريد الاقتراض ، كما ذكرنا ومن ثم فقد وصلت هذه العمليات المتعلقة بالجدولة الى ١٣ عملية في عام ١٩٨١ ثم الى ٣١ عملية (تشمل ٢١ بلدا) في عام ١٩٨٣ (٧٣) — بعد أن كانت هذه العمليات لا تتعدى خمس عمليات سنويا في الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٠ (٧٤) .

وهناك بصفة عامة ترتيبان مؤسسيان أساسيان لتخفيف أعباء الدين :

١ — نادى باريس ويختص بجدولة الديون الرسمية فقط (أى الديون المقدمة للحكومات أو التي تضمنها الحكومات) .

٢ — الاتحادات المالية المخصصة (الكونسرتيوم) للمصارف التجارية (وتدعى أحيانا نادى لندن) للديون غير المضمونة للبنوك التجارية .

وقد ولد نادى باريس عام ١٩٥٦ عندما اجتمعت مجموعة من الدائنين في باريس لاعادة التفاوض حول ديون الأرجنتين . وهو ناد ليس له صفة رسمية ولا تعقد اجتماعاته بصفة دورية وإنما يتم انعقاد الاجتماع بناء على طلب رسمي يتقدم به البلد الى سكرتارية النادى يشرح فيه الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها والتي تعوقه عن الوفاء بالتزاماته المتعلقة بخدمة الدين ، مع بيان مفصل عن أوضاعه الاقتصادية — وعادة ما يتم انعقاد الاجتماعات في باريس برئاسة أحد كبار المسؤولين في وزارة الخزانة

(٧٣) وقد تم هذا العدد من المفاوضات — على الأمل — في عام ١٩٨٤ — غير أنه تم التوصل الى اتفاق رسمى بالنسبة لاحدى وعشرين حالة فقط تضم ستة عشر بلدا وما يزيد على ١١ بليون دولار

(٧٤) انظر البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٢٩

الفرنسية — ويحضر اجتماعاته ممثلون عن صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة الائتلاف — بصفتهم (مراقبين) .

ويطلب نادى باريس أن تتخذ البلدان المدينة تدابير فورية وفعالة لعلاج مشكلتها الاقتصادية الكامنة وراء ما تعانيه من صعوبات في الوفاء بالتزاماتها — وفي المعتاد يعد « برنامج التصحيح أو التكيف » الذى يسانده صندوق النقد الدولي شرطا تمهيديا لابرار اتفاق مع نادى باريس .

ويغطى نطاق التخفيف من عبء الديون الذى يقوم به النادى جميع القروض الرسمية « الثنائية » (٧٤) . وفترة التعزيز هى عادة سنة واحدة ويقتصر التخفيف من عبء الديون عادة على الاستحقاقات الجارية وتبائن النسبة التى تعاد جدولتها نموذجيا من ٨٠ — ١٠٠٪ وتسدد هذه النسبة المعززة عبر فترة تمتد من ثمانى الى عشر سنوات مع فترة سماح تمتد من أربع الى خمس سنوات (٧٦) . وأحيانا تتم إعادة جدولة المتأخرات ولكنها تسدد عادة بمعدل أسرع .

وعلى خلاف نادى باريس تطورت الترتيبات الخاصة بإعادة التفاوض حول الديون المستحقة للمصارف التجارية منذ أواخر السبعينات فحسب . وحيث أن كثيرا من هذه الديون تتكون من ديون لمجموعة من المصارف وأن عدد المصارف الدائنة قد يبلغ المئات فإن المصارف تمثلها لجنة استشارية تقوم بالتفاوض مع حكومة البلد المدين وحينما يتم التوصل الى اتفاق معين ينبغى الموافقة عليه من جانب كل مصرف دائن .

وتعيد المصارف التجارية — أساسا — جدولة الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل وأحيانا متأخرات الأصل كذلك ولكنها لا تعيد جدولة الفائدة حيث ينبغى تسوية أية متأخرات للفائدة قبل سريان اتفاقيات إعادة الجدولة .

وفي العديد من عمليات إعادة الجدولة الأخيرة ، تم تقديم قروض جديدة — طويلة الأجل ، وائتمانات للتصدير كجزء من عملية تخفيف الدين . وتتراوح فترة سداد الديون المعززة من ٦ — ٩ سنوات بما في ذلك فترة سماح تمتد من ٢ — ٤ سنوات (٧٧) .

(٧٥) يلاحظ أن اتفاقيات إعادة الجدولة لا تشمل الديون المستحقة للمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي حيث أن لها وضعاً خاصاً . فهذه المؤسسات لا تقبل الدخول في أية مفاوضات من شأنها منح تيسرات للدول المدينة لسداد ديونها نظرا لأنها تعتبر أن الشروط التى قدمت بها قروضها ميسرة ومن ثم فلا محل للنظر في ادخال تيسرات جديدة عليها ، بالإضافة الى حرص هذه المؤسسات على عدم اتخاذ أية إجراءات يكون من شأنها التأثير على موقفها في أسواق رأس المال العالمية

انظر : جمال الناظر . مرجع سبق ذكره — ص ٢٢

(٧٦) البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٤٢

(٧٧) نفس المرجع

غير انه ينبغي عدم التعويل على تلك الاتفاقيات في حل أزمة المديونية وذلك للأسباب الآتية :

(١) تعد اعادة الجدولة بمثابة حل مؤقت قصير الأجل — أو بمعنى أصح يمكن النظر اليه على أساس أنه تأجيلا للمشكلة وليس حلا لها (٧٨) .

(ب) ان اعادة الجدولة قد لا تؤدي الى التخفيف من مديونية البلد ومن أعبائه المالية وانما قد تزيد منها نتيجة للاقتراض الجديد أو للشروط الجديدة التي تفرض على البلد المدين في خلال مفاوضات اعادة الجدولة ونتيجة لانه في الغالب من الأحيان يفرض على البلد المدين دفع فوائد اضافية (تدعى فوائد تأخير) تستحق على ما يتم تأجيل دفعه من أقساط الدين بالاضافة الى رسوم أخرى (اضافية) .

(ج) ان عملية اعادة الجدولة لا تتم بسهولة وانما يسبقها مفاوضات مضنية مع البلد أو الجهة الدائنة وفيها يفرض الدائنون على البلد المدين شروط معينة تستلزم احداث تعديلات في السياسة الاقتصادية الداخلية (٧٩) لذلك — ولهذه الأسباب — يجب عدم اللجوء الى اعادة الجدولة الا كحل آخر — وبعد مقارنته بالبدائل المتاحة الأخرى .

(٣.٢٠١.٣) مقترحات أخرى — حديثة — للتخفيف من صعوبات خدمة الدين :

اقترحت حديثا حلول عديدة لأزمة الدين . وتهدف معظم هذه الحلول — المتصورة — الى تقليل خطر العجز عن الدفع أو السداد الذي يمكن ان يحدث اضطرابات خطيرة في النظام النقدي والمالى .

كما تستهدف هذه الحلول اتاحة الفرصة لاستئناف النمو واستعادة الجدارة الائتمانية للبلدان النامية ، واستعادة الاقتراض « الطبيعى » من قبل المصارف التجارية (٨٠) . وتتضمن هذه الحلول :

(١) اقتراح انشاء نظام للتأمين على محافظ الأوراق المالية الخاصة

بالبنوك التجارية : Insurance for commercial banks portfolios

وهذا المشروع (أو الخطة) والذي ينسب الى « واليش H. Wallish » يمكن أن يتم تمويله من جانب كل من الحكومات والبنوك . ويتمثل الهدف

(٧٨) فالهدف من عملية اعادة الجدولة منح البلد المدين بعض الوقت يتمكن فيه من تهيئة اوضاعه الداخلية لمواجهة أزمة ديونه بالالتجاء الى الحلول طويلة الأجل وذلك باتباعه للسياسات التصحيحية ذات الآثار طويلة الأجل

(٧٩) انظر : د. رمزي زكي : « دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة » مطبوعات مكتبة مبدولى ١٩٨٣ ص ١٣١

(٨٠) البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٤٤

الأساسى منه فى محاولة تثبيت التدفقات المالية financial flows وتشجيع الاقتراض الاضافى كنتيجة لتخفيض المخاطرة (٨١) .

(ب) اقتراح مشروع لتوفير « تسهيلات مقرض الملاذ الأخير » :

Lender - of - the - last - resort facilities.

والمقدم من « لبيتون M. Lipton ، جريفيت — جونز S. Griffith - Jones » ووفقا له تقوم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى IMF ، بنك التسويات الدولية أو أى مؤسسات أخرى — بمنح « تمويل » للبنوك التى تعاني من صعوبات ومشاكل ترجع الى عدم قدرة البلاد المتخلفة على الدفع .

ويلاحظ أن العبء الأساسى لهذا المشروع ينبغي أن يلقى على عاتق الحكومات المساندة له . كما يلاحظ أن هذا المشروع — شأنه شأن مشروع التأمين السابق — سوف يساعد فى تأمين وضمان الاستقرار المالى .

(ج) اقتراح « خصم البنوك المركزية لقروض البنوك التجارية للبلاد

المتخلفة » :

Central bank discounting of commercial bank loans with LDCs.

— والمقدم أصلا من ليفر Lever . وهدفه المساعدة فى تحقيق الاستقرار فى القروض المصرفية — عن طريق تخفيض مشاكل السيولة المصرفية .

(ولكنها لن تخفض — كما هو واضح — من التزامات البلاد المتخلفة) .

(د) اقتراح استبدال ديون البلاد المتخلفة « بملكية أصول » فى هذه

البلاد :

Exchange of LDCs. debt for ownership of assets in LDCs.

ويطلق على هذا الاقتراح أحيانا « مقايضة الدين بأسهام » — وهو مقدم أساسا من جانب « المؤسسة المالية الدولية » — مؤسسة خاصة

(٨١) انظر فى هذا الخصوص

F. Stewart, «The international debt situation and North-South relations», World Development Vol. 13, no. 2, 1985 pp. 191-204.

من مؤسسات البنك الدولي (٨٢) .

وقد بدأ بالفعل الأخذ بمشروعات لتحويل الديون الى أسهم فاستخدمت شيلي (٨٣) . والمكسيك هذا المنهج — وهناك بلدان أخرى مثل نيجيريا ، الأرجنتين تدرس خطأ مماثلة .

ويؤخذ على مثل هذا المشروع أنه — وان ضمن تخفيفا مؤقتا للالتزامات المتعلقة بالمدفوعات الا أن ذلك يكون على حساب نقل ملكية الأصول وفقا لسعر منخفض .

(هـ) مقترحات بشأن تحديد حد أقصى لأسعار الفائدة .. «Interest Caping»

بحيث تتحدد التزامات البلاد فيما يتعلق بخدمة ديونها وفقا لقدرتها على الدفع (مثل تحديد تلك الالتزامات بنسبة معينة من المتحصلات من الصادرات) .

وقد قدم هذا الاقتراح من جانب « بيلي M. Baily ، وسولومون R. Solomon » ، ومن جانب عدد من البلاد المتخلفة (٨٤) .

(٨٢) حيث اقترحت تحويل القروض الى مساهمات في الاستثمارات وأن يتم في هذه الحالة خلق وحدات مالية « صناديق — على سبيل المثال » تتولى شراء الدائنية الخاصة بالبنوك وحقوقهم في مواجهة البلاد المدينة ويصرح لها باستعادة ما دفعته من البلاد المدينة عن طريق الحصول على جزء من أصول المشروعات في تلك البلاد

(٨٣) لدى شيلي — في الوقت الحاضر — اطار قانوني متطور تطورا جيدا لتحويل الدين الاجنبي الى أصول محلية وتعد الخطوات التفصيلية التي تشتمل عليها عملية تحويل الدين معقدة الى حد كبير ولكن يمثل جوهرها في الآتي :

يعد باب مقايضة الدين بأسهم مفتوحا فقط بالنسبة لغير المقيمين الذين يعترفون الاستثمار في أصول ثابتة (أسهم) في شيلي . وتمثل الخطوة الأولى في الإعتداء الى صك ديون شيلية مقوم بالعملة الأجنبية وشراؤه بالخصم الساري — وبعد ذلك يتعين على المستثمر الاجنبي أن يحصل عن طريق وساطة بنك شيلي على موافقة مدين محلي على مبادلة صك الدين الأصلي بصك مقوم بالعملة المحلية — وعلى ترخيص من البنك المركزي بسحب الدين . وأخيرا ، يمكن للمستثمر الاجنبي أن يبيع صك الدين الجديد في السوق المالية المحلية ويحصل على أصول ثابتة أو أسهم بالحصيلة النقدية لعملية البيع .

لزيد من التفصيل عن هذه العملية واجراءاتها التفصيلية — انظر :

البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٧ — ص ٢٠

(٨٤) ذلك أن تحديد مدفوعات خدمة الدين بنسبة محددة مسبقا من الصادرات تعد أحد مطالب اعلان قرطاج Consensus of Cartegna — الموقع من جانب أحد عشر وزيرا لبلاد أمريكا اللاتينية في يونيو ١٩٨٤

(و) مقترحات بشأن « اعادة بناء الدين » (٨٥) :

Debt restructuring proposals

هناك مجموعة كبيرة من المقترحات أو الخطط بهذا الشأن — وكلها تتطلب تحويل الدين القائم الى آجال استحقاق أطول مع أسعار فائدة أكثر انخفاضاً .

(ز) اقتراح « التنازل عن جزء من الديون » (٨٦) :

Debt forgiveness

أى إعفاء البلاد النامية المدينة — وبالذات الفقيرة منها — من ديونها المستحقة .

فقد قدم اقتراح من جانب « جامينى كوريا » «Gamani Corea» — وفقاً له تقوم البلاد الغنية بتحويل القروض المستحقة على التسع والعشرين بلداً الأكثر فقراً — والتي تقل ديونها الرسمية المصدرة عن ٧ بليون دولار — الى منح (٨٧) .

كما اقترح مشروع آخر — فى مايو ١٩٧٦ — من جانب « بيتر كينين » Peter Kenen يجمع بين تحويل القروض الى منح وبين إعادة التمويل وقد تمثلت الاستراتيجية المقترحة فى إلغاء الديون الحكومية الرسمية طويلة الأجل وفقاً لمستويات الدخول الفردية فى مختلف البلاد المدينة . وبالتحديد يتم الإلغاء على النحو التالى :

٧٥٪ ، ٥٠٪ ، ٢٥٪ من الديون بالنسبة للبلاد منخفضة الدخل ، البلاد المتوسطة الدخل ، البلاد المرتفعة الدخل — على الترتيب .

على أن يصطحب هذا الإلغاء بإعادة تمويل تأخذ صورة : تسهيلات الموردين ، القروض المصرفية الخاصة وفقاً لشروط مريحة (٨٨) .

كذلك خول « قانون التنمية الدولية ، المساعدة الغذائية » الصادر فى ١٩٧٨ The International Development and Food Assistance Act.

(٨٥) أو عمليات إعادة تشكيل الهيكل الشاملة

(٨٦) أو ما يسمى بـ « شطب الديون »

(٨٧) انظر فى هذا الشأن

M.J Seiber : «Developing country debt» Edited by L.G. Franco, Pergamon Press, New York, 1979. P. 203.

(٨٨)

G.W. Smith, «The external debt prospects of the non oil exporting developing countries»,

Washington D.C. Overseas Development Council, 1977, PP. 45, 48.

لرئيس الولايات المتحدة — على أساس دراسة كل حالة على حدة — أن يسمح للبلاد الأقل نمواً بأن تدفع كل من الفوائد والمدفوعات عن أصل الدين المستحقة عليها — في حسابات بالعملة المحلية local currency accounts لكي تستخدم في النشاطات المتعلقة بالتنمية في نفس البلد .

وبالإضافة الى ذلك — يجوز لهذا الرئيس أن يتنازل عن مدفوعات الفائدة المستحقة على الديون الماضية والخاصة ببلد ما — اذا ما قدر أن هذا البلد سوف يكون غير قادر على استخدام كل العملة المحلية المرخص له باستخدامها (٨٩) .

(ح) مقترحات أخرى : ومنها :

— قبول سداد البلاد المدينة لجزء من ديونها بالعملة المحلية والجزء الآخر بعملات أجنبية .

— قبول أن تتم عملية إعادة جدولة الديون ليس بصفة جزئية وعلى أساس سنوي — وإنما بالنسبة لإجمالي الدين — وللعديد من السنوات .

— توسيع طاقات الاقتراض الخاصة بصندوق النقد الدولي وإعادة النظر في هيكل التصويت — بحيث تعطى مكانة أكثر أهمية للبلاد المتخلفة .

— تحسين « الشرطة » الخاصة بصندوق النقد الدولي وجعلها أكثر مرونة وتوزيع نفقات التصحيح بطريقة منظمة وعادلة — وفقاً لأسباب الاستدانة — عن طريق التمييز بين الأسباب الداخلية (التي ترجع للبلاد المستدانة ذاتها) والأسباب الخارجية (والتي تعود الى المناخ الدولي وإلى تصرفات البلاد الأخرى) .

(٣.١٠٣) اتباع السياسات المناسبة لتثبيط هروب رأس المال :

ان ظاهرة هروب رأس المال على نطاق واسع من البلاد المدينة يمكن النظر إليها على أنها جزء أصيل من مكونات أزمة ديونها الخارجية نظراً لأنها تعمل على زيادة حدة العجز بموازين مدفوعاتها ومن ثم تسهم في زيادة ميلها للاستدانة وهي تمثل في نفس الوقت موارد ضائعة على هذه البلاد تخرج بأساليب غير مشرعة ويحرم منها الاقتصاد المدين (٩٠) .

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وتفشيها في كثير من البلاد النامية فإنه من الأهمية بمكان مواجهتها على نحو السرعة وبكافة الوسائل الممكنة لمنع تدهور الموقف .

ويلاحظ أن حل هذا النوع من المشاكل ليس سهلاً . وعلى كل حال فمن الناحية النظرية ، يترك هروب رأس المال الإمكانية متاحة نحو عودة تلك الأموال إذا ما تحسن المناخ الاقتصادي — وفي هذا الشأن عادة ما تقدم عدة مقترحات منها :

تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، محاربة التضخم ورفع سعر الفائدة بحيث يصبح موجبا (أى أعلى من معدل التضخم السائد فى الداخل) ، إلغاء الرقابة على الصرف ... ولكن هل تترد رعوس الأموال عائدة الى وطنها إذا ما نفذت هذه المقترحات ؟ فى الواقع أن هذا أمر مشكوك فيه ، فكما وضحنا فيها سبق ، أن هروب رأس المال لا يرجع لعوامل اقتصادية فقط وإنما لعوامل أخرى قد لا تفلح الحلول الاقتصادية فى التأثير فيها ، بالإضافة الى أن هذه الحلول المقترحة قد لا تكون كافية ل إيقاف تدفق رأس المال الى الخارج .

— ففهما يتعلق بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، فإن أكبر دليل على عدم جدواه فى هذا المجال أن بلادا عديدة قد خفضت سعر الصرف الخاص بها — فى إطار برامج التصحيح الخاصة بصندوق النقد الدولى (٩١) ومع ذلك ، حتى بعد هذا التخفيض لم تعد رعوس الأموال الهاربة الى بلادها الأصلية .

وفهما يتعلق برفع سعر الفائدة بحيث يصبح موجبا ، فلم يثبت بالدليل القاطع وجود علاقة موجبة بين الادخار وسعر الفائدة (٩٢) . وحتى إذا افترضنا وجود مثل هذه العلاقة فمن غير المنطقى افتراض قدرة البلاد النامية على أن تتنافس مع البلاد الصناعية المتقدمة فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة . فمن الثابت أن هذه البلاد الأخيرة قد اجتذبت — وما زالت — قدرا هائلا من رعوس الأموال سواء من البلاد المتقدمة أو البلاد المتخلفة .

— وفهما يتعلق بإلغاء الرقابة على الصرف ، فنحن نرى على العكس ضرورة احكام الرقابة على النقد الأجنبى — بوضع قيود محكمة فى هذا الشأن (٩٣) — واحكام الرقابة فى مجال الاستيراد والتصدير — حيث عن

(٩١) على سبيل المثال نجد الأرجنتين (تخفيض يصل الى ١٣٠٪ فى عام ١٩٨٢ ، مصر (٨٢٪ فى عام ١٩٧٩) ، تركيا (٢٢٧٪ من ٨٠ الى ١٩٨٢ ، بيو (٢٠٢٪ فى ١٩٧٨) ، البرازيل (٢١٪ فى عام ١٩٨٠)

(٩٢)

OECD, «Etudes sur les marchés des capitaux, formation de l'épargne», Paris, 1968.

(٩٣) وان كان يخشى أن مجرد ايجاد مثل هذه القيود وتطبيقها — اذا كانت غير قائمة من قبل ، قد يشجع هروب رأس المال وهو ما حدث فى المكسيك عام ١٩٨٢ — حينما فرضت القيود على الصرف الأجنبى

انظر :

J. Kraft, The Mexican Rescue, New York, Group of Thirty, 1984.

يضاف الى ذلك أن السهولة التى وفقا لها يمكن تجنب هذه القيود أو الهروب منها والطرق المتطورة الحديثة التى تساعد على ذلك تعد عديدة ، غير أن بذل جهد حقيقى صادق بغرض تدعيم مثل هذه الاجراءات ، والمعقوبات القاسية — قد تقلل مثل هذا التهرب

طريقتهما يتم الجزء الأكبر من هروب رأس المال (٩٤) .

وبالإضافة الى هذا الاجراء ، ينبغي على الدولة المدينة أن تخلق المناخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يمكن فيه للمدخرات المحلية والاستثمارات أن تتمتع بالحماية وان تزداد .

فى المدة الطويلة ، تتمثل الطريقة المثلى للقضاء على هروب رأس المال أو التخفيف من حدته فى استعادة الثقة فى استقرار المؤسسات السياسية وفى نوعية الادارة الاقتصادية .

٠٢٠٣ — مقترحات بحلول أخرى — تتخذ فى المدى الأطول :

ان الحلول السابقة المقترحة — فى معظمها — تعد حولا مؤقتة لمشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، أما العلاج الحقيقى — طويل المدى — لهذه المشكلة فيتجاوز بكثير نطاق الحلول المؤقتة ويشتمل على ما يلى :

١٠٢٠٣ — اختيار واتباع البلاد المدينة لبرامج تصحيح مناسبة اظروفها :

رغم أن هناك عوامل عديدة — خارجية — أثرت فى تدهور مشكلة ديون العالم الثالث وزيادة الصعوبات التى يقابلها مثل ارتفاع أسعار البترول ، الركود العالمى الممتد ، ارتفاع أسعار الفائدة فى الأسواق المالية الدولية ، تغير معدلات التبادل الدولى فى غير صالح البلاد النامية والاتجاهات الحمائية المتزايدة فى البلدان الصناعية .. الا أن البلاد النامية تتحمل أيضا قدرا كبيرا من المسئولية فيما يتعلق بهذه المشكلة ، نظرا لأن ما وصلت اليه هذه الأخيرة من خطورة انما يرجع فى جزء كبير منه الى السياسات الداخلية المتبعة من جانب هذه البلاد النامية .

ودون أن نخوض فى تفاصيل تلك السياسات نشير — بصفة عامة — الى أن مسئولية البلاد المتخلفة عن ازمة الديون التى تعاني منها اليوم انما ترجع أساسا الى :

— الاغراط فى عقد القروض : فقد استسهلت البلاد النامية الاقتراض — ومن هنا تورطت بلاد عديدة فى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى ، ولم تعط السياسات الاقتصادية فى هذه البلاد قدرا كافيا من الاهتمام للعمل على تعبئة مدخراتها الداخلية الممكنة حتى يرتفع معدل الادخار — المحلى — فى حين أن الحكمة كانت تقتضى أن يعمل المسئولين عن السياسة الاقتصادية

(٩٤) حيث يصدر المقيمون رأس المال بصورة غير قانونية من طريق الاقتال من القيم الحقيقية لفواتير الصادرات والمبالغ فى قيم فواتير الواردات . انظر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم « — ١٩٨٥ — ص ٨١

بشتى الطرق من أجل زيادة المدخرات الداخلية على الأقل بقيمة الأعباء السنوية الناتجة عن الديون الخارجية (٩٥) .

— الاستخدام غير الرشيد للمبالغ المقرضة : ان الافراط في الاقتراض ليس هو كل شيء ، فالاقتراض ليس سيئا في حد ذاته ولكن ما يعد سيئا هو أن تستغل هذه المبالغ المقرضة في أغراض غير حكيمة (٩٦) — ذلك أن معظم البلاد النامية قد استخدمت جانباً من هذه المبالغ في نفقات غير انتاجية (تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية) او في مشاريع قليلة الأهمية ليس لها ما يبررها اقتصادياً بدلا من أن تستخدمها في تدعيم طاقتها الانتاجية . وقد كان من المفروض أن تقوم البلاد النامية بتسديد ما تتلقاه من قروض من الزيادة في حصيلة مواردها من النقد الأجنبي نتيجة اقامة مشروعات التنمية فيها — الا أنها لم تنجح في ذلك في حالات كثيرة لعدة أسباب منها استخدام هذه القروض في أغراض غير انتاجية — ولذلك عجزت هذه البلاد عن توفير الأموال اللازمة لتسديد أقساط هذه القروض فضلا عن الفوائد المستحقة عليها (٩٧) .

— سوء ادارة الدين الخارجى : والذي يقصد به اتجاه الأجهزة المختلفة للاقتراض دون تنسيق بين بعضها البعض مما يترتب عليه في النهاية التورط في عقد قروض تتجاوز احتياجات الدولة وعدم وجود جدول زمنى مناسب للوفاء بأقساط هذه الديون بما يعنيه ذلك من انفصال لعملية الاقتراض تماما عن عملية خدمة الديون الخارجية . وبالإضافة الى ذلك فقد تكون شروط الاقتراض غير مناسبة نظرا لاتجاه بعض المسئولين في بعض البلاد النامية الى الاقتراض من مصادر مرتفعة التكلفة (كالبנק التجارية) قبل استنفاد إمكانيات الاقتراض من مصادر التمويل الميسر (٩٨) .

— عدم تحكم البلاد النامية في عجز الميزانية (٩٩) وقيامها بتمويل معظم هذا العجز من الخارج .

(٩٥) انظر : د. رمزي زكى « الأبعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين — مارس ١٩٧٦ . ص ٥٣٤

(٩٦) فالتمويل الأجنبي يمكن أن يدعم النمو من خلال زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا ويمكن أن يتيح للبلد أن تتكيف تدريجيا مع الظروف الجديدة في الاقتصاد العالمى — غير أنه يمكن أيضا أن يساء استخدامه بحيث تنتهى البلاد من مزيد من الديون دون زيادة مقابلة في قدرتها على خدمتها : انظر البنك الدولى — « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٢٠ (٩٧) ادارة البحوث الاقتصادية ببنك الاسكندرية ، مرجع سبق ذكره ص ٧٨٦

(٩٨) انظر د. محمد محروس اسماعيل : مرجع سبق ذكره — ص ١٠٢
(٩٩) ففى المكسيك على سبيل المثال ارتفع العجز الحكومى كسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٧.٥٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١٤.٩٪ فى عام ١٩٨١ ، ١٦.٥٪ فى عام ١٩٨٢ — وذلك للوفاء بالاستهلاك العام المتزايد . وتبدو ضخامة حجم هذا العجز اذا عرفنا ان عجز الميزانية الهائل فى الولايات المتحدة — من حيث القيمة المطلقة — لم يتجاوز ٢.٩٪ من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٥ انظر : R.M. Kubarych, op. cit. P. 13.

ونود أن نشير هنا الى أنه اذا كنا نشير الى افراط البلاد المتخلفة في الاستدانة وفشلها في ادارة دينها فنحن لا نقصد التعميم في هذا المجال :

فهناك بعض البلاد التي اقترضت القليل فحسب وأساسا بشروط ميسرة في السبعينيات (أى عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة أو سالبة) مثل الهند، كولومبيا .

وهناك البعض الآخر الذى عرف كيف يستغل دينه على النحو الأمثل . ونقصد هنا تلك البلاد المتخلفة في جنوب وجنوب شرق آسيا والتي يطلق عليها « البلاد الصناعية الجديدة » (أو البلاد ذات التصنيع الحديث) مثل تايوان ، كوريا ، هونج كونج ، ماليزيا ، سنغافورة ..

فهذه البلاد عرفت كيف توظف رعوس الاموال الأجنبية المقترضة وتستفيد منها وكيف تدير دينها الخارجى بشئ من الاهتمام والحذر ثم كيف تفى بالتزاماتها بدقة و بانتظام وفي مواعيدها المحددة (١٠٠) .

ففى الفترة ٧٣ - ١٩٨٣ ، نجحت هذه المنطقة من مناطق العالم في أن تزيد نصيبها من الصادرات العالمية من ٤٪ الى ٩٪ وأن تختار برامج فعالة للاستثمارات وأن تحقق معدلات نمو مرتفعة ، كما اختارت استراتيجية تقوم على أساس تنمية الصناعات التي تنتج للتصدير والتي تدر لها عملات أجنبية مكنتها من مواجهة الأزمة الأخيرة للدين . كذلك تمكنت هذه البلاد من احتواء التضخم والعجز العام في الميزانية - في حدود منطقية . باختصار يمكن القول بأن هذه البلاد قد اتبعت سياسات اقتصادية سليمة .

ومن ثم فان البلاد المتخلفة التي تواجه اليوم صعوبات في خدمة الدين ينبغي عليها أن تلجأ الى « سياسات تصحيحية مناسبة » . ان تجربة المكسيك والبرازيل قد أظهرت كيف يمكن الحصول على موارد للصرف الأجنبى عن طريق اتباع « برنامج تصحيحي » فعال .

غير أن هذه البرامج بالإضافة الى تلك التي اختيرت من جانب البلاد الأخرى لها نفقات جوهرية . ذلك أن تحقيق تلك البلاد لفوائض تجارية هامة قد نتج في المقام الأول عن تخفيض الواردات وبصفة عامة عن طريق احداث « نمو سالب » وبالإضافة الى ذلك فان المعاناة الناتجة عن تلك البرامج - التقشفية - والاضطراب والقلق الاجتماعى - كانت شديدة بحيث اعتقد ان مثل هذه البرامج التصحيحية القاسية لايمكن أن تستمر لأكثر من سنوات قلائل ولكن ليس لمدة ١٠ أو ١٥ سنة وهى الفترة المتوقعة للبرنامج الموضوع لمقابلة مشكلة الدين .

(١٠٠) بصفة عامة - وباستثناءات معينة (مثل الفيليبين) فان الآسيويين قد وفوا بالتزاماتهم بدقة وانتظام . انظر : D.W. Heumann, op. cit. P. 24

ولكن على الرغم من الصعوبات المختلفة التى تواجه تطبيق هذه البرامج — فانه من الضرورة بمكان اتباع برامج تصحيحية فعالة — سواء كانت مصممة من جانب صندوق النقد الدولى وفقا لاتفاقيات الاستعداد Stand by programs أو تم اختيارها من جانب الحكومة المدينة بمبادرتها الذاتية ووفقا لظروفها . وتعطينا « كولومبيا » مثلا واضحا على بلد مدين — رفض التوصيات بشأن اتباع برنامج تصحيحى من برامج الصندوق وقام بتنفيذ برامج تصحيحية — فعالة — مختارة من جانبه ووفقا لمبادرته .

فطالما أن البلاد المختلفة تتحمل جزءا من المسؤولية فى أزمة مديونيتها فلا بد لها من اعادة دراسة وتحليل وضعها الاقتصادى والمالى ومحاولة كشف أوجه « الخلل » المختلفة ثم « تصحيحها » و « تقويمها » بما يتفق مع ظروفها وأهدافها .

٢٠٢٠٣ — تنمية الصادرات الوطنية من السلع والخدمات :

ان قدرة البلد المدين على الوفاء بديونه الخارجية لن تتأتى الا عن طريق تنمية موارده من العملات الأجنبية وذلك بتشجيع صادراته من السلع والخدمات . ذلك ان زيادة حصيلة الدولة من الصادرات يعتبر عاملا مباشرا وهاما فى زيادة قدرتها على تحمل عبء خدمة ديونها الخارجية من جهة والاستغناء بحصيلة هذه الصادرات عن طلب قروض جديدة للتنمية او التقليل منها (١٠١) .

فاذا سلمنا بأهمية زيادة قدرة البلاد النامية على التصدير — وبالأخذ فى الاعتبار لما يرد — فى الوقت الحاضر — من قيود على منتجاتها فى السوق العالمى — يصبح من الضرورى قيام التعاون فيما بينها وذلك بفتح أسواقها أمام منتجات بعضها البعض (١٠٢) .

ويلاحظ أن البلاد النامية لم تول هذا الأمر اهتماما كافيا حتى الآن حيث تدل الإحصائيات على أن هذه البلاد لم تتوصل حتى الآن الى زيادة حجم

(١٠١) يلاحظ أن البلاد النامية — فى مواجهة القيود التى تضعها البلاد الصناعية المتقدمة أمام صادراتها — تطالب بتسهيل تدفق صادراتها الى هذه الدول المتقدمة كوسيلة أفضل من تلقى مساعدات التنمية منها — وفى ذلك ترفع شعار
trade not aid
انظر : ادارة البحوث الاقتصادية ببنك الاسكندرية

مرجع سبق ذكره — ص ٧٠٠ — ٧٠١

(١٠٢) د. سلوى سليمان « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » — بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ص ٥٧٨

التبادل التجارى فيما بينها بل اتجه التوسع فى التجارة الخارجية الى البلاد الرأسمالية بالذات (١٠٣) .

لذلك ينبغى على هذه البلاد — النامية — أن تعمل على زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها وأن تسعى فى تكوين الأسواق المشتركة وإقامة التكتلات الاقتصادية بصفة عامة — ومحاولة إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها وعلى مراحل تدريجية على غرار ما تم فى تجربة السوق الأوروبية المشتركة (١٠٤) .

٣٠٢٠٣ — تبنى البلاد الدائنة للسياسات الاقتصادية التى يترتب عليها التخفيف من عبء الدين :

ان الولايات المتحدة والبلاد الأخرى المتقدمة — أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD — ينبغى عليهم أن يكونوا أكثر حساسية لما قد تحدثه سياساتهم الاقتصادية من آثار سلبية على البلاد المدينة وعلى عبء الدين الخاص بها .

فليس هناك شك فى أن الآثار غير المتوقعة لسياسة « النقود الغالية » التى يتبعها بنك الاحتياطى الفيدرالى منذ سنوات — قد ألقت بالولايات المتحدة وبالعالم أجمع فى كساد أكثر عمقا مما كانت ترغب فيه وكان لها آثار سيئة على البلاد النامية .

وقد حاول بعض الكتاب اعطاء بعدا كيميا لمسئولية الكساد السائد فى الدول الرأسمالية عن أزمة المديونية التى تعاني منها بلاد العالم الثالث اليوم — فقدر ويليام كلاين W. Cline أنه اذا كان حجم الدين الخارجى للبلاد النامية غير البترولية قد زاد بنحو ٥٠٠ بليون دولار فى خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٨٢ ، فإن الكساد الذى عم البلاد الرأسمالية خلال ٨١ — ١٩٨٢ يعد مسئولا عن ١٠٠ بليون دولار من هذه الزيادة من خلال ما أحدثه من

(١٠٣) فعلى سبيل المثال نجد انه فى عام ١٩٨٥ — بلغت قيمة صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة ١٤٩ بليون دولار خص البلاد الصناعية منها ٩٧ بليون دولار (أى حوالى ٦٥٪ من القيمة الاجمالية لهذه الصادرات) وخص البلاد النامية منها ٤٣ بليون فقط (أى حوالى ٢٩٪ من هذه القيمة) والباقى وقيمتها ٩ بليون دولار اتجه الى اقتصاديات التخطيط المركزى . كما يلاحظ أيضا اتجاه التعامل بين البلدان النامية وبعضها البعض الى التناقص (حيث كانت النسبة المذكورة = ٣٨٪ فى عام ١٩٨٠) — وزيادة التعامل بين هذه البلاد والبلاد الصناعية (حيث كانت هذه النسبة بالنسبة لها ٤٩٤٪ فى عام ١٩٨٠) أنظر تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٨٧ — البنك الدولى — ص ١٦٣ — جدول رقم (٨ — ٧) (١٠٤) د. أنور اسماعيل الهوارى : « مشاكل تزايد المديونية الخارجية للدول الاخذة فى النمو فى الوقت الحاضر » — مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨١ — يوليو ١٩٨٠ ص ٦٤٣

تدهور في معدلات التبادل الدولي الخاصة بالبلاد النامية ومن تناقص في حجم صادراتها (١٠٥) .

كما أن الارتفاع في المعدلات الحقيقية للفائدة في هذه الفترة عن المعدلات التاريخية لها يعد مسئولا عن ٤٠ بليون أخرى من هذه الزيادة (١٠٦) .

كذلك ينبغي على الولايات المتحدة والبلاد الصناعية الأخرى — أعضاء الـ OECD اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تخفيض الحواجز المفروضة من جانبهم على الواردات من البلاد النامية المدينة (١٠٧) نظرا لأن هذه الأخيرة سوف تحتاج إلى تحقيق فوائض تجارية كبيرة في السنوات القليلة التالية حتى تتمكن من خدمة ديونها الخارجية (١٠٨) .

٤٠٢٠٣ — وضع نظام اقتصادي عالمي جديد New economic order

ويهدف هذا النظام إلى إعطاء البلاد النامية نصيبا أكبر في التجارة الدولية وتحقيق درجة أكبر من النمو الاقتصادي بها بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي واستقرار شئون النقد وأسعار الصرف وغير ذلك من الإجراءات . وقد نادى البلاد النامية بضرورة إيجاد مثل هذا النظام منذ مدة طويلة كما وضعت التفاصيل الخاصة به في الحوار بين الشمال

(١٠٥) ويرى كلاين أن مسؤولية التدهور في معدلات التبادل الدولي تتحدد — ٧٩ بليون دولار (من المائة بليون دولار) في حين أن التناقص في حجم الصادرات يتحمل مسؤولية الـ ٢١ بليون دولار الأخرى . انظر في هذا الشأن :

W. Cline - «International debt, From crisis to recovery», op. cit. P. 185.

— «International debt and the stability of the world economy» in Policy Analysis in International Economics,» no. 4. Institute for International Economics, September 1980.

— International debt: Systematic risk and policy response», washington: Institute for International Economics, 1984. P. 13.

(١٠٦) ومعنى ذلك أن البلاد المتخلفة خسرت حوالي ١٤٠ بليون دولار في هذه الفترة نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد الصناعية المتقدمة

(١٠٧) أن تصاعد الحماية من جانب البلاد الصناعية يمثل التهديد الأكثر خطورة الذي يقف في طريق حل أزمة مديونية العالم الثالث — والمقصود هنا ليس فقط الحماية « التعريفية » — وإنما بصفة خاصة الحواجز والعراقيل « غير التعريفية » المفروضة أمام التجارة — ذلك أن أهمية هذه الحواجز لم تنخفض — منذ بداية الأزمة — بل أخذت في التزايد حيث تضاعفت في الولايات المتحدة في حين زادت بـ ٤٠٪ في الجماعة الأوروبية . وقد ثبت أن هذه الحواجز تفرض بالذات أمام الواردات الآتية من البلاد المدينة وأن الاعانات الممنوحة للمنتجين في البلاد الصناعية تقضي على القدرة التنافسية لصادرات البلاد المدينة . انظر : D.W. Heumann, op. cit. P. 26.

(١٠٨) ومع ذلك فقد قدر أنه — من حيث القيمة — فإن نصيب البلاد النامية في التجارة العالمية لم يتوقف عن الانخفاض منذ ١٩٨١ — فعلى حين أن البلاد الصناعية قد نجحت في عام ١٩٨٥ في أن تزيد صادراتها بـ ٢٠٪ فإن البلاد المتخلفة سجلت تراجعا في صادراتها = ٥٠٪ . — انظر Ibid.

والجنوب وفي المنتديات الدولية المختلفة وفي كتابات المفكرين المتعاطفين مع البلاد النامية (١٠٩) .

٥٠٢٠٣ — زيادة موارد صندوق النقد الدولي :

ففى الوقت الحالى — تعد معظم موارد الصندوق مستغلة بحيث لم يعد لديه قدر كاف من الاحتياطات لى يقابل الاحتياجات المستقبلية المتوقعة أو غير المتوقعة . وبالتالي فان الاقتراحات الخاصة بزيادة الحصص بحوالى ٥٠٪ وباتفاقات الاقتراض الموسع من البلاد الرئيسية — والتي قد ينتج عنها زيادة فى الموارد المتاحة بحوالى ٣٠ — ٣٥ بليون دولار ينبغى تأييدها دون انتظار .

٤ — الخاتمة

نحو استراتيجية جديدة للاستدانة الخارجية

ان تجربة البلاد المتخلفة فى مجال الاقتراض الخارجى توضح ان هذه البلاد قد أفترطت فى الاعتماد على الاستدانة الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية الى الحد الذى أصبحت فيه ديونها الخارجية تمثل القيد الأساسى الذى يرد على عملية التنمية ذاتها (١١٠) فهذه البلاد — فى مواجهة أزمة مديونيتها قد اضطرت الى تخفيض الواردات بمعدلات كبيرة فيها وانخفضت معدلات النمو بها نتيجة لذلك بل وأحيانا حققت بعض البلاد معدلات نمو سلبية (١١١) .

ومن ثم فان الدرس الأساسى المستفاد من تجربة البلاد النامية فى مجال الاستدانة الخارجية يتمثل فى ضرورة استخدام رعوس الاموال الاجنبية المقترضة بحكمة وكفاءة نظرا لانه اذا حدث غير ذلك فان الاستدانة الخارجية سوف تصبح بمثابة عبء يصعب تحمله سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . ومن ثم ينبغى على البلد المقترض أن يسترشد بمؤشرات معينة وأن يتقيد بشروط محددة والتي تحدد له المستوى الأمثل للاستدانة والاستخدام الأمثل لها ومن هذه الشروط :

(١٠٩) د. محمد محروس اسماعيل — المرجع السابق — ص ١٠٩
Y. Takagi, op. Cit. P. 323. (١١٠)

(١١١) نتيجة لاتباع سياسات التصحيح فان بعض البلاد المدينة قد خفضت بطريقة هائلة وارداتها كحالة لتوليد فائض تجارى لاستخدامه فى خدمة ديونها ، على سبيل المثال فان الواردات المكسيكية قد تناقصت بـ ٦٦٪ بين ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، واردات فنزويلا قد انخفضت بـ ٥٠٪ فى سنة واحدة (من ١٩٨٢ الى ١٩٨٣) .
وبسبب هذه السياسات التصحيحية ، والتخفيض الهائل للواردات فان معدلات النمو فى الدخل الفردى بالنسبة لبعض البلاد المدينة قد انخفضت بحوالى ١٦٪ من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ . انظر
A.C Quale, Jr., op. cit. P.157.

(أ) ينبغي للبلد أن يحصل على عائد من استثماراته يزيد على تكلفة الموارد المستخدمة . ومعنى ذلك أن السياسات المطلوبة لتحقيق أفضل استخدام للتمويل الأجنبي هي في الأساس نفس السياسات المطلوبة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المحلية (إنتاجية رعوس الأموال المستخدمة) نفقتها — ومع ذلك ففي حالة التمويل الأجنبي ينبغي للبلد أيضا أن يولد قدرا كافيا من النقد الأجنبي لتغطية مدفوعات الفائدة والاقساط المستحقة من أصل القرض — للخارج (١١٢) .

(ب) ينبغي أن يستخدم جزءا من الاستدانة الخارجية في تطوير وتنمية الصادرات والتي تسمح للبلد النام بالحصول على العملات الضرورية لاحترام آجال الاستحقاق الخاصة بالسداد (١١٣) .

(ج) ينبغي استخدام القروض الأجنبية في أغراض منتجة (وعدم استخدامها في أغراض استهلاكية داخلية) حيث لو استخدمت هذه القروض في أغراض غير منتجة فسوف يصعب توفير الموارد اللازمة لخدمة أعبائها في المستقبل وسوف يتضائل أثارها على النمو (١١٤) .

(د) ينبغي التأكد من أن رعوس الأموال الخارجية « لا تطرد » رعوس الأموال الداخلية — بمعنى ألا يؤدي زيادة الاقتراض الخارجي إلى انخفاض المدخرات الداخلية (١١٥) حيث لو حدث ذلك فإن أثر الاستدانة يمكن أن ينخفض إلى درجة كبيرة . بالإضافة إلى هذه الشروط التي تحدد المستوى الأمثل

(١١٢) البنك الدولي : « تقرير عن التنمية في العالم » — ١٩٨٥ — ص ٢١
(١١٣) ومن ثم فإن الأمر يتطلب عند الارتباط بالقرض التأكد من إمكانية تحقيق حد أدنى معين من الزيادة في الصادرات يفوق خدمة الدين بهامش معين محسوب
أنظر : د. سلوى سليمان : مرجع سبق ذكره — ص ٥٧٦ .

(١١٤) D. Kessler, «Endettement, épargne et croissance dans les pays en développement» in *Epargne et développement*, D. kessler et P. Ullmo eds. Economica, Paris, 1985 pp. 283 - 95.

(١١٥) ويرى أصحاب وجهة النظر القائلة بأن رعوس الأموال الأجنبية « تطرد » رعوس الأموال المحلية أن القروض الأجنبية تحل محل الادخار الداخلي والذي يتجه إلى الانخفاض والتراخي ، وقد وضع هاافلمو Haavelmo في عام ١٩٦٣ أسس هذا الفرض والذي يطلق عليه « فرض الإحلال » (على عكس القائلين بوجود « تكامل » بين كل من القروض الأجنبية ، الادخار الداخلي)

T. Haavelmo, «Comment on Leontief wassily's . The rate of long run economic growth and capital transfer from developed to underdeveloped areas», Study Week on the Econometric Approach to Development Planning, October 1963.

ثم في بداية السبعينيات ، قدمت أسباب نظرية عديدة لتبرير هذا الفرض — بصدد هذه الأسباب أنظر على سبيل المثال :

A. Rahman, «Foreign capital and domestic Savings: A test of Haavelmo's hypothesis with cross country data», Review of Economics and statistics, 1968.

L. landau, «Determinants of savings in latin America», in «studies in development planning, H. Chenery et al. Ed., Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1971.

للاستدانة ، الاستخدام الأمثل لها ، يجب على البلد النام المقترض مراعاة الآتى :

— ضرورة وضع سياسة لإدارة الدين الخارجى وذلك لتجنب أو للتقليل بقدر الامكان من حدوث المشاكل التى يتسبب عنها عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بخدمة ديونه (١١٦) .

— انشاء هيئة مركزية (أو جهاز مركزى) يتولى تقدير الحد الذى لا يجوز أن تتعداه المديونية الخارجية حتى لا تستفحل مشكلة الدين وأعبائه — وبحيث يتعين الرجوع اليها قبل ابرام أية قروض جديدة — وبحيث تقوم بدراسة مدى ملائمة شروط القروض الجديدة لظروف الاقتصاد القومى (سواء من حيث أسعار الفائدة المقررة على تلك القروض أو الجداول الزمنية الخاصة بسداد الأقساط) (١١٧) .

— العمل على الاقلال من الديون الخارجية قصيرة الأجل (المتمثلة فى تسهيلات الموردين ، التسهيلات المصرفية) والبحث عن مصادر أخرى بديلة أفضل من حيث الفائدة ومدة القرض ومدة السماح (١١٨) .

— ضرورة تنوع مصادر الاقتراض الخارجى وتنوع العملات التى يعقد بها القرض .

(١١٦) د. محمد محروس اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٩
 (١١٧) ادارة البحوث الاقتصادية ببنك الاسكندرية ، مرجع سبق ذكره ص ٦٩٦
 (١١٨) د. رمزى زكى : « دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة » مرجع سبق ذكره . ص ١٢٩

المراجع

أولا : المراجع العربية :

— د. أنور اسماعيل الهوارى : « مشاكل تزايد الديونية الخارجية للدول الآخذة في النمو في الوقت الحاضر » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨١ ، يونيو ١٩٨٠ .

— بنك الاسكندرية ، ادارة البحوث الاقتصادية : « مشكلة الديونية الخارجية وآثارها على التنمية وكيفية التخفيف من أعبائها » بحث مقدم للمؤتمر العلمى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٦ .

— البنك الدولى :

— تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٨٥ .

— تقرير عن التنمية فى العالم — ١٩٨٧ .

— جمال الناظر : « مشكلة الديون الخارجية للدول النامية » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٤ ، اكتوبر ١٩٨٣ .

— د. رمزى زكى : « الأبعاد الحقيقية لمشكلة تزايد الديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

— « أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث » الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— « فكر الأزمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الراسمالى والفكر التنموى الغربى » مطبوعات مكتبة مذبولى — القاهرة ١٩٨٧ .

— « دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة » مطبوعات مكتبة مذبولى ، ١٩٨٣ .

— د. سلوى سليمان : « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

— د. سهر محمود معتوق : « السياسة النقدية فى التحليل الكينزى والنقدى — مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة » مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثامنة والسبعون ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير — ابريل ١٩٨٧ .

— د. محمد حامد دويدار : « الاقتصاد الراسمالى فى أزمتة » منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .

— د. محمد محروس اسماعيل : « مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية مجلة مصر المعاصرة — السنة السادسة والسبعون ، العدد ٤٠١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- M.V. Abeele "Endettement et financement du développement" Monde en développement, le financement du développement Tome (13), année 1985, No. 50/51.
- R.Z. Aliber, "A conceptual approach to the analysis of external debt of developing countries", World Bank Staff Working Papers, No. 421, 1980.
- AMEX Bank Review, Special Papers, "International debt, banks and the LDCs", No. (10) March 1984.
- J. C. Berthélemy, "Endettement international et théorie des ttransferts" Revue d'Economie Politique, 97e année, No. (3), 1981.
- W. Cline—"International debt : from crisis to recovery" A.E.R. May 1985.
- "Internartional debt and the stability of the world Economy" in "Policy analysis in International Economics, No. (4), Institute for International Economics, September, 1983.
- "International debt : Systematic risk and policy response" Washington, Institute for International Economics, 1984.
- J. Calvery : "Is the debt crisis nearly over" ? Euromoney, October 1984.
- D. Delamade, "Debt shock : the full story of the world credit crisis" New York, Doubleday, 1984.
- J. Eaton and M. Gersovitz : "Debt with potential repudiation : theoretical and empirical analysis, Review of Economic studies, vol. XLVIII, 1981.
- J. Eaton and L. Taylor, "Developing Country Finance and Debt" Journal of Development Economics. Vol. 22, 1986.
- Th. Enders and R. Mattione, "Latin America and the crisis of debt and growth," Brookings Institution Studies in International Economics, Washington, D. C. Brookings Institution, 1984.
- S. Erbe, "l'Evasion des Capitaux dans les pays en développement," Problèmes Economiques, No. 1961, 12 Février 1986.
- I. S. Friedman, "The world debt dilemma : Managing Country risk" Philadelphia Council for International Banking Studies, 1983.
- J. S. Herzog : ""Beware extreme solutions" Euromoney, October 1984.
- D. W. Heumann, "Endettement international : Pas de solution en vue" Prob. Eco. No. 2028, 11 Juin 1987.
- I.M.F. — "Annual Report", 1983.

- I.M.F. — "World Economic Outlook", 1984.
- D. Kessler, "Endettement, épargne et croissance dans les pays en développement" in "Epargne et développement", D. Kessler et P. Ullmo eds, Economica, Paris, 1985.
- J. Kraft, "The Mexican Rescue" New York, Groupe of Thirty, 1984.
- R. M. Kubarych, "The financial Vulnerability of the LDCS : Six factors" in "Advance along the principe : the Political and economic dimensions of the international debt problems", Ed. by : W. N. Eskridge, University of Virginia, School of Law, 1985.
- L. Landau, "Determinants of Savings in Latin America", in "Studies in development Planning" H. Chenery et al., Ed., Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1971.
- S. Lichtensztejn and J. M. Quijano", "The external in debttdness of the development", New York : Praeger Publishers, 1982.
- W. A. Manser : "The Financial Role of Multinational Enterprises", London, Cassel and Co. Ltd. 1973.
- OECD — "Etudes sur les marchés des capitaux, formation de l'épargne" Paris 1968.
- "Ressources financières mises à la disposition de P.V.D. en 1984", C.A.D. 18 Juin 1985.
- R. Pringle : "La PVD face à leur dette". Prob. Eco. No. 1820, 20 aril 1983.
- A.C. Quale, "The International debt along the precipice ", University of Virginia, 1985.
- J. Sachs, "International issues in international borrowing", Princeton studies in International finance No. (54), 1984.
- J. Sachs and R. Cooper" "Borrowing abroad : The debtor's perspective" NBER Working paper No. 1427. National Bureaux of Economic Research, 1984.
- M. J. Seiber, "Developing Country Debt" Edited by L. Franco, Pergamon Press, New York, 1979.
- F. Stewart : "The International Debt situation and North - South relations" World Development, Vol. 13, No. (2), 1985.
- Y. Takagi, "Aid and debt problems in less developed countries "Oxford Economic Papers No. (33), July, 1981.
- U.N. Center on Transnational Corporations "Trends and Issues in Foreign Direct Investment Related Flows" A technical paper, United Nations, N. Y. 1985.

دور سوق المال في تنمية الاستثمارات في مصر

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥

دكتور صبرى أحمد أبو زيد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة قناة السويس

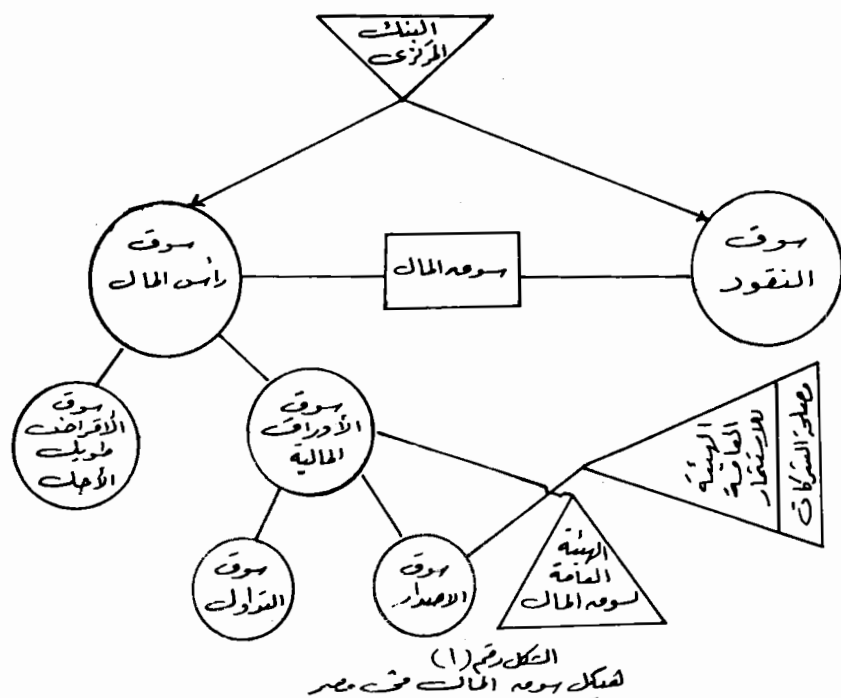
—

مقدمة :

سوق المال Financial Market تعبر ينصرف الى تلك الأجهزة والمؤسسات التى تعمل فى تجميع المدخرات بكافة أشكالها وآجالها ، وإعادة استثمارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وسوق المال بهذا المفهوم فى مصر ، يشمل الجهاز المصرفى كله (البنك المركزى ، البنوك التجارية ، البنوك المتخصصة ، بنوك الاستثمار والأعمال ، البنوك المنشأة وفقا لقوانين خاصة ، انظر الشكل رقم ٢) ، وشركات التأمين وبنك الاستثمار القومى ، والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وهيئة التأمينات الاجتماعية ، وصندوق توفير البريد ، وصناديق الادخار الخاصة ، كما يشمل الى جانب ذلك سوق الأوراق المالية بشقيه سوقى الإصدار والتداول .

ولسوق المال دور كبير فى تعبئة مدخرات المجتمع وإعادة توزيعها فى خدمة الاقتصاد القومى ، وفى هذه الدراسة سنحاول البحث عن دور سوق المال (بهذا المفهوم) فى مصر ، ومدى مساهمته فى الاستثمارات التى نفذت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ ، وعلى ذلك فان أهمية هذه الدراسة تكمن فى استكشاف دور سوق المال فى تمويل الاستثمارات ، كما تكمن فى أهمية سوق المال ذاته للاقتصاد القومى ، حيث يعمل السوق على زيادة إنتاجية رأس المال ، من خلال نقله للأموال السائلة من أيدي الذين لا يستطيعون استثمارها الى أيدي هؤلاء الذين يستطيعون .

والشكل الآتى (١) يصور هيكل سوق المال فى مصر ، ومنه نرى أنه ينقسم الى سوقين رئيسيين ، أولهما سوق النقود وثانيهما سوق رأس المال ، وحيث أن سوق النقود يختص بعمليات الاقتراض والاقتراض قصيرة الأجل ، فان البنوك التجارية اهم الأجهزة العاملة فيه ، أما سوق رأس المال فانه ينقسم الى سوق الأوراق المالية ، وسوق الاقتراض طويل الأجل ، وسوق الأوراق المالية يشمل سوقى الإصدار والتداول ، أما سوق الاقتراض طويل الأجل فانه يشمل تلك الأجهزة التى تعمل بعمليات الاقتراض والاقتراض طويلة الأجل ، وأهمها البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال . وهناك أجهزة رقابية تشرف على حسن سير عمل سوق المال ، وهى البنك



الشكل رقم (١)
هيكل سوق المال في مصر

الركىزى بها له من سلطات نقدية واىثمانية على الجهاز المصرفى ، وهىئة استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، بما لها من سلطة منح الموافقات على المشروعات والاستثمارية فى الداخل أو فى المناطق الحرة ، طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والهيئة العامة لسوق المال بموجب السلطات التى خولها لها القرار الجمهورى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ فى مراقبة سوق الأوراق المالية ، واعداد الدراسات والمقترحات للأجهزة الحكومية لاتخاذ اللازم نحو تنظيم وتطوير سوق المال ، وتشجيع وتنمية سوقى الاصدار والتداول ، ومصلحة الشركات بما لها من سلطة منح التراخيص لانشاء المشروعات المنشأة وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ويلاحظ من هيكل سوق المال فى مصر ازدواج عمل كل من الهيئة العامة للاستثمار ، ومصلحة الشركات ، والهيئة العامة لسوق المال ، وعلى ذلك يفضل دمج هذه الأجهزة الثلاثة فى جهاز واحد ، لاسيما وأن هناك اتجاه قوى نحو توحيد قوانين الاستثمار .

وفي هذه الورقة سنحاول دراسة النقاط الآتية :

- ١ - مناخ الاستثمار السائد ، وحجم الاستثمار المنفذ خلال فترة الدراسة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ .
- ٢ - دور سوق النقود في تنمية الاستثمارات خلال فترة الدراسة .
- ٣ - دور سوق رأس المال في تنمية الاستثمارات .
- ٤ - الخلاصة والمقترحات .

١ - مناخ الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥

شهدت مصر منذ اوائل السبعينات محاولات عديدة لتشجيع الاستثمار الخاص ، فصدر عام ١٩٧١ القانون رقم ٦٥ بشأن المال العربى والمناطق الحرة ، ومنح مزايا للاستثمار الخاص مثل الاعفاءات الضريبية وتسهيلات جمركية ونقدية ، ولمالم يؤت هذا القانون النتائج المرغوبة ، سواء لقصور فى بعض نصوصه او لحالة الحرب التى كانت مخيمة فى الأفق دائما بين مصر واسرائيل ، فلذلك صدر بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لتلافى اوجه النقص التى شابته ، مؤكدا على عدم اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية ، مع منح بعض المزايا الضريبية والجمركية وغيرها .

واستمرت الدولة فى سياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة فأعطت دفعة لرؤوس الأموال المصرية الخاصة ، باصدارها للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة .

والجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ بالملحق توضح تطور حجم وهيكمل ومعدل نمو الاستثمارات خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٦/٨٥ ، وتسهيلا للدراسة تم تقسيم هذه الفترة الى اثنتين :

(١) الفترة الاولى ١٩٧٥ - ١٩٨١/٨٠ : وتتميز هذه الفترة بعقد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ، وصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته برقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ولذلك كان المناخ فيها مناسبا للاستثمارات الخاصة ، فارتفعت من ١٨٦٦ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، أى بمعدل نمو سنوى فى المتوسط يبلغ ٥٩ ٪ .

الا أنه يلاحظ ان نمو الاستثمارات الخاصة وصل الى قمته عام ١٩٧٩ حيث كان ٨٠ ٪ ، ثم هبط بشكل حاد فى العام التالى مباشرة وأصبح

سالباً (- ٢٥٪) ، وذلك بسبب وفاة الرئيس السادات وعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية المستقبلية ، ففي فترة الترقب عادة ما يؤجل المستثمرون مشروعاتهم الجديدة ريثما تتضح الأمور ، إلا أنه بوجه عام تعتبر هذه الفترة فترة ازدهار كبير للاستثمار الخاص ، حيث أصبح يشكل ٢٠٪ في المتوسط من إجمالي الاستثمارات ، إلى جانب أن نسبة ٧٠٪ في المتوسط من هذه الاستثمارات تركزت في القطاعات السلعية (أنظر الجدول رقم ٣) بالملحق وهذه الفترة بوجه عام تتصف بنمو إجمالي الاستثمارات بنسبة ٥٠٪ في المتوسط سنوياً .

(ب) الفترة الثانية ٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ : وتتميز هذه الفترة بوضع الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ ، وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) نرى أن الاستثمارات الخاصة عادت للارتفاع عام ٨٢/٨١ مقارنة بالعام السابق مباشرة وذلك بنسبة ١١٨٪ وذلك بسبب ظهور بوادر الاستقرار وتأكيد النظام الجديد - بعد وفاة الرئيس السادات - على سياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة ، إلا أن هيكل الاستثمارات الخاصة في هذه الفترة تغير في صالح قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية على حساب القطاعات السلعية ، حيث أصبحت تمثل نصف استثمارات القطاع الخاص بعد أن كانت تتراوح بين ١٦ - ٢٤٪ في الفترة الأولى ، قد يكون السبب في ذلك هو اتجاه القطاع الخاص لتركيز استثماراته في قطاع الإسكان ، حيث انعدام المخاطر (تقريباً) ، والربح الأكيد ، ومع ذلك حصلت القطاعات السلعية على نسبة ٤٠ - ٥٠٪ من جملة الاستثمارات الخاصة خلال هذه الفترة .

وهذه الفترة تتصف بوجه عام بتباطؤ معدلات نمو إجمالي الاستثمارات ، حيث بلغت هذه المعدلات في المتوسط ١٢٪ سنوياً مقارنة بنسبة ٧٠٪ خلال الفترة السابقة ، وذلك يرجع إلى :

١ - انخفاض معدلات نمو الاستثمار الخاص بسبب التغير السريع في قوانين النقد والاستيراد والتصدير ومشكلة سعر الصرف وما يمثله من أعباء المستثمرين الذين حصلوا على تسهيلات مصرفية ، وفترة الترقب حتى تتضح السياسات الاقتصادية الجديدة .

٢ - انخفاض معدلات نمو الاستثمار العام بسبب انخفاض عائدات البترول الناجم عن انخفاض أسعاره العالمية ، وكذلك هبوط عائدات قناة السويس خلال هذه الفترة .

٣ - تأكيد السياسة الاقتصادية الجديدة على ما أسمته « الانفتاح الانتاجي » فتنقلت الاستثمارات الخاصة في المشروعات التجارية والاستهلاكية وكذلك الانتاجية ، وتركزت بوجه عام في قطاع الإسكان والفنادق والسياحة .. الخ .

٢ - دور سوق النقود في تنمية الاستثمارات

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥

لما كان سوق النقود Money Market يهتم أساسا بعمليات الاقتراض والاقتراض قصيرة الأجل ، والتي عادة تقل عن العام ، فإن البنوك التجارية تعتبر أهم الأجهزة العاملة في هذا السوق ، وتبلغ هذه البنوك في مصر ٤٣ بنكا (منها أربعة بنوك قطاع عام ، ٢١ بنكا مشتركا ، ١٧ بنكا وطنيا للتنمية بالمحافظات ، وبنك فيصل الإسلامى الذى أنشئ بقرار من قانون خاص) وذلك حتى آخر يونيو ١٩٨٦ ، (انظر الشكل رقم ٢ الذى يوضح هيكل الجهاز المصرفى فى مصر) .

والمقصود بالبنوك التجارية طبقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بأنها تلك البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى ، وتباشر عملية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج ، بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية ، وفقا للأوضاع التى يقررها البنك المركزى .

وحتى يمكن دراسة دور هذه البنوك فى تنفيذ الاستثمارات (من خلال تمويلها للمشروعات) ، يجب دراسة تطور كل من الودائع والقروض والتسهيلات المصرفية التى منحتها هذه البنوك ، وبالنظر الى الجدول رقم (١) نجد أن الودائع قفزت من ١٧٠٤٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٢٦٨٧٥٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ، أى بمعدل نمو سنوى فى المتوسط ٢٨٦٪ ، وتبلغ هذه الودائع ٦٦٪ من جملة المراكز المالية للبنوك عام ١٩٨٦ بينما كانت ٤٧٪ عام ١٩٧٥ .

وهذا النمو الكبير فى حجم الودائع انما يرجع الى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، الذى منح البنك المركزى سلطاته فى ادارة السياسة الائتمانية والنقدية ، فبدأ فى رفع أسعار الفائدة تدريجيا بنسبة ١٪ سنويا اعتبارا من عام ١٩٧٦ (١) ، الى جانب صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ الذى أعفى الودائع من الضريبة على القيم المنقولة ، اضافة الى زيادة الدخل ، حيث بلغ معدل نمو الناتج القومى ٢٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ (٢) .

وبالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك التجارية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٦ ، نجد أنها ارتفعت من ٢١٨١٩٩ مليون جنيه الى ١٨٩٩٤٨ مليون جنيه ، أى بمعدل نمو سنوى ٢٢٪ فى المتوسط ، وهو اقل من معدل نمو الودائع وتمثل هذه التسهيلات ٦٧٪ من حجم الودائع عام ١٩٨٦ ، ونسبة ٤٣٩٪ من جملة الموارد المالية لهذه البنوك فى نفس العام .

وبمقارنة جملة التوظيفات المالية (القروض والتسهيلات والاستثمارات في الأوراق المالية) للبنوك التجارية ، بجملة مراكزها المالية وجملة ودائعها ، لوجدنا أن نسبة هذه التوظيفات تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ٪ من جملة المراكز المالية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ (انظر الجدول رقم ١) ، وهى نسبة ضئيلة لأنها تعنى أن النسبة الباقية (٤٠ - ٥٠ ٪) من الموارد المالية المتاحة لدى هذه البنوك غير مستغلة ، أما عند مقارنتها بالودائع نجد أن هذه التوظيفات كانت تفوق الودائع في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٧٨ ، إلا أنها في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥ تناقصت عن الفترة السابقة ، وبدأت تتراوح بين ٧٨ - ٩٧ ٪ من جملة الودائع ، وهذه نسبة لا بأس بها لأنها تعنى أن كل الودائع تقريبا موظفة (بغض النظر عن أسلوب وهيكل وطبيعة هذه التوظيفات) .

وإذا ما قورنت الودائع بالدخل القومى لوجدنا أنها تمثل نسبة ٣٢ - ٥٧ ٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ، وهى نسبة عالية وجيدة مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث تبلغ ٣٠ ٪ (٣) وزيادة حجم الودائع أمر جيد ومطلوب ، ولكن المشكلة تكمن في عدم استخدام الودائع والموارد المالية المتاحة لدى البنوك التجارية ، استنادا الى التحليل السابق ، بالرغم من معاناة قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة من قصور في مصادر التمويل .

والسبب في عدم توظيف الموارد المالية المتاحة لدى هذه البنوك ، تلك السياسة الائتمانية التى يتبعها البنك المركزى ، حيث يحظر على كل بنك تجارى عدم تجاوز التسهيلات الائتمانية التى تمنحها هذه البنوك الى شركات القطاع العام لأغراض غير موسمية وكذا لعملاء القطاع الخاص نسبة ٦٥ ٪ من أرصدة الودائع - بكافة صورها - للقطاعين معا ، والعمل بالحدود الفرعية للتوسع الائتمانى التى تلزم كل بنك تجارى بعدم تجاوز الزيادة في أرصدة مطلوباته من عملاء القطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى عن نسبة ١٢ ٪ سنويا (٤) .

وحيث أن الأمر كذلك فيجب أن تعمل السياسة الائتمانية على زيادة دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار طويل الأجل بصورة لا تضر باعتبارات السيولة لديها ، وهذا قد يكون باحدى صورتين ، الأولى اصدار صكوك خزانة تكتتب فيها هذه البنوك بما لديها من فوائض مالية على أن تستخدم حصيلتها في تمويل الاستثمار طويل الأجل ، والثانية مأخوذة من تجربة بنك مصر الناجحة ، حيث كان يخصص جزءا من أرباحه الصافية لإنشاء وتنمية الشركات الصناعية والتجارية ، وكانت سياسته في ذلك أن يدفع رأسمال الشركات الجديدة بالكامل عند التأسيس ، مما يتيح موارد مالية كافية للشركات ، وما يزيد من حاجتها يجد طريقه الى البنك في صورة ودائع ، وبذلك كانت المصلحة متبادلة بين البنك وشركاته . ولم يكن بنك مصر يهدف من ذلك الاحتفاظ بالأسهم نهائيا ابتغاء أرباح متوقعة ، أو أن يكون احتكارات مالية صناعية ، بل كان دوره مقصورا على

جدول رقم (١)
نسبة التوظيفات المالية الى جملة المراكز المالية والودائع في البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ القيمة بالليون جنيه

نسبة التوظيفات الى جملة المراكز المالية	نسبة التوظيفات الى الودائع %	جملة المراكز المالية	الودائع	جملة التوظيفات المالية	الائتمانات في الأوراق المالية	القروض والتسهيلات الائتمانية	في نهاية
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٥ ÷ ٣ =	٤ ÷ ٣ =						
٦٤,٧	١٣٦,٥	٣٥٩٢,٦	١٧٠٤,٥	٢٣٢٧,٢	١٤٥,٣	٢١٨١,٩	١٩٧٥ ديسمبر
٦٣,٢	١٣١,٨	٤٤٤٢,٦	٢١٣,٠	٢٨٠٧,٢	١٦٠,٢	٢٦٤٧,٠	١٩٧٦ ديسمبر
٥٩,٩	١١٧,٢	٥٦٥٦,٢	٢٨٨٩,٨	٣٣٨٥,٧	٢٨٠,٩	٣١٠٤,٨	١٩٧٧ ديسمبر
٦٠,٠	١١١,٤	٧٠٣٣,٢	٣٧٨٨,٤	٤٢١٩,٠	٥١٦,٧	٣٧٠٢,٣	١٩٧٨ ديسمبر
٥٩,٢	٩٧,٩	٨٤٧١,١	٥١٢٠,٩	٥٠١٢,٦	٥٨٥,٩	٤٤٢٦,٧	١٩٧٩ ديسمبر
٥٦,٣	٨٩,٩	١٠١١٦,٧	٦٣٣٧,٤	٥٧٠٠,١	٦٧٣,٧	٥٠٢٦,٤	١٩٨٠ يونيو
٥٩,٧	٩٩,٤	١٣٣٧٣,١	٨٠٢٤,٢	٧٩٧٨,٧	٧٥٠,٣	٧٢٢٨,٤	١٩٨١ يونيو
٥١,٩	٨٤,٠	١٧٩٧٨,٩	١١١١٣,٣	٩٣٣٨,٧	٨٠٤,٣	٨٥٣٤,٤	١٩٨٢ يونيو
٥١,٣	٧٨,٧	٢١٣٤٦,٦	١٣٩٨٥,٨	١١٠١٠,٧	٩١٨,٢	١٠٠٩٢,٥	١٩٨٣ يونيو
٥٤,١	٨٢,٦	٢٥٥٠٤,٣	١٦٧١٦,٠	١٣٧٩٩,٤	١٤٦١,٩	١٢٣٣٧,٥	١٩٨٤ يونيو
٥٧,٩	٩٠,٤	٣٠٩٨٥,٤	١٩٨٥٦,٦	١٧٩٤٤,٦	٢٣٥٣,٧	١٥٥٩٠,٩	١٩٨٥ يونيو
٥٣,٦	٨١,٧	٤٠٩٩٣,٧	٢٦٨٧٥,٢	٢١٩٧٠,٣	٢٩٧٥,٨	١٨٩٩٤,٥	١٩٨٦ يونيو

(١) اجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة . المصدر : محسوب من :

(٣) النشر : الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .

(٢) التقدير السنوية التي يصدرها البنك المركزي .

كونه « مروجاً للاكتتاب » في أسهم الشركات التى يساهم فيها ، وعندما تقوى هذه الشركات انتاجيا وماليا يطرح الأسهم التى فى حوزته للتداول ، وكانت هذه السياسة ناجحة للغاية لدرجة « أنه فى عام ١٩٢٨ طرح للاكتتاب العام ٢٥ ألف جنيه زيادة رأسمال شركة مصر للنقل والملاحة ليصبح مائة ألف جنيه ، أقبل المصريون على الاكتتاب فى هذه الزيادة ، وغطى الاكتتاب فى جميع الاسهم المطروحة قبل انتهاء الاكتتاب ، وأبدى كثير من المستثمرين الرغبة فى شراء هذه الأسهم ، فتنازل البنك للراغبين فيها عن جزء من الأسهم التى فى حوزته » (٥) .

ان اتباع مثل هذه السياسات لا يخرج البنك عن كونه بنكا تجاريا ، وفى نفس الوقت يساهم بشكل فعال فى عملية التنمية عن طريق استثمار الموارد المالية العاطلة لديه ، وجذب مدخرات الأفراد ، وتنشيط سوقى الاصدار والتداول ، ولا يضر باعتبارات السيولة لديه .

كما أن الأمر يتطلب أيضا تعديل الفقرة (د) من المادة (٣٩) من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الرقابة على البنوك التجارية ، والتى تحظر على البنوك التجارية أن يمتلك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركة ، وبشرط أن لا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يمتلكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطياته ، ومن هذا النص يعنى عدم تجاوز مساهمات البنوك التجارية فى رؤوس أموال الشركات قيمة حقوق الملكية لدى هذه البنوك ، ولا تخفى ما تشكله حقوق الملكية لدى البنوك من نسبة ضئيلة من مجموع ميزانياتها (غالبا تتراوح بين ٢٥ - ٣٥ ٪) .

ان البنوك التجارية المصرية رغم التطور الذى حدث فى أداؤها لأعمالها خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، إلا أنها ما زالت متخلفة عن التطورات المصرفية العالمية ، لقد حدثت ثورة كبيرة فى العقد الأخير تسمى « ثورة الخدمات المالية » حيث أصبح فى استطاعة مؤسسة مالية واحدة أن تلبى كافة احتياجات العمل ، مثل فتح حساب جارى ، حساب ادخار ، الاقتراض لآلى غرض ، الحصول على بطاقة ائتمان ، شراء وبيع الأوراق المالية .. الخ ، ان هذا الذى أصبح يسمى « السوبر ماركت المالى » يتيح للعملاء ميزة شراء كل شيء من مكان (١) واحد ، كما يستفيد البنك من زيادة دائرة منتجاته، فتتخفض التكاليف التى يتحملها بسبب وفورات الحجم ، الناجم عن طريق التسويق الجرىء لدائرة المنتجات الواسعة لاجتذاب مزيد من الأعمال لكل عميل ، كما تتخفض المخاطر الكلية لاستثمارات البنك بسبب تنوع هذه الاستثمارات وتنوع مصادر تمويلها . ان مثل هذا التنوع فى الخدمات والأعمال التى يقدمها البنك ، سيؤدى الى زيادة نشاط الجهاز المصرفى وزيادة حجم التعامل ، مما يدفع الى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات ، ويصبح لدى الجهاز المصرفى قدرة عالية على المنافسة ومرونة كبيرة فى التجاوب مع التغيرات التى تحدث فى السوق (٧) .

٣ - دور سوق رأس المال في تنمية الاستثمارات

سوق رأس المال Capital Market يختص بعمليات الاقتراض والاقتراض متوسطة وطويلة الأجل ، أى تلك العمليات التى تزيد آجالها عادة عن العام ، وسوق رأس المال بهذا المعنى فى مصر ينقسم الى :

أجهزة الاقتراض طويل الأجل وسوق الأوراق المالية .

١/٣ - أجهزة الاقتراض طويل الأجل :

وهذه الأجهزة فى مصر تشمل البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ، وشركات التأمين وبنك الاستثمار القومى ، وهيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية . وبنك الاستثمار القومى (أنشئ بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠) يعتمد فى موارده المالية على الاقتراض من هيئة التأمين الاجتماعى وهيئة التأمينات والمعاشات وصندوق توفير البريد وحصيلة شهادات استثمار البنك الأهلى ، ووظيفته الأساسية تمويل استثمارات الحكومة والقطاع العام طبقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سواء بتقديم القروض أو بالمساهمة فى المشروعات ، وعليه فإن هذه الدراسة ستركز على البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال باعتبارها أهم الأجهزة العاملة فى مجال الاقتراض طويل الأجل .

١/١/٣ - البنوك المتخصصة :

هى تلك البنوك التى تهتم بتقديم القروض طويلة ومتوسطة الأجل لأنشطة اقتصادية معينة حددتها قرارات انشاء هذه البنوك ، وليس من وظائفها الأساسية قبول الودائع تحت الطلب ، ويبلغ عدد هذه البنوك فى مصر ٢١ بنكا (انظر الشكل رقم ٢ بالملحق) بنكين عقاريين هما البنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى ، وبنك التنمية الصناعية ، وثمانية عشر بنكا للتنمية والائتمان الزراعى (بنك رئيسى وسبعة عشر فى المحافظات) .

وتختص بنوك التنمية والائتمان الزراعى بتقديم قروض متوسطة الأجل للجمعيات التعاونية الزراعية وصغار الملاك الزراعيين وذلك لشراء الآلات الزراعية والماشية ، كما يقوم بمشروعات اصلاح الأراضى مثل حفر الترعى والمصارف ، ويقدم القروض طويلة الأجل لاستغلال واصلاح الأراضى ، ويقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل لمواجهة نفقات الزراعة والحصاد هذا وقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ ونص على أنه يجوز للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له فى

المحافظات وفروعها فتح حسابات توفير بسعر فائدة يزيد ١/٢ ٪ سنوياً عما هو وارد بهيكل أسعار الفائدة السارى .

أما بنك التنمية الصناعية فأبرز وظائفه اعداد دراسات الجدوى المبدئية والنهائية للمشروعات الصناعية ، ونشر المعلومات الكافية عن المشروعات الصناعية واجتذاب الشركاء لتغطية رأسمال هذه المشروعات ، وله الحق فى الاشتراك فى انشاء هذه المشروعات وتقديم القروض لها ولصغار الحرفيين ، ومساعدة وحدات الانتاج عن طريق امدادها بالمواد الخام والآلات اللازمة بضمان عينى أو شخصى .

أما البنوك العقارية فهى تختص أساساً بمنح القروض للإسكان سواء تلك طويلة أو متوسطة الأجل .

وبالرجوع الى الجدول رقم (٢) نجد أن جملة التسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك المتخصصة ارتفعت من ١٣٩٤ الى ٣٠٩٨ مليون جنيه أى بمعدل نمو سنوى ٢٧٪ فى المتوسط وذلك فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٦ ، وأن هذه التسهيلات تمثل ٨٢٪ من جملة مراكزها المالية عام ١٩٨٦ ، وتبلغ ٤٣٢٪ من جملة ودائعها فى نفس العام ، ومع ذلك فإن هذه البنوك مازالت قاصرة عن القيام بدورها ، فيجب عليها الترويج للمشروعات الصناعية ومشروعات استصلاح الأراضى والمساهمة فيها حتى تبعث الثقة لدى المواطنين الاسهام فيها ، ثم تطرح بعد ذلك الأسهم التى تملكها فى البورصة ، وتبدأ من جديد فى مشروعات أخرى طبقاً للخطة ، وهى بذلك تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية من ناحية ، وعلى تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها فى الاستثمارات المدرجة فى الخطة القومية من ناحية أخرى .

٢/١/٣ - بنوك الاستثمار والأعمال :

يقصد بها تلك البنوك التى تعمل بتجميع وتنمية المدخرات وتوجيهها للاستثمار وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فقد منحها القانون فى هذا الخصوص انشاء شركات استثمار أو شركات أخرى تراول مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، كما يحق لها القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية .

وتبلغ هذه البنوك فى مصر ٣٣ بنكاً حتى آخر يونيو ١٩٨٦ (انظر الشكل بالحق) وكلها أنشئت فى ظل قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته منها احدى عشر بنكاً مشتركاً وخصوصاً (مسموح لعشرة منها بالتعامل بالجنيه المصرى الى جانب النقد الأجنبى) بالإضافة الى ٢٢ فرعاً لبنوك أجنبية تتعامل بالنقد الأجنبى فقط .

وقد حققت هذه البنوك في مركزها المالى الاجمالى بمعدل نمو سنوى فى المتوسط ٣٧٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ليصبح ٩٦٠.٧٧ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٦ . وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية التى منحتها ، فقد نمت بمعدل سنوى ٥٢.٣٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة ، فأصبحت تمثل ٤٤.٨٪ من مجموع المركز المالى ، ١٣.٩٪ من حجم الودائع وذلك فى نهاية يونيو ١٩٨٦ .

ورغم أن نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع مرتفعة جدا ، الا أن هذه البنوك لم تمارس دورها المفروض فى خدمة الاقتصاد القومى ، فبازالت هذه القروض قليلة مقارنة بمواردها المالية اضافة الى أن هيكل هذه القروض كان منحازا لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية ، ففى الوقت الذى حصل فيه قطاع التجارة على ٣٥.٥٪ من جملة القروض عام ١٩٨٥/٨٤ وقطاع الخدمات على ٢٨.٣٪ ، حصل قطاعى الصناعة والزراعة على ١٢.٧٪ ، ١.٦٪ فقط على الترتيب فى نفس العام .

وبذلك خرجت هذه البنوك عن اهدافها التى انشئت من أجلها ، حيث يفترض أن نشاطها الأساسى هو انشاء المشروعات الجديدة عن طريق جذب المدخرات كبيرة الحجم نسبيا ، وتوجيهها نحو توظيفات طويلة الأجل نسبيا ، ولكن رغم مرور وقت على انشائها ، فمازال نشاطها مركزا فى المشروعات التى تتسم بقصر فترة الاسترداد ، كالفنادق والسياحة ، والاسكان الفاخر ، وبعض الصناعات الاستهلاكية (٨) .

واذا نظرنا نظرة كلية الى جميع البنوك العاملة فى مصر (الجهاز المصرفى كله عدا البنك المركزى) ، وتم مقارنة اجمالى مراكزها المالية بحجم الناتج المحلى الاجمالى ، ورغم أن القياسين ليسا من طبيعة واحدة ، فالميزانيات تمثل « مخزونا » من الموارد واستخداماتها ، والناتج يمثل « تدفقا » ناجما عن النشاط الاقتصادى ، لكن هذه المقارنة تبين مدى أهمية الجهاز المصرفى فى الاقتصاد القومى . وتبلغ هذه النسبة فى مصر ٨.٠٪ عام ١٩٧٥ (بينما هى فى لبنان ٢٥٪ وفى الأردن ١٩٪) ، وفى الامارات ٧.١٪) ، ارتفعت فى عام ١٩٨٥ الى ١٦٪ ، مما يعنى أن قوة الجهاز المصرفى تفوق احتياجات الاقتصاد المصرى من التمويل ، من هنا بدأت تبحث عن استثمارات فى الخارج ، فوجد أن صافى أرصدة الجهاز المصرفى لدى البنوك الأجنبية فى الخارج تراوحت بين ١ - ٥ مليارات جنيه خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ، الا أن هذا المؤشر انخفض عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، بسبب زيادة مديونية البنوك المتخصصة للبنوك الأجنبية . ويلاحظ أن البنوك التجارية على وجه الخصوص هى التى تمتلك أرصدة نقدية سائلة كبيرة غير موظفة فى الداخل ولذلك فهى توظفها فى الخارج ، فخلال فترة الدراسة

جدول رقم (٢) التغييرات الأساسية في الجهاز المصرفي في مصر
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦

القيمة بالمليون جنيه		إجمالي التسهيلات الائتمانية		إجمالي الودائع		إجمالي المراكز المالية		
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	في آخر
معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	
١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	
%	%	%	%	%	%	%	%	
٢٢,٠	١٨٩٩٤,٥	٢١٨١,٩	٢٨,٦	٢٦٨٧٥,٢	١,٧٠٤,٥	٢٤,٨	٤٠٩٩٣,٧	٣٥٩٢,٦
٥٢,٣	٤٣٠٢,٦	٠,١	٣٠,٧	٣٠٩٢,٤	٢٢,٣	٣٧,٠	٩٦٠٧,٧	٤٣,٨
٢٧,١	٣٠٩٨,٥	١٣٩,٤	٢٨,٦	٧١٦,٣	٥٢,٦	٢٢,٧	٣٧٥٦,٦	٤١٠,٧
٢٣,٩	٢٥٢٩٥,٦	٢٣٢١,٤	٢٩,٣	٣٠٦٨٣,٩	١٧٧٩,٤	٢٨,٢	٥٤٣٥٨,٠	٤٠٤٧,١
الإجمالي		الإجمالي		الإجمالي		الإجمالي		البنوك التجارية
								بنوك الاستثمار والأعمال
								البنوك المتخصصة

(١) احتسب معدل النمو لبنوك الاستثمار والأعمال على اعتبار سنة ١٩٧٨ هي سنة الأساس .
المصدر : بحسب من المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري . أعداد مختلفة .

كلها كانت تتراوح هذه الأرصدة بين ١ - ١٥ مليار جنيه . وحيث أن الأمر كذلك ، فيجب إصدار التشريعات التى تسهل لها الدخول فى الاستثمارات المباشرة سواء بإنشاء المشروعات بالكامل ، أو المساهمة فى رأسمالها .

ورغم أن هناك غوائض مالية لدى البنوك التجارية على وجه الخصوص ، فهذا لا يعنى عدم المطالبة بفتح فروع جديدة لهذه البنوك ولغيرها ، وخاصة فى الأقاليم الريفية المحرومة من الخدمات المصرفية ، أن مثل هذه الفروع الجديدة وخاصة فى القرى ، ستعمل على زيادة حجم الادخار ، لقد ذكر « لويس » أن التجارب أثبتت أن حجم المدخرات يعتمد جزئيا على مدى انتشار مؤسسات الادخار حيث اذا ما اقتربت هذه المؤسسات من الأفراد زادت مدخراتهم والعكس صحيح (٩) . لقد كان من دوافع الهند لتأميم البنوك عام ١٩٦٩ ، هو رغبة الحكومة فى زيادة عدد فروع البنوك وتشجيع دورها فى تحفيز التنمية فى القطاعات والأقاليم المتخلفة اقتصاديا ، ولا سيما فى المناطق الريفية ، نقد أدى افتتاح أربعة فروع للبنك فى قرية قريبة من نيودلهى الى جذب ، مليون روبية فى يوم واحد ، من بينها ألفى روبية كان يكتنزها معبد القرية (١٠) ، أن منافذ الادخار المحدودة تؤدى الى سوء استخدام الموارد ، ففى غياب هذه المنافذ ولا سيما فى المناطق الريفية ، وفى ظل وجود سيولة فائضة لدى بعض الأفراد ، قد تدفعهم هذه الأمور لاتخاذ قرارات عاجلة تؤدى الى استثمارات أكثر من اللازم فى بعض القطاعات ، وضيق استثمارات على قطاعات أخرى ، واستثمارات أقل فى قطاعات ثالثة .

وبالنسبة للبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ، فيلزم زيادة رؤوس أموالها حتى تتمكن من القيام بوظائفها الرئيسية ، أن هذه البنوك لها دور هام فى تحفيز سوق رأس المال ، وإذا لم يتسن ذلك فيمكن السماح لها بإصدار سندات قابلة للتداول يكتتب فيها الأفراد أو القطاع الخاص فقط ، مما يساعد على جذب المدخرات وخفض معدلات التضخم ، وزيادة معدلات الاستثمار ، وتنشيط سوق الأوراق المالية .

٢/٣ - سوق الأوراق المالية :

سوق الأوراق المالية ينصرف الى ذلك السوق الذى يهتم أساسا بعملية إصدار الأوراق المالية (أى تأسيس الشركات) وتداولها . وهو بهذا المعنى يتكون من سوقين أولهما سوق الإصدار ، وثانيهما سوق التداول ، وعلى ذلك سيخصص هذا الجزء من الورقة لدراسة :

— نبذة تاريخية عن سوق تداول الأوراق المالية فى مصر .

— أهمية سوق الأوراق المالية للاقتصاد القومى .

— تحليل نشاط سوق الاصدار في مصر خلال فترة الدراسة ١٩٧٥ — ١٩٨٦/٨٥ .

— تحليل نشاط سوق التداول في مصر خلال نفس الفترة .

١/٢/٣ — نبذة تاريخية موجزة عن سوق تداول الأوراق المالية في مصر :

تداولت الأوراق المالية في مصر لأول مرة عام ١٨٨٣ ، وشهدت الفترة ١٨٨٣ — ١٨٩٨ محاولات عديدة لاقامة سوق للأوراق المالية ، وفي نوفمبر ١٩١٩ صدر لأول مرة الأمر العالى بشأن لائحة البورصة وعمل به اعتبارا من أول سبتمبر ١٩١٩ ، وصدرت اللائحة الداخلية لبورصة الاسكندرية عام ١٩١٣ .

وقفلت البورصة أبوابها خلال الفترة ١٩١٤ — ١٩١٦ بسبب الحرب العالمية الاولى ، وصدرت لائحة جديدة للبورصة في ديسمبر ١٩٣٣ وعُدلت في ابريل ١٩٤٠ ، ثم صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية . وانتظم العمل بالبورصة وأخذ طابع الاستثمار الى أن أغلقت لمدة شهرين قبل صدور قرارات التأميم عام ١٩٦١ . وعند افتتاحها بعد هذه القرارات انخفض حجم التعامل فيها الى ١٣٣ مليون جنيه عام ١٩٦٢ ، بينما كان ٦٦٧ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، واستمر في الانخفاض حتى وصل الى ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥ الجدول رقم (٤) بالملحق ، وذلك لأنه منذ التأميم عام ١٩٦١ وحتى ١٩٧١ ، لم ينشأ الا اربعة شركات مساهمة قطاع خاص جملة رؤوس أموالها خمسة ملايين جنيه ومعظمها كانت شركات دوائية . وفي الفترة ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٤ أخذ عدد الشركات المقيدة في البورصة في التناقص ، حيث كان ٢٤٠ شركة رؤوس أموالها ١٨٧ مليون جنيه عام ١٩٦٦ أصبح ٥١ شركة رؤوس أموالها ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، وكان حجم التعامل يدور حول ٣ — ٤ مليون جنيه خلال هذه الفترة .

وبصدور قانون رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، بدأ النشاط يعود الى البورصة ، فارتفع عدد الشركات المسجلة في البورصة الى ٥٥ شركة برأسمال ٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ وارتفع حجم التعامل أيضا الى ٧٤ مليون جنيه في نفس العام ، وواصل عدد الشركات المسجلة في الزيادة حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال من أجل تنظيم وتنمية سوق المال (بشقيه) ومراقبة قيامه بوظائفه وتوجيه رؤوس الأموال للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، وأخذ أيضا عدد الشركات المسجلة في الزيادة الى أن صدر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تأسيس الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة ، وذلك تشجيعا لرؤوس الأموال المصرية على الاستثمار ، وبذلك ارتفع عدد الشركات المسجلة من ٦٣ شركة برأسمال ١٧٥٩ مليون جنيه عام ١٩٨١ الى ٣٨٧ شركة برأسمال ٢٣٣٣٤

مليون جنيه عام ١٩٨٦ ، ومن ثم ارتفع حجم التعامل في البورصة من ٩١ مليون جنيه الى ٢٤٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة ، اضافة الى السماح بالتعامل خارج المقصورة اعتبارا من عام ١٩٨٣ .

ورغم عودة النشاط بهذا الحجم الكبير الى سوق تداول الأوراق المالية (البورصة) الا انها مازالت في حاجة الى عدد من الأدوات المالية والاقتصادية لزيادة كفاءتها وفعاليتها حتى تتمكن من جذب المدخرات والعمل على استثمارها بالشكل المطلوب وهذا ما سنطرحه فيما بعد .

٢/٢/٣ - أهمية سوق الأوراق المالية للاقتصاد القومى :

لما كانت الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية (بشقيه) ، هى توفير مدخرات المجتمع في شراء الأوراق المالية بكافة أنواعها ، فلا يخفى ما لمثل هذه الوظيفة من آثار ايجابية على الاقتصاد القومى ، فتوظيف المدخرات في شراء الأوراق المالية ما هو الا نوع من الاستثمار ، حيث تتحول هذه المدخرات الى رؤوس أموال (وقروض) لشركات ومؤسسات تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة ، وسوق الأوراق المالية بذلك انما يعمل على نقل الأموال من هؤلاء الذين لا يستطيعون استثمارها الى هؤلاء الذين يستطيعون ، مما يؤدي الى خلق فرص استثمارية لمدخرات المجتمع من ناحية ، وزيادة انتاجية رأس المال من ناحية أخرى .

ان الدور الحيوى لسوق الأوراق المالية يكمن في كونه أداة لتحويل المخاطر وتأجيل الاستهلاك ، فالسوق الأولى يسمح للشركات بتوزيع المخاطر بين حملة الأسهم والأوراق المالية المختلفة ، بينما السوق الثانوى يحول الأوراق المالية طويلة الأجل الى قصيرة الأجل وذلك عن طريق السماح بشرائها أو بيعها خلال أجلها المحدد ، مما يطمئن المستثمر الى انه يستطيع الحصول على السيولة اللازمة وقتما شاء (١١) ، ومن هنا تزيد المدخرات .

وحيث أن الأسهم والسندات تصدر بفئات مختلفة تناسب كافة المستثمرين ، فان ذلك يعمل على تعبئة حجم كبير من مدخرات المجتمع ، وفي نفس الوقت يعمل على تحسين توزيع الدخل ، وماذا لك الا لأن السوق مفتوحة للجميع والأوراق المالية المصدرة ذات قيم تناسب مختلف المدخرين ، ومن ثم فان الجميع يشترك في الفائدة ، كل بحسب رأسماله المستثمر .

ان الأوراق المالية تعتبر مستودعا للقيمة ، شأنها في ذلك شأن النقود تماما ، حيث يستطيع حاملها تحويلها الى نقودا فورا من خلال سوق التداول ، ولا سيما اذا كانت السوق نشطة ، فان « التعامل فيها يكون مشابها تماما لعملية الايداع والسحب من البنوك (١٢) » ، أى أن السوق

النشطة والمتطورة تجذب أعداد كبيرة من المستثمرين لأنها توفر لهم فرص سهلة وجيدة لاستثمار أموالهم بربح معقول — وربما أكبر من مثيله في أنشطة كثيرة أخرى — وتمكنهم من استرداد أموالهم في أى وقت وبأسرع وسيلة .

وعموما فإن العلاقة بين سوق الأوراق المالية والاقتصاد القومى متبادلة ، فإن نشاط السوق ينعكس على زيادة النشاط الاقتصادى الكلى ، ورواج الاقتصاد القومى وزيادة معدلات النمو تؤدى الى زيادة نشاط السوق وفاعليته .

٣/٢/٣ — سوق الاصدار :

ويسمى السوق الأولى Primary Market ، وفيه يتم التعامل لأول مرة على الأوراق المالية فور صدورها ، وهذا التعامل يتم من خلال عملية « الاكتتاب » وسوق الاصدار النشطة تساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال دفعها بالمستثمرين الى التخلّى تدريجيا عن استثمار أموالهم في المضاربات العقارية أو الاستخدامات السائلة ، ومن خلال مساعدتها على زيادة وتشجيع الادخار ، ومن ثم تقلص الانفاق الاستهلاكى وما يستتبع ذلك من دفع سريع لعملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي خلق فرص استثمارية جديدة يتيحها الاقتصاد القومى للمستثمرين كلما قطع شوطا في مراحل التنمية .

ولما كانت مدخرات القطاع العائلى تمثل أهم مصادر الادخار ، فإن نجاح الحكومات في تعبئة المدخرات ، مرهون بمدى الاستقرار والثقة الذين يجب توفيرهما لسوق الاصدار ، وفي ضوء نجاح سياسة تشجيع الادخار المحلى تتحدد طاقة سوق الأوراق المالية ، حيث أنه اذا كان سوق الاصدار (١٣) نشيطا ومستقرا ويتمتع بثقة كبيرة ، فإن ذلك يعمل على جذب المدخرات سواء بطريق مباشر (من خلال شراء الأوراق المالية أى الاكتتاب في الشركات) أو بطريق غير مباشر (من خلال البنوك وشركات التأمين التى تستثمر جزءا من أموالها — الودائع أو بوالص التأمين في شراء الأوراق المالية) .

والاستثمارات في مصر اما عامة أو خاصة ، والاستثمارات العامة تنفذها الحكومة مباشرة ، أو من خلال شركات ومؤسسات القطاع العام ، وتمول هذه الاستثمارات من بنك الاستثمار القومى الذى يحصل على مصادره المالية من الاعتمادات التى تخصص له في الموازنة العامة للدولة ، ومن اموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وهيئة التأمينات الاجتماعية ، وحصيلة شهادات استثمار البنك الاهلى المصرى ، وحصيلة الـ ٥٪ من ربح شركات القطاع العام المخصصة لشراء سندات حكومية ، وودائع البنوك التجارية القطاع العام طويلة الأجل أمام الاستثمارات الخاصة فهى

تمول غالبا من مدخرات القطاع العائلى وجزئيا من اموال اجنبية (بالنسبة لبعض الشركات المؤسسة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) والجدول الآتى رقم (٣) يوضح مدى مساهمة السوق الاولى فى مصر فى تمويل الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ ، ومنه نرى أن هذا السوق ساهم بنسبة ٥٢٪ من جملة الاستثمارات عام ١٩٧٥ ، وانخفضت هذه النسبة الى ٢٤٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، بالرغم من وجود الاصدارات الحكومية والمضمونة منها (والتي لم تكن موجودة عام ١٩٧٥) والتي ساهمت بنسبة ٣٦٪ من جملة الاستثمارات خلال العام الأخير ، وانخفاض نسبة مساهمة السوق الاولى فى الاستثمارات انما يرجع الى (١) نقص حجم اصدارات الشركات المنشأة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . (ب) زيادة حجم الاستثمار الثابت الاجمالى . لقد كان معدل نمو الاستثمار الاجمالى خلال فترة الدراسة ٤٧٣٪ سنويا فى المتوسط ، بينما كان هذا المعدل بالنسبة لجملة الاصدارات ١٧٪ مما يعنى أن سوق الاصدار فى حاجة الى بعض الادوات لتنشيطه وزيادة فعاليتها حتى يتمكن من المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية بشكل أكبر ، وقد تكون الادوات التالية مناسبة لهذا الغرض .

(١) انشاء مؤسسات مالية تكون وظيفتها الاساسية اقامة الشركات والترويج لها والقيام بدور الوسيط بين المشروعات والمستثمرين ، وهذا الرأى نادى به ايضا مؤسسة التمويل الدولية (١٤) ، مثل شركات ائتمان الاكتتاب Underwriters وشركات التأجير التمويلى Financial Leasing وشركات المشاركة فى مخاطر الاستثمار ، أن شركات ائتمان الاكتتاب تتولى دراسة اقامة المشروعات والترويج لها ، أما شركات توزيع مخاطر الاستثمار فتقدم الدعم المالى والادارى والفنى للمشروعات المتعثرة ، أما شركات التأجير التمويلى فتقوم بأعمال متعددة اهمها توفير وسائل التمويل التى قد تعجز عنها مشروعات كثيرة ، حيث يمكنها توفير التمويل الكامل لتشغيل أصول رأسمالية يمثل انتاجها قيمة مضافة للنتائج القومى (١٥) ، وحيث أن قانون انشاء هذه الشركات موضوع دراسة حاليا فى مصر ، فنهيت بالاسراع فى اصداره حتى تظهر وسائل تمويل غير تقليدية .

(ب) اعادة تنظيم شركات تجميع الاموال ، والتي تعرف بشركات توظيف الاموال ، أن هذه الشركات سحبت مدخرات القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص من كل من سوق الاصدار والجهاز المصرفى ، وجمعت اموالا ضخمة مكنتها من تنويع استثماراتها ولا سيما فى الأنشطة المالية والتجارية ، فحققت أرباحا عالية ، ولذلك منحت عوائد مرتفعة للأفراد ، وحيث أن هذه الشركات لا تخضع لرقابة البنك المركزى ، فان السياسات النقدية والائتمانية لم تعد ذات فاعلية كبيرة ، ولم يبق فى يد الحكومة غير السياسة المالية فقط كأداة لتوجيه الاقتصاد القومى .

(ج) زيادة رؤوس اموال شركات القطاع العام ، وطرح هذه الزيادات للاكتتاب العام (فى حدود معينة لكل مكتب) ، لأن ذلك سيساعد فى التغلب

جدول (٣) : مساهمة السوق الاولي في تمويل الاستثمار

مساهمة السوق الاولية في الاستثمار الناتج %	الاستثمار الثابت	جملة الإصدارات	إصدارات الشركات		إصدارات حكومية وميسومة من الحكومة	السنة
			القانون ١٥٩ لسنة ٨١	القانون ٤٣ لسنة ٧٤ وتعدلاته		
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٥٣,٧	١٣٦,٥٣	٦٦٦,٩	—	٦٦٦,٩	—	١٩٧٥
٤١,٢	١٤٥,٠١	٥٩٦,٩	—	٥٩٦,٩	—	١٩٧٦
٢٩,١	١٨٣,٨٣	٥٣٤,٨	—	٤٥٤,٨	٨٠,٠	١٩٧٧
١٦,٤	٢٩٣,٧٨	٤٣٣,١	—	٣٢٦,٥	١٠٦,٦	١٩٧٨
١٦,٠	٣٧٠,٧٠	٥٩١,٧	—	٤٧٠,٧	١٢١,٠	١٩٧٩
٢٥,٨	٤٠٥,٠٠	١٠٤٣,٨	—	١٠٣٦,١	٧,٧	١٩٨١/٨٠
١٩,٥	٤٩٥,٠٠	٩٦٧,٢	٢٣,٢	٩٣٩,١	٤,٩	١٩٨٢/٨١
١٥,٠	٦٤٩,٨٦	٩٧٨,٤	١١٥,١	٨٥٧,٠	٦,٣	١٩٨٣/٨٢
١٧,٦	٦٨٣,٠٥	١٢٠٢,٧	١٤٨,٧	٧٩٨,٠	٢٥٦,٠	١٩٨٤/٨٣
١٤,٠	٧٤٠,٨٠	١٠٤١,٠	٢٤٩,٤	٤٥١,٦	٣٤,٠	١٩٨٥/٨٤
٢٤,٤	٧٨٤,٩٥	١٩١١,٧	١٣٣١,٤	٣٠٠,٣	٢٨٠,٠	١٩٨٦/٨٥

المصدر :

(١) الإصدارات الحكومية محسوبة من : البنك المركزي المصري ، بيانات غير منشورة ومن النشرة البيرية التي تصدرها سوق الأوراق المالية بالقاهرة .

(٢) الإصدارات الخاصة من :

(١) بالنسبة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ من مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، ص ٢١٠ وبعد ذلك من نشرة البنك الأهلي المصري ، مجلد ٣٩ ، المادان الأول والثاني ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٩ .

(ب) بالنسبة للقانون ٥٩ لسنة ١٩٨١ من مصلحة الشركات وزارة الاقتصاد ، بيانات غير منشورة .

(٣) الاستثمار الثابت من : حتى عام ١٩٨٣/٨٢ من مجلس الشورى ، المصدر السابق ص ١٨٥ ، وبعد ذلك من الخطة الخمسية الثانية .

ملاحظات :

١- السندات الحكومية عن عام ١٩٨١/٨٠ هي مجموع السندات التي صدرت عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بالكامل (٣,٩ + ٤,٨) .

٢- إصدارات الشركات المنبئة تحت القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٥ ، تقم كل إصدارات الشركات التي أنشئت حتى ١٩٧٦/٣٠ .

٣- إصدارات الشركات المنبئة تحت القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عن عام ١٩٨٢/٨١ ، تضم كل إصدارات الشركات التي أنشئت حتى ٣١ ديسمبر

١٩٨٢ .

على نقص السيولة واختلال هياكل تمويل هذه الشركات ، كما أنه يعمل على رفع معدلات الادخار ، وتنشيط سوق الأوراق المالية .

٤/٢/٣ - سوق التداول :

ويسمى السوق الثانوى Secondary Market وهو عبارة عن اجتماع يعقد بصفة دورية في مكان معين يسمى « البورصة » ، ويتم فيه تداول الأوراق المالية بكافة صورها بعد تسجيل الشركات المصدرة لها في البورصة ، وعملية التسجيل هذه لها شروط معينة حددتها الحكومات محافظة على مدخرات المواطنين ، ولا يجوز التعامل على الأوراق المالية خارج هذا المكان ، ولهذه السوق وظائف اقتصادية هامة ، مثل منح السيولة الكبيرة للأوراق المالية من خلال الاستمرار في التعامل ، سواء كان ذلك الاستمرار على مستوى السوق نفسه أو على مستوى الورقة المالية ، واستمرارية السوق في التعامل إنما تتحقق من انعقادها دوريا وبصفة منتظمة ، أما بالنسبة للورقة المالية ، فالأمر يتطلب ضرورة توفر عدد كبير من حامليها في الشركة الواحدة ، إلى جانب كبر حجم الشركات ذاتها ، من هنا حاولت البورصات وضع شروط معينة لتسجيل الأوراق المالية فيها ، مثل بورصة نيويورك التي اشترطت أن يكون عدد من يحملون ١٠٠ سهم من أسهم الشركة (التي تطلب تسجيل أوراقها) لا يقل عن ٢٠٠٠ مساهم ، وأن يكون عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور لا يقل عن مليون سهم (١٦) ، وبالنسبة لشروط التسجيل في بورصة الأوراق المالية في مصر فهي (١٧) ألا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن خمسين ألف جنيه ، وأن تكون الأسهم من صكوك فئة السهم الواحد أو الخمسة أسهم ومضاعفاتها بحيث لا تجاوز ألف سهم في الصك الواحد ، وأن تكون الأسهم قد طرحت في اكتتاب عام ، ما لم تكن الشركة قد نشرت حسابات مرضية عن ثلاث سنوات متتالية على الأقل ، وأن يتم الاكتتاب في أسهم الشركة بالكامل ولا يقل المدفوع في حالة تقسيط قيمة الأسهم عن ربع تلك القيمة ، وأن يكون قد أضيف إلى سعرها الاسمي عند الإصدار علاوة غير التي تقترب على نفقات الإصدار ، وذلك ما لم تثبت إضافة هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني .

وواضح أن هذه الشروط أغفلت الشرطين اللذين تتطلبهما بورصة نيويورك وهما :

(أ) تحديد حد أدنى لعدد المساهمين الذين يحملون حدا أدنى من أسهم الشركة ، (لضمان استمرارية التعامل في أسهم الشركة) .

(ب) تحديد الحد الأدنى لعدد الأسهم المتداولة بين الجمهور (لضمان استمرارية التعامل في البورصة) .

وغياب هذين الشرطين أدى الى وجود عدد كبير من الشركات لا يتم التعامل في أسهمها ، ومثل هذا الأمر يؤدي الى الحد من نشاط السوق ، والى فقدان السهم لصفة السيولة التى يجب أن يتمتع بها ، والتى تقدم بعض المستثمرين (سواء أفراد أو مؤسسات) على شرائها أساساً بسبب صفة السيولة التى تجعل حاملها مطمئناً على الحصول على قيمتها فور احتياجه لذلك ، ومن الجدول رقم (٤) نرى أن متوسط أيام العمل شهرياً في بورصة القاهرة يتراوح بين ٢٠ - ٢١ يوماً وهذا متوسط جيد يعمل معيار

جدول رقم (٤) : حركة التعامل في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة

متوسط عدد أيام التعامل شهرياً السنوات	حجم التعامل السوى بالمليون جنيه	متوسط حجم التعامل الشهرى بالمليون جنيه	عدد الشركات المسجلة (٤)	عدد الشركات التي يجرى عليها التعامل شهرياً ٪	عدد الشركات			
(١)	(٢)	(٣)	مجموع	عام	مقفلة			
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)			
١٩٨١	٢١	٩,١	٠,٨	٦٤	٤٥	١٩	٢٥	٣٩,١
١٩٨٢	٢١	٨,٣	٠,٧	١١٣	٦٠	٥٣	٢٩	٢٥,٧
١٩٨٣	٢١	٢٧,٨	٢,٣	١٥٥	٦٨	٨٧	٤٠	٢٥,٨
١٩٨٤	٢١	١٠٧,٥	٨,٩٦	٢٥٩	٩٥	١٦٤	٤٥	١٧,٤
١٩٨٥	٢٠	١١٤,٥	٩,٥٥	٣١٩	١٠٩	٢١٠	٥١	١٦,٠
١٩٨٦	٢٠	٢٤٠,١	٢٠,٠	٣٨٨	١٢٥	٢٦٣	٦١	١٥,٧

المصدر : محسوب من : بيانات من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة . بيانات غير منشورة .

استمرارية السوق موجودا ، أما معيار استمرارية التعامل في الورقة المالية ، فيلاحظ أنه غير متحقق بنسبة كبيرة ، حيث أن نسبة ١٥ ٪ فقط من الشركات المسجلة في البورصة هي تلك التى يتم التعامل في أوراقها ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة للغاية لا تحقق لحامل الورقة المالية الهدف من شرائها ، وهذا بدوره ينعكس سلباً على الاقتصاد القومى حيث يعمل على خفض حجم الاستثمار بسبب عدم كفاءة سوق التداول وعدم قدرته على جذب مدخرات جديدة ، وربما يرجع ذلك (جزئياً) الى زيادة عدد الشركات المغلقة حيث ارتفعت نسبتها الى مجموع الشركات المسجلة في سوق الأوراق

المالية بالقاهرة عام ١٩٨١ الى ٦٨٪ عام ١٩٨٦ ، (ارتفع عددها من ١٩ شركة عام ١٩٨١ الى ٢٦٣ شركة عام ١٩٨٦) ، ومعروف ان مثل هذه الشركات مغلقة على مجموعة معينة ذات صلة قريى أو صداقة ، وعادة ما لا يبيعون أسهمهم ولكنهم يتنازلون عنها عند الضرورة لبعضهم البعض . ولذلك فإنه يجب التمييز في المعاملة الضريبية بين الأوراق المالية التي تصدرها شركات الاكتتاب العام ، وتلك الأوراق التي تصدرها الشركات المغلقة ، حيث ان أوراق الشركات الأولى أكثر تداولاً من أوراق الشركات الثانية .

١/٤/٢/٣ - طاقة سوق التداول :

يمكن قياس الطاقة المطلقة لسوق التداول (البورصة) بحجم التعامل الذى يتم فيها ، أما الطاقة النسبية فتقاس بنسبة حجم التعامل الى المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل حجم الناتج المحلى الإجمالى ، حجم الادخار المحلى الإجمالى ، والطاقة النسبية تعتبر مقياساً أفضل لقياس كفاءة السوق عن الطاقة المطلقة ، مادامنا اعتبرنا أن كفاءة السوق تعنى قدرته على تعبئة المدخرات والجدول رقم (٥) يوضح كفاءة سوق التداول في مصر ومنه نرى ان حجم التعامل كان يمثل ٥٠ - ٠.٨٪ من حجم الادخار المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ ، ارتفع الى نسبة ٨.١٪ في العامين ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ . وهذه نسبة ضئيلة للغاية لأنها تبين أن السوق الثانوى (البورصة) لم يستطع جذب سوى نسبة ١٪ في المتوسط من جملة المدخرات المحلية خلال فترة الدراسة مما يؤكد ضعف هذا السوق وعدم قدرته على تعبئة المدخرات المحلية بالشكل الذى يساعد على دفع عملية الاستثمار القومى ، كما ان حجم التعامل لم يمثل سوى ٠.٨ - ٠.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج خلال هذه الفترة . هذين المؤشرين انما يدلان على عدم كفاءة سوق التداول وحاجته الى وسائل وأدوات تشريعية واقتصادية ومالية وافية لزيادة كفاءته ونشاطه ، حتى يتمكن من جذب مدخرات الأفراد ، ومن ثم زيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان للسوق الثانوى أهمية بالغة للاقتصاد القومى ، فعملية شراء وبيع الأوراق المالية ليست استثمارات مالية فقط كما يترأى للبعض ، ولكنها استثمارات اقتصادية أيضاً ، فالمستثمر عندما يشتري الأوراق المالية من البورصة ، فهو يعمل على تحرير سيولة تصبح متاحة للاستثمار في فرص أخرى داخل الاقتصاد القومى ، بغض النظر عن وجه استخدام هذه السيولة الجديدة ، فإنها ستقلل تكلفة الفرصة أو (الخسارة) البديلة Opportunity Cost حال استعمالها لتمويل استثمار جديد ، وستؤدى الى زيادة المنفعة Utility في حالة استعمالها لتمويل انفاق استهلاكى (١٨) كما أنه من خلال السوق الثانوى تستطيع الحكومة تحقيق أهداف اقتصادية عديدة من خلال اصدارها للسندات من أهم هذه الأهداف (١٩) :

(١) وجود سوق ثانوى لسندات الخزانة يعمل على توسيع قاعدة السوق الاولى لهذه السندات ، ومن ثم تستطيع الدولة زيادة اصداراتها بأجل مختلفة ، وبالتالي تصبح فى متناول كل أفراد المجتمع ، وليس البنوك فقط كما هو الحال الآن ، وبذلك تعمل الدولة على تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بطريقة غير تضخمية .

(ب) كلما زاد نشاط سوق الأوراق المالية (بشقيه) ، زادت فاعلية السياسات النقدية ، حيث أن وجود سوق ثانوى نشط يمكن البنك المركزى من استخدام سياسة السوق المفتوحة بفاعلية .

(ج) وجود سوق ثانوى لسندات الخزانة ، يمنح البنوك فرصة لتوظيف فائض سيولتها لأجل قصيرة سواء فى شراء هذه السندات أو فى اقراضها لفترات قصيرة دون مخاطر تذكر ، لأنها مطمئنة الى سهولة استعادة ما تحتاج اليه من سيولة فورا .

والسندات الحكومية فى مصر نوعان ، متداولة وغير متداولة ، فالسندات المتداولة هى سندات الجهاد (صدرت فى أوائل السبعينات بفائدة ٤٥ ٪ وتستحق بعد عشر سنوات) ، وسندات التنمية الدلارية (وصدرت لمدة ٧ سنوات بمعدل ٥ ٪) واستهلكت كلها عام ١٩٨٦ .

أما السندات غير المتداولة ، فهى صكوك على الخزانة بمعدل ٦ ٪ سنويا وخاضعة للضريبة واجلها عشر سنوات ، وقابلة للتداول بين البنك المركزى وبنوك القطاع العام التجارية فقط ، وهذه السندات تهدف الى تحويل مديونيات الحكومة قصيرة الأجل الى مديونيات طويلة الأجل ، مع جدولة سداد هذه المديونية خلال العشر سنوات التالية لاصدارها ، وتستخدم هذه الصكوك فى استثمار فائض السيولة لدى البنوك التجارية ، وكغطاء للاصدار النقدي لدى البنك المركزى ، كما أن هناك صكوك الخزانة أخرى صدرت لاستبدال سندات قرض الانتاج بفائدة ٣٥ ٪ وسندات التأمين بسعر ٣ ٪ (٢٠) كما قد نص القرار الجمهورى رقم ٨٨٦ فى ١٩٦٧/٢/٢٨ على أن تخصص شركات القطاع العام نسبة ٥ ٪ من صافى أرباحها القابلة للتوزيع لشراء سندات حكومية أو ايداعها فى البنك المركزى فى حساب خاص .

أن السندات غير المتداولة وكذلك نسبة ٥ ٪ من أرباح الشركات المخصصة لشراء سندات حكومية يحدان من نشاط سوق التداول واتساعه ، ومن قدرة البنك المركزى على ممارسة سياسته النقدية بكفاءة نظرا لضعف فاعلية سياسة السوق المفتوحة ، ومن ثم فانه من الأجدى للحكومة أن تسمح بتداول كل السندات التى تصدرها حتى تضيق عمقا واتساعا لسوق التداول ، وما يترتب على ذلك من مصلحة للاقتصاد القومى .

٢/٤/٢/٣ - كفاءة سوق التداول :

تعتمد كفاءة سوق التداول على عنصرين أساسيين ، هما الاتساع Breadth والعمق Depth والاتساع يعنى عدد الأنواع المختلفة من الأوراق المالية التى تتداول فى السوق ، أما العمق فانه يعنى عدد مرات التداول للورقة المالية الواحدة ، ويمكن أن يضاف الى هذين العنصرين استقرار الأسعار .

(أ) الاتساع Breadth :

حتى يكون سوق التداول ذو كفاءة ، فانه يجب أن يحتوى ويستوعب أنواع كثيرة ومختلفة من الأوراق المالية ، سواء مختلفة من حيث نوعيتها ، (أسهم عادية ، أسهم ممتازة ، سندات قابلة للتحويل ..) أو مختلفة من حيث جهات إصدارها (الحكومة - سلطات عامة - البنوك - شركات خاصة ..) . وكلما زاد عدد الأوراق المالية وتعددت أنواعها وجهات إصدارها ، زادت كفاءة السوق ، ولا يوجد بيانات عن هذه النقطة يمكن بموجبها الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية فى مصر .

ولكن يمكن القول بوجه عام بأن كفاءة السوق المصرى طبقا لهذا المفهوم غير متحققة ، لأن الأوراق المالية المتداولة فيه عبارة عن نوعين فقط ، هما سندات الحكومة والمضمونة منها (مثل سندات بنك الاسكان) ، وأسهم البنوك والشركات وكلها أسهم عادية ، ومن حيث عدد الأوراق المسجلة فقد كان ٦٦ ورقة حتى آخر عام ١٩٨١ زاد الى ١٢٢ ورقة آخر عام ١٩٨٢ ، وعلى ذلك فالأمر يتطلب العمل على زيادة عدد الأوراق المالية (أسهم وسندات) .

كما يمكن لسوق التداول المحلية أن تزداد اتساعا ، ومن ثم تزداد كفاءة ، إذا تم السماح بتسجيل وتداول الأوراق المالية الأجنبية ، حيث أن مثل هذه العملية تساعد على استقرار رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية وتحد من تحركاتها دورية كانت أو دائمة ، لأن هذه التحركات غالبا ما تحدث فقط حينما تنخفض أسعار بعض الأوراق الأجنبية فى السوق المحلية عن أسعارها فى السوق الأجنبية ، كما تتحرك الأموال الوطنية نحو الخارج بحثا عن عوائد أكبر .

والأوراق المالية الأجنبية التى تسجل فى سوق التداول المحلية ، تؤدي الى توثيق الروابط بين السوق المحلية والأسواق المالية ، وترفع من مرونة السوق المحلى ، لأن ذلك يعطى للمتعاملين المحليين معلومات أفضل وتسهيلات مناسبة عن تلك التى يمكن أن يحصلوا عليها فيما لو سافروا للخارج ، وهذه المرونة ليست لأن متعاملين أكبر أصبحوا يستطيعون بسهولة

الوصول الى الأوراق المالية المختلفة ، ولكنها أيضا تمكن في أن الأوراق أصبحت متاحة لهم وهم في مكانهم حيث تسود مختلف الشروط الأساسية .

وغير مقيد في بورصة القاهرة اية أوراق مالية اجنبية ، الا أن القانون يسمح بذلك ، فبالنسبة للسندات الصادرة من الدول الأجنبية ، تقيد في البورصة بقرار من الوزير المختص ، بعد أخذ موافقة لجنة البورصة ، وبالنسبة لأسهم وسندات الشركات الأجنبية ، تقيد في البورصة بشرط أن تكون مقيدة منذ سنتين على الأقل في جداول بورصات البلاد التي يسرى تشريعها على الشركة ، والا تقل قيمة كل منها الاسمية بالعملة الأجنبية عما يعادل جنيها واحدا على التقريب ، اذا كانت الشركة قد تم تأسيسها قبل ١٩٨٢ ، وما يعادل خمسة جنيهات اذا كانت قد تأسست بعد ذلك ، بشرط أن تكون لحاملها ما لم يكن للشركة في مصر مكتب لنقل الملكية (٢١) .

(ب) العمق Depth :

عمق السوق يعتمد على سهولة عرض كمية كبيرة من مختلف الأوراق المالية عند الأسعار الجارية والتي يجب أن تكون أعلى من الأسعار التي يتم التعامل عليها عادة ، أى أن عمق السوق يعنى مدى قدرته على استيعاب كمية كبيرة من أوراق مالية مختلفة بأسعار أعلى قليلا عن متوسط الأسعار السائدة ولذلك فان سوق الأوراق المالية يكون ضحلا اذا لم يستطع استيعاب طلبا واحدا (بيعا أو شراء) أكثر من متوسط حجم التعامل الذي يتم على أكثر الأوراق المالية تداولاً في أوقات نشاط البورصة (٢٢) .

واذا لم تنفذ أوامر كثيرة (شراء أو بيعا) لأوراق يتم التعامل عليها عادة ، أو لم تنفذ أوامر استثنائية عند الاقفال ولفترة زمنية من الوقت ، فان مثل هذا الأمر يقضى على كفاءة السوق أكثر من أى سبب آخر والسوق المصرى بهذا المعنى لا يمكن أن يتصف بالعمق بسبب نقص عدد البائعين والمشتريين ، وبسبب نقص المعلومات الكافية عن السوق ، وعدم قدرته على جذب عدد كبير من المستثمرين في هذا النشاط .

(ج) استقرار الأسعار :

ان عدم استقرار الأسعار يقلل من كفاءة السوق الثانوى ، فالارتفاع المتعاضم والسريع في الأسعار يكون معول هدم مثله تماما مثل هبوط الأسعار فجأة (٢٣) ، لأن التقلبات في أسعار الأوراق المالية يجعلها تفقد أهميتها « كوسيلة للادخار » ، والأسعار في سوق الأوراق المالية بالقاهرة تكاد تكون مستقرة وذلك من استقراء نشرة الأسعار الرسمية التي تصدرها يوميا خلال أيام العمل ، الا أن هذا الاستقرار لا يعتبر ايجابيا ، لأنه

جدول (٥) : نسبة حجم التعامل في سوق التداول الى الناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي

السنوات	جملة حجم التعامل في السوق	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل بالأسعار الجارية	الادخار المحلي الإجمالي	نسبة حجم التعامل إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة حجم التعامل إلى الادخار المحلي الإجمالي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
					٣ + ١ =
١٩٧٤	٤,١	٤١٩٩,٦	٤٨٤,٩	٠,٩	٨,٠٪
١٩٧٥	٧,٤	٥٠٦١,٣	٨٠١,٦	٠,١٥	٩,٠
١٩٧٦	٧,٦	٦٢٦٤,٢	١١٦٨,١	٠,١٢	٧,٠
١٩٧٧	٥,٩	٧١٩٩,٩	١٥٩٦,٢	٠,٠٨	٤,٠
١٩٧٨	٤,٩	٩٠١٣,٢	١٦٨٣,٤	٠,٠٥	٣,٠
١٩٧٩	٦,٤	١٢٠٦٧,٧	٢٢٢٧,٩	٠,٠٥	٣,٠
١٩٨١/٨٠	٩,٨	١٥٨٠٨,٣	٢١٧٧,٤	٠,٠٦	٤,٠
١٩٨٢/٨١	٩,١	٢٠٠٩٧,٠	٢٥٤٥,٦	٠,٠٥	٤,٠
١٩٨٣/٨٢	٨,٣	٢٢٠٩١,١	٣٨٤٨,٢	٠,٠٤	٢,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٧,٨	٢٣٨٤٨,١	٥٧٢٢,٧	٠,١٢	٥,٠
١٩٨٥/٨٤	١٠٧,٥	٢٥٦١٠,٢	٦١٠٦,٥	٠,٤٢	٨,١
١٩٨٦/٨٥	١١٤,٥	٢٦٨٢٩,٢	٦٢٧٥,٤	٠,٤٣	٨,١

المصدر :

(١) الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٨١,٨٠ من : مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، ١٩٨٥ ، أما الفترة الباقية من : الخطة الخمسية الثانية ، الجزء الأول ، وزارة التخطيط ، مايو ١٩٨٧ .

(٢) الإدخار المحلي الإجمالي حتى عام ١٩٨١/٨٠ من : مجلس الشورى ، المصدر السابق أما الفترة الباقية من : وزارة التخطيط ، تقرير الخطة المقدم إلى مجلس الشعب يونيو ١٩٨٧ .

(٣) - حجم التعامل في السوق من الجدول رقم (٤) بالملحق ، واحتسبت السنة الميلادية على أنها سنة مالية .

نابع من انخفاض حجم التعامل في البورصة ، ومن نقص عدد الأوراق التي يتم تداولها ، وليس نابعا من كفاءة السوق .

وفي النهاية فان هناك علاقة معقدة بين أهمية وكفاءة سوق التداول ، وأهمية وكفاءة سوق الاصدار ، لدرجة أن سوق تداول تنشيط ويدار بطريقة جيدة ضرورة لكفاءة سوق الاصدار (٢٤) . أن السوق الثانوى اذا وفر السهولة في التعامل والاقتصاد في النفقات والسرعة في تحويل الأوراق المالية الى نقد سائل ، فان ذلك يعمل على زيادة كفاءة السوق الأولى ، ومن ثم يعمل على جذب اصدارات جديدة ، أى تؤدى الى زيادة الاستثمارات وما يستتبع ذلك من دفع لعجلة التنمية .

الخلاصة والمقترحات :

١ - بلغ نمو الاستثمار الخاص ٥٩٪ سنويا في المتوسط ، وشكل نسبة ٢٠٪ من جملة الاستثمارات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١/٨٠ ، بينما شكل نسبة ٥٠٪ من جملة الاستثمارات خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ ، وتتصف الفترة الثانية بتباطؤ نمو اجمالى الاستثمارات حيث كان يبلغ ١٢٤٪ سنويا في المتوسط مقارنة بنسبة ٧٠٪ في الفترة الأولى .

٢ - يتوفر لدى البنوك التجارية فوائض مالية خاملة في الوقت الذى تعاني فيه قطاعات الاقتصاد القومى من نقص مصادر التمويل ، وذلك يرجع الى السياسة الائتمانية التى تمنع عدم تجاوز التسهيلات التى تمنحها البنوك للقطاعين العام والخاص ٦٥٪ من أرصدة الودائع ، اضافة الى أن القانون يمنع أن تتجاوز ملكية البنوك ٢٥٪ من رأسمال الشركة المساهمة وبشرط ألا تزيد جملة مساهماته عن رأسماله المدفوع واحتياطياته . ذلك وغيره منع هذه البنوك من المساهمة في الاستثمارات بشكل جاد بالرغم من توفر السيولة الكافية ، ومن هنا بدأت تبحث عن استثمارات في الخارج ، فبلغت صافي أرصدة هذه البنوك لدى الخارج ١ - ٥ مليار جنيه سنويا خلال فترة الدراسة .

ولذلك فان الأمر يستدعى تغيير السياسة الائتمانية وكذلك الفقرة (د) من المادة (٣٩) من قانون الائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، بما يسمح للبنوك التجارية من المشاركة في المشروعات والترويج لها ، مع ضرورة فتح فروع جديدة في المناطق المحرومة منها .

٣ - لم تقم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار بوظائفها الرئيسية بالشكل المطلوب خلال المطلوب خلال فترة الدراسة ، بسبب ضعف الموارد المالية للبنوك المتخصصة ، وتحيز هيكل القروض في بنوك الاستثمار والأعمال لقطاع الخدمات . وعلى ذلك يجب توجيه هذه البنوك نحو تحفيز سوق رأس المال ، وذلك بزيادة موارها المالية (بالنسبة الأولى) وتصحيح

هيكل القروض (بالنسبة الثانية) . ويمكن السماح لها باصدار سندات قابلة للتداول يكتتب فيها الأفراد مما يساعد على زيادة المدخرات ، وتمويل عملية التنمية بطريقة غير تضخمية ، وتنشيط سوق الأوراق المالية .

٤ — تطور سوق الاصدار (السوق الأولى) خلال فترة الدراسة بشكل كبير ، الا انه مازال في حاجة ماسة لبعض الأدوات المالية لتنشيطه وزيادة دوره في تنفيذ الاستثمارات ، مثل شركات التأجير التمويلي (مازال قانونها تحت الدراسة) وشركات أمناء الاكتتاب ، وشركات توزيع المخاطر ، ان مثل هذه الأدوات ستعمل على اقامة المشروعات والترويج لها ، بما يتوفر لديها من مصادر تمويل غير تقليدية ومعارف فنية وخبرات مالية .

كما يفضل ان تقوم شركات القطاع العام التي تعاني من خلل في هيكلها التمويلية بزيادة رأسمالها وطرح هذه الزيادة للاكتتاب العام (في حدود معينة لكل مكتب) ، وبذلك تعالج مشاكلها التمويلية ، وتنشط البورصة ، وتقلل من معدلات التضخم .

٥ — ان معيار استمرارية التعامل في سوق التداول (السوق الثانوى) متوفر خلال فترة الدراسة اما معيار استمرارية التعامل في الورقة المالية غير متحقق بالشكل المطلوب ، حيث ان حوالى ١٥ — ٢٥٪ من الشركات المسجلة في البورصة هي التي يتم التعامل على أوراقها بسبب زيادة عدد الشركات المغلقة ، وعليه يجب التمييز في المعاملة الضريبية بين أوراق الشركات ذات الاكتتاب العام وأوراق الشركات الأخرى ، لأن أوراق الأولى أكثر تداولاً من أوراق الثانية .

٦ — ان اصدار سندات حكومية قابلة للتداول قد يعمل على زيادة كفاءة سوق التداول وجذب المدخرات وبالتبعية زيادة كفاءة سوق الاصدار ، ومع زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية (بشقيه) ، تصبح السياسة النقدية أكثر فاعلية .

٧ — لم يبلغ سوق التداول درجة الكفاءة المطلوبة من حيث اتساعه ، بسبب نقص عدد وأنواع الأوراق المالية المتداولة ، ولذلك يجب تشجيع سوق الاصدار ، كما لم يبلغ درجة الكفاءة من حيث عمقه بسبب نقص عدد البائعين والمشتريين ، ونقص المعلومات الكافية عن السوق وعدم قدرته على جذب عدد أكبر من المستثمرين . وان كان يتصف باستقرار الأسعار إلا أن هذا الاستقرار ليس إيجابياً لأنه راجع الى نقص حجم التعامل ، ونقص عدد مرات التداول ، وليس راجع الى كفاءته .

ان هناك علاقة معقدة بين سوقى الاصدار والتداول ، فان سوق تداول تنشيط ومدار بطريقة جيدة ، ضرورى لكفاءة سوق الاصدار ، ومن ثم زيادة الاستثمارات .

٨ - سوق المال في مصر مازال مشتتا وغير منظم ، ومثل هذا الامر يؤدي الى أسعار فائدة عالية لبعض الأنشطة مخفضة لأنشطة أخرى طبقا لمبادئ الاستثمار في كل نشاط اذا ما تحددت أسعار الفائدة طبقا لتفاعل قوى السوق ، كما أنه يؤدي الى عدم فعالية السياسات النقدية والمالية والاقتصادية عموما ، ومن ثم فإن الامر يدعو الى ضرورة زيادة تكامل وترابط واتساق سوق المال بأجهزته المختلفة .

٩ - ازدواج اختصاصات هيئة الاستثمار ، وهيئة سوق المال ، ومصلحة الشركات ، مما يجب معه دمج هذه الأجهزة الثلاثة ، لا سيما والاتجاه الآن قوى نحو توحيد قوانين الاستثمار .

مراجع الدراسة :

١ - كانت الفائدة قبل عام ١٩٧٥ لا تزيد عن ٧٪ طبقا للقانون المدنى ، أما القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فقد أعطى الحرية للبنك المركزى فى تحديد أسعار الفائدة دون التقييد بنصوص تشريعية أخرى .

٢ - وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات .
(3) A.P. Thirlwall, Growth and Development, with special reference to Developing Economics, Thirs edition, The Macmillan press LTD., 1983, P. 266.

٤ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى عن عام ١٩٨٦/٨٥ ، ص ٢١ .

٥ - غؤاد كمال حسين ، مداخل تطوير سوق المال فى مصر ، المؤتمر الدولى لتنمية أسواق المال ، القاهرة ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٤ .

٦ - شارليز كولوينز ، بوسوكى هوريجوكتش ، Charles Collins and Ynsuke Horiguchi, السوبر ماركت المالى فى الولايات المتحدة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢١/رقم ١/ص ١٨ .

٧ - المصدر السابق ، ص ١٩ .

٨ - مجلس الشورى ، السياسة النقدية والائتمانية ، ص ١٠٤ .
(9) Lewis, Theory of Economic Growth, London Allen and Un Win, 1955.
(10) A.P. Thirlwall, Op. Cit., P. 266.
(11) Janette Rutterford, Introducton to Stock Exchange Investment, Macmilan Press, London 1983, P. 22.

١٢ - محمود فهمى ، سوق الأوراق المالية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ١٣٣١ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ٣ .

١٣ - بمعنى ضرورة توفير المناخ المناسب الذى يعمل على تسهيل وتيسير تأسيس الشركات الجديدة ولا سيما الشركات الضخمة ذات الاكتتاب العام .

١٤ - مؤاد كمال حسين ، مرجع سابق ، ص ٨ .

١٥ - لتفاصيل أكثر حول مزايا التأجير التمويلي ، أنظر الهيئة العامة لسوق المال ، التأجير التمويلي وسياسة جديدة للتمويل وتنشيط سوق المال ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٣٤ وما بعدها . مذكورة غير منشورة .

١٦ - زياد سليم رمضان ، سوق عمان المالى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .

١٧ - القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ، والمعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ .

١٨ - لتفصيلات أكثر عن هذه النقطة أنظر ، د. عبد الله عبد المجيد المالكي ، البورصات العربية بين المضاربة والاستثمار مجلة البورصات العربية ، العدد الرابع ، مارس ١٩٨٧ ، ص ١٣ - ١٤ .

١٩ - صندوق النقد العربى ، اسواق رأس المال فى الدول العربية ، ص ١١١ .

٢٠ - سوزان عطا الله ، عجز الموازنة العامة للدولة ودور السندات الحكومية فى تمويلية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .

٢١ - القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ والمعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ .

(22) O.E.C. Capital Market, Paris, 1967, P. 207.

(23) Ibid, P. 207.

(24) Ibid., P. 163.

الملحق الإحصائي

جدول (١) تطور الاستثمار الثابت الإجمالي موزعا بين القطاعين العام والخاص

نسبة الاستثمار الخاص إلى جملة الاستثمارات	القطاع العام		القطاع الخاص		جملة الاستثمارات		السنوات
	معدل		معدل		معدل		
	قيمة	نمو	قيمة	نمو	قيمة	نمو	
	%	%	%	%	%	%	
٩,٧	٦١٤,٨	٦٦,١	٦٨٠,٩	٩,٧			١٩٧٤
١٤,٧	١٠٧٨,٧	٧٥,٧	١٨٦,٦	١٨١,٤	١٢٦٥,٣	٨٦,٠	١٩٧٥
٢٠,٥	١١٥٢,٣	٦,٨	٢٩٧,٨	٥٩,٦	١٤٥٠,١	١٤,٦	١٩٧٦
١٨,٦	١٤٩٨,٦	٣٠,٠	٣٣٩,٧	١٤,١	١٨٣٨,٣	٢٦,٨	١٩٧٧
١٨,٣	١٢٥٥,٥	(١٦,٢)	٤٨٢,٣	٤١,٩	٢٦٧٧,٨	٤٣,٥	١٩٧٨
٢٣,٥	٢٨٣٥,٥	١٢٥,٨	٨٧١,٥	٨٠,٧	٣٧٠٧,٠	٤٠,٥	١٩٧٩
٢٠,٩	٣٢٠٠,٠	١٢,٨	٨٥٠,٠	(٢,٥)	٤٠٥٠,٠	٩,٢	١٩٨١/٨٠
١٩,١	٤٠٠٠,٠	٢٥,٠	٩٥٠,٠	١١,٨	٤٩٥٠,٠	٢٢,٢	١٩٨٢/٨١
١٨,٥	٤٨٣٨,٩	٢٠,٩	١١٠٠,٠	١٥,٨	٥٩٣٨,٩	١٥,٩	١٩٨٣/٨٢
٢٤,٦	٤٦١٥,١	(٤,٦)	١٥٠٣,٠	٣٦,٦	٦١١٨,١	٣,٠	١٩٨٤/٨٣
٢٤,٠	٥٠٦٣,٠	٩,٧	١٦٠٠,٠	٤,٦	٦٦٦٣,٠	٨,٩	١٩٨٥/٨٤
٢٤,٢	٥٦٥٨,٢	١١,٨	١٨٠٧,٠	١٢,٩	٧٤٦٥,٢	١٢,٠	١٩٨٦/٨٥

المصدر محسوب من :

(١) مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٥

(٢) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي العام ١٩٨٥/٨٤

(٣) تقارير هيئة استثمار المال العربي والأجنبي .

ملاحظة :

() الأرقام التي بين القوسين تعني النمو السلب .

جدول (٢) الاستثمار الثابت الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية
بين القطاعين العام والخاص

القطاعات السلعية		قطاعات الخدمات		قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية		السنوات
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
١٩٧٤	٣١٧,٥	٤١,٦	١٩١,١	٤,٨	١٠٥,٥	١٩,٧
١٩٧٥	٤٦١,٢	١١١,٣	٣٦٧,٠	٢٦,٥	٢٤٣,٥	٤٨,٨
١٩٧٦	٥٧٢,٣	٢١٩,٤	٣٨٤,١	٨,٩	١٩٥,٩	٦٩,٥
١٩٧٧	٨٠١,٩	٢٤٧,٨	٤٥٥,٣	٩,٨	٢٤١,٤	٨٢,١
١٩٧٨	١١٤٨,٢	٣١٨,٥	٦٨٤,٦	٣٠,٢	٣٢٢,٧	١٣٣,٩
١٩٧٩	١٤٢٨,٠	٦٥١,٦	٩١٦,٠	٤٤,١	٤٩١,٥	١٧٥,٨
١٩٨١/٨٠	١٤٩٩,٨	٦٧١,١	٨٨٠,٣	٤٣,١	٨١٩,٩	١٣٥,٨
١٩٨٢/٨١	١٧٧٢,١	٥٠٩,٩	١٠٧٩,٠	٥٤,٦	١١٤٨,٩	٣٨٥,٥
١٩٨٣/٨٢	٢٢١٧,٨	٤٤٧,٣	١٧٩٩,٥	٧٨,٢	٨٣٢,٠	٥٧٤,٥
١٩٨٤/٨٣	٢٤٢١,٦	٥٨٤,٠	١٢١١,١	١٢٨,٠	٩٨٢,٤	٧٩١,٠
١٩٨٥/٨٤	٢٦٥٥,٣	٦٣٤,٠	١٢٨٠,٠	١١٨,٥	١١٢٧,٧	٨٤٧,٥
١٩٨٦/٨٥	٣٠٤٢,٦	٧٥٥,٠	١٣٤٦,٩	١٢٩,٠	١٢٦٨,٧	٩٢٣,٠

المصدر : محسوب من نفس مصدر الجدول رقم (١)

جدول (٣) هيكل توزيع الاستثمارات العامة والخاصة على

القطاعات الاقتصادية

القطاع الخاص				القطاع العام					
السنوات	القطاعات	الخدمات	القطاعات	القطاعات	الخدمات	القطاعات	الخدمات		
	السلعية	الإنتاجية	الاجتماعية	والشخصية	الإجالي	السلعية	الإنتاجية	الاجتماعية	والشخصية
١٩٧٤	٦٢,٩	٧,٣	٢٩,٨	١٠٠	٥١,٥	٣١,٥	١٧,١	١٠٠	
١٩٧٥	٥٩,٦	١٤,٢	٢٦,٢	١٠٠	٤٢,٨	٣٤,٥	٢٢,٦	١٠٠	
١٩٧٦	٧٣,٧	٣,٠	٢٣,٣	١٠٠	٤٩,٧	٣٣,٣	١٧,٠	١٠٠	
١٩٧٧	٧٢,٩	٢,٩	٢٤,١	١٠٠	٥٣,٥	٣٠,٤	١٦,١	١٠٠	
١٩٧٨	٦٦,٠	٦,٢	٢٧,٨	١٠٠	٥٣,٣	٣١,٨	١٥,٠	١٠٠	
١٩٧٩	٧٤,٨	٥,١	٢٠,١	١٠٠	٥٠,٤	٣٢,٣	١٧,٣	١٠٠	
٨١/٨٠	٧٩,٠	٥,٠	١٦,٠	١٠٠	٤٦,٩	٢٧,٥	٢٥,٥	١٠٠	
٨٢/٨١	٥٣,٧	٥,٧	٤٠,٦	١٠٠	٤٤,٣	٢٧,٠	٢٨,٧	١٠٠	
٨٣/٨٢	٤٠,٧	٧,١	٥٢,٢	١٠٠	٤٥,٨	٢٧,١	١٧,٢	١٠٠	
٨٤/٨٣	٣٨,٩	٨,٥	٥٢,٦	١٠٠	٥٢,٥	٢٦,٢	٢١,٣	١٠٠	
٨٥/٨٤	٣٩,٦	٧,٤	٥٣,٠	١٠٠	٥٢,٤	٢٥,٣	٢٢,٣	١٠٠	
٨٦/٨٥	٤١,٨	٧,١	٥١,١	١٠٠	٥٣,٨	٣٢,٨	٢٢,٤	١٠٠	

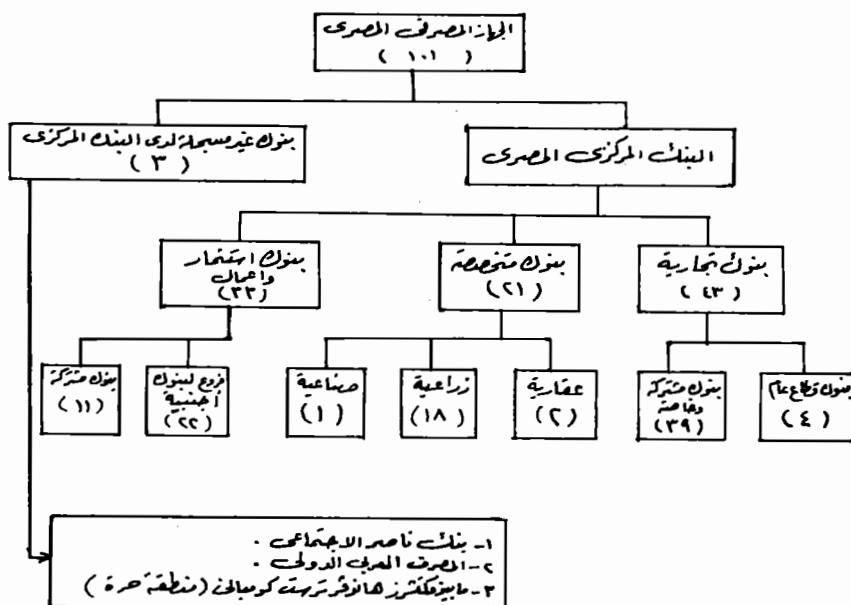
المصدر : محسوب من الجدول رقم (٢) .

**جدول (٤) عدد الشركات المسجلة في البورصة ورؤوس أموالها
وحجم التعامل خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٦**

السنة	عدد الشركات المقيدة	رؤوس الأموال بالمليون جنيه	عدد الأسهم بالمليون	حجم التعامل بالمليون جنيه
١٩٦١	٢٦١	١٧٥	٦٥	٢٣,٤
١٩٦٢	٢٧٢	١٩٢	٦٦	١٣,٣
١٩٦٣	٢٧٤	٢٠١	٧٠	٥,١
١٩٦٤	١٥٩	١٩٨	٦٩	٤,٣
١٩٦٥	٢٤٦	١٨٩	٦٨	٢,٨
١٩٦٦	٢٤٠	١٨٧	٦٧	٤,٠
١٩٦٧	٧١	٦٩	١٧	٦,٢
١٩٦٨	٦٩	٧١	١٩	٢,٨
١٩٦٩	٦٦	٧٠	١٨	٦,٣
١٩٧٠	٦٦	٧٠	١٨	٣,٨
١٩٧١	٦٦	٧٠	١٨	٣,٦
١٩٧٢	٥٧	٤٨	١٨	٣,٩
١٩٧٣	٥٦	٤٧	١٨	٤,٣
١٩٧٤	٥١	٤٥	١٧	٤,١
١٩٧٥	٥٥	٤٩	٢١	٧,٤
١٩٧٦	٥٥	٥٢	٢٤	٧,٦
١٩٧٧	٥٥	٥٣	٢٥	٥,٩
١٩٧٨	٥٤	٦٩,٩	٣١	٤,٩
١٩٧٩	٦٠	٨٨,٩	٣٤	٦,٤
١٩٨٠	٦١	١٢٩,٩	٤٨	٩,٨
١٩٨١	٦٣	١٧٥,٩	٧٦,٠	٩,١
١٩٨٢	١١٢	٥٤٠,٥	٩٦,٤	٨,٣
١٩٨٣	١٥٤	٩١٦,٦	١٤٧,٧	٢٧,٨
١٩٨٤	٢٥٨	١٣٥٧,٩	١٧٠,٨	١٠٧,٥
١٩٨٥	٣١٨	١٨٧٣,٨	٢٤٢,٤	١١٤,٥
١٩٨٦	٣٨٧	٢٣٣٣,٤	٢٧٧,٦	٢٤٠,٠٨
حتى ١٩٨٧/٩/٣٠	٤٣١	٢٤٨٥,٩	٣٢٢,٥	٢٥٥,٣

المصدر : سوق الأوراق المالية بالقاهرة . بيانات غير منشورة .

الجهاز المصرفى المصرى



ملاحظات :

- ١ - البنوك المشتركة والخاصة تتضمن بنك فيصل الاسلامى المنشأ بقانون خاص .
 - ٢ - فروع البنوك الأجنبية يقتصر تعاملها على العملات الحرة فقط .
 - ٣ - الأحد عشر بنكاً مشتركاً ، مصرح لعشرة منها بالتعامل بالعملة المحلية والعملة الأجنبية ، وواحد يتعامل بالعملة الحرة فقط .
- الشكل رقم (٢) : هيكل الجهاز المصرفى فى مصر حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ .
المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٨٦ .

تفسير السلوك الاقتصادى للمشروع الدولى للنشاط

ESSAY TO INTERPRET THE ECONOMIC BEHAVIOUR OF THE TRANSNATIONAL ENTERPRISE (TNE) : A CRITICAL ECONOMIC ANALYSIS & SOME EMPIRICAL EVIDENCE.

د. محمود الطنطاوى الباز

قسم الاقتصاد — كلية الحقوق — جامعة الاسكندرية

لقد انشغلت العديد من الدراسات والتقارير والندوات بتحديد المقصود بـ « المشروع الدولى النشاط » (أو ما يوصف أيضا بـ : الدولى ، متعدد الجنسية ... Transnational, Multinational, World - scale) (١) .

وتعددت بالتالى التعاريف والمعايير المقترحة وكذلك العناصر المأخوذة فى الاعتبار . وبغض النظر عن مدى صحة كل تعريف والشكل القانونى للمشروع ونظمه الدولية والداخلية .. فان ممارسة نشاط يتجاوز نشاط التسويق فى أكثر من دولة يعد العنصر المتفق عليه بمثابة السمة الجوهرية المميزة لطبيعة تلك النوعية من المشروعات Transnational Enterprises . (TNE)

ولا شك أن ممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادى (الانتاجى بصفة خاصة) على نطاق دولى (حيث الانتاج فى اقليم سياسى ، ووحدات الحساب واصدار القرار فى اقليم سياسى آخر ، والتصرف فى اقاليم أخرى ..) (٢) الأمر ينطوى حتما على قدر عظيم من المخاطر والنفقات الإضافية يفوق ما تكتنفه ممارسة ذات النشاط فى نطاق دولة موطن المشروع At Home - Country scale حيث تتوافر الجنسية ومظاهر الانتماء السياسى والاجتماعى والمعرفة الطبيعية بظروف النشاط والسوق (٣) (انظر جدول رقم ١) .

واذن فاقدام المشروعات على تدويل نشاطها الانتاجى والتسويقي وبمعدلات كبيرة ومتزايدة وبشكل عام على كافة مجالات النشاط الاقتصادى وفى كافة القطاعات ومن قبيل كافة الدول (وذلك على الرغم من هذا القدر العظيم من المخاطر والنفقات الإضافية والتي لا تخضع لقانون ذى اتجاهات ثابتة ومأمونة العواقب وقابلة للتوقع (٤) وكذلك على الرغم من امكانية جنى ثمار تدويل النشاط الاقتصادى من خلال وسائل بديلة أقل تكلفة وأكثر امانا من الاستثمار والانتاج المباشرين فى الخارج مثل

**جدول (١) أهم « المخاطر والنفقات الإضافية » المرتبطة
بممارسة المشروع نشاطا انتاجيا أو تسويقيا بالخارج
(مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر واقامة فروع خارجية)
ADDITIONAL RISKS & COSTS**

وما يقابلها من نفقات اضافية	المخاطر الاضافية
فقدان رأس المال أو جزء منه .	— أخطار المصادرة أو التأميم أو فرض الحراسة وعدم التصرف .
الحرمان من العائد على رأس المال المستثمر في الخارج ، أو تدهور قيمتها .	— احتمالات تعذر اجراء تحويلات من / الى الوطن الأم . تقلبات أسعار الصرف .
الحرمان من الأجور والمكافآت أو تدهور قيمتها . صعوبة اعانة الفرع في أزمة . الخسائر المباشرة وغير المباشرة نتيجة تغير النظم الضريبية في غير صالح المشروع ..	تغير النظم النقدية والمالية . تغير نظم الاعفاءات الضريبية أو الجمركية ..
نفقات البحث عن المستهلك وضمن دوام ثقته (نفقات الاعلان والمفاوضات والاتفاقات والاعراضات) نفقات نقل المعلومات وترجمتها وتخزينها .	— احتمالات فشل الاتصال بالمستهلك أو فقدان ثقته وتغير موقفه واذواقه .
نفقات تصحيح الفهم الخاطئ أو بطء الاستجابة وما ترتب عليهما من ضياع للفرص وخسائر مباشرة .	— احتمالات اضطراب الصلة بين الفرع والمشروع الأم . عدم فهم خصوصيات القرارات المركزية . بطء الاستجابة . تواجد عناصر غير أمنية لبعدها النسبي عن المركز . تواجد عناصر غير كفء ..
نفقات الشحن والتأمين والخسائر الراجعة للتلف أو التأخر ..	— أخطار نقل عناصر الانتاج دوليا وشحنها ..
خسائر تدهور مستوى النشاط . خسائر البيع أو التصرف في الأصول في أوقات غير مواتية . نفقات اعادة ترحيل الأصول ..	— احتمالات بلوغ السوق المضيف حد الاشباع أو تغير نظمه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وبالتالي تغير علاقاته بالمستثمرين وبالعالم الخارجي ، خاصة الدولة مصدر الاستثمارات .
النفقات الإضافية المترتبة على ذلك	— تدهور البنية الأساسية التحتية (من مرافق عامة وطرق) .

ويطلق على تلك النفقات الإضافية:

- LE coût D'operer A Distance (Kindleberger, 1981)
- Special & Additional cost of multinationality (Rugman & al. 1982)
- Costs of Foreignness (Buckley & Casson, 1985)

التصدير ومنح البراءات بمقابل وعقود الادارة والخدمات والتجهيز) لظاهرة تحتاج الى تحليل متعمق لطبيعة نشأتها ودوافعها والمبادئ التى تحكم سلوكها وتطوراتها . وهذا هو جوهر موضوع بحثنا القائم وهدفه الأساسى .

.. ..

وعلى الرغم من بزوغ ظاهرة اتجاه المشروعات نحو تدويل نشاطها الانتاجى والتسويقى من خلال تدفقات استثمارية مباشرة الى الخارج واقامة فروع وشركات عبر الحدود السياسية للدول وذلك منذ ازمة تاريخية بعيدة ثم تعاظم تلك الظاهرة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، الا ان جهدا ضئيلا نسبيا لتحليل تلك الظاهرة والتعرف على بواعثها والسلوكيات المتميزة لتلك النوعية من الأنشطة والمشروعات قد وجه اليها حتى وقت قريب ودأبت الكتابات على تحليلها فى ضوء المبادئ الاقتصادية المستقرة فى مجالات الاقتصاد الدولى (بصفة أساسية) وكذلك فى مجالات الاقتصاد الداخلى (خاصة نظريات سلوك المشروع والتركز والاحتكار والتنويع ..) دون اعتبار خاص للظاهرة محل دراستنا ، وبالتبعية دون القدرة على تفسير كامل حقيقتها وطبيعة سلوكها . وهكذابقى المشروع الدولى النشاط ظاهرة فى حاجة الى تفسير وتأصيل *A Phenomenon in search of a specific theory* وظل الحال هكذا حتى منتصف الستينات من القرن الحالى .

وكانت نقطة الانطلاق نحو « بناء نظرى خاص مباشرة بسلوك المشروع الدولى النشاط » متمثلة فى رسالة دكتوراه أتمها Stephen Hymer فى بدايات الستينات ولفت الأنظار من خلالها الى أن تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشرة واقامة فروع خارجية تتبع قواعد متميزة عن التدفقات الدولية التقليدية لرؤوس الأموال ، وتنتهى أساسا الى مجالات وأفكار « التنظيم الصناعى » *Industrial Organization* وقد اعتنق Charles P. Kindleberger تلك الرؤية وكتب عنها كثيرا وكان من اكبر المحمسين والمطورين لها . وبذلك استهلا Hymer & Kindleberger مدخلا جديدا ومتميزا لفهم سلوكيات المشروع الدولى النشاط . ثم تدفقت من خلال كتاباتها وكتابات العديد من الاقتصاديين الآخرين مداخل تحليلية عديدة وتيارات فكرية مؤيدة او معارضة، يمكن تجميعها تحت ما يسمى بـ « التحليل الحديث » *The modern analysis* أو « نظريات المشروع الدولى النشاط » *TNE Theories* بالمقابلة بالتيارات الفكرية السابقة على الستينات والتي لم تكن تخص المشروعات . محل البحث بنظريات وقواعد سلوك خاصة ويمكن تسميتها مجازا بـ « التحليل التقليدى » *The Conventional or traditional analysis* .

والى جانب هذين التيارين الفكرين الاقتصاديين ، يوجد تيار ثالث أكثر تقدما من التيار التقليدى (من حيث الاعتماد بخصوصية المشروع الدولى النشاط) لكنه يبعد كثيرا عن نطاق التحليل الاقتصادى البحت . وهذا هو تيار التحليل القائم على تفسير سلوك المشروع الدولى النشاط فى ضوء توجهات الظروف الموضوعية والسياسات العامة . ويجد صدى له فى كافة التقارير الرسمية وأقوال المسؤولين ، ولذلك لا يمكن تجاهله .

في ضوء تلك المقدمة المختصرة ، سوف نقوم بمحاولة عرض المداخل الفكرية الرئيسية لتحليل سلوك المشروع الدولي النشاط وتقييمها ، وفقا للخطوات المنهجية التالية :

١ - التحليل الاقتصادي التقليدي لسلوك المشروع الدولي النشاط .

٢ - التحليل في ضوء توجيهات الظروف الموضوعية والسياسات العامة .

٣ - التحليل الاقتصادي الحديث « نظرية التنظيم الصناعي والمزايا الخاصة » .

— ثم نختم التحليل بنظرتنا الخاصة للموضوع .

١ - « التحليل الاقتصادي التقليدي » لسلوك المشروع الدولي النشاط :

The Traditional Analysis of TNE

حتى الستينات من القرن الحالى ، اعتادت الكتابات على تحليل سلوك المشروعات الدولية النشاط وتدفعات الاستثمار الأجنبى المباشر ، بصفة أساسية في ضوء المبادئ الاقتصادية العامة المستقرة في مجالات التبادل الدولي ، وايضا في ضوء القواعد الاقتصادية العامة المسيطرة على سلوك المشروع . بل ما تزال مثل تلك التفسيرات قائمة ومنتشرة .

١/١ - التفسير في ضوء المبادئ المستقرة في مجالات التبادل الدولي :

The Transnationalization as A phenomenon predicated & Interpreted By The Normal Principles of The Conventional Internaitonal Trade Theory.

مضمون التفسير :

اعتنقت غالبية الكتابات حتى وقت قريب جدا (بل وما يزال الكثيرون من أنصار) وجهة النظر التقليدية التى ترى أن تدفقات الاستثمارات المباشرة دوليا واقامة فروع خارجية ، تخضع لنفس القواعد العامة التى تحكم تدفقات التجارة الخارجية والتحركات الدولية لرؤوس الاموال . وبمزيد من الايضاح ، يرى انصار النظرية النيوكلاسيكية ان تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ما هى الا صورة من تدفقات رأس المال دوليا تتم استجابة للفروق في عناصر النفقة والوفرة والانتاجية الحدية لرأس المال ، بمعنى اتجاه الاستثمارات المباشرة من البلاد التى تقسم بوفرة رأس المال الى أخرى

تتسم بندرتة النسبية حيث (من زاوية الأصول النظرية الاقتصادية) تكون الانتاجية الحدية لرأس المال اعلى فى الدول الأخيرة عنها فى الدول الأولى (٥). فالمشروع الدولى يعد اذن بمثابة «مراجيح مالى An Arbitrageur of Capital» يصدر قراراته فى هدى مبادئ المزايا والنفقات النسبية والقواعد المستقرة لتحركات رأس المال الدولى .

تأكيدات تطبيقية : SOME EMPIRICAL EVIDENCE

تؤكد بالفعل العديد من الدراسات التطبيقية صحة ذلك المدخل التفسرى .

فتؤكد دراسة T.R. GATES (1958) على عدد كاف من المشروعات الدولية النشاط و ١٩٢ منتج أن غالبية تلك المشروعات — حين قررت الانتاج فى الخارج — فإنها قد اختارت الدول الأقل نفقة والأرخص أجورا . فبالنسبة لخمسة ومائة منتج (ما يوازى ٥٤٧٪ من اجمالى المنتجات محل الدراسة) كانت نفقة الأجور فى الخارج اقل ، كما كانت نفقة الانتاج لاثني وعشرين ومائة منتج (ما يوازى ٦٣٥٪ من اجمالى المنتجات) اقل أو مساوية لمثيلاتها فى البلد موطن المشروع (٦) .

وتؤكد العديد من الدراسات أن اختيار المشروعات الأمريكية الانتاج والاستقرار فى البلاد المتخلفة (فى افريقيا وآسيا) كان بهدف الاقتراب من مصادر المواد الأولية والاستفادة من الفوارق الدولية الهائلة فى تكلفة العمل . فتؤكد دراسة Barnet & Muller (1974) أن بعض الشركات الصناعية الأمريكية (Texas, Fairchild camera, Timex & Bulove ...) قد استقرت فى هونج كونج للاستفادة من حرية توظيف العمالة ورخص تكلفتها ، حيث تم توظيف ٦٠٪ من عمال هونج كونج ليعملوا سبعة أيام فى الاسبوع بواقع دولار واحد للعامل (٧) . كما تبين بجلاء دراسة Szymanski (1981) الفوارق الدولية الهائلة فى تكلفة العمل بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة ، حيث (كما يوضحه الجدول رقم ٢) بالنسبة للأجر المتوسط لساعة العمل فى عام ١٩٧٧ ، بينما بلغ ذلك الأجر ٦٨٢ دولارا فى السويد و ٦٥ دولارا فى الولايات المتحدة ، فإنه لم يتجاوز ٢٠ دولارا فى البرازيل (ما يوازى خمس مثيله فى الدول الصناعية) وينخفض عادة الى ما يقرب أو يدنو عن نصف الدولار (اقل من عشر مثيله فى الدول الصناعية) (٨) .

ولا يقتصر الأمر على المشروعات الأمريكية ، بل أنه مبدأ عام ، حيث حذت المشروعات الأوروبية والمشروعات اليابانية حذو المشروعات الأمريكية فى مد نشاطها الى الدول النامية لنفس الباعث . وتؤكد دراسات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية تركزت فى البداية فى مجال الصناعات كثيفة العمل

(كالمنسوجات والملابس) ثم مع تزايد جهود التنمية في الدول النامية وارتفاع تكاليف القوى العاملة بها (فضلا عن تزايد العوائق أمام تدفق الصناعات الصادرة من تلك الدول الى الأسواق الصناعية) اندفعت المشروعات الدولية الى الانتقال الى الدول الأقل انتاجية كمصدر لعناصر الانتاج وسوق تصريف (٩) .

انتقادات وقيود : A critical View

ولكن على الرغم من أن ذلك المدخل التفسيري يخلق تناسقا تاما وطبيعيا بين مختلف أجزاء التدفقات الدولية ويرتب نتائج منطقية تؤكد العديد من المشاهدات الواقعية والدراسات التطبيقية صحتها ، الا أنه عرضة للعديد من الانتقادات والتحفظات التي تحد من عموميته وشموليته :

— فمضمون ذلك المدخل ونتائجه تتعارض مع فروض النظرية التقليدية في التبادل الدولي : فكيف له تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن النظرية التقليدية تفترض عدم قابلية عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) للانتقال بين الدول ؟ كما أن نظرية الترويج المالى تفترض تدفقات رأس المال بين مشترين وبائعين مستقلين عن بعضهم البعض في حين أنه في حالة الاستثمار الأجنبى المباشر تتم تدفقات رأس المال بين المشروع الأم وفروعه بل قد لا تتم تدفقات أصلا حيث تلجأ المشروعات الى إعادة استثمار جزء من أرباحها في الخارج بما يمثل واقعا تكوينا رأسماليا في الخارج أكثر من تمثيله لتحركات رأسمالية دولية ؟ وفضلا عن ذلك فإن نظريات التبادل الدولي التقليدية تفترض سيادة المنافسة الكاملة وبالتالي فإنها تنطبق على كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساسا ولا تنطبق على المشروعات الدولية التي تعد في الغالبية العظمى من الحالات مشروعات عملاقة تعمل في ظل احتكارات القلة على المستويين الداخلى والعالى (١٠) .

— ذلك الاتجاه الفكرى قد ينجح في تفسير توطن النشاطات الانتاجية في الخارج Locational Issues لكنه لا يفسر كيفية التملك والسيطرة (بمعنى لماذا يتم ذلك النشاط تحت سيطرة جنسيات بذاتها) كما أنه لا يحمل اجابة عن التساؤل لماذا تفضل المشروعات سبيل الاستثمار الأجنبى المباشر على وسائل التدويل الأخرى ؟

— كما أن لدى بعض حكومات موطن المشروعات الدولية النشاط تحفظات بشأن التكيف مع مقتضيات الزايا النسبية كما تفسرها تلك المشروعات ، اذ أن تلك الحكومات تخشى من أن تؤدي إعادة توزيع الصناعات دوليا الى الاضرار بها . وهذه المخاوف تعبر عنها بشدة النقابات والصناعات المتأثرة كما أنها تشتد خلال فترات تفاقم البطالة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ونظرا لتزايد تدفقات الاستثمارات الأمريكية

جدول رقم (٣)
معدلات ربحية أكبر ٢٩٨ مشروعا أمريكا دولي النشاط
في عام ١٩٧٠

(القيمة بالمليون دولار أمريكي
للأرباح بعد خصم الضرائب)

طبيعة العمليات	كافة الصناعات				التبترول				الصناعات التحويلية			
	القيمة	معدل الربح	القيمة	معدل الربح	القيمة	معدل الربح	القيمة	معدل الربح	القيمة	معدل الربح	القيمة	معدل الربح
العمليات المحلية	١٦٣٩٨	%٤,٧	٣٩٧٢	%٥,٨	٤٣٨	%٨,٦	٩٠٧٨	%٤,٥				
العمليات الخارجية	٧٢٨٣	%٧,١	٣٤٤٩	%١٠,٥	٣٤٣	%٨,٥	٢٢٠٨	%٥,١				
العمليات الخارجية بالمول النامية	٣٣٠٨	%١٤,٥	٢٦٠٠	%٢٣,٥	١٢٣	%١٠,٣	٢٦٥	%٤,٥				

Source: U.S. Department of Commerce 1972, as quoted in
A. Szymanski (1981) op. cit. p. 176.

للخارج مع تفاقم مشكلة البطالة ، فان النقابات العمالية قد مارست ضغوطا واسعة للمطالبة بتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان لتلك المطالبات أثرها الملموس (١١) .

— وفي مواجهة الاقتصاديات النامية كمصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهذا امر غير متوقع في ضوء التفسير محل التقييم حيث تتميز تلك الاقتصاديات بندرة رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية . ولكن الواقع يعارض ذلك ، فالمشروعات الدولية القادمة من دول نامية ليست حديثة العهد ، حيث تؤكد الدراسات قيام مثل تلك المشروعات منذ منتصف القرن الماضى بالنسبة لدول مثل هونج كونج (خاصة في مجال المستودعات الجبركية والتصدير) والأرجنتين (مثل Bunge Y Born, Alpargates الدولية النشاط منذ عام ١٨٩٠) ، ثم تزايدت بشدة في الوقت المعاصر المشروعات الدولية التابعة للدول النامية وتزايدت أحجامها وتنوعت أنشطتها (١٢) .

— وبمناسبة التدفقات الواردة الى الاقتصاديات النامية ، يواجه أيضا التفسير محل التقييم صعوبات ، خاصة في الزمن الطويل . فالبلدان النامية الحريصة على الاسراع بخطى التنمية الاقتصادية ستكون غير راغبة في تقسيم العمل على الصعيد الدولى مصاغا على أساس تفاوتات دولية موجودة في رأس المال والمهارات ، كما انها قد لا ترغب في شركات دولية لا تتناسب نوعية أنشطتها مع تطلعاتها . وبالفعل فان عددا من الدول النامية قد أصبح منافسا في صناعات مثل صناعات الصلب والآلات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل (١٣) . وبصفة عامة لم تعد أنماط التخصص والانتاج الدوليين ساكنة .

— أما التطورات التكنولوجية المعاصرة ، فانها تحل اقسى وأهم انتقاد يمكن توجيهه الى تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (وايضا الى تفسير اتجاهات التخصص والتبادل الدوليين) على أساس النفقات والمزايا النسبية . فالتطورات الحالية نحو تطوير وتكثيف استخدام « الالكترونيات الدقيقة والانسان الآلى » من شأنها التقليل من مزية تكلفة العمالة ، وهى مزية في صالح الاستثمار الأجنبى المباشر في الدول النامية ، وكانت أيضا في صالح الاستثمار الأمريكى المباشر في دول أوروبا . وهذه التطورات تثير المخاوف عن احتمالات تحول تدفقات الاستثمار الأجنبى الصادر من الدول الصناعية نحو مواطنيها الأصلية في المستقبل . وحقا لقد أكدت دراسة K. Hoffman (١٤) على قطاع الملابس تلك المخاوف . كما أن البيانات والاحصاءات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تعاظم أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر نحو الدول الصناعية المتقدمة منذ نهايات السبعينيات .

ولهذا لزم الامر البحث عن تفسيرات أخرى غير نظريات التبادل الدولى .

٢/١ - التفسير في ضوء المبادئ الاقتصادية المستقرة في مجالات تحليل سلوك المشروع

Micro (Enterprise) - Level Considerations

هذا التيار الفكرى غير منقطع الصلة بالتيار السابق ، الفارق أنه يركز على نتيجة النشاط المتمثلة في حجم الإيراد ومعدلات الربحية ومعدلات استقرارها .

مضمون التفسير :

يؤمن العديد من المهتمين بتفسير سلوك المشروع الدولى النشاط بأن الباعث الأعظم خلف تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وممارسة نشاطات انتاجية فى الخارج ، يتمثل فى السعى نحو تحقيق أعلى معدلات عائد ممكنة . وهو نفس الباعث الرائد لعمل المشروع فى ظل طريقة الانتاج الرأسمالية ولتطور تلك الطريقة من المنافسة (المشروع الصغير والمتوسط) الى الاحتكار (المشروع الكبير القومى واحتكارات القلة) ثم من المحلية الى الدولية . . (١٥) فالرغبة فى تعظيم العائد هى القوى الديناميكية والمسيطر الأعظم Key Master

ويترتب على ذلك المنطق :

(١) ألا تتدفق الاستثمارات المباشرة الى الخارج الا عندما تضمن المشروعات الحصول على عائدات عالية ومجزية على استثماراتها بالخارج بالمقارنة بعوائد استثماراتها بالداخل وأيضا بالمقارنة بعوائد النشاطات المماثلة المحلية بالدولة الأم وبالدول المضيفة .

(ب) تزداد التدفقات بارتفاع معدلات العائد من سنة لآخرى .

(ج) تتوطن فى المناطق التى توفر أعلى عائد .

(د) وتتركز فى القطاعات الاحتكارية (لتتمكن من تحقيق العائد المجزى) بينما تعزف عن القطاعات الأقل ربحية والقطاعات المتميزة بالمنافسة الشامة كالاستغلالات الزراعية وتجارة التجزئة والصناعات الحرفية (كالمنتجات الجلدية) .

ويصل إيمان Ch.P. Kindleberger فى العلاقة بين الامتداد الإقليمى والربحية أقصى المدى لدرجة دفعته الى تعريف المشروع الدولى النشاط على أنه « المشروع الذى ليس له وطن يدين نه بالولاء أكثر من غيره » (١٦) وذلك على أساس أن وطنه الفعلى حيث تتحقق الأرباح .

وتطلب المشروع الدولى تأمين معدلات للعائد فى الخارج أكبر من المعتاد يعد « سلوكا طبيعيا » وذلك لتعويض النفقات الإضافية وأيضا نظرا لحالة عدم التيقن التى تنتاب المشروع بشأن استثماراته الأجنبية المباشرة على المدى الطويل مهما كانت الضمانات القومية والدولية . فمن وجهة نظر Kindleberger & Lindert (1981) أنه فى ضوء مبدأ الرشادة الاقتصادية لا يمكن توقع تحرك المشروع خارج بلاده لينافس مشروعات فى عقر دارها متحملا قدرا من المخاطر والنفقات أكبر منه فى الداخل ، الا اذا كانت معدلات الربحية المتوقعة على قدر عظيم يسمح له بتعويض تلك المخاطر والنفقات ، والا ما قامت أصلا حاجة الى الاستثمار المباشر فى الخارج وكان يمكن الاكتفاء بتحركات دولية لرؤوس الأموال . وتؤكد دراسـة S. Hymer (1960) ان المشروعات الأجنبية لا ترضى بمجرد الفائدة أو ربح منخفض وإنما تأمل فى تحقيق تيارات داخلية مرتفعة من أصولها ، ولذلك يركزوا على القطاعات الاحتكارية وأن يكونوا الملاك الوحيدين كما يقومون عادة بشراء الأصول (من منشآت انتاجية وتجارية وخلافه) فى الدول المضيفة بأعلى مما يقبله مواطنو تلك الدول اعتمادا على الإيرادات العالية المتوقعة (١٧) .

واستهداف المشروع الدولى النشاط تحقيق معدلات عائد مجزية من نشاطه الخارج يعد أيضا « هدفاً ممكنا » بفضل :

(١) الاستفادة من المزايا النسبية ووفرة ورخص الموارد الانتاجية ، ومن ثم السماح لرأس المال (والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية ..) بتخير أنسب ظروف التقائهم مع العمل وعناصر الانتاج المادية (١٨) .

(ب) زيادة القوة التسويقية للمشروع وتحقيق مزايا الحجم الكبير الى جانب امكانية البيع فى البلاد المرتفعة الأسعار .

(ج) الاستفادة بمزايا تنويع مجالات النشاط حيث يعد التدويل تنوعا جغرافيا (وذلك حين تميل الفروع الخارجية الى أن تكرر كليا أو جزئيا أنشطة المشروع الأم) وتنوعا جغرافيا وقطاعيا (حين تعتبر الفروع الخارجية كيانات مستقلة تعمل فى فروع نشاط مختلفة أو مكملـة لأنشطة المشروع الأم) .

تأكيدات تطبيقية :

تؤكد العديد من الدراسات التجريبية ، صدق تلك الرؤية حيث تؤكد وجود ارتباط بين سلوك المشروع الدولى النشاط وتحقيق (أو على الأقل استهداف تحقيق) معدلات مجزية من العائد :

— فطبقا لبيانات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية (الدراسة الثالثة ، ١٩٨٣ ص ٣٧ — ٣٩) ، لقد بلغت التدفقات الواردة

للدخول المتأتية من الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالنسبة لجموع البلدان الرأسمالية ٢٥٤٩٥ مليون دولار أمريكي كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢ مقابل ٨٢٢٣ مليون دولار كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ . فإذا أضفنا الى تلك التدفقات ، الأرباح المعاد استثمارها في البلد المضيف ، فان اجمالي العوائد يبلغ ٣٣٣٢٠ مليون دولار سنويا (في المتوسط) خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢ مقابل ٩٨٤٢ مليون دولار سنويا (في المتوسط) خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ . ومعنى ذلك ان تدفقات عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عظيمة الأهمية وتنمو بمعدلات سنوية هائلة .

— ولقد توصلت دراسة B. I. Cohen (1972) على ٢٣٣ مشروعا أمريكيا عملاقا لقياس مدى تأثير العمليات الخارجية على مدى استقرار مبيعاتها وعوائدها خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٩ ، الى أن العمليات الخارجية والاستثمار الأجنبي قدموا وسيلة جيدة لضمان الاستقرار وتخفيف التقلبات في العوائد والمبيعات . كما توصلت دراسة مماثلة قدمها T. Horst (1974) الى أنه كان للعمليات الخارجية تأثير واضح على رفع معدل العائد (١٩) .

— ومن واقع بيانات واحصاءات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية (الدراسة الثالثة) فان النسبة المتوسطة لمبيعات الفروع الخارجية الى اجمالي مبيعات المشروعات الدولية الصناعية قد ارتفعت من ٣٠٪ في بداية السبعينات الى ٤٠٪ في نهاية السبعينات وأكثر من ذلك بالنسبة للعديد من المشروعات ، كما ارتفعت النسبة المتوسطة لصافي الأرباح الأجنبية الى أرباح المشروع الى أكثر من ٤٩٪ في عام ١٩٨٠ مقابل نحو ٤٦٪ في عام ١٩٧١ .

— ومن حيث معدلات الربحية ، فان العديد من التقارير والدراسات تؤكد تفوق معدلات الربحية للعمليات الخارجية للمشروعات على معدلات الربحية لعملياتها الداخلية . وهذا الأمر جلى تماما بالنسبة للمشروعات الأمريكية الدولية ، حيث تؤكد تقارير قسم التجارة الأمريكي عن بدايات السبعينات أنه بينما كانت معدلات الربحية للعمليات الخارجية للمشروعات الأمريكية الصناعية تبلغ في المتوسط ٧١٪ فانها لم تتجاوز ٧٤٪ بالنسبة للعمليات الداخلية (لأزيد من التفاصيل ، انظر الجدول رقم ٣) . بل يشير تقرير لوزارة التجارة الأمريكية (٢٠) الى أن أكبر ٢٢ مشروعا أمريكيا دوليا حققت في عام ١٩٧١ نسب ربحية من عملياتها الخارجية بلغت ٢٥٦٪ مقابل ٩٢٪ فقط في الداخل .

انتقادات :

على الرغم من تواجد تلك الأدلة الهامة على تعاظم أهمية عوائد استثمارات المشروعات في الخارج وتفوق معدلاتها على معدلات الاستثمارات

بالداخل وعوائد النشاطات المماثلة غير الدولية ، إلا أن العديد من الأدلة الأخرى ينفى وجود ارتباط عام قوى ودائم بين التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الخارج وبين الأرباح المجزية :

— ففى دراسة (R. Stobaugh & others (1976) لمعرفة ماذا كان سيحدث (فى صناعات الأغذية والكيماويات والورق والبتترول والمطاط والمعادن الأولية والأجهزة الكهربائية والآلات ووسائل النقل) لو لم يتم استثمار مباشر فى الخارج ، تبين أن عدم التيقن خلف قرار الاستثمار هو الغالب وبالتالي فإن المشروع لم يكن متأكد من الربحية . كما سبق أن خلصت دراسة (Schwartzman (1970 عن تدفقات الاستثمار الصادرة من أمريكا الشمالية) الى مثل تلك الشكوك (٢١) . بل من المحتمل تماماً أن يؤدي تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال معين الى تقليل فرص الربحية فيه ، مما يترتب عليه فى الزمن الطويل انعكاسا فى العلاقة بين الربحية والتدفقات الاستثمارية . كما أن تنوع النشاط جغرافيا قد ينطوى على تشتت للاستثمارات والنشاط مما ينعكس سلبيا على معدلات الربحية وعلى نصيب المشروع من السوق ، وإن رفع درجة الضمان وخفف من درجة عدم الاستقرار .

— الربط بين الربحية وتدويل النشاط قد يعجز عن تفسير تدفقات الاستثمارات المباشرة بين مناطق رأسمالية متقدمة ومتقاربة فى مستويات انتاجية رأس المال . كما قد يعجز عن تفسير اقدماء المشروعات الدولية (خاصة اليابانية أو التابعة لدول نامية) ليس فقط على العمل فى مجالات المنتجات الناضجة وإنما كذلك فى مجالات المنتجات الجديدة والمنتجات النمطية علماً بأن دراسة (Rugman & al (1985 توضح تناقص العائد فى مرحلة المنتجات النمطية (انظر الشكل رقم ١) .

— وتؤكد البيانات انه بينما كانت دول السوق الأوروبية المشتركة تستحوذ على نسبة هامة (نحو ٤٥٪) من تدفقات الاستثمارات الأمريكية المباشرة الى أوروبا فضلاً عن أن غالبية تلك الاستثمارات كانت متمثلة فى تدفقات جديدة وليس مجرد اعادة استثمار عوائد ، فإنه من المؤكد أن معدلات الأرباح التى كانت تحققها الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى دول السوق المشتركة تتقدم ببطء كبير عنه فى دول العالم بل كانت تتدهور فى الستينيات حيث فى المتوسط بلغ العائد منسوباً الى قيمة الاستثمارات ٨٪ فى عام ١٩٦٦ مقابل ١٠٪ فى عام ١٩٦٠ (٢٢) .

— وكما يتضح من بيانات مجلة Fortune ودراسات Rugman & al (1985) فإن معدلات الربحية السنوية (محددة على أساس العائد بعد خصم الضرائب منسوباً الى حقوق المساهمين) خلال فترة مجد المشروعات الدولية فى العالم (١٩٧٠ — ١٩٧٩) تراوحت بين ١٠ — ١٤٪ ، وهى ليست بالمعدلات الخطيرة التى تلفت النظر الى أن الربحية هى المحرك الأعظم لسلوك المشروعات الدولية . (انظر بيانات الجدول رقم ٤) .

— وفضلا عن ذلك ، فان الارتباط بين معدلات الربحية والميل للاستثمار في الخارج بالنسبة لاهم البلدان المصدرة للاستثمارات المباشرة يكاد يكون ضعيفا للغاية ، حيث تتواجد أعلى معدلات الميل للاستثمار مع أدنى مراتب معدلات الربحية ، والعكس . (انظر بيانات الجدول رقم ٥) .

فالربحية اذن — متمثلة في العائد المجزى غير المعتاد — ليست المدخل الاساسى لتحليل سلوك المشروعات الدولية .

.. ..

هكذا في ختام عرض وتقييم المداخل الفكرية القائمة على تفسير سلوك المشروع الدولى في ضوء المبادئ الاقتصادية « التقليدية » المستقرة ، يمكن التقرير عن يقين بأنها وان تنجح في تفسير بعض جوانب السلوك ومظاهره فضلا عن انها تجعل من النشاط الخارجى « سلوكا طبيعيا واختياريا واستراتيجية ثابتة » بالاضافة الى انها تخلق تناسقا وانسجا ما بين مختلف ابعاد النظرية الاقتصادية وجوانبها ، الا انها (كما تبين بجلاء من اوجه النقد العديدة التى سبق تقديمها) لا تقدم تفسيراً شاملاً مقنعاً ولا تأخذ في الاعتبار تأثير الظروف المحيطة والسلوكيات الخاصة القائمة مع تعاضل الاتجاه نحو ممارسة الأنشطة الانتاجية والتسويقية مباشرة في الخارج .

٢ — التحليل في ضوء توجيهات الظروف الموضوعية والسياسات العامة :

The Political Order & Environmental Factors as Major Determinants

خضوع الاقتصاد للظروف الموضوعية ولتوجيهات السياسة العامة امر لا جدال فيه (حيث ان الظواهر الاقتصادية بطبيعتها ظواهر اجتماعية) ومسلم به منذ المراحل المبكرة لتطورات الفكر الاقتصادى والسياسى . وكان من الطبيعى والمنطقى اذن الا تخلو دراسة او تقرير متعلق بتفسير ظاهرة التدويل وبواعثها من اشارات صريحة الى الظروف الاقتصادية والسياسية ، الداخلية والخارجية ، كمحددات اساسية (٢٣) . بل وصل الامر ببعض الكتابات الحديثة الى القول بوجود « نظرية السياسة العامة » في تفسير سلوك المشروع الدولى .

(٤) جدول رقم
معدلات الربحية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩
لأكبر المشروعات الدولية مرتبة تنازليا وفقا لقيم مبيعاتها

٪	مشروعات من الدول النامية	٪	مشروعات يابانية	٪	مشروعات أوروبية	٪	مشروعات أمريكية
٢٧,٧	Petrôle de Venezuela	١٦,٢١	Toyota	١٦,٢٤	Royal Dutch/shell	١٤,٩٠	Exxon
١٩,٢٠	Petrobas	١٣,٠١	Nissan	١٢,١٠	British Petrol	١٥,٥٤	GM
٠,٨	Pemex	١١,١٦	Hitachi	١٣,٦٤	Unilever	١٣,٢٢	Mobil
٢٢,١	Hyndai	٧,٩١	Nippon Steel	٠,٨٠	ENI	١٢,٢١	Ford
٢٣,١	YPF	٨,٣٥	Mitsubishi H.	٣,٥٢	Fiat	١٢,٧٤	Texaco
٤٧,١	Kuwait Petrol	١٢,٢٥	Electric	١١,٧٢	Co.F. de Petrôle	١٣,٠٦	St.O.L.of calif.
١٥,٦	Indian Oil	٧,٣٥	Kokan	١١,١٢	Peugeot, Citroen	١١,٣٦	Gulf oil
١٠,٠	Samsung	٧,٧٧	Sumitomo	٨,٠٥	Volks W.	١٨,٧٣	IBM
٩,٣	Chinese Petrol.	١٤,٤٠	Honda	٦,٤٩	Philips	١٦,٨١	GTE
٥٨,٤	Haci Omer	٨,٢٦	Kawasaki steel	٢,١٦	Renault	١٣,٦٨	St. Oil Indiana
١٨,٨	متوسط ٢٤ مشروعا	١٠,١٩	متوسط أكبر ٢٠ مشروعا	٨,١٣	متوسط أكبر ٢٠ مشروعا	١٢,٤٦	متوسط أكبر ٥٠ مشروعا

- معدل الربحية = صافي المائد بعد خصم الضرائب مستويا إلى حقوق المساهمين .

- المتوسط العام للربحية يتراوح بين ١٠ - ١٤ ٪ .

- الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ تمثل فترة ازدهار المشروعات الدولية في العالم

Source : Fortune's Directory of the 500 Largest U.S. Industrial

Corporations, quoted in A. Rugman, D.J. Leecraw & I.

Booth, » International Business, Firm and Envi-

ronment», New york : Macmillan, 1985, PP. 136 - 144.

ملاحظات :

جدول رقم (٥) مقارنة بين معدلات الربحية والميل للاستثمار
في الخارج لعدة بلدان مختارة في ١٩٧٨/١٩٧٧

النول	الميل للاستثمار الخارجى	معدلات الربحية	
	%	ترتيب	%
إنجلترا	١٨,٢	١	٢,٩
هولندا	١٤,٥	٢	٠,٨
السويد	٧,٩	٣	٢,٦
الولايات المتحدة	٦,٧	٤	٥,١
ألمانيا الاتحادية	٥,١	٥	١,٢
النرويج	٤,٧	٦	٠,٣
بلجيكا	٤,٢	٧	٠,١
كندا	٤,٠	٨	٤,٧
فرنسا	٣,٧	٩	١,٠
اليابان	٣,٦	١٠	١,٧
فنزويلا	٣,٣	١١	١٤,٩
إيطاليا	٣,٢	١٢	٣,٧-
فنلندا	٢,٩	١٣	٠,٦
البرازيل	٢,٣	١٤	٩,٩
استراليا	٢,٣	١٥	٣,٠
النمسا	٢,٠	١٦	٠,٠
أسبانيا	١,٣	١٧	٣,٣-
جنوب أفريقيا	١,٠	١٨	٣,٢
الفلبين	٠,٩	١٩	٣,٢
كوريا الجنوبية	٠,٧	٢٠	٤,٢

ملاحظات :

— البلدان مرتبة تنازليا طبقا للميل للاستثمار في الخارج في عام ١٩٧٧
 $\text{الميل المتوسط للاستثمار في الخارج} = \frac{\text{تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر للخارج}}{\text{الدخل القومى الاجمالى في نفس العام}}$

× ١٠٠

— معدلات الربحية للمبيعات ، وتخص عام ١٩٧٨ .

Source of The Average Propensity to Invest Abroad's Data :
 P. Buckley, «Testing Theories of Multinational Enterprises», in Buckley & Casson (1985), op. cit. p. 202.

Source of The data of Return on sales for the largest 831 Industrial Firms (1978) :

Dunning & Pearce, The World's Largest Industrial Enterprises, New YORK : St. Martin's Press, 1981, pp.30 - 32, Table 2.4.

١/٢ - الانتاج الدولى وسيلة للافلات من ضغوط القيود الاقتصادية الكلية فى الدول الام ووليد توجيهات الظروف الموضوعية :

TNE as one Means for Escaping or Exploiting Macroeconomic Constraints

تشير العديد من الدراسات والتقارير الى ان الانتاج الدولى والاستثمار الأجنبى المباشر يمثلان احدى الوسائل الهامة للافلات من ضغوط التقلبات الاقتصادية فى الدول المتقدمة . وهذا امر طبيعى . فمادام الانتاج الرأسمالى انتاجا يهدف الربحية وللسوق فقد تعين على الاستثمار البحث عن منافذ للتصريف والحصول على الايراد بالخارج حين عرفت الاقتصاديات الرأسمالية الازمة . فازمة ١٩٥٤ التى اصابته الكثير من الصناعات الأمريكية كانت باعثا قويا على الاستثمار المباشر فى الخارج . كما أن عقد السبعينات الذى عرف قمة ازدهار الانتاج الدولى المباشر والتدفقات الاستثمارية المباشرة الى أسواق الدول النامية ، كان أيضا عقد تدهور الاداء الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتقدمة المصدر العظمى للاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٤) . (انظر الجدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)

تدهور الاداء الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتقدمة (مؤشرات الاداء الاقتصادى) مقارنا بتعاظم تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة للخارج

مؤشرات الاداء الاقتصادى	الستينات	السبعينات
المعدلات السنوية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر	١١,٥ %	١٥,٦ %
المعدلات السنوية لنمو الانتاج الحقيقى	٥,١ %	٢,٥ %
المعدلات السنوية للتضخم	٤,٥ %	١٠,٦ %
المعدلات السنوية البطالة	منخفضة	٩,٠ %

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ ، ص ٧
والجداول ٢ - ١ ، ٣ - ١ .

ومن جانب آخر ، فان ممارسة الانتاج مباشرة فى الخارج متوقفة على توافر المناخ والابنية الخارجية المناسبة . ففى السنوات الاولى من القرن الحالى تركزت التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الخارج فى المزارع والمناجم

وذلك للانتاج من أجل إعادة التصدير . ثم في مرحلة لاحقة أصبح الاستثمار المباشر أكثر شيوعاً في الصناعات التحويلية والخدمات وذلك مع تطور الخدمات اللازمة وتهيؤ المناخ ، من تقدم الوسائل المصرفية والمواصلات والاتصالات وخدمات التسويق وتزايد القبول والرضا من جانب الأسواق المضيفة .

كما أن تواجد « الفوائض المالية » لدى المشروعات والدول بما يفوق احتياجاتها الجارية خاصة مع الارتفاع الهائل في أسعار البترول خلال السبعينيات كان من أهم العوامل الدافعة لتدفقات الاستثمار المباشر للخارج حيث كان من الطبيعي أن تنشغل المشروعات والدول بكيفية إدارة واستغلال تلك الأموال مما دفعها (كما يؤكد التاريخ) الى المشاركة في كثير من المشروعات في الخارج حيث قامت الاحتياجات المالية .

٢/٢ - الانتاج الدولي وسلوكياته « ناتج القوانين والتوجيهات السياسية العامة » .

لقد عبر Gilpin (1976, pp. 59 - 60) بوضوح تام عن خضوع الاقتصاد للسياسة العامة ، حيث كتب : انه في الأعمال الداخلية كما في الأعمال الدولية ، يعد النظام السياسي أعظم محدد لاتجاه النشاط الاقتصادي . فعوى السوق لا تعمل في فراغ سياسي بل على العكس فان النظام السياسي والسياسات العامة تنشد توجيه القوى الاقتصادية عبر قناة أو أخرى . فلقد أصبحت العلاقات الاقتصادية خاضعة بشدة لسيطرة السياسة العامة (ميسيسة Increasingly politicized) كلها تعارضت المصالح الاقتصادية مع توجيهات السياسة الاقتصادية الداخلية والدولية « وايضا كان Peggy B. Musgrave (1969) من الرواد المحدثين لتلك النظرة (٢٥) التي تجد صداها ايضا في كافة التقارير الرسمية والدراسات . وقد ترتب على ذلك ، بشأن تفسير اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقاتها وسلوك المشروعات الدولية النشاط ، اعتبارها انعكاسا للأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتغيراتها ، بمعنى أنها « نتاج للقوانين وتوجيهات السياسات العامة ، في الدولة الأم وكذلك في الدول المضيفة » .

تأكيدات تطبيقية :

* يوجد العديد من المشاهدات الواقعية الملموسة الدالة على أن الظاهرة محل البحث نتاج للقوانين والسياسات العامة في الدولة الأم :

— تؤكد الدراسات وجود تأثير جوهري « للمعاملة والقوانين الضريبية المحلية » : فمع فرض الرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمار الخارجى في يناير ١٩٦٨ (كإجراء مؤقت ثم أصبحت إجراء دائما) ، انخفض

حجم الاستثمار الأمريكى فى الخارج فى البداية (بمقدار ٨٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٨) ثم تعاظمت قيمته فيها بعد (حيث بلغ ١١٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٣ مقابل ٧٦٦ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ و ٤٠٠ مليار دولار فى ١٩٦٩) وذلك لتزايد اللجوء الى اعادة توظيف العوائد الخارجية بالاضافة الى تدعيم الاتصالات المباشرة بين المشروعات الدولية والبنوك الأجنبية (٢٦) . كما أن المعاملة الضريبية المتميزة للعوائد المتولدة من الأنشطة والفروع الخارجية قد حفزت المشروعات على الاستثمار الخارجى وعلى استبقاء إيراداتها للاستثمار فى الخارج ، حيث بلغ المجموع الكلى للأرباح المعاد استثمارها بالبلد المضيف بواسطة الشركات الدولية التابعة للدول الرأسمالية المتقدمة ٧٨٢٥ مليون دولار (٤٢٣٨ مليون دولار فيما يخص المشروعات الأمريكية) كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ مقابل ١٦١٩ مليون دولار فقط (٥١٧ مليون دولار فيما يخص المشروعات الأمريكية) كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ (٢٧) .

— وايضا ، « للقيود على ممارسة الأنشطة السامة او الخطرة او الملوثة للبيئة » علاقة وطيدة بتفسير سلوك المشروعات الدولية النشاط ، لدرجة أدت مؤخرا — كما تشير اليه دراسات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ودراسات (1981) Wyrick & Costleman (1979) الى ظهور « نظرية مؤداها أن الضغوط البيئية تعمل على الانتقال التدريجى لأشكال النشاط الاقتصادى الكثيفة التلوث من البلدان ذات الدخل المرتفع الى البلدان ذات الدخل المنخفض » (٢٨) .

ويؤكد صحة ذلك أن للشركات الدولية حصة غالبية فى انتاج الكيماويات وتسويقها دوليا ، حيث فى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال كانت تلك الشركات تمثل ثلثى السوق العالمى للمنتجات الكيماوية ، ووصلت تلك النسبة الى ٩٥٪ فى بعض الفروع .

— ويوجد العديد من الدلائل على أن تدفقات الاستثمار المباشر الى الخارج واقامة وحدات اقتصادية (واجتماعية) فى الخارج كانت وما تزال بمثابة « أداة لتنفيذ توجيهات السياسة العامة الخارجية والاقتصادية والتجارية للدولة الأم » : فيعتقد الكثيرون من الاقتصاديين ورجال السياسة فى تشجيع الاستثمار الأجنبى واقامة مشروعات خارجية « كوسيلة فى خدمة ميزان المدفوعات » (٢٩) . كما لعبت تلك التدفقات والوحدات الخارجية دورا أساسيا فى السيطرة الاستراتيجية وممارسة بعض الضغوط على الحكومات الأجنبية وتوجيه قراراتها ، مثلما حدث فى أوروبا الغربية وكوبا وشيلي .. من قبل المشروعات الأمريكية القائمة بها والمسيطرة على اقتصادياتها . وايضا يعد التدويل أداة فعالة لادخال العادات والعقائد والأفكار (بما يكون له أعمق الأثر فى النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى للدولة المضيفة) ، ويتم التأثير غالبا عن طريق صناعة الاعلان (فى

السينما والتلفزيون ووسائل النشر) والموسيقى والسياحة .. ونظرا للأهمية البالغة للتدفقات الاستثمارية الخارجية واقامة مشروعات في الخارج باعتبارها أدوات لتنفيذ توجيهات السياسة العامة فانه :

(أ) غالبا ما يكون وراء كل مشروع دولى كبير دولة تسانده ، وتجربة مصر (حين أهمت شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ حيث وجدت نفسها في مواجهة عسكرية بريطانية فرنسية ضارية) وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية تؤكد ذلك (٣٠) .

(ب) أصبحت المشروعات الدولية التى تملكها الدولة ظاهرة قوية (أكثر من ٤٠ مشروعا عملاقا) تسعى الدولة من ورائها كما تؤكد الدراسات ليس فقط الحصول على المدخلات أو تسويقها وانما كذلك كأداة لسياساتها التجارية والخارجية (٣١) .

(ج) ولا ينكر اقتصادى أن تعاظم الاستثمارات الأجنبية اليابانية واتجاهاتها القطاعية والاقليمية يعدون فى الأصل من تخطيط الدولة وسياسة من سياساتها العامة .

✽ وللاستقرار السياسى فى السوق المضيف أثر لا يمكن تجاهله على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهه ، كما أن **للقوانين والسياسات العامة فى الدول المضيضة انعكاسات هامة ومباشرة على تلك التدفقات وعلى سلوك المشروعات الدولية بصفة عامة :**

— فمن زاوية « المعاملة والقوانين الضريبية وكفاءة الادارات المالية » : توجد بلاد مضيضة معينة — خاصة بعض البلدان النامية الصغيرة — تستخدم من قبل المشروعات الدولية لأهداف التهرب الضريبى ، وتعرف بـ « الجئات أو الملاجئ الضريبية » Tax Havens ولهذا استحوذت على نصيب هام ومتزايد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوازدة . وتحتل الفروع بتلك الملاجئ مكان الصدارة فى عمليات التلاعب بالأرباح . ولقد أبدت حكومات بلدان الوطن قلقا متزايدا بشأن تلك الظاهرة واتخذت عدة تدابير لتجنبها مثل تضيق نطاق استعمال الملاجئ الضريبية وتحديد مخصصات المصروفات وامكانيات خصم الخسائر الخارجية للمشروعات الدولية القائمة بتلك الملاجئ .. الا أن ذلك ، وفقا للتجربة الأمريكية ، ما يزال اضعافا أحلام ، حيث أكدت دراسة على ٥١٩ شركة أمريكية دولية (تزيد قيمة أصولها على ٢٥٠ بليون دولار) أن أكثر من ٩٧٪ من معاملاتها لا تتم وفقا للسعر الحق، بل أن تلك الأنظمة لعلاج التهرب الضريبى قد ضاعفت العبء على المشروعات المستقيمة (٣٢) .

— وتعد التغيرات الحاصلة في سياسات معظم البلدان النامية فيما يتعلق « بملكية مواردها الطبيعية وتنميتها » من بين العوامل الهامة المسئولة عن تحديد اتجاهات التدويل وسلوكيات المشروعات الدولية . فعلى سبيل المثال ، مع الانخفاض المستمر والملاحظ في تدابير التأميمات في معظم البلدان النامية منذ منتصف السبعينات تعاضت بدرجة ملحوظة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى تلك البلدان . فبعد ارتفاع حاد في عدد تدابير التأميم في اوائل السبعينات (٨٣ تدبيرا في عام ١٩٧٥ مقابل ٦٨ تدبيرا في عام ١٩٧٤) انخفض بعد ذلك عدد التأميمات بصورة ملحوظة حتى بلغ متوسطا سنويا قدره ١٦ حالة تأميم خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ ، وفي المقابل تزايدت التدفقات الاستثمارية المباشرة الى بلاد الأسواق النامية لتبلغ كمتوسط سنوي ٧٥٢٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ مقابل ٢٤١٨ مليون دولار سنويا في المتوسط خلال النصف الاول من السبعينات ١٩٧٠ — ١٩٧٤ . وعلى العكس من ذلك الوضع ، فان تزايد الاتجاه خلال السبعينات نحو تملك الموارد الطبيعية قد ادى الى انخفاض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الصناعات الاستخراجية (٣٣) .

— والعلاقة وثيقة بين سلوك المشروعات الدولية النشاط و « الاتجاهات والاجراءات الحمائية » . والامثلة على ذلك عديدة وحيوية . فانعقاد اتفاقية روما عام ١٩٥٧ والتطورات الجادة اللاحقة لانشاء وتوسيع مجالات الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة) قد حفزوا المشروعات الأمريكية على الاستثمار المباشر في دول السوق المشتركة سواء للاستفادة من نطاقه او للاحتياط ضد تعاضم المشروعات الاوروبية وتزايد التكامل الاوربي . ولهذا بلغ نصيب دول السوق المشتركة (الستة آنذاك) من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأمريكية الصادرة الى الخارج ١٤٪ في عام ١٩٦٦ مقابل ٥٩٪ فقط في عام ١٩٥٥ ، وذلك على حساب التدفقات الى انجلترا التي كانت قبل قيام السوق المشتركة بمثابة « القنطرة التقليدية لتدفق الاستثمارات الأمريكية الى الأسواق الأوروبية »

Tete De Pont Traditionnelle De Capitaux Americans

وحيث لم تكن صورة السوق الأوروبية المشتركة وابعادها واضحة في البداية ، فان معدلات التزايد السنوي لتدفقات الاستثمارات الأمريكية الى دول السوق لم تتجاوز ٩٪ خلال الخمسينات ، ثم تعاضت خلال الستينات لتبلغ ١٨٪ وذلك مع تزايد تفهم المشروعات الأمريكية للصورة (٣٤) .

وفي السنوات المعاصرة يسند قدر هام من تدفقات الاستثمارات المباشرة اليابانية والأوروبية الى السوق الأمريكي ، الى الاجراءات الحمائية التي تواجهها الواردات الى الولايات المتحدة .

انتقادات وقيود :

على الرغم من تلك المشاهدات الملموسة المعلنة بقوة عن تواجد ارتباط قوى بين توجيهات السياسة العامة وضغوطها والظروف الموضوعية

من جانب وسلوك المشروعات الدولية من جانب آخر ، الا أن ذلك الارتباط لا يرقى الى مرتبة التفسير الشامل المقنع والنظرية العامة . وذلك لعدة عوامل يصعب تجاهلها :

— فهذا الارتباط يجمع بين المتناقضات . فعلى سبيل المثال قد سبق أن تأكدنا من النزعة الحمائية كحافز قوى لاعادة توطين الانتاج المباشر في الدول والمناطق ذات الاتجاهات الحمائية ، بل توقعت دراسة مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية (١٩٨٣ ، ص ٤) أن تكتسب عملية اصطباج الانتاج بالصفة الدولية قوة دافعة في المستقبل في ظل تشدد النزعة الحمائية . ورغم ذلك ، فانه من المتفق عليه أن من بين القوى الدافعة الأساسية لاصطباج الانتاج والاستثمار بالصفة الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، يتواجد تعاضد التيارات الفكرية والمجهودات الدولية لتحرير التبادل الدولي . وايضا تعاضدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتزايدة مع الازمة (الركود) ونقيضها (الانتعاش) ، ومع غياب التنظيم الفعال في السوق القومي (٣٥) ونقيضه (احكام الرقابة والتنظيم) .

— ومن حيث انعكاسات القيود المفروضة على الأنشطة الملوثة للبيئة في الدول المتقدمة واستغلال المشروعات الدولية للثغرات في الدول المضيفة خاصة النامية ، فاتجاه تلك الممارسات ليس قائما في الزمن الطويل بنفس الأهمية وذلك نظرا لتزايد المجهودات الدولية لحماية البيئة وجطر تلك الممارسات فضلا عن ردود الفعل بالدول المضيفة ومن جانب حملة الاسهم في المشروعات الدولية وكذلك نظرا لتطور الأبحاث الجادة في تلك المجالات .

— وايضا ، اذا كانت الدولة تسعى للسيطرة على مشروعاتها لتجعل منها أداة لسياساتها العامة ، الا أن المشروعات بفضل تعاضد أحبابها وتأثيرها وعلاقاتها (كما لاحظ (A. Berle & Means) تعمل جهدها لتحاشي ذلك بل قد تمارس سيطرة على حكومة موطنها . فكما يذكر (SOBEL (1972) فان المشروع العملاق الأمريكي Felix Frankfurter كان يعتبره البعض بهيمة The Rasputin of the New Deal لتأثيره الهائل على الرئيس روزفلت (٣٦) . وتؤكد الوقائع أنه في حالات كثيرة قامت المشروعات الدولية الأمريكية في الخارج باتخاذ خطوات لصالحها الخاص بل أضرت بالاقتصاد الأمريكي ، كاعادة استثمار أرباحها والمضاربة الواسعة على الدولار وتصدير العملة الأمريكية الماهرة والتهرب من الالتزامات الداخلية (٣٧) .

— أما من حيث الاعتقاد في تخطيط الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحسين ميزان المدفوعات ، فهو اعتقاد غير مؤكد . ففي دراسة مقدمة للكونجرس الأمريكي في بداية الستينات ، قدر P. W. Bell أنه يلزم مرور من عشرة الى عشرين سنة قبل أن يصبح الاستثمار الأجنبي مفيدا لميزان المدفوعات الأمريكي وقبل أن تستعيد الولايات المتحدة فوائدها واقساطا توازي المبلغ الذي سبق خروجه . بل أن دراسة (Hufbauer & Adler (1968 تؤكد أن للتصدير أثرا مباشرا على ميزان المدفوعات ، على عكس أثر التدفقات الاستثمارية المباشرة (٣٨) .

وهكذا فان تفسير سلوك المشروع الدولى على أنه صدى لتوجيهات السياسة العامة والقوانين (نتاج تنظيمى وسياسى) يعد تفسيراً محدود الدلالة فضلاً عن أنه يتجاهل تماماً اعتبارات الربحية والاعتبارات الفنية المؤكدة كبواعث أساسية لسلوك المشروع فى ظل أى تنظيم للنشاط الاقتصادى . ولهذا يفتقد ذلك الاتجاه قدراً كبيراً من قوته كتحليل اقتصادى مقنع .

٣ - « التحليل الاقتصادى الحديث » لسلوك المشروع الدولى النشاط ، « نظرية التنظيم الصناعى والمزايا الخاصة »

THE MODERN ANALYSIS : THEORY OF INDUSTRIAL ORGANIZATION & FIRM - SPECIFIC ADVANTAGES.

فى ضوء تحليل اقتصادى متعمق وخاص مباشرة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدرك Stephen Hymer (فى رسالته للدكتوراه التى انتهها فى عام ١٩٦٠ ، وفى كتاباته اللاحقة حتى وفاته المفاجئة فى فبراير ١٩٧٤) أن تلك التدفقات من طبيعة خاصة ولا يحكمها « القلب الجذب » Arid Mold لنظريات التبادل الدولى المألوفة (المكرسة أساساً لفهم سلوكيات تدفقات التجارة الخارجية وتحركات الأموال خاصة الاستثمار بالمحافظة) ولا تكنى أيضاً القواعد الاقتصادية الحاكمة لسلوك المشروع المحلى ، ولا مجرد الاسترشاد بتوجيهات الظروف . ونظراً لأن تلك الطبيعة الخاصة والتميزة تحتاج الى قوانين خاصة ملائمة ، فقد أخرج هايمر تلك التدفقات الى مجالات وأفكار « الانتاج الدولى » « International production » والتنظيم الصناعى « Industrial organization » ولقد اعتنق كندلبرجر تلك الأفكار وكان أكثر المتحمسين لنشرها وكتب عنها كثيراً مدافعاً ومطوراً لبعض جوانبها ، مما أدى بالاقتصاديين الى اعتبار « هايمر وكندلبرجر » « معاً رائدى « فكرة التنظيم الصناعى » ومؤسسيها . ولقد كتب لتلك الفكرة ، كمدخل متميز لتفسير سلوك المشروع الدولى وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، نجاح كبير منذ بدايات السبعينات (٣٩) .

وفى نطاق « التنظيم الصناعى » ممثلاً للقلب الخصب الجديد لفهم سلوكيات الانتاج المباشر فى الخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تطلب « هايمر وكندلبرجر » ضرورة أن يتواجد المشروع فى « وضع احتكارى » « Monopolistic Position » أو أن يجوز على « مزية خاصة » Specific Advantage تمنحه القدرة على الانتاج مباشرة فى الخارج ومنافسة المشروعات بالسوق المضيف فى عقر دارها وتعويض المخاطر والنفقات الإضافية . ومن تلك الزاوية عرفت فكرة التنظيم الصناعى العديد من المداخل والتيارات الفكرية الداخلية المتميزة : فبينما ركز هايمر وكندلبرجر على عوائق دخول النشاط Entry Barriers ، ركز Vernon على التباين

التكنولوجى ، واستند Caves على المقدرة على الانتاج المتميزة ، وركز Aliber على التفوق فى مجابهة مخاطر الصرف ، وتوجد مداخل وأفكار أخرى عديدة .. وفيما يلى عرض وتقييم لأهم تلك المداخل والتيارات الفكرية الحديثة القائمة أساسا فى اطار فكرة التنظيم الصناعى .

١/٣ - مدخل H & K : Hymer & Kindleberger Approach
« المشروع الدولى وليد عدم كمال المنافسة وعوائد الدخول »
TNE As A Creature of market Imperfections

مضمون مدخل H & K (٤٠) :

يتلخص جوهر مدخل H & K فى تفسير سلوك المشروع الدولى النشاط (دون الاستناد الى قواعد التبادل الدولى) فى ثلاث ركائز رئيسية مرتبطة فيما بينها :

أولا : تتمثل الدوافع الأساسية للانتاج والاستثمار الاجنبيين المباشرين فى « طبيعة أسواق احتكارات القلة Oligopoly والاضغوط المتولدة عنها » . فحيث ان هيكل التنظيم الصناعى المتمثل فى احتكارات القلة يسود غالبية النشاطات الصناعية فى الاقتصاديات الرأسمالية ، يصبح من الصعب على أى مشروع ان يزيد حصته فى سوقه المحلى دون ان يخشى المضاربات السعرية القاتلة . ولا يتأتى الحل اذن والافلات من ضغوط السوق المحلى الاحتكارى ، الا « بالامتداد للخارج » International Operations الذى يعد والحال كذلك بمثابة « متنفسا » خارج الأسواق المحلية (١) .

ثانيا : وحيث ان امتداد احد المشروعات المنافسة للخارج يخل بتوازن الأنصبه والقوى النسبية للمشروعات الكبرى فى سوقها المتميز باحتكار القلة وذلك لصالح المشروع الذى يادر بمد نشاطه للخارج ، فان المشروعات المنافسة الأخرى (حفاظا على التوازن وحماية لنصيبها النسبى المحلى ودفعاً عن أسواق تصريف منتجاتها) تكون مدفوعة الى « التقليد » Imitation واذن الامتداد للخارج . وهكذا يصبح التدويل تطورا حتميا (مفروضا) وقانونا من قوانين الطبيعة واستراتيجية دفاعية .. وليس مجرد اختيار .

ثالثا : لكى يتمكن المشروع العابر للحدود السياسية من منافسة المشروعات من جنسية البلد المضيف (والمستندة على ركائز طبيعية كالمعرفة بأحوال المستهلك وذوقه وأحوال السوق وأحوال عناصر الانتاج .. وباقى المعارف التى لا يمكن للفرع الأجنبى أن يتحصل عليها الا بمقابل) يتعين من وجهة نظر H & K أن يكون لدى المشروع « مزية خاصة معوضة او ان يكون فى وضع احتكارى يميزه » . ويعد توافر المزايا الخاصة القابلة

للانتقال دوليا Internationally Transferable Advantages لدى هذين الاقتصاديين بمثابة « الشرط الضرورى » لتمكين المشروع من الامتداد الخارجى بنجاح .

ولتحديد المزايا الخاصة ، اعتمد هايمر (فى رسالته) على نتائج أعمال J.S. Bain (1956) (بصفة أساسية) وكذلك على نتائج أعمال J. H. Dunning (٤٢) وبذلك ركز فقط على عوائق الدخول والنواقص السوقية الهيكلية التى من شأنها اغلاق السوق لصالح المشروع . ولقد حاول (Kindleberger (1969, 1984) إعادة تفسير وتطوير كتابات هايمر بصدد تحديد العوائق والمزايا الخاصة وقدمها فى أربع طوائف أساسية :

فى مجالات أسواق السلع (ويوجد تمييز الناتج ومهارات التسويق وإدارة الأسعار) ، فى مجال عناصر الانتاج (ويوجد التقدم التكنولوجى والقدرة على الوصول الى عناصر الانتاج وتقدم الأساليب التنظيمية) ، اقتصاديات الحجم الكبير ، والسياسات الحكومية (خاصة فى مجالات وضع القيود على الانتاج والأسعار والواردات) .

وهكذا فان مدخل H & K ينقل تماما موضوع تفسير سلوك المشروع الدولى الى مجال التنظيم الصناعى ويربطه فى كافة المراحل بعدم كمال المنافسة : ففى المرحلة الأولى كانت سيادة احتكرات القلة هى الباعث الى الامتداد للخارج بحثا عن متنفس . وفى المرحلة الثانية كان الحفاظ على التوازن بين مشروعات قليلة مهيمنة باعنا على تقليد الامتداد للخارج . وفى المرحلة الثالثة كان تواجد العوائق والمزايا الخاصة شرطا ضروريا لنجاح الامتداد للخارج وأيضا وسيلة من شأنها تمكين المشروع المستفيد منها من تعظيم صعوبات الدخول فى فرع النشاط الذى يهيمن عليه وذلك فى السوق المضيف . ومعنى كل ذلك ، أنه فى ظل هياكل للتنظيم الصناعى متميزة بسيادة المنافسة الكاملة و / أو غياب العوائق والمزايا الخاصة ، لن يتواجد الباعث على الاستثمار والانتاج المباشرين فى الخارج (حيث لا يواجه المشروع مشكلة فى سوقه الحلى ولا يستحوذ على ميزة خاصة تمكنه من التفوق فى السوق المضيف) .

وهكذا فالمشروع الدولى فى نظر H & K هو « المشروع الذى لديه القدرة على استخدام نشاطه الخارجى لقتل المنافسة وفصل الأسواق عن بعضها ، مستعينا فى ذلك بالمزايا الاحتكارية الخاصة به » (٤٣) .

تأكيدات تطبيقية :

هذا المدخل الجديد نسبيا فى بنائه وتفسيره لسلوك المشروع الدولى النشاط يجد العديد من المشاهدات الواقعية الهامة التى تؤكد صحته :

— فالامتداد للخارج تحت ضغوط السوق المحلى الاحتكارى وصعوبة المنافسة ظاهرة مسلم بها : فمن واقع بيانات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية (الدراسة الثالثة ، ص ٨٩) يتبين أنه ، رغم تزايد النشاط الخارجى للمشروعات الدولية الأمريكية والبريطانية ، إلا أن الأهمية النسبية لذلك النشاط (مقدرة بنسبة المبيعات الخارجية الى المبيعات الكلية للمشروع) كانت أقل بالنسبة للشركات الأمريكية عنها بالنسبة للشركات البريطانية نظرا لاتساع السوق المحلى الأمريكى . ومن واقع دراسات (Dunning & Pearce (1981 على ٥٢٣ مشروعا دوليا تمت دراسة سلوكهم لتحليل أهمية النشاط الخارجى ، كانت المشروعات الأمريكية عند المتوسط بينما المشروعات الدولية الخاصة بالدول الأوروبية الصغيرة (مثل بلجيكا وسويسرا والسويد) كانت أكثر نشاطا خارجيا (٤٤) . ويعطى (Kindleberger & Lindert (1981, p. 548 مثالا من واقع قطاع الحساء حيث يؤكدان أنه بالنسبة للمشروع Campbell Soup Co كانت المنافسة المحلية ممكنة حتى عام ١٩٥٠ وبالتالي لم يكن لديه أى فرع خارجى الا بعد ذلك التاريخ حيث تعقدت ظروف المنافسة ، بينما كانت المنافسة حادة منذ البداية فى مواجهة Heinz ولذلك كان يملك ٥٧ فرعاً خارجياً .

— والتقليد بين العمالقة سلوك مؤكّد أيضا . فكما يذكر Kindleberger & Lindert (P.547) أنه عندما أقدم Lever Brothers على الامتداد فى الولايات المتحدة قام Protector Gamble (المنافس له فى نفس نوع النشاط ، إنتاج الصابون والمنظفات) بالامتداد الى إنجلترا ، والشئ نفسه حدث فى مجالات إنتاج الآلات الحاسبة والمعدات المكتبية والبترول .. وحتى فى مجال السيارات عندما أقدم مشروع دولى على بناء مصنع خارجى صغير وغير فعال فى البرتغال فان خمسة عشر مشروعا منافسين عملوا بالمثّل . ولقد شبه كندلبرجر ذلك الوضع « بسباق السفن الشراعية » وما يحدث خلاله من تطاحن واتفاقات .

— وعلى مستوى ضرورة تواجد العوائق والمزايا الخاصة ، فانها لا تعدم ما يؤكدها : فتؤكد دراسة Dunning & Pearce, 1981 تعاظم النشاط الخارجى بالنسبة للمشروعات القائمة فى الأسواق المحمية . ومن واقع بيانات ودراسات مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية (الدراسة الثالثة ص ٢٥٥ — ٢٥٨) يبدو عن يقين أن الفروع الأجنبية متميزة بقوة تنظيميا وماليا ، فى داخل سوقها المحلى وفى الأسواق المضيفة . وتؤكد دراسة F.J. Knickerbocker الذى كان معتقنا لفكرة التنظيم الصناعى وأقدم على دراستها بالنسبة لمجموعة من ١٨٧ مشروعا أمريكيا عملاقا أنه :

(أ) توجد علاقة قوية بين ردود الفعل الاحتكارية لمنافسى القلة Oligopolistic Reactions والهيكل الصناعى Industriol structure

(ب) وأنه كلما زادت درجة التركيز فى جانب البيع كانت إمكانية دخول السوق صعبة (٤٥) . كما تؤكد العديد من الدراسات أن « حجم المشروع »

Firm size كان يمثل عاملا قويا ومستقلا وإيجابيا فى دفع الاتجاه نحو التدويل على اعتبار أن هذا العامل مصدر قوى للتمتع بمزايا احتكارية (حيث يعطى مدخلا سهلا ومتميزا لأنسواق عناصر الإنتاج ومحابة الحكومة) فضلا عن أنه يعكس تأثير العوامل التى تخلق حواجز فى مواجهة دخول فرع النشاط (٤٦) . ويؤكد J. & C. Nême, P. 256 أن الاتجاه نحو التداول بدأ أولا من جانب المشروعات الأمريكية العملاقة .

انتقادات :

مهما تعددت الشواهد العملية الدالة على صدق رؤية H & K فى تفسير سلوك المشروع الدولى النشاط ألا أن المغالاة فى ربط ذلك السلوك كلية بعدم كمال المنافسة يواجه انتقادات عديدة :

— فذلك المدخل يتجاهل إمكانية لجوء المشروعات المتوسطة — بل وحتى الصغيرة — الديناميكية الى تدويل نشاطها . والتاريخ الاقتصادى يعرف أمثلة عديدة وهامة لها .

— قد ينبجح فى تفسير عوامل الخروج من السوق المحلى ، لكنه لا يقدم تفسيراً مقنعا لعوامل التوطن بالخارج . كما أنه من المؤكد أن درجة سيطرة الفرع الخارجى على السوق المضيف ليست مطلقة .

— يركز ذلك المدخل على عوامل شكلية (هيكل السوق) دون اعتبار جاد لمظاهر الكفاءة والفعالية **Efficiency** .

— يخلق تناقضا فى داخل النظرية الاقتصادية . فبينما يعتمد ذلك المدخل على عدم كمال المنافسة (حيث يفترض سيادة احتكارات القلة وتوافر المزايا الخاصة والاحتكارية والقدرة والرغبة فى التغلب على المشروعات المنافسة) ، يتوصل كندلبرجر (١٩٦٩) الى أن المشروعات الدولية ستزيد المنافسة الدولية وذلك عن طريق تحطيمها لقوى الاحتكار فى سوقها المحلى وتخطيها للحواجز التى تضعها السياسات الحكومية (Cf. Buckley & Casson, 1985 p.7.)

— وعلاوة على كل ذلك ، فإنه يصور المستثمرين الأجانب على أنهم « غزاة عتاة » قادمون ليخوضوا معركة ضد بعضهم البعض على ساحة الأسواق المضيفة دون مراعاة لصالح هذه الأخيرة أو مصالح الوطن الأم ، فى حضور منافسين محليين ضعفاء ولا صفة لهم فى المعركة . وتزداد الصورة قتامة اذا علمنا أن المشروعات الدولية لا تعمل غالبا فى القطاعات التنافسية ولا تقبل شركاء محليين أقوياء وحتى اذا عملت فى قطاعات تنافسية فتسعى للسيطرة عليها . وتلك نظرة معيبة ومن شأنها افساد المناخ الاستثمارى والتعاون الدولى ، فضلا عن أنه يحذر من مصداقية نتائجها تواجد ميل متزايد

نحو التعاون والتنسيق بين المشروعات الدولية وخاصة للحد من سلطات المشروعات العملاقة (مثل الاتفاقات بين GE, Bull للحد من سلطات IBM) .

— هذا فضلا عن أن فكرة المزايا الخاصة فكرة معيبة وقصيرة الأجل (كما سيرد نقدها في ختام عرض التحليل الحديث) .

٢/٣ — مدخل فرنون : VERNON APPROACH :

« المشروع الدولي وليد التباين التكنولوجي »

TNE AS A CREATURE OF TECHNOLOGICAL DIFFERENCES

يعد ريموند فرنون Raymond Vernon رائد رؤية متميزة في تفسير ظاهرة تدويل المشروعات لنشاطها الانتاجي والتسويقي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يربط تلك الظاهرة بالتباينات التكنولوجية واحتكارات التجديد التكنولوجي ومخاطر الشيوخ التكنولوجي . . ولديه ، يعد التفوق والتجديد التكنولوجي المزية الخاصة (الاحتكارية) (٤٧) .

مضمون مدخل VERNON : (٤٨) :

أقدم فرنون على تفسير ظاهرة تدويل المشروعات لنشاطها الانتاجي والتسويقي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال فكرته «دورة الحياة التكنولوجية للمنتج» (باختصار دورة المنتج) product cycle وأعطى للتدويل بواعث وصورا وسلوكيات متميزة في كل مرحلة من مراحل تلك الدورة . ولقد قدم فرنون في عام ١٩٦٦ رؤيته الأساسية في نموذج الشهير باسم « دورة المنتج » ثم ، تحت تأثير تعاظم ظاهرة التدويل خلال السبعينات وخاصة من خلال المشروعات الدولية العملاقة العاملة في ظل احتكارات القلة فضلا عن تبلور فكرة التنظيم الصناعي بفضل الكتابات المتدفقة لهايملر وكندلبرجر وغيرها خلال السبعينات أيضا ، طور فرنون في السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ نمودجا جديدا تحت اسم « دورة الاحتكار » . نحاول فيما يلي عرض جوهر النموذجين فيما يخص كيفية تفسير نشأة المشروع الدولي النشاط وسلوكه .

نمودج دورة المنتج The Product Cycle

تقوم الفكرة الأساسية لذلك النموذج على أن لكل « منتج جديد » New Product دورة حياة تكنولوجية ، ثلاثية المراحل من حيث تطور

المعرفة بالفنون التكنولوجية لانتاجه (وما ينطوى عليه ذلك من ظواهر التباين التكنولوجى والتجديد التكنولوجى ومخاطر شيوع التكنولوجيا ومجهودات البحث والتطوير) ونطاق الأسواق والفرص المتاحة للتسويق (وذلك من خلال حجم السوق وتغير الأذواق وامكانيات الانتاج الكبير واثار الدخل) :

— فى المرحلة الاولى ، او ما يطلق عليها مرحلة المنتج الجديد (وهى مرحلة تجريبية أساسا حيث نكون بصدد اكتشاف منتج جديد يحتاج انتاجه وتسويقه الى صلة مباشرة بين المشروع القائم على انتاجه وموردى عناصر الانتاج ووحدات البحث والتطوير والعملاء ..) ، يتركز بالتالى الانتاج والاستهلاك فى الوطن الام الذى هو عادة دولة صناعية متقدمة نظرا لأهمية الدخول وأهمية الانفاق على البحث والتطوير ووفرة رأس المال والتكنولوجيا ، واذا قام المشروع بتقديم المنتج الجديد للأسواق الخارجية فيكون أساسا من خلال التصدير . وأذن من حيث المبدأ ، لا وجود للاستثمار المباشر فى الخارج خلال تلك المرحلة .

— فى مرحلة ثانية ، مرحلة المنتج الناضج The Maturing Product يزداد الطلب على المنتج الجديد لتزايد التعرف عليه وتبرز بالتالى الحاجة الى (او امكانيات) الانتاج الكبير ، وعادة ينبعث الطلب المتزايد من الدول المتقدمة الأخرى . وبعد أن يقوم المشروع المجدد بمواجهة الطلب الخارجى بالتصدير ، قد يعتمد الى تغيير سلوكه **واللجوء الى الانتاج المباشر فى الخارج** وذلك لاعتبارات النفقة (تخفيض نفقات النقل والتأمين ومخاطرهما ونفقات التوزيع ..) ولحماية أسواق التصريف (التصدير سابقا) من المنتجين المنافسين المحتملين وللخشية من شيوع التكنولوجيا مع التصدير أو منح التراخيص . وخلال المرحلتين الاولى والثانية يظل المشروع المجدد متمتعاً بميزة احتكارية متمثلة فى التفوق التكنولوجى .

— فى مرحلة ثالثة وأخيرة ، مرحلة المنتج القديم أو النمطى أو المألوف The Standardized Product Stage ، تنتشر تماماً تكنولوجيا الانتاج الجديد وتزداد المنافسة السعرية وتصبح بالتالى اعتبارات النفقة هى الأساس وتستقر المزايا النسبية فى صورة الانتاج بأقل تكلفة ممكنة وتزداد بالتبعية أهمية اعتبارات الموقع متمثلة فى القرب من مصادر عناصر الانتاج وأسواق التصريف . ولتلك الاعتبارات مجتمعة ، قد تعتمد المشروعات (خلال تلك المرحلة من الشيوع التكنولوجى) الى **اتهام مراحل الانتاج كثيفة العمل فى الدول النامية** حيث العمل وفير والأجور أقل تكلفة ، وذلك من خلال تدفقات استثمارية مباشرة .

نموذج دورة احتكار القلة The Oligopoly cycle

كان فرنون يخص الولايات المتحدة الأمريكية بتحليله ونموذجه لدورة المنتج حيث جعل ظهور الانتاج الجديد يتركز فيها فى المرحلة الاولى بفضل انفاقها الهائل على البحث والتطوير وبالتالي تفوقها التكنولوجى الهائل

واحتكارها للتحديد التكنولوجي فضلا عن اتساع حجم سوقها ووفرة رأس المال . ثم ميز المرحلة الثانية بقيام المنتجين الأمريكيين بالاستثمار المباشر في الدول المتقدمة الأخرى ، حيث اجتاحت فعلا الاستثمارات الأمريكية أسواق كندا وأوروبا الغربية واليابان . ثم بالمرحلة الثالثة ، أراد فرنون تفسير ظاهرة ممارسة المشروعات الأمريكية لانتاجها مؤخرًا في المناطق المتميزة بانخفاض العمالة بقصد إعادة التصدير إلى الولايات المتحدة نفسها والأسواق الأخرى من العالم ، كما حدث في مجالات انتاج المنسوجات والأدوات الكهربائية .

ولكن ذلك التحليل وإن صدق على معطيات الخمسينات والستينات إلا أنه أصبح غير صادق منذ السبعينات حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول متقدمة أخرى (أوروبا واليابان وكندا ..) بل ومن الدول النامية ، فضلا عن اتجاه المشروعات الدولية نحو هيكل التنظيم الصناعي المتميز باحتكارات القلة ووضع الحواجز في مواجهة المشروعات الجديدة . ولهذا طور فرنون خلال السبعينات نموذجا جديدا أطلق عليه «دورة الاحتكار» The Oligopoly Cycle لتفسير الظاهرة في ضوء المعطيات الجديدة والجدول رقم (٧) يوضح جوهر النموذج الجديد بالمقارنة بنموذج دورة المنتج .

ولكن ، كما يرى (Rugman & al. (1985, op. cit. pp. 115 - 116) ، أن النموذج الجديد يحمل نفس أفكار ومراحل النموذج الأول دون أدنى تغيير ، باستثناء تغيير المصطلحات حيث تم إحلال Oligopoly محل Procluct .

تأكيدات تطبيقية :

لقد تمت سلسلة هائلة من الدراسات التجريبية في قطاعات واقتصاديات مختلفة وتؤكد جميعها صدق مدخل فرنون :

— ففي دراسة عن طبيعة التجارة الخارجية في مجال المعدات المكتبية ، تحقق Eric Hoffmeyer من أن المخترعين الأمريكيين هم الذين اقتحموا في الأصل مجال انتاج الآلات الحاسبة ومعدات تسجيل المعلومات ، ثم مع تزايد الطلب عليها بدأوا في تصديرها ثم انتاجها في الخارج ، ثم مع مرور الوقت وانتشار فنون انتاجها تزايد اعتماد السوق الأمريكي على استيراد تلك المعدات في مقابل التركيز على انتاج وتصدير نوعيات جديدة من المعدات المكتبية متمثلة في الآلات الحاسبة المعقدة والأنظمة المطورة لمعالجة المعلومات (٤٩) .

— وأيضا تؤكد الدراسات أن نشاط المشروعات الدولية الصناعية اتسم (في مراحله الأولى على الأقل) بالتركيز على الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة المتمتع بمعدلات نمو مرتفعة ، مثل الصناعات الهندسية والكهربائية والكيمائية والبتروكيماوية (٥٠) .

— وبصفة عامة ، تجمع الدراسات على أن :

✳ انسياب تدفقات الاستثمار الأمريكى المباشر وسيطرتها على اقتصاديات العالم (بما فيها اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان وكندا . .) خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٥ ، يرجع أساسا الى عامل التفوق التكنولوجى الأمريكى خلال تلك الحقبة .

✳ وبالمثل يسند جانب أساسى من التدفقات الصادرة الهائلة للاستثمارات الأوروبية واليابانية الى مختلف دول العالم بما فيها الولايات المتحدة وذلك منذ منتصف السبعينات ، الى تقارب المستويات التكنولوجية بل والتفوق التكنولوجى على المشروعات الأمريكية فى بعض المجالات . ويمكن تأكيد تلك الاستنتاجات من خلال مقارنة مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير ، حيث يتوافق فقدان المشروعات الدولية الأمريكية لتفوقها النسبى لصالح المشروعات الدولية الأوروبية واليابانية مع الانخفاض النسبى لنفقات البحث والتطوير فى الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات فى وقت تزايدت

جدول (٧) مقارنة بين نموذجي فرون

النموذج	المراحل	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
نموذج « دورة المنتج »		ظهور منتج جديد :	يصبح المنتج ناضجاً :	يصبح المنتج ناضجاً :
		NEW PRODUCT	MATURING PRODUCT	STANDARDIZED PRODUCT
نموذج « دورة احتكار القلة »		- يتم الإنتاج والاستهلاك أساساً في الوطن الأم (الولايات المتحدة)	- يزداد الطلب عليه	- شيوع ككولورجيا إنتاجه
		- مع احتمالات التصدير	- إنتاج مباشر في الخارج ، في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى	- الإنتاج في الخارج في المناطق نفقة العمل منخفضة .
نموذج « دورة احتكار القلة »		الاحتكار القائم على التجديد التكنولوجي	الاحتكار الناضج :	الاحتكار الكامل :
		INNOVATION-BASED OLIGOPOLY	MATURE OLIGOPOLY	SENESCENT OLIGOPOLY
		ويقوم على :	ويقوم على :	ويقوم على :
		- المنافسة السعرية	- الكار ثلاث	- تنوع الناتج
		- اقتصاديات الحجم	- اقتصاديات الحجم	- حواجز دخول النشاط

فيه أهمية تلك النفقات من جانب المشروعات الأوربية واليابانية . وبيانات الجدول رقم (٨) تؤكد ذلك فيما يتعلق بالانفاق على البحث والتطوير من جانب المشروعات . كما تؤكد بيانات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية وكذلك تقارير مؤسسة U.S. National Sciences Foundation تناقض نسبة الناتج الإجمالى الأمريكى المخصص للانفاق على البحث والتطوير منذ منتصف الستينات .

انتقادات :

تمتاز رؤية ونماذج فرنون بأنها تفسر جيدا سلوك المشروعات الدولية الأمريكية خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الحالى كما أنها توضح ظاهرة الانتاج المباشر فى الخارج بقصد اعادة التصدير وتلقى الضوء على العديد من جوانب المنافسة الدولية حيث تفسر — تماما مثل نموذج H & K موقف المشروعات القائمة من المشروعات الجديدة ودور التباين التكنولوجى . بل أن بعض الكتابات تغالى فى تعظيم دور التكنولوجيا الى حد سمح للاقتصاديين R. Muller & G. Mensch أن ينسبوا الأزمة التى تمر بها الرأسمالية العالمية منذ بداية الثمانينيات الى « الافلاس التكنولوجى » (٥١)، l'épuisement du progrès technique

ولكن رغم ذلك لم تسلم تفسيرات فرنون من النقد :

— حيث تشير العديد من الدراسات الى أن المشروعات الدولية تمارس الآن نشاطها الإنتاجى الخارجى فى منتجات من كافة المراحل التكنولوجية (منتجات ناضجة، ومنتجات نمطية أو جديدة ، وفى أحيان كثيرة تجمع بين أكثر من نوع وبدون مرور فترات زمنية ملموسة ، بهدف مساندة التغير المستمر فى الحاجات ومتطلبات المنافسة الدولية) (٥٢) . وإذا كانت المشروعات الدولية تركز على الفروع ذات الكثافة التكنولوجية ، الا أنها تعمل أيضا فى الفروع الأقل كثافة تكنولوجية ، فمن واقع دراسات Dunning & Pearce (1981) على ٨٣١ مشروعا كبيرا فى عام ١٩٧٨ تبين أن أكثر من ثلث ذلك العدد يصنف ضمن الصناعات متوسطة كثافة البحث ونحو ٣٠٪ منها منخفضة كثافة البحث (٥٣) .

— ومن حيث الاعتراف بأهمية الانفاق على البحث والتطوير ، فإنه لا يعد مؤشرا صادقا للتباين التكنولوجى . فالدراسات تشير الى أنه من بين ألفين من المشروعات الدولية الأمريكية يساهم ٢٨ مشروعا فقط بنحو ٢٦٪ من الانفاق على البحث والتطوير العلمى — وفى فرنسا يساهم ١٦ مشروعا من بين ٤٤٠ مشروعا دوليا بنحو ٤٣٪ من مجموع الانفاق على البحث والتطوير (٥٤) .

جدول (٨) مقارنة نفقات البحث والتطوير R & D من
جانب المشروعات الدولية العملاقة في بعض مجالات
مختارة ، في عام ١٩٧٠

المجال/المشروع	(جنسيته)	نفقات البحث والتطوير R & D	
		مليون دولار	% من رقم المبيعات
* في مجال الكيماويات :			
Basf	ألماني غ	١١٦	%٧,٢
Bayer	ألماني غ	٩٧	%٥,٧
Union Chemical	بلجيكي	٥	%٥,٤
Celanese	أمريكي	٥٣	%٥,٢
Dow	أمريكي	٩٢	%٤,٨
Rhône - Poulenc	فرنسي	٥٥	%٣,٩
Union Carbide	أمريكي	٧٨	%٣,٩
ICI	إنجليزي	١٢٢	%٣,٤
AKzo	هولندي	٥٥	%٢,٨
* في مجال المنتجات البترولية :			
Royal Dutch/shell	هولندي	١١٩	%١,٢
Conoco	إنجليزي أمريكي	٢٣	%٠,٨
* في مجال المنتجات الكهربائية :			
Westing house	أمريكي	٣٠٠	%٩,١
GE	أمريكي	٦٠٠	%٧,٢
Philips	هولندي	٢٩١	%٧,٠
Siemens	ألماني غ	٢٣٠	%٦,٧

Source : Charles Levinson, «Capital, Inflation, and the Multinationals», New york : Macmillan, 1971. P. 57.

بيانات الجدول تؤكد بجلاء تقارب مستويات الانفاق على البحث والتطوير بل والتفوق على المشروعات الأمريكية في أحيان كثيرة ، علما بأنه في عام ١٩٧٠ لم تكن المشروعات الدولية غير الأمريكية قد تعاضمت شأنها بعد .

— وتؤكد دراسات D. lecrow (1980) على ٢٣ مشروعاً دولياً تقع فى منطقة رابطة جنوب شرق آسيا أنها أقل ميلاً من الشركات الدولية التابعة للدول المتقدمة لاستعمال التقنيات الانتاجية الواسعة النطاق (٥٥) ، وهذه ظاهرة عامة على المشروعات الدولية التابعة للدول النامية . وهذا يناقضى مضمون رؤية فرنون أن التقدم التكنولوجى أساس النشاط الخارجى المباشر .

— **واهم نقد** يمكن توجيهه الى رؤية فرنون يتمثل فيما تبينته لجنة الاستثمارات الدولية والمشاريع المتعددة الجنسية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى تقرير هام لعام ١٩٨١ لدى تحليلها لتباطؤ تدفقات الاستثمارات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية الى أوروبا ، أن الأهمية التى تحتلها الاستراتيجيات الرامية الى تقييم المزايا التى تستمدّها الشركات من تفوقها التكنولوجى قد تناقصت كما أن هناك اتجاه لترتيبات لأقامة كارتلات تكنولوجية (٥٦) .

٣/٢ - مدخل CAVES :

المشروع الدولى وليد القدرة على الانتاج المتميز

Caves Approach : The Product - Differentiation Advantage

لتوفيق بين أفكار هابير — كندلبرجر — فرنون ، بين Caves (1971, 1974, 1982) انه على المستوى الصناعى تمثل الكثافة التكنولوجية والمهارة التسويقية Technological Intensity & Advance Marketing المزيّتين الأساسيتين الكامنتين خلف التدويل . وقد جمعهما تحت تعبير القدرة على « تمييز (تنويع) الناتج » Product Differentiation (٥٧) .

وتؤكد بالفعل العديد من الدراسات التطبيقية صحة ذلك التفسير الذى يرى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بصفة خاصة من الولايات المتحدة الى أسواق كندا وإنجلترا ، ترجع الى القدرة على تمييز الناتج (٥٨) .

٤/٣ - مدخل ALIBER :

المشروع الدولى أداة ممتازة لجابهة مخاطر الصرف عند أدنى تكلفة

Aliber Approach : TNE As A Currency Area Phenomenon

قدم اليبير R. Z. Aliber (1970, 1971, 1983) رؤية متميزة لتفسير تدفقات الاستثمار المباشر للخارج والانتاج الدولى تعد الى حد ما بمثابة صيغة خاصة من نظرية التبادل الدولى فى شقها المالى وصورة متميزة

للترويج المالي Special Case of The Capital Arbitrage Theory . وتركز تلك الرؤية على تعدد المناطق النقدية وقيام مخاطر الصرف ، وتعطى لسلوك المشروع الدولي تفسيراً من الزاوية النقدية الدولية .

مضمون رؤية الليبر (٥٩) :

يعتقد الليبر أنه طالما أن العالم لا يشكل منطقة نقدية واحدة ، مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف قائمة كما سيتباين العائد (المتمثل في الفائدة) على نفس السندات المالية مقومة بعملات مختلفة ، فضلاً عن مخاطر تناقص العائد والأصل الرأسمالي بتدهور قيمة العملة المقوم بها الأصل وعائده . وبالتالي يعد من الأفضل مجابهة مخاطر الصرف من خلال الاحتفاظ بأصول مقومة بالعملة القوية مما يترتب عليه تدفق الاستثمارات المباشرة الى الخارج . وهكذا يعد النشاط الخارجى وسيلة متميزة لمجابهة مخاطر الصرف عند أدنى تكلفة ممكنة . ويضيف الليبر ، ولكن المستثمرين ليسوا واسعى الأفق Myopic في ذلك المجال حيث أنهم يعاملون كل أصول المشروع كما لو كانت في نفس المنطقة النقدية للمشروع الأم . فالمشروع القائم في المملكة المتحدة يعد كأصل مقوم بالسترليني ولكنه لو كان مملوكاً لمشروع أمريكي فسيعامل في السوق كما لو كان في منطقة الدولار A Dollar Asset .

وينبثق عن ذلك التفسير عدة استنتاجات منطقية منها : أنه في حالة تصور قيام منطقة نقدية موحدة وبالتالي زوال مخاطر الصرف لن تتدفق الاستثمارات المباشرة بموجب رؤية الليبر (وانما لاعتبارات الموقع) . كما انه في حالة عدم اكتراث المنظم بالمقارنة بين قيم العملات ، لن يتواجد استثمار وانتاج مباشرين في الخارج (ولكن الليبر يؤكد هنا أن المستثمرين مدركون تماماً لمخاطر الصرف وتدهور قيم العملات ويسعون لمجابهة ذلك) . وأيضاً فان المشروع القائم بمنطقة عملة قوية سيتمتع بميزة في مجال السوق المالي حيث يمكنه الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة نظراً لأن السوق تقوم أصوله وعوائده بالنظر الى عملة موطنه القوية .

تأكيدات تطبيقية :

يوجد العديد من المشاهدات الواقعية التي تؤكد صحة النظرة النقدية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانتاج الدولي :

— فكما يرى Ch. Levinson (1971, p. 86) (٦٠) ، وهو أيضاً من رواد التفسير النقدي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أنه يمكن تفسير التدفقات الهائلة للاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات في ضوء الظواهر النقدية ، حيث خلال تلك الفترة تزايد بشدة حجم الأورو دولار والسندات الدولارية في الخارج وحقوق السحب الخاصة ، لبلغوا نحو ٥٨ بليون دولار .

ويضيف (فى ص ٨٦ - ٨٧) أن تقلب قيم العملات وتوسع السيولة وما صاحبهما من اضطراب فى النظام النقدى العالمى وفقدان السياسات المالية والنقدية القومية لمصادقيتها واستقلاليتها ، أظهرت جليا « الهجمة الهائلة لرؤوس الأموال الساخنة حول العالم » وحاجة المشروعات الدولية للتحوط ضد تآكل قيم العملات والتضخم وتأثيراتها الضارة على الأرصد المتراكمة لدى المشروعات الدولية العملاقة أمثال Ford, GM, Shell, Standard Oil مديرون أكفاء فى ذلك المجال يتابعون تطورات الأسواق المالية العالمية ويقومون بتحديد أفضل السبل لاستثمار أصول المشروع سواء فى المضاربات أو الاقتراض أو الاستثمار .

— كما تؤكد ظروف السبعينات مصداقية النظرة النقدية ، حيث اقترن ازدهار التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة والانتاج الدولى بمظاهر القلق وعدم الاستقرار النقدى العالمى وانهاى نظام أسعار الصرف الثابتة لتحل محله أسعار الصرف العائمة .

— وأيضا يعزى جانب كبير من النمو الهائل والسريع فى تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة من اليابان وألمانيا الاتحادية منذ منتصف السبعينات الى الارتفاع فى قيم عملات تلك الدولتين . ويعزى تزايد دور المملكة المتحدة الى الارتفاع فى قيمة الاسترلينى تحت تأثير تدفق الإيرادات من نفط بحر الشمال . كما يعزى غزو المشروعات الأوربية واليابانية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية السبعينات الى عوامل نقدية (٦١) .

— ويعتقد Gilpin (1976, pp. 215 - 216) أن السياسة الاقتصادية الجديدة التى تتبعها الولايات المتحدة منذ ديسمبر ١٩٧١ ، وتتمثل فى التخفيض المستمر لقيمة الدولار والاتجاه نحو عدم ثبات أسعار الصرف وزيادة الانفاق العسكرى الأمريكى بالخارج .. سترك آثارا سيئة على التدفقات الاستثمارية الصادرة والواردة من / الى الولايات المتحدة لصالح صعود نجم أوروبا واليابان (٦٢) .

انتقادات :

يواجه التفسير النقدى العديد من الانتقادات الهامة التى تحد من قيمته كتفسير عام :

— فهذا التفسير وإن افاد فى تفهم التدفقات الصادرة والتدفقات الواردة الى دول قوية ، فإنه لا يصلح أساسا لتفسير التدفقات نحو البلاد المتخلفة .

— ولا يحدد كيفية توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين القطاعات أو بين الدول المنتجة لمنطقة نقدية واحدة . بل حتى على المستويات الكلية ،

فان الشعور بالآهان واعتبارات النمو الاقتصادى والاعتبارات النفسية تتدخل الى جانب الاعتبارات النقدية .

— ويرفض العديد من الاقتصاديين (أمثال Buckley, 1981, op. cit. فكرة « قصر نظر المستثمرين » Investors' myopia حيث سيتعلمون مع مرور الزمن كما أن السوق الدولى يعترف بأن المشروعات الدولية تمثل مناطق لتعدد العملات وإن عوائدها تواجه مخاطر الصرف .

— وينتقد Teece (1985) مدخل اليبير من جهة أنه لا يوضح لماذا تواجه المشروعات الدولية مخاطر الصرف عند نفقات أقل من الاستثمار بالحافطة المالية فضلا عن أنه فى أحيان كثيرة ينطوى الاستثمار الأجنبى المباشر فى جزء صغير منه فقط على قروض من المشروع الأم لفروعه (٦٣) .

— ومن أهم الانتقادات التى يمكن توجيهها ، ان « الآثار المترتبة على التغيرات النقدية معقدة ولا يمكن أن توصل الى نتيجة واحدة وعامة » . فالارتفاع مثلا فى قيمة عملة معينة قد يرتب آثارا سيئة على صادرات دولة تلك العملة حيث يجعلها أكثر تكلفة مما يقلل من الفوائض المالية ، بينما من جهة أخرى قد يحفز الاستثمارات الصادرة حيث يجعلها أقل تكلفة . وبصفة عامة فان تقلبات أسعار الصرف تجعل قرارات الاستثمار الأجنبى منطوية على مجازفة كبيرة .

ولهذا خلصت بعض الكتابات (ومنها Teece, 1985. p. 234) الى ان « التفسير النقدى ضعيف وقاصر » .

٥/٣ — النموذج الانتقائى لداننج : J. Dunning'Eclectic Approach المشروع الدولى وليد توليفة من المزايا الخاصة — المرحلية

لقد حاول John Dunning (1977, 1979) (٦٤) الجمع بين الأفكار المستمدة من نظريات التنظيم الصناعى والموقع وعدم كمال الأسواق فى نموذج أطلق عليه « النموذج الانتقائى » فى تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد ضمن نموذجه ثلاثة أنواع من المزايا التى تتوافق مع ثلاثة مستويات للنشاط :

Firm - Specific Advantages وتمثل مزايا يتمتع بها المشروع بالمقارنة بالمشروعات المحلية .

Internalization Advantages وبموجبها يبدأ المشروع فى تدويل نشاطه من خلال منح التراخيص وخلافه ، ليؤمن حقوقه المتميزة .

Location - Specific Advant وبموجبها ينقل المشروع نشاطه مباشرة للخارج . ويعتد داننج من أكثر الاقتصاديين الذين اهتموا بتحليل

وحصر المزايا الاحتكارية ونواقص السوق . وقد ركز على الكثافة التكنولوجية والمهارة التسويقية وحجم المشروع واقتصاديات الحجم وهيكل التنظيم الاحتكارى للسوق والمهارة فى العمل والمهارة فى التنظيم وتنويع الناتج ...

.. ..

تلك هى أهم - وليست كل - الدراسات التى سعت الى تطوير التحليل الاقتصادى الحديث لسلوك المشروع الدولى النشاط الذى لم يستقر بعد .

تقييم عام لنظرية التنظيم الصناعى والمزايا الخاصة الاحتكارية

يؤكد عرضنا أن النظرة الاقتصادية الحديثة السائدة تفسر الانتاج والاستثمار الخارجى المباشر من حيث النشأة والتوسع والاتجاهات والسلوك فى ضوء هيكل التنظيم الصناعى الاحتكارى مع النظرة الى « ضرورة تمتع المشروع الدولى النشاط بمزايا خاصة احتكارية قابلة للنقل دوليا » على أنها شرط مبدأى وضرورى A Sine Que Non (Necessary) Condition . ومعنى ذلك أن التحليل الاقتصادى الحديث يجعل العوامل المحفزة على تعاظم أحجام المشروعات والاتجاه نحو تنظيم صناعى من طبيعة أسواق احتكارات القلة مع قيام الحواجز أمام المشروعات المنافسة ، هى نفسها العوامل التى تدفع تلك المشروعات الى تدويل نشاطها الانتاجى والتسويقى من خلال تدفقات استثمارية مباشرة للخارج واقامة وحدات انتاج خارجية (٦٥) .

وقد بينا أن ارتباط تدويل النشاط الانتاجى بهيكل احتكارات القلة والتركز سواء كبواعث على التدويل أو كنتيجة له ارتباط تؤكد البيانات والدراسات فالعديد من الدراسات التطبيقية قد أكدت أن احتكارات القلة كهيكل للتنظيم الصناعى ظاهرة سائدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . وعلاوة على ذلك فقد أكدت دراسة Barnet & Muller (1974) أن تعاظم الاتجاه نحو التدويل قد أدى الى تزايد درجة التركيز (٦٦) . وهذا ما يؤكد أيضا الجدول رقم (٩) عن نصيب أكبر ثلاثة مشروعات دولية فى مختلف القطاعات للسنوات ١٩٦٢ و ١٩٧٧ . وتؤكد أيضا دراسات مجلة Fortune عن التركيز الهائل فى توزيع أصول أكبر ألف مشروع أمريكى (انظر الشكل رقم ٢) .

ولقد تطورت الدراسات المتعلقة بتحليل المزايا الخاصة كبواعث على التدويل تطورات هائلة وتعددت المداخل الفكرية فى هذا المجال .

ولكن واجهت تلك المداخل عديد من الانتقادات الخاصة بكل مدخل بما أدى الى الحد من قيمة كل منها فى تفسير سلوك المشروعات الدولية فى ضوء نظرية التنظيم الصناعى والتمتع بمزايا خاصة . وعلاوة على ذلك نوجد عدة انتقادات عامة على تلك المداخل ، من أهمها (٦٧) :

١ - أنها تهتم بالشكل (الاطار الخارجى لممارسة النشاط) دون الاهتمام بالكفاءة .

٢ - تفشل فى تفسير نشوء الانتاج والاستثمار الاجنبيين المباشرين من الدول النامية . فتلك الدول لا تملك كثافة تكنولوجية أو مهارات تنظيمية أو وفرة فى رأس المال أو مهارات تسويقية .. ولا تحتكر بصفة عامة أى مزايا خاصة تمكنها من اقتحام الأسواق المتقدمة أو حتى مواجهة المشروعات الدولية القادمة الى سوقها ، ورغم ذلك فان ظهور المشروعات الدولية التابعة للدول النامية ظاهرة قائمة وفى توسع مستمر ، فكيف يمكن لنظرية التنظيم الصناعى والمزايا الخاصة تفسير ذلك ؟ وبديهي أن القول بأن المشروعات الدولية القادمة الى سوقها ، ورغم ذلك فان ظهور المشروعات الدولية التابعة من التركيز والحجم والمهارة والتكنولوجيا والتصنيع (أى فى التكنولوجيا الشائعة) قول معيب وغير مقبول ، حيث أنه يتناقى مع المفهوم الصحيح للمزايا الاحتكارية (فلا يمكن منطقيا اعتبار التخلف مزية !) كما أنه وان صدق بالنسبة لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة لمشروعات هونج كونج التى تتمتع بكفاءة خاصة فى التصدير والتسويق وكذلك بالنسبة لمجالات ومراحل الانتاج حيث تبدو التكنولوجيا العالية مكلفة أو غير ملائمة ، فانه لا يصدق كتفسير عام .

٣ - تلك النظرية بمختلف تياراتها الفكرية لا توضح أسباب اختيار نفس المجموعة من المزايا الاحتكارية لتدويل النشاط عن طريق الاستثمار والانتاج المباشر بالخارج بدلا من اللجوء الى الوسائل الأخرى البديلة كمنح التراخيص والتصدير .. خاصة وأن الاستثمار المباشر يعقب تاريخيا التصدير As An Important Vehicle to Export promotion وحين يتم يستخدم « كعربة هامة لتحفيز الصادرات »

لسد تلك الفجوة ، حاولت العديد من الدراسات (٦٨) وضع معايير لتحديد تكاليف امتداد العمل الى الخارج وللمفاضلة بين التصدير ومنح التراخيص والاستثمار الاجنبى المباشر ، منها (وفقا لتحليل Rugman & al , 1985) :

— يفضل الاستثمار الاجنبى المباشر FDI على التصدير اذا تحقق الشرط :

$$C^* + A^* \leq C + M^*$$

— ويفضل الاستثمار الاجنبى المباشر على منح التراخيص اذا تحقق الشرط :

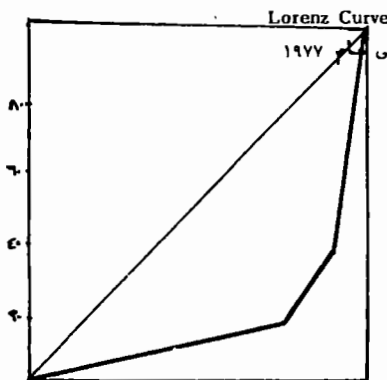
$$C^* + A^* \leq C^* + D^*$$

حيث C^* نفقات انتاج السلعة فى البلد المضيف .
 A^* النفقات الاضافية المترتبة على الانتاج فى الخارج .
 C نفقة انتاج السلعة فى البلد موطن المشروع .
 M^* نفقات تسويق الصادرات وشحنها والرسوم الجمركية
 D^* النفقات المرتبطة بمخاطر تبديد المعرفة وفقدان السيطرة عليها .

ولكننا نرى أن ذلك التحديد بسيط للغاية ولا يكفى كمعيار شامل ودقيق .

٤ - ومن أهم الانتقادات التى يمكن توجيهها الى التحليل الحديث ، أن ظروف الاحتكار وبواعثه وطبيعته تختلف من اقتصاد لآخر ومن وقت لآخر مما يترتب عليه اختلاف طبيعة المزايا الاحتكارية المطلوبة . فظروف الاحتكار فى الولايات المتحدة لا تتماثل بدقة تامة مع ظروف الاحتكار خارجها . فالولايات المتحدة تمثل سوقا شاسعة تعرف أعلى درجات التركيز والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية ، وبالتالي يتحتم على أى مشروع اجنبى يريد اقتحام ذلك السوق أن يتمتع بتلك المزايا ويفوقها كما يعد منطقيا أن يكتسب كل مشروع امريكى تلك المزايا . وعلى العكس من ذلك ، فان العديد من الأسواق الأخرى لاتتطلب توافر لك المزايا . كما أنه بالنسبة لليابان ، وعلى الرغم من تفوقها التكنولوجى الهائل الا أن الدراسات تؤكد أن المشروعات الدولية اليابانية بالمقارنة بالمشروعات الدولية الأمريكية كانت تميل الى أن تكون صغيرة الحجم نسبيا واقل تكنولوجية وتعمل فى مجالات المنتجات النمطية والتكنولوجيا الشائعة وتستثمر فى الخارج لتستغل رخص العمالة ومدخلات الانتاج الأولية (٦٩) ، وذلك فى المراحل الأولى من تدفقات الاستثمارات اليابانية المباشرة الى الخارج ، أما الآن فان المشروعات الدولية اليابانية قد أصبحت عملاقة وقائمة على التفوق التكنولوجى والمهارات التنظيمية والتسويقية تماما كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الدولية الأمريكية . ومعنى ذلك أن مفهوم المزايا متغير ولا يصلح لتأسيس الانتاج الدولى عليه كأساس عام ثابت .

.. ..



شكل (٢). منحنى لورنز
أكبر 1000 مشروع صناعى أمريكى فى عام 1977

Source : FORTUNE MAGAZINE
(May & June . Issues, 1978). Charles SPRUILL, "Conglomerates and the Evolution of Capitalism"
USA: Southern Illinois Univ. Press, 1982. p. 11.

وتؤكد دراسات FORTUNE & SPRUILL على أكبر ألف مشروع صناعى أمريكى فى عام 1977 أن معامل جيني THE Gini Coefficient يعادل ٠.٦٣ :

جدول رقم (٩)

نصيب أكبر ثلاثة مشروعات من مبيعات أكبر المشروعات الدولية

نصيب أكبر ٣ مشروعات (%)		القطاعات (من بين أكبر مشروعات دوليه)	
١٩٧٧	١٩٦٢		
٢٥,٢	٢٩,٨	(٢٠)	الكياويات والأدوية
٢٦,٧	٣١,٧	(٢٠)	منتجات الحديد
٢٨,٤	٢٩,٥	(١٩)	الورق والأخشاب
٢٨,٧	٢٨,٦	(٢٠)	الملابس وأحوات الزينة
٣٣,٧	٣٩,٤	(٢٠)	الإلكترونيات والكهربائيات
٣٤,٨	٣٣,٦	(٢٠)	معدات المزرعة
٣٤,٩	٣٨,٨	(٢٠)	الأغذية
٣٦,٩	٤٦,٨	(٢٠)	البترول
٤١,٦	٤٢,٧	(١٥)	الفضاء
٥٢,٩	٤٤,١	(١١)	معدات البناء
			وسائل النقل والسكك الحديدية
٥٣,٨	٧٤,٥	(١٧)	والسفن
٥٤,٣	٦٧,٥	(٢٠)	السيارات
٥٥,٩	٥٢,٣	(٨)	المطاط
٥٧,١	٥٣,٩	(٨)	المشروبات
٦١,٨	٦١,١	(٨)	الطباق
٧٠,٣	٦٢,٤	(٨)	معدات المكتب

Source : J. Dunning & Fearce, «The World's largest Industrial Enterprises» , New york. st. Matin, 1981, p. 69, table 4. 1.

خاتمة

تعدد نظريات تفسير سلوك المشروع الدولي النشاط من منطلق باعث واحد،
وعجزها :

تميز النصف الثاني من القرن الحالى بسعى المشروعات حثيثا - وكظاهرة عامة - لممارسة جزء هام (نحو ٤٠ ٪) فى المتوسط أو ما يفوق ذلك بكثير فى حالات كثيرة) من نشاطها الإنتاجى والتسويقي مباشرة خارج حدود موطنها الاصلى ، وذلك على الرغم من القدر الهائل من المخاطر والنفقات الاضافية التى يتحملها المشروع من جراء سلوكه هذا . وكان اذن من الطبيعى ان يثار التساؤل حول الدوافع القوية لهذا السلوك ! وفى ضوء التحليلات النظرية والملاحظات التجريبية توصلت الدراسات والتقارير الى العديد من المداخل والتفسيرات :

— بصفة عامة ، مالت التقارير الصادرة من الدول المضيفة أو من المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك الكتابات ذات الاتجاهات التقليدية (المألوفة Traditional view) الى تفسير سلوك المشروع الدولي النشاط « فى ضوء القواعد الاقتصادية العامة المستقرة فى مجالات التبادل الدولى والتحركات الدولية لرأس المال وسلوك المشروع » ، ونظرت الى سلوك تلك النوعية من المشروعات على أنه استجابة للفروق الدولية فى عناصر النفقة والوفرة والإنتاجية الحدية لرأس المال وسعيا للاستفادة من إمكانات تنمية الطاقة الإنتاجية التسويقية وتنويع مجالات النشاط جغرافيا وقطاعيا وتخيرا لانسب ظروف ونسب الجمع بين عناصر الإنتاج .. وما ينطوى عليه كل ذلك من ضمان تحقيق معدلات ربحية مرتفعة ومستقرة خلال الزمن . وتمثلت الانتقادات الأساسية على تلك التفسيرات فيما أكدته مشاهدات عديدة وهامة من نقد للمزاعم التقليدية ، فضلا عن أنها لا تأخذ فى اعتبارها ما تحمله الظاهرة محل الدراسة من سمات وخصائص وسلوكيات وتفاعلات غير مألوفة .

— وكانت اللجنة الأولى فى تأسيس بناء نظرى خاص مباشرة بالمشروع الدولى النشاط من أرساء Hymer & Kindleberger وذلك من خلال رد سلوك تلك النوعية المتميزة من المشروعات الى نطاق « التنظيم الصناعى » وما ينطوى عليه ذلك التنظيم من عدم كمال المنافسة بما يدفع المشروعات الى الهروب (تباعا) من موطنها وفى نفس الوقت يسلمها ذلك الهيكل بمزايا حكر عليها تمكنها من تدويل أنشطتها بنجاح وقتل كافة احتمالات المنافسة . وكانت وجهة نظر Vernon من نفس المنطق مع التركيز على احتكار التجديد التكنولوجى باعتباره المزية الاحتكارية للمشروع الدولى النشاط واعتبار مخاطر الشبوع التكنولوجى بمثابة الدافع الأساسى خلف تدفقات الاستثمار المباشر للخارج . وقد جمع Caves بين وجهتى النظر السابقتين فى إطار فكرة « القدرة على التنويع والإنتاج المتميز » بصفتها

المزية الاحتكارية الأساسية وركز Aliber على الجوانب النقدية واعتبر ان الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة مثلى لمجابهة مخاطر الصرف وتدهور قيم العملات بادنى تكلفة ممكنة في ظل عالم نقدي مضطرب ومتعدد المناطق النقدية . وقد حاول Dunning الجمع والتوفيق بين الافكار المستمدة من التنظيم الصناعى والموقع وعدم كمال المنافسة في نموذج الانتقائى للمزايا الاحتكارية . وما تزال التطورات مستمرة الآن في ذلك المجال . ولكن الى جانب العديد من الاعتراضات الخاصة على كل مدخل ، فلقد واجه التحليل الاقتصادى الحديث **اعتراضات عامة** رئيسية تدور حول قصور ذلك التحليل نظرا لتركيزه على شكل مباشرة النشاط أكثر من التركيز على الكفاءة وعجزه عن تفسير تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من / الى الدول النامية وهى لا تملك اية مزايا احتكارية (اللهم الا اذا اعتبرنا التخلف مزية) فضلا عن ذلك فمضمون المزايا الاحتكارية فضفاض وغير مستقر وبالتالي لا يصلح لان يكون أساسا نظريا ثابتا لتفسير سلوك المشروع الدولى النشاط في ضوءه .

— وترجمة للابمان الراسخ والقديم في العلاقة التبادلية الوطيدة بين الاقتصاد والسياسة والظروف الموضوعية ، ظهرت تفسيرات ، بعضها يسند بعض مظاهر سلوك المشروع الدولى النشاط الى توجيهات الظروف والسياسات العامة والبعض الآخر يصل الى حد اعتبار تأثير تلك التوجيهات بمثابة « قاعدة سلوك ثابتة » . ولكن تفسير نشأة المشروع الدولى النشاط وسلوكه على أنها ترجمة للظروف ونتاجا لتنظيميا وسياسيا ، وان صلح باعتباره موضحا لبعض الجوانب ، الا انه لا يصلح لان يكون نظرية أو قاعدة تفسير وسلوك عامة حيث أنه يتجاهل الجوانب الاقتصادية المؤكدة فضلا عن أن الظروف والسياسات تعد عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وتتضمن العديد من الجوانب المتعارضة وبالتالي لا يمكن الخلوص في ظلها بقاعدة عامة .

هكذا فكل تفسير قائم من منطلق سبب واحد، وان بدى صادقا في تفسير بعض جوانب سلوك المشروع الدولى النشاط ، الا أنه قاصر عن الاحاطة بمختلف جوانب ذلك السلوك ولا يعد بالتالى تفسيراً شاملاً أو قاعدة عامة ثابتة .

التفسيرات المركبة والمداخل التوفيقية ، ايضا قاصرة :

Synthesis & Complex Approaches

لتفادى أوجه القصور في التفسيرات والمداخل القائمة على سبب واحد، اتجهت بعض الكتابات والتقارير والأبحاث الى تقديم تفسيرات مركبة أو اتباع مداخل توفق بين حزمة من العوامل المحددة لسلوك المشروع الدولى النشاط . من أهم تلك المداخل المركبة أو التوفيقية المتميزة بنشر الى :

* J. Fayerweather « وفكرة انتقال الموارد مع دمج المفاهيم السلوكية والنظريات الكلاسيكية ». ابتداءً من فكرة انتقال (أو نقل الموارد Transfer of Ressources المتضمنة في نظرية التجارة الخارجية ، دمج (1969) John Fayerweather النظريات الكلاسيكية والمفاهيم السلوكية وخرج بتفسير شامل لظاهرة الانتاج الدولي . يتخلص جوهر ذلك التفسير في :

١ - توسيع مفهوم « الموارد » لتشمل الى جانب العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، المهارات التنظيمية والادارية والمزايا التكنولوجية .

٢ - اسناد تدفق هذه الموارد الى :

(١) الضغوط الاقتصادية التي تتولد عن الاختلاف في جانبى عرض وطلب تلك الموارد بين الدول مما يؤدي الى تدفقها الى حيث يوجد الطلب عليها وبالتالي تتاح الفرص امام المشروعات لتدويل نشاطها .

(ب) السياسات الحكومية وما يتولد عنها من حوافز أو معوقات تشكل الأوضاع التي تعمل في ظلها المشروعات .

(ج) خصائص سوق احتكار القلة وقيام المشروعات العملاقة . تلك العوامل مجتمعة تحدد نوعية الموارد المنقولة وكيفية اختيار البلاد موقع الانتاج واساليب نقل الموارد . وبصفة عامة تحدد الاستراتيجية التي تتبعها المشروعات المستثمرة على نطاق دولي .

* Robock, Simmonds & Zwick تقدموا تفسيراً يتضمن ثلاثة عوامل :
١ - الاتجاهات التكنولوجية ، كما شرحها فرنون وتقوم أساساً على احتكار التجديد ومخاطر الشبوع التكنولوجى على تآكل المزايا النسبية للمشروعات المجددة .

٢ - العوامل المرتبطة بنمو مشروعات الأعمال نفسها ، خاصة تعاظم أحجام المشروعات بالنسبة لأسواقها المحلية واكتساب الطابع الاحتكارى .

٣ - الضغوط البيئية المتمثلة في التوسع في الاقتصاد العالمى وتحسن اطار العلاقات بين الأمم وتطور البيئة الاقتصادية للبلاد المتقدمة نحو الاستقرار في الفترة التالية على الحرب العالمية واعطاء أهمية كبرى لاعتبارات الرفاهية الاقتصادية (٧٠) .

* Michel Glais قدم تفسيراً خاصاً من خلال نموذج مركب البواعث وذات طبيعة تسلسلية من ثلاثة مراحل : في مرحلة (أولى) يثور التساؤل

عن العوامل التي تجبر المشروع أو تحته على مد نشاطه الى الخارج ؟ ورآها تتمثل أساسا في سيطرة هيكل التنظيم الصناعى « احتكارات القلة » على غالبية النشاطات الصناعية في الدولة الأم ، كما يسندها في حالات استثنائية الى رغبة المشروع أو لوجود فوائض مالية . ثم في مرحلة (ثانية) تنشأ ضرورة الاختيار بين مختلف وسائل الامتداد للخارج ونقل الموارد ؟ وفي هذا الصدد رأى Glais أن « العوامل الفنية » (مثل وفرة ورخص العمالة ووسائل الانتاج المسادية بالخارج ووجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية) تلعب الدور الرئيسى في الاختيار بين التصدير ومنح التراخيص والاستثمار الأجنبى المباشر .. وفي المرحلة (الأخيرة) وبعد أن يختار المشروع — أو يجبر على — الامتداد للخارج وعن طريق الاستثمار المباشر والانتاج الدولى يأتى البحث عن عوامل التوطن في دولة معينة وعوامل توسيع حجم النشاط الخارجى ، وكقاعدة ، سيختار المنظمون « الموقع الأقل نفقة انتاج نسبيا وحيث يمكن الاستفادة من النظم القانونية والاجتماعية والمالية — أو التحايل عليها » (٧١) .

✽ **وفعلًا لقد أكدت « الدراسات التطبيقية » أنه يوجد « عدد هائل من العوامل » خلف لجوء المشروعات الى الاستثمار والانتاج المباشر في الخارج .** ففى دراسة للكونجرس الأمريكى ، تم رصد عوامل كثيرة منها : التطور الاحتكارى ، حماية أسواق التصدير ، الدوافع نحو التنويع الانتاجى ، نشوء شركات عاملة في أكثر من قطاع وفرع ، أثر الحوافز الحكومية ، أهمية الاحتكار التكنولوجى ، الامادة من تكلفة العمل .. وازافت دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية عوامل أخرى منها : امكانية تخفيض نفقة الانتاج ، الحاجة الى تجنب الاجراءات القومية للبلاد الأم ، الحاجة الى تخطى الحواجز الجمركية من أجل حماية أسواق التصدير (٧٢) . وحقا فان التفسيرات المركبة منطقية وواقعية تماما ، فعلى سبيل المثال يكمن خلف تعاضم التدفقات الصادرة للاستثمارات المباشرة من اندول الصناعية المتقدمة الى البلدان النامية خلال السبعينات : الركود الذى حل بالدول الصناعية ، تراكم الفوائض المالية بها في وقت تعاضمت فيه الاحتياجات المالية بالأسواق النامية ، عدول البلدان النامية عن اللجوء المكثف الى تدابير التأميم ، تطور النظم المصرفية والخدمات ، تزايد درجة الرضا والقبول ، وفرة الموارد العاطلة بالبلدان النامية وتخلفها التكنولوجى ..

✽ **فكرة « نطاق السوق أو الاستثمار حيث يوجد السوق » :** وإذا كان يتعين اختيار قاعدة سلوك وتفسير أقرب الى العمومية والدوام النسبى ، فاننا نراها بمثابة فكرة « نطاق السوق » . وهى أعم من فكرة هايمر — كندلبرجر (التنظيم الصناعى) وفكرة (1961) A. Lamfalussy (الاستثمار الدفاعى والبحث عن الأسواق المتسعة والمتنامية) (٧٣) . فنحن نوسع نطاق الفكرة لتضم ، فضلا عن عناصر هايمر — كندلبرجر — لامغوسى ، العناصر التنظيمية والتسويقية والسياسية والبيئية والاقتصادية وكل عنصر من شأنه التأثير في نطاق أسواق التصريف بالتوسيع أو بالتضييق .

ولكن ، ايضا ، وان بدت التفسيرات المركبة أو التوفيقية أكثر واقعية ، إلا أنها — كما تبدو لنا — لا تقدم « نظرية أو قاعدة عامة ودائمة » في تفسير سلوك المشروعات الدولية النشاط . فهى ولن تنجح في تفسير بعض الجوانب والسلوكيات المتعلقة بنطاق محدود أو بفترة سابقة أو جارية ، فإنها لا تصلح أساسا للتنبؤ لفترة قادمة . ويرجع ذلك لعدة أسباب جوهرية ، من بينها :

— ان حزمة العوامل التى يضمها كل تفسير مركب قد تكون « متباينة الاتجاهات ومتناقضة فيما بينها » بما لا يسمح بالتالى بالتوصل الى قاعدة ذات اتجاهات موحدة .

— اهمال « عنصر الزمن » (سواء من جانب المداخل البسيطة أو المركبة) على الرغم من أن الاعتداد بذلك العنصر وبديناميكية الظاهرة محل دراستنا يسمح بتفسير الكثير من أوجه التناقض التى قامت بين نتائج الدراسات التجريبية (حتى على مستوى اختبار مصداقية الباعث الواحد) .

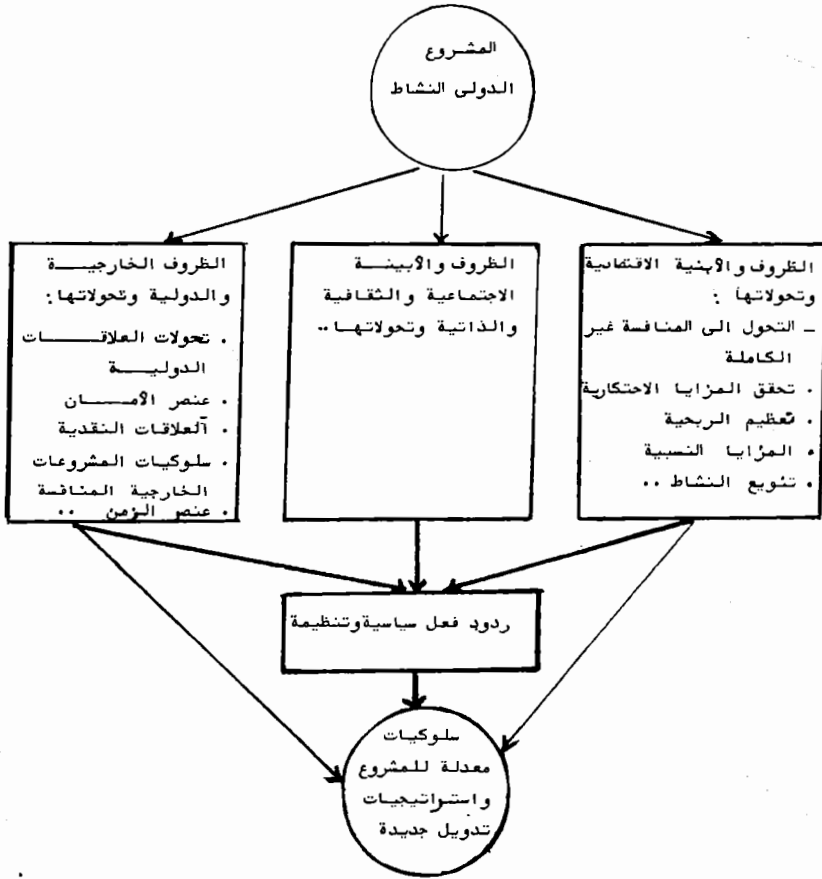
— وذات « تواجد المشروع الدولى وتعاظم شأنه » يرتبان تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنظيمية وسياسية .. تنعكس بدورها على كيان المشروع وسلوكياته في مرحلة تالية (٧٤) ، مما ينطوى على تباينات سلوكية خلال الزمن . (انظر الشكل التوضيحي رقم ٣) .

.. ..

وباختصار ، ان العناصر غير الاقتصادية والتوقعات وردود الفعل وعنصر الزمن والتحول البيئى والظرفية .. (وكلها عناصر هامة) من شأنها جعل المشروع الدولى النشاط فى حالة تحول وتطور مستمرة وعدم استقرار ، « نتائج بئى وظرفى الى حد كبير » ، (بل ان اقامة وحدات خارجية واستثمارات اجنبية مباشرة قد لا تظل لفترة زمنية طويلة بنفس الاهمية وبمثابة الأسلحة الأساسية لتدويل النشاط الاقتصادى) . وبالتالي يصعب اخضاع سلوك المشروع الدولى لقانون عام أو نظرية أو قاعدة موحدة وثابتة ، وما التفسيرات المقدمة سوى من قبيل الافكار غير العامة والقصيرة الاجل .

.. ..

شكل توضيحي (٣) : التفاعلات بين المشروع الدولي النشاط والعوامل والمؤثرات المحيطة — وانعكاساتها على سلوكياته



يوضح الرسم بجلاء أن سلوك المشروع الدولي « نتاج بيئ » إلى حد كبير ومحصلة تفاعل بين العديد من الاعتبارات .

(١) من بين العديد من الدراسات والتقارير التى كرسى كامل جهدها أو جانبها عظيما منه لتحديد المقصود بالمشروع الدولى النشاط ، نشير (لمزيد من المعرفة) إلى :

- Y. Aharoni, «On the Definition of a Multinational Corporation», Quarterly Review of Economics and Business, vol. 11, 1971, pp. 27-37.

U.N. Economic & Social Council, «Multinational Corporation in world Development», New york, 1973.

- John Dunning (ed), «The multinational enterprise», London:G. Allen & Unwin, 1971.

المستشار محمود حافظ غانم ، « الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين المنشورة تحت عنوان « التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية » ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٧٧ - ٩٦ . د . عماد الشربى ، « موقف المشرع المصرى من المشروعات متعددة القوميات » ، مصر المعاصرة ، ٧١ ، العدد ٣٨٠ ، أبريل ١٩٨٠ ، ص ٢١٧ - ٢٢٢ . د . زين العابدين فارس ، « الدول ونشاط الشركات متعددة الجنسية » ، مصر المعاصرة ، يوليو - أكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٧١ - ٢٧٤ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢) فعلى سبيل المثال ، تتركز العمليات الانتاجية للشركة الدولية النشاط « شركة البترول الأمريكية العربية - آرامكو » فى المملكة العربية السعودية بينما يقع مركز حساباتها وقراراتها فى لاهاي ويتم تسويق منتجاتها فى مختلف بلدان العالم بواسطة فروع وشركات تابعة .

وأيضاً بالنسبة لإنتاج السيارة « فورد اسكورت (أوربا) » ، فإن تجميعها النهائى يتم فى هيلود بإنجلترا وسارلويس بألمانيا الاتحادية وتمتد شبكة مصادر مكوناتها إلى الدانمرك والسويد والنرويج والنمسا واليابان وأسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وكندا فضلاً عن إنجلترا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية .

CF. Peter Dinken, Change in a Turbulent world, London: Harper & Row, 1986, p. 304.

(مشار إليه فى البنك الدولى ، « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ » ، ص ٥٠ - ٥١) .

(٣) لمزيد من الإيضاح حول المخاطر والنفقات الاضافية التى يواجهها الاستثمار الأجنبى المباشر والنشاط الانتاجى والتسويقى الخارجى للمشروعات ، انظر :

- Charles P. Kindleberger & Peter H. Lindert. «International Economics», R. Irwin 1978. Traduction Francaise: Economie Internationale Paris: Ecconomica, 1981. PP. 1-13, 544-551

- Peter J. Buckley & Mark Casson, «The Future of the Multinational Enterprise». london: Macmillan. (New york: Holmes-Meier) 1976 & «The Econmic Theory of the Multinational Enterprise» (Selected Papers), London: Macmillan, 1985.

- Alan Rugman (ed) «New Theories of the International Enterprise», london: Groom Helm, 1982,

- A.Rugman & al., «International Business, Firm & Environment», New york: Mcgraw Hill, 1985.

وكذلك « تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٦ » ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٨ - ٣٣ . وقد تضمنت تلك الصفحات نتائج استبيان سبق توجيهه إلى المستثمرين العرب لترتيب العناصر التى يهتمون بها كبواعث عند اتخاذهم قرار الاستثمار . (وان كنا ننتقد على ذلك التقرير أنه اهتم أساسا بالجوانب الادارية والقانونية والسياسية للموضوع مع أهمال باقى الجوانب التى أفرزتها الدراسات الحديثة فى ذلك المجال) .

(٤) كل هذه المخاطر محتملة تماما على الرغم من انعقاد أكثر من ٢٠٠ معاهدة ثنائية سارية المفعول الآن فضلا عن العديد من المدونات المتعددة الأطراف ، بما فيهم من محاولات لتوفير الأمان للمستثمرين الأجانب وتأمينهم من المخاطر السياسية وتعويضهم فى حالات التأميم وإعادة رأس المال وضمان تحويل الدخول واجراءات تسوية المنازعات وحقوق استبدال الدائنين .. (مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ، « الشركات عبر الوطنية فى التنمية العالمية » ، الدراسة الثالثة ، ١٩٨٣ . ص ١٨٠ - ونلفت النظر إلى أنه سترد الإشارة فيما بعد إلى ذلك المرجع باختصار تحت عنوان « الدراسة الثالثة ») .

(٥) لمزيد من الإيضاح :

- John H. Dunning & Alan M. Rugman, «The Influence of Hymer's Dissertation on the Theory of Foreign Direct Investment», American Economic Review, vol. 75. nò. 2, May 1985, P. 228.

- David Teece, «Multinational Enterprise, International Governance, and Industrial Organization», AER, May 1985, p. 233.

وأنظر كذلك:

د . محمد السيد سعيد ، « الشركات عبر القومية » ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٨٦ ص ٢٤ - ٢٥ .

(6) T.R. Gates, «Production Costs. Here and Abroad», New york, NICB, 1958. (Cité dans Michel Glais, «Microéconomie», Paris: Economica, 1977, pp. 468-469).

(7) Richard Barnet & Ronald E. Müller, «Global Reachs: The Power of Multinational Corporations», New york, Simon & Schuster, 1974, p. 22.

مشار اليه فى مقال د . عبد الهادى على النجار ، « الشركة دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية » ، مصر المعاصرة ، ٧١ ، العدد ٣٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٦٦٢ - ٦٦٣ . ويذكر د . عبد الهادى أن نفقات العمل فى انتاج آلات التصوير الألمانية Rallei تبلغ ست أضعافها اذا تم الانتاج فى ألمانيا الاتحادية نفسها بدلا من الانتاج فى سنغافورة .

(8) A lbert Szymanski, «The Logic of Imperialism», New york: Praeger, 1981, p. 138.

(٩) الدراسة الثالثة ، ص ٥٧ - ٥٩ ، ٦٢ .

(10) S. H. Robock & K. Simmonds, «International Business and Multinationl Enterprises», Homewood, Illinois: R. Irwin, 1973, P. 19. & D. J. TEECE (1985) op. cit p. 233.

وكذلك:

د . وهبى غبريال ، « الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى » ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين « التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية » مارس ١٩٧٦ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(١١) الدراسة الثالثة ، ص ١٣ ، ١٨٦ .

(12) Sanjaya Lall & al, «The New Multinationals. The Spread of Third World Enterprises», New york: J. Wiley & sons, 1983, pp. 1-2.

(١٣) الدراسة الثالثة ، ص ١٢ .

(14) Kurt Hoffman, «Clothing, Chips and Competitive Advantage: The Impact of Micro electronic on Trade and Protection in the Garment Industry», World Development, 13, March 3, 1985, pp. 371-392.

مشار اليه فى البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، ص ٦٠ - ٦١ .

(١٥) د . مصطفى رشدى ، « البناء الاقتصادى للمشروع » الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص ٩٨ : « إن السبب الجوهري لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى من المنافسة إلى الاحتكار ثم أخيرا من المحلية إلى العالمية ، يكمن فى الديناميكية الداخلية لهذا النظام والقوى التى تحرك هذه الديناميكية الا وهى البحث عن الحد الاقصى من الأرباح . وهو ماينعكس بوضوح على تصرفات المشروعات وهياكلها التنظيمية وتحولها إلى الدولية » .

(16) Charles P. Kindleberger, «American Business Abroad», New Haven: yale University Press, 1969, P. 180.

مشار اليه فى مقال المستشار محمود

حافظ غانم (سبقت الاشارة اليه) ص ٧٩ - ٨٠ .

(17) Ch. P. Kindleberger & P. lindert (1981). op. cit. pp. 546-547.

(١٨) د . محمد حامد دويدار « مبادئ الاقتصاد السياسى » ، الاسكندرية : منشأة المعارف ١٩٨٢ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « قيام الاحتكار الدولى بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الأرباحية » .

أنظر كذلك د . محمد حامد دويدار : « الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته » الاسكندرية : منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٢٢ و « محاضرات فى الاقتصاد الدولى » كلية الحقوق . جامعة الاسكندرية ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ص ١٥ .

(19) Benjamin I.Cohen, «Foreign Investment by U.S. corporations as a way of reducing risk» Economic Growth Center Discussion. paper no 151,

yale Univ. press, 1972. Thomas Horst, «At home abroad: A Study of the Domestic and Foreign Operations of the American Food-Processing Industry», Ballinger, 1974. (quoted in c. Fred BERGSTEN, T. Horst & T. Moran, «American Multinationals and American Interests», washington: Brookings Institution, 1978, pp. 225-227).

(20) U.S. Department of Commerce, Bureau of International Commerce, The Multinational Corporations. Studies of U.S. foreign Investment», vol. 1. March 1972 & vol 2. April 1973.

د . عبد الهادى النجار (١٩٨٠) ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

(21) Robert B. Stobaugh & others, «Nine Investments Abroad and Their Impact at Home», Harvard Univ. Press, 1976. David Schwartzman, «Oligopoly in the Farm Machinery Industry, Report for the Canadian Royal Commission on Farm Machinery-Toronto, 1970. (In C. F. Bergsten, T. Horst & T. Moran, 1978, op, cit. pp. 59-60).

(22) Jacques & Colette Nême, «Economie Européenne», Paris: PUF. 1970, P. 254.

(٢٣) انظر على سبيل المثال د . وهبى غبريال (١٩٧٦) ص ٤٣ - ٤٩ . المستشار محمود حافظ غانم (١٩٧٦) ص ٨١ - ٩٢ . د . محمد السيد سعيد (١٩٨٦) ص ٢٧ . ودراسات مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية خاصة الدراسة الثالثة (١٩٨٣) ص ١ - ٣ .

lall & al (1983), P. 263: Direct investment is thus one means of escaping macroeconomic constraints (highly cyclical environment).

(٢٤) « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ » للبنك الدولى ص ٢٠ - ٢١ : لقد تعرضت اقتصاديات السوق الصناعية إلى ركودين (فى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ - ١٩٨١) تفصل بينهما فترة من النمو المتواضع مدتها أربع سنوات ، ولم يأت بعدهما نهوض .

(25) Peggy B. Musgrave, «U.S. Taxation and Foreign Investment Income: Issues and Arguments», Cambridge, Mass., Harvard law school, 1969.

Robert Gilpin, «U. S. Power and Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment», London: Macmillan, 1976 (specially ch.II: the Political Economy of Foreign Investment pp. 44-78 & Ch. V. The American Strategy of Direct Investment, pp. 113-137).

- (٢٦) د . عبد الهادى على النجار (١٩٨٠) ص ٦٩٣ .
 (٢٧) الدراسة الثالثة : ص ٣٤ - ٣٩ والجدول الثانى - ٢ .
 (٢٨) الدراسة الثالثة : ص ٣٩٧ ، ٤٩٧ وتشير كذلك إلى :

- Barry I. Costlrman, «The Export of Hazardous Factories to Developing Countries» International Journal of Health in Services, no.4. 1979. pp. 569-606.

- Bob Wyrick, «Hazards for Export», Newsday. Dec. 13, 1981.

- UNCTC, «Role of the Information System on Transnational corporations Regarding the Exchange of Information on Banned Hazardous Chemicals and Unsafe pharmaceuticals». E/C. 10/90. pp. 10-11.

(29) For example, according to M. Jacques CHIRAC, French Secretary of State for Economy and Finance: «One is precipitating.. towards more investments in a period of high expansion, which serves to accelerate the overheating... Equilibrium of the balance-of-payments and even its surplus is another necessity» (In Charles LEVINSON. «Capital, Inflation, and the Multinationals», New York: Macmillan, 1971. p. 93.)

- (٣٠) د . محمد حامد دويدار (١٩٨١) ص ٢٢ - ٢٤ .

(31) J. Dunning & R. Pearce, «The World's largest Industrial Enterprises», Newyork: St. Martin's press, 1981.

- (٣٢) الدراسة الثالثة ١٨٩ - ١٩٠ وتشير إلى :

U.S. Comptroller General, Report to the Chairman, Washington, 1981.

(٣٣) الدراسة الثالثة ص ١٩ ، ٤٢ ، ٣٧٤ .

(34) J. & C. NEME (1970). Op. cit P. 245. &

KINDLEBERGER & lindert (1981). op. cit. p. 548.

(35) R. BOYER & J. MISTRAL. «Accumulation, Inflation et Crise», paris: PUF, 1983 (Cité dans Les Problèmes Economiques du 28-02-1983).

(36) Robert SOBEL, «Age of Giant Corporations. Amicroeconomic History of American Business 1914-1970», West port-Conn: Greenwood Press, 1972, PP.111-112.

(٣٧) المستشار محمود حافظ غانم (١٩٧٦) ص ٨٤ - ٨٧ .

د . عبد الهادى على النجار (١٩٨٠) : ٦٨٢ - ٦٨٣ . د . محمد السيد سعيد (١٩٨٦) ص ٢٧ .

(38) CF. BERGSTEN, T.HORST & T.MORAN, (1978), op. cit. pp. 54-59.

Phillip W. BELL, «Private Capital Movements and the U.S. Balance-of-payments position». 1962. G. HUFBAUER & F.M. ADLER, «Overseas Manufacturing Investment and the Balance-of-Payments», U.S. Department of Treasury, Tax Policy Research Study, 1968.

(٣٩) Buckley & Casson (1985) op. cit p.1 يؤكدان على أن لنظرية التنظيم

الصناعى أصولا قديمة فى كتابات :

- E. A. G.ROBINSON, The Structure of Competitive Industry», London: Nisbest 1931.

— E.A.G. ROBINSON, “The Problem of Management and the size of the firm”, Eco. Journal, 1934.

— R.H. COASE, “The Nature of The Firm”, Economica, Vol. 4, 1937.

— N. KALDOR, “The Equilibrium of the firm”, Economica, Vol. 4, 1937.

(٤٠) كتابات هايمر - كندلبرجر فى ذلك المجال غزيرة ويصعب الاشارة إليها فى

نطاق الحيز المحدود للبحث ونكتفى بالاشارة إلى أهمها:

Stephen HYMER:

- "The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment", Dissertation, 1960. Reedited in 1976 by Cambridge, Mass. MIT press.
- "Papers By Stephen Herbert Hymer: The Multinational corporation. A Radical Approach", Edited by R.B. Cohen & others. Cambridge University Press, London, 1979.

CHARLES Poor KINDLEBERGER:

- "The International Firm and the International Capital Market", Southern Eco. Journal, Oct. 1967. pp 223-230.
- "American Business Abroad", New Haven: Yale Univ. press, 1969.
- ch. KINDLEBERGER(ed), "The International Corporation. A symposium", Cambridge, Mass. MIT press 1970.
- ch. KINDLEBERGER & P. LINDERT, "Economie Internationale", Paris: Economica, 1981 (pp. 7-8, 544-563: ch. 5, la théorie de l'investissement direct)
- ch. KINDLEBERGER & A. AUDRECHT(ed); "The Multinational Corporation in the 1980s", Cambridge, Mass. MIT 1983.
- "Multinational Excursions", Cambridge, Mass. MIT press, 1984.
- (41) Des ballons d'oxygène hors des marchés nationaux (M. GLAIS. 1977, OP. Cit. P. 467). "For escaping of Macroeconomic constraints" (Iall & al., 1983, op. cit. p. 263).
- (42) J.S. BAIN, "Barriers to New Competition", Cambridge, Mass.: Harvard Univ. press, 1956. J.H. DUNNING, "American Investment in British Manufacturing Industry", London: Allen & Unwin, 1958.
- (43) "to separate markets and prevent competition between units", Hymer 1976, p. 67-Cited in J. DUNNING & RUGMAN, AER, May 1985. p. 229.
- (44) DUNNING & PEARCE (1981, op. cit., Part VI: International operations).

(45) F.J. KNICKERBOCKER, "Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise", Cambridge, Mass: Harvard univ. press. 1973 - cited in Buckley and Casson, 1985, op. Cit, p. 6.

(46) T.O. HORST, Firm and Industry Determinants of the Decision to Invest Abroad, Review of Economics and Statistics, 1972, pp. 258-266. B. N. WOLF, "International Diversification and Internationalization", Journal of International Economics, 1977, pp. 177-191. C. BERGSTEN, T. HORST & T. MORAN, "American Multinationals and American Interest", Washington: Brookings Institution, 1978. (In S. Lall & al, The New Multinationals, Newyork: j. willey & sons, 1982, p. 3).

(٤٧) يرجع الاهتمام بالتقدم التكنولوجى والتباينات فى مستوياته بين الدول (فضلا عن التباينات فى وفرة العمل ورأس المال) كأساس لتفسير تدفقات التبادل الدولى الى دراسات Irving Kravis ثم Donald Kessing. ولكن الى R. vernon يرجع الفضل فى تعميم تلك الأفكار وتطويرها من خلال نماذج لدورة المنتج.
(CF. ch. Kindleberger & p. lindert, 1981, op. cit, pp. 92-93).

(٤٨) من أهم كتابات Raymond Vernon العديدة التى طور فيها رؤيته:

— "International Investment and International Trade in the Product Cycle", Quarterly Journal of Economics, VOL. 80 May 1966. pp. 190. 207.

— W. GRUBEL, D. MEHTA & R. VERNON, "The R & D Factor in International Trade and International Investment of U. S. Industries", Journal of Political Economy, vol. 75. February 1967, pp. 30- 37.

— "Sovereignty at Bay. The Multinational Spread of U. S. Enterprises", New york: Basic Books (& Harmondsworth: Penguin), 1971.

— "The location of Economic Activity", london: G. Allen & Unwin, 1974.

— "Storm Over The Multinationals: The Real Issues", Cambridge, Mass: Harvard Univ. Pwess (& london: Macmillan) 1977.

— "The Product Cycle Hypothesis in a New International Environment", Oxford Bulletin of Economics & Statistics, Vol. 41, nov. 1979, pp. 255. 269.

— “Gone Are The Cash Caws of yesterday”, Harvard Business Review, 58, Nov. Dec. 1980.

(49) CF. ch. KINDLEBERGER & F. LINDERT (1981). op. cit. pp. 94-95.

(٥٠) د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ ص ١٢.

(51) Gonzalo ARROYO, “La crise et le Problème du contrôle des entreprises transnationales par les pays du Tiers Monde”, Problèmes Economiques, no. 1854, 28-12-1983.

ولكن ARROYA يرى أن ذلك التفسير غير صحيح حيث يؤكد أن التكنولوجيا ما تزال في تطور مستمر وهائل.

(52) P.J. BUCKLEY, A Critical view of Theories of the Multinational Enterprise”, in P. Buckley & M. CASSON, The Economic Theory of the Multinatioaal Enterprise”, london: Macmillan, 1985, p. 8.

(53) J. DUNNING & R. PEARCE, “The world’s largest Industrial Enterprises”, New York: St. Martin Press, 1981, pp. 1.2.

(٥٤) د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم (١٩٧٨) المرجع المذكور، ص ٢٥ - ٢٦.

(55) Donald J. LECRAW, “Intra - Asian Direct Investment. Theory and Evidence From the Asean Region”, UMEC Economic Review, vol. 16, no. 2, 1980.

مشار إليه في «الدراسة الثالثة» ص ٥٨ - ٥٩.

(56) Business Industry Advisory Committee on International Investment and Multinational Enterprises to the OECD: “International Investment and Multinational Enterprises, Recent Internatioual Direct Investment Trends”, OECD, Paris, 1981.

(57) R.E. CAVES:

—“International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment”, Econmica, New series, February 1971, vol. 38, pp. 1-27.

— “Industrial Orgonization”, in H. DUNNING(ed), Economic Analysis

and The Multinational Enterprise, London: Allen & Unwin, 1974.

— "Causes of Direct Investment: Foreign Foreign Firms' Shares in Canadian and United Kingdom Manufacturing Industries", Review of Economics and Statistics, vol. 56, August 1974, pp. 279-293.

— R.E. CAVES & M.E. PORTER, "From Entry Barriers to Mobility Barriers", Quarterly Journal of Economics, vol. 9, 1977. pp. 241-261.

— "Multinational Enterprise and Economic Analysis", Cambridge: Cambridge University Press, 1982.

(58) CF. LALL & al., "The New Multinationals, The Spread of world Enterprises", New York: J. Wiley & Sons, 1983, p. 2:

— T.O. HORST, "Firm and Industry Determinants of the Decision to Invest Abroad, An Empirical Study "Review of Economics & statistics, 1972, pp. 258-266.

— J. DUNNING, "The Determinants of International Production", Oxford Economic Papers, 1973, vol. 5, pp. 289-336.

— K.E. BALDWIN, "Determinants of Trade and Foreign Investment: Further Evidence" Review of Economics and statistics, 1979, pp. 40-48.

(59) Robert Z. ALIBER:

— "A Theory of Direct Investment", in ch. P. Kindleberger (ed), The International corporation, Cambridge: MIT press, 1970, ch. 1. pp. 17-34.

— "The Multinational Enterprise in a Multiple Currency World", in J. H. DUNNING (ed), The Multinational Enterprise, London: Allen & Unwin, 1971.

— "Money, Multinationals and Sovereigns", in ch. P. Kindleberger & D.B. Audretsch (ed), The Multinational Corporation in the 1980s, Cambridge. MIT Press, 1983, ch. 11.

(60) Charles Levinson, "Capital. Inflation and The Multinationals", New York Macmillan, 1971, ch. 4: the Evident of Multinationalism, pp. 86-105.

- (61) P.Buckley (1985). p. 6. & الدراسة الثالثة، ص ١٧١.
- (62) Robert Gilpin, "U.S. Power and Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment", London: Macmillan, 1976, pp. 215-216.
- (63) David J. TEECE, "Multinational Enterprise", American Economic Review, May 1985, pp. 233-234.
- (64) John Dunning: "Trade, Location of Economic Activity and the Multinational Enterprise: A search for an Eclectic Approach", in B. Ohlin & al (eds), The International Allocation of Economic Activity, London: Macmillan, 1977. "Explaining changing Patterns of International Production: In Defence of the Eclectic Theory", Oxford Bulletin of Economics and statistics, vol. 41, 1979, pp. 269-295.
- (65) S. LALL & N.S. SIDDHARTHAN, "The Monopolistic Advantages of Multinationals: Lessons from Foreign Investment in the U.S.", The Economic Journal, 92. sept. 1982, pp. 668-683.
- S. LALL & al., "The New Multinationals", New York: J. Wiley & sons, 1983, pp. 2-4.
- (66) Richard BARNET & Donald Muller, Global Reaches: The Power of the Multinational corporations", New York: Simon & schuster, 1974. (in C.F. Bergsten & al., 1978).
- (٦٧) وبعد S. LALL & al., (1983) من أكثر المؤلفات التي حملت انتقادات شديدة على فكرة تأسيس الانتاج الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر على التمتع بمزايا احتكارية.
- (٦٨) لمزيد من التحليل المفصل أنظر:
- S. HIRSCH, "An International Trade and Investment Theory of the Firm", Oxford Economic Papers, 28, July 1976, pp. 258-270. I. GIDDEY & A. RUGMAN, "A Model of Trade, Foreign Direct Investment and Licensing", Mimeographed, Graduate School of Business, Columbia University, Dec. 1979. A. RUGMAN, "Multinationals in Canada: Theory, Performance and Economic Impact", Boston, Martinus Nijhoff,

1980. (in A. Rugman, D. J. LECRAW & L. BOOTH, "International Business, Firm and Environment", New York: Macmillan, 1982, pp. 122-129).

(69) K. KOJIMA, "Transfer of Technology to Developing Countries - Japanes Type Vs. American Type", Hitotsubashi Journal of Economics, 1977. pp. 1-14. T. OZAWA, International Investment and Industrial Structure: New Theoretical Implications From the Japanese Experience", Oxford Eco. Papers, 1979, pp. 72-92. (Quoted in S. LALL & al, 1983, pp. 2-3).

(70) J. Fayerweather, "International Transmission of Ressources", in "International Business Management", New York McGraw Hill, 1969, pp. 15-50. S. Robk, K. Simmonds & J. zwick, "International Business and Multinational Enterprises", (Revised ed.), Homewood, Illinois: Irwin, 1977, pp. 69-75.

(71) M. Glais: "le Financement à long-terme des grandes entreprises internationales", Thèse à Rennes (France) 1971 & "Microéconomie", Paris: Economica 1977, pp. 466-474.

(٧٢) د. محمد السيد سعيد (١٩٨٦) ص ٣٠.

(73) A. lamfalussy. "Investment and Growth in Mature Economies", London: Macmillan, 1961. (Cité dans Kindleberger (1981), pp. 545-546).

(74) R. Grant & E. Wellhofer (eds) "Ethno-Nationalism, Multinational Corporation and, the Modern State", Univ. of Denver, Monograph Series in World Affairs, Vol., 15, Book 4, 1979, p. 86.

إمكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن

الغذائى فى مصر

دكتور / حسين محمد صالح

خبير بمعهد التخطيط القومى

—

تأتى مشكلة توفير الغذاء فى مقدمة أهم خمس مشاكل رئيسية فى العالم هى الغذاء ، والطاقة ، والتضخم ، والسكان ، والتلوث ، ولقد أصدر المؤتمر العالمى للأغذية فى روما عام ١٩٧٤ توصيات منها « على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع العالمى وهو إزالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذى يصيب ملايين عديدة من البشر . كما يجب أن نتفق على هدف ينبغى بلوغه بعد عشر سنوات ، وهو ألا ينام طفل طاويا من الجوع ، ولا تخشى أسرة ألا تجد طعاما فى مقرها ، وألا يصاب أى فرد فى صحته ، وفى طاقته بسبب سوء التغذية » ، ومن المعلوم أن من لا يملك غذائه لا يملك حريته ، لذلك يعتبر الأمن الغذائى أحد الركائز الهامة فى استراتيجية التنمية فى جمهورية مصر العربية .

ولقد ترتب على نمو الاستهلاك من المواد الغذائية فى مصر بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة الانتاج الزراعى اتساع الفجوة الغذائية وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى ، مما أدى الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، الأمر الذى انعكس على زيادة العجز فى الميزان التجارى المصرى ، كما أدى زيادة الطلب على المواد الغذائية وزيادة الدخول النقدية وجمود الانتاج الزراعى وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة الى زيادة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية .

وتهدف هذه الدراسة الى متابعة وتحليل معدلات الاكتفاء الذاتى ، ومناقشة الأسباب التى أدت الى تدهور هذه المعدلات ، والقاء الضوء على مفهوم الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى ومحاولة توضيح السبل الواجب اتباعها نحو رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية ، وضرورة تحقيق الأمن الغذائى بزيادة الانتاج الزراعى وترشيد الاستهلاك .

تطور معدلات الاكتفاء الذاتى :

تقدر معدلات الاكتفاء الذاتى لسلعة ما بنسبة الانتاج المحلى الى الطلب المحلى ، حيث يشمل الطلب المحلى المقادير المستخدمة للاستهلاك الأدمى أو التصنيع أو علف للحيوانات ، وعادة يتم سد العجز من السلعة بالاستيراد ،

أما الفائض فيوجه عادة للتصدير ، ويعرض الجدول رقم (١) مقارنة الانتاج والاستهلاك النهائى والوسيط ونسب الاكتفاء الذاتى فى السنوات ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٨٧/٨٦ ، وهى سنوات طبيعية صالحة لمقارنة معدلات النمو ، وتحليل البيانات الواردة بهذا الجدول يمكن استخلاص النتائج العامة التالية :

١ — أن معدلات النمو فى الاستهلاك لمعظم السلع الغذائية اكبر من معدلات النمو فى انتاجها ، هذا يعنى عجز الانتاج المحلى عن تغطية احتياجات الاستهلاك الأمر الذى ادى الى زيادة الواردات ، وينتج عن ذلك اتساع الفجوة الغذائية .

٢ — الانخفاض المستمر فى معدلات الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية باستثناء اللبن والبيض والفل .

٣ — زيادة نصيب الفرد من المواد الغذائية فيما عدا البقوليات .

٤ — تغير نمط الاستهلاك ، حيث يلاحظ تحسن ملحوظ فى استهلاك الخضر والفاكهة والزيوت النباتية مع زيادة ضئيلة فى استهلاك البروتين الحيوانى وانخفاض نسبى فى البروتين النباتى ، وزيادة مبالغ فيها فى استهلاك الحبوب ، مما يفسر ما يعاناه الغذاء المصرى من عدم التوازن بسبب هذه الأنماط الاستهلاكية الغير رشيدة .

٥ — انخفاض الفائض المتاح للتصدير تدريجيا بسبب زيادة معدلات الاستهلاك وجمود معدلات الانتاج من المواد الغذائية .

وبدراسة بيانات انتاج واستهلاك أهم السلع الغذائية يتضح أن الاستهلاك القومى من القمح ودقيقه قد زاد من حوالى ٢٢ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ٨٤ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، حيث يقدر متوسط معدل النمو السنوى المركب خلال هذه الفترة بحوالى ٣.٥٪ ، فى نفس الوقت زاد الانتاج المحلى من القمح ودقيقه من حوالى ٥١ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى المركب بحوالى ١.١٪ ، مما سبق يتضح عجز الانتاج المحلى من القمح ودقيقه عن ملاحقة الاستهلاك القومى ، مما أدى الى خفض معدلات الاكتفاء الذاتى من ٧٢٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ولقد تم سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك باستيراد القمح ودقيقه من الخارج حيث زادت الكمية المستوردة من حوالى ٧.٧ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ٦١ مليون طن ، وبهذا أصبحت مصر من أكبر دول العالم استيرادا للقمح ، ولقد صاحب زيادة الكميات المستوردة من القمح ارتفاعا فى أسعارها العالمية . الأمر الذى يؤدى الى زيادة الطلب على النقد الأجنبى لسداد وارداتنا من القمح على حساب الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة مما يؤثر على برامج التنمية ، كذلك فإن تزايد وارداتنا من القمح يؤدى الى

1987/87

1941/42.

1971/7.

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للزراعة .

(*) يشمل القمح والدقيق .

زيادة العجز في الميزان التجارى وبالتالى زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية وتزداد فرص الضغط الاقتصادى الذى قد يمتد الى حد التدخل فى الشؤون السياسية (١) .

ويعتبر القمح مصدرا أساسيا للمواد الكربوهيدراتية ، وللسياسة السعرية دور كبير فى تنشيط استهلاكه حيث زاد نصيب الفرد من القمح ودقيقه من حوالى ٨٥ كيلوجرام فى السنة عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ١٦٧ كيلو جرام عام ١٩٨٧/٨٦ (٢) حيث يقدر متوسط معدل الزيادة السنوية ٢٦٪ ، وهذه الزيادة مبالغ فيها حيث أنه من المفروض الا يزيد متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك عن ٨٠ كيلو جرام فى السنة (٢) ، وقد كان من المتوقع أن يثبت استهلاكنا من القمح ودقيقه مع الزيادة فى الدخل ، حيث أن زيادة الدخل فى المرحلة الاولى لها تؤدى الى زيادة الاستهلاك من معظم السلع الغذائية كالقمح مثلا .

أما فى المرحلة الثانية وبعد أن يرتفع الدخل عن حد الكفاف فإن الزيادة فى الدخل تقتزن بزيادة أقل على استهلاك السلع الضرورية ، ومن الممكن استبدالها بسلع أخرى أكثر قيمة وفائدة ، ولهذا فإن هذه الزيادة فى استهلاك الفرد من القمح ودقيقه لا تتمشى مع أى مقياس من مقاييس التغذية ، ويرجع أن تكون هذه الزيادة راجعة الى استخدام القمح ودقيقه كعلف للحيوانات وزيادة الفاقد منه نظرا لانخفاض سعره بسبب الدعم .

وتعتبر الذرة الشامية مصدرا رخيصا للكربوهيدرات من الناحية الغذائية ، وكان الغذاء الرئيسى الذى يعتمد عليه الغالبية العظمى من سكان الريف ، ولقد زاد الاستهلاك القومى من الذرة الشامية من حوالى ١٦ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ٩٥ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبلغ معدل الزيادة السنوى ٥٢٪ ، كذلك زاد الانتاج المحلى من حوالى ١٥ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ٣٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل زيادة سنوى ٣٨٪ ، ولقد تم تغطية الفرق بين الاستهلاك والانتاج بزيادة الواردات من حوالى ٩٥ ألف طن الى حوالى ١٩ مليون طن فى سنتى المقارنة ، وبهذا انخفضت نسب الاكتفاء الذاتى من ٩٤٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

وبالمثل لقد زاد نصيب الفرد من استهلاك الذرة الشامية من حوالى ٦٢ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ١١٨ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى بحوالى ٢٥٪ ، ولما كانت الذرة الشامية من السلع الدنيا (٥) التى ينخفض الاستهلاك منها بزيادة الدخل حيث يستبدلها المستهلكون بالقمح أو الأرز فكان من المتوقع انخفاض استهلاك الفرد بزيادة الدخل ويمكن تفسير هذه الزيادة فى الاستهلاك الى أن معظم انتاج الذرة الشامية يستهلك ذاتيا ، وأن الارتفاع التدريجى فى أسعار التجزئة للذرة الشامية صاحبه ارتفاع أسعار السلع البلدية كالقمح والأرز والمكرونة . هذا بالإضافة الى استخدام الذرة كعلف للدواجن والمواشى .

وبالمثل زاد الاستهلاك القومي من الأرز الأبيض من ٨٤٩ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٦٧٧ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ حيث يقدر متوسط معدل الزيادة السنوى ٢٧٪ ، في حين زاد الانتاج من الأرز الأبيض من ١٠٥٦ ألف طن إلى ١٧٤٨ ألف طن ، وبلغ معدل الزيادة السنوى ١٩٪ فقط خلال ربع قرن . ولقد أدى نمو الاستهلاك بمعدلات أكبر نمو الانتاج إلى انخفاض الصادرات من الأرز من ٢٠٧ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٦٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويلاحظ ثبات نصيب الفرد من الأرز حول ٣٤ كيلوجرام في السنة خلال فترة الدراسة .

وبدراسة بيانات جدول رقم (٢) يتضح أن نصيب الفرد من استهلاك الحبوب قد ارتفع من ٢٠٢٣ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٣٣٠٨ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٦٤٪ ، ومن المعلوم أنه توجد علاقة استبدالية بين القمح والأرز والذرة ، ولما كانت تكاليف حصول سكان الريف على دقيق القمح والمحدد سعره جبرياً ، أقل من تكاليف الحصول على الذرة الشامية وطحنه فقد شجع ذلك على زيادة استهلاك القمح وهذا يؤدي إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة للدعم في سبيل المحافظة على سعر رخيص الخبز واستيراد الكميات اللازمة لمواجهة الاحتياجات من القمح . الأمر الذي يؤدي إلى توجيه حصيلة النقد الأجنبي إلى استيراد سلع استهلاكية بدلاً من استيراد سلع انتاجية ، كذلك يؤثر تحول الريف عن استهلاك الذرة إلى زيادة استهلاك محصول تصديرى هام مثل الأرز وهذا يعنى مزيد من توجيه النقد الأجنبي أيضاً إلى الاستهلاك ، وفي ضوء العلاقات التبادلية الاستهلاكية بين القمح والذرة والأرز فإن الأمر يستدعى دراسة العلاقات السعرية بين القمح والذرة والأرز في ضوء الاعتبارات السابقة وبمنظرة شمولية ، ودراسة امكانية خلط هذه الحبوب وطحنها مع بعضها سواء من الناحية الصحية أو الناحية الاقتصادية (٦) .

لقد تحقق الاكتفاء الذاتي من الفول في السنوات الأخيرة نتيجة حصول المزارع على الأسعار المجزية بعد أن كانت مصر تستورد لتغطية احتياجاتها من هذا المحصول البقولى الهام والذي يمد الإنسان بالبروتين النباتى والذي يعتبر بديل للبروتين الحيوانى ، وتحليل احصائيات الجدول رقم (١) يتضح أن الاستهلاك القومى من الفول زاد من ٢٣٠ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٣٤٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوى ١٥٪ ، كذلك زاد الانتاج المحلى من ٢٠٨ ألف طن إلى ٣٤٠ ألف طن وبمعدل زيادة سنوى ١٩٪ خلال نفس الفترة ، أما نصيب الفرد من استهلاك الفول قد انخفض من ٨٩ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٦٨ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٢٤٪ ، ويلاحظ تذبذب نصيب الفرد من استهلاك الفول ويرجع ذلك إلى تذبذب الانتاج بالدرجة الاولى .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تدهوراً في معدلات الاكتفاء الذاتى للعدس حيث انخفضت من ٩٢٪ عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٤٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويعزى ذلك التدهور إلى انخفاض الانتاج المحلى من ٤٨ ألف طن إلى ١٤ ألف طن

وزيادة الواردات من ٤ آلاف طن الى ١٦ ألف طن خلال سنوات المقارنة ، كذلك انخفض الاستهلاك الكلى للعدس من ٥٢ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، ولقد انعكس ذلك على نصيب الفرد الذى انخفض من ٢ كيلوجرام الى ٠.٦ كيلوجرام لسنوات المقارنة ، ويعتبر العدس من السلع الغذائية ذات المحتوى البروتينى المرتفع ، بالإضافة الى تعود المواطنين المصريين عليه كوجبة غذائية مرغوبة ومحبة اليهم خاصة فى فصل الشتاء .

ومن التحليل السابق يتضح انه على الرغم من أن البقول وخاصة الفول والعدس تعتبر من المصادر الأساسية للبروتين النباتى التى يحتاجها الانسان والتى تعتمد عليها الطبقات المتوسطة والفقيرة فان نصيب الفرد منها قد انخفض من حوالى ١٠.٩ كيلوجرام فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٧.٤ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، فى الوقت الذى زادت فيه الأهمية النسبية لنصيب الفرد من استهلاك الحبوب الى حد التجاوز عن الاحتياجات الأساسية للفرد بكل مقاييس التغذية ، مما يعكس اختلالا فى المحتوى الغذائى للفرد .

وانخفضت معدلات الاكتفاء الذاتى بصورة ملموسة فى الزيوت من ٩٥٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٠٪ فقط عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويرجع ذلك الى انخفاض الانتاج من ناحية والتوسع فى الاستيراد من ناحية أخرى ، حيث انخفض الانتاج المحلى من الزيوت من ١٣١ ألف طن الى ١٢١ ألف طن خلال سنوات المقارنة بسبب نقص انتاج بذرة القطن نتيجة انخفاض مساحات القطن ، فى نفس الوقت زادت الواردات من ٦ آلاف طن الى ٤٧٨ ألف طن .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن نصيب الفرد من الزيوت قد قفز من ١٢ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٢ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويقدر معدل النمو السنوى بحوالى ٣.٣٪ فى الوقت الذى زاد فيه الاستهلاك القومى من الزيوت بمعدل سنوى ٦٪ .

ولقد أصبحت مصر مستوردة للسكر مع بداية الثمانينات بعد أن كانت مصدرة له حتى نهاية السبعينات ، ولقد زاد الاستهلاك القومى للسكر من ٢٩٥ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٦٤٥ ألف طن عام ١٩٨٦ ، وبمعدل زيادة سنوى ٣.٢٪ ، فى حين زاد الانتاج المحلى من السكر من ٣٣٧ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ٨٥٧ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل زيادة سنوى ٣.٧٪ ، ولهذا أمكن تصدير ٤٢ ألف طن فى بداية الستينات بينما لزم استيراد ٧٨٨ ألف طن فى بداية النصف الثانى للثمانينات وأدى ذلك الى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتى من ١١٤٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٥٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

تشمل اللحوم الحمراء لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال والخنازير ولقد زاد استهلاك اللحوم الحمراء على المستوى القومى من ٢٥٣ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ٦٠٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبهذا تضاعف الاستهلاك ٣.٢ مرة خلال ربع قرن ، أما الانتاج المحلى منها فقد

زاد من ٢٣٩ ألف طن الى ٤٠٦ ألف طن أى تضاعف ١٫٧ مرة فقط خلال نفس الفترة ، وهذا يعنى أن الواردات من اللحوم الحمراء زادت من ١٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ أى أن كمية الواردات قد تضاعفت ١٤٫٣ مرة فى الخمسة والعشرين عاما الماضية وكان نتيجة ذلك انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من ٩٥٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٦٧٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

تمكنت مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن (٧) حتى النصف الأول من السبعينات ثم انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى حتى ٨٣٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، فعلى الرغم من زيادة الانتاج من الدواجن بمعدل سنوى يبلغ ٥٤٪ خلال فترة الدراسة ، إلا أن الاستهلاك قد زاد بمعدل سنوى ٦١٪ خلال نفس الفترة ، مما أدى الى زيادة الواردات فى السنوات الأخيرة لتغطية هذه الزيادة فى الاستهلاك ، ومن الجدير بالملاحظة أن نصيب الفرد قد قفز من ٢١ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى ٥٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى أن نصيب الفرد تضاعف مرتين ونصف خلال ربع قرن .

نحقق الاكتفاء الذاتى الكامل من البيض طوال فترة الدراسة على الرغم من زيادة الاستهلاك القومى بمعدل ٨٠٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى زيادة مزارع البيض وتحقيق طفرة فى الانتاج المحلى الذى زاد من ٣٢ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٣٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى أن الانتاج قد تضاعف ٤٫٢ مرة فى هذه الفترة ، ولقد انعكس ذلك على نصيب الفرد حيث ارتفع من ٢١ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٧ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ ٣٫٢٪ .

كما تحسنت معدلات الاكتفاء الذاتى من منتجات الألبان من ٩٣٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٩٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويرجع ذلك الى زيادة الانتاج المحلى من ١١٣١ ألف طن الى ٢٤٧٥ ألف طن حيث تضاعف الانتاج أكثر من مرتين خلال نفس الفترة ، وعلى الرغم من ذلك فلم يتجاوز نصيب الفرد ٤٩٤ كيلوجرام فى السنة عام ١٩٨٧/٨٦ ، مقابل ٤٣٧ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ ، وبمعدل نمو سنوى منخفض يبلغ ٠٫٥٪ .

وعلى الرغم من زيادة الانتاج المحلى للسماك من ١٤٢ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٣٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وبمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ٣٫٨٪ إلا أن معدلات الاكتفاء الذاتى من السمك قد انخفضت من ١١٤٪ عام ١٩٦١/٦٠ (حيث تم تصدير ١٨ ألف طن) الى ٨١٪ عام ١٩٨٧/٨٦ (حيث تم استيراد ٥٦ ألف طن) ويرجع ذلك الى زيادة الاستهلاك من ١٢٤ ألف طن الى ٢٩٢ ألف طن أى أن الاستهلاك قد تضاعف ٢٫٣ مرة خلال خمسة وعشرون عاما لتعويض النقص فى الاستهلاك خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ومن الجدير بالذكر أن انتاج واستهلاك الأسماك قد انخفض انخفاضا شديدا خلال النصف الثانى من الستينات والنصف الأول من السبعينات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد .

وتشمل مجموعة الخضار أنواع كثيرة أهمها البصل والثوم والبطاطس والبطيخ والطماطم .. الخ . ولقد تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل لمجموعة الخضار حيث بلغ ١٠٦٪ ، ١١٢٪ ، ١٢٠٪ خلال السنوات ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٨٧/٨٦ على التوالي . وهذا يعنى أن الانتاج المحلى غطى الاستهلاك المحلى وتم تصدير الفائض من الخضار الى الخارج ، ولقد تضافرت عوامل الانتاج من خصوبة للتربة وظروف جوية مناسبة وتوفر مياه الري وتنفيذ التكنولوجيا المناسبة على زيادة انتاج الخضار من حوالى ٣٦ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ١١٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، وبمعدل نمو سنوى ٤٨٪ ، كذلك قفز الاستهلاك القومى من حوالى ٣٤ مليون طن الى حوالى ٩٩ مليون طن وبمعدل نمو سنوى ٤٢٪ لنفس الفترة . ولقد زاد استهلاك الفرد من الخضار من حوالى ١٢٩٧ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٩ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، ومن الجدير بالذكر أن نصيب الفرد من الخضار قد ينخفض عن هذه التقديرات بسبب الفاقد فى الخضار والذي لا يقل عن ٢٠٪ (٨) .

على الرغم من الطفرة التى تحققت فى انتاج الفاكهة فى مصر حيث قفز الانتاج المحلى من حوالى ١٥ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ الى حوالى ٣٦ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ وهذا يعنى مضاعفة الانتاج ٢٤ مرة ، الا أن درجة الاكتفاء الذاتى قد انخفضت من ١٥٤٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٩٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويرجع ذلك أساسا الى زيادة الاستهلاك بمعدلات أعلى من زيادة الانتاج (٩) ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لاستهلاك وانتاج الفاكهة خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ حوالى ٥٤٪ ، ٣٤٪ على التوالي .

النمط الغذائى المصرى

ويصور الجدول رقم (٢) نمط الاستهلاك الفعلى لأهم المجموعات الغذائية فى السنوات ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٨٧/٨٦ وباستقراء احصائيات هذا الجدول يلاحظ اختلال المحتوى الغذائى للفرد حيث يعتبر الغذاء وافيا من ناحية الكم وغير واف من ناحية الكيف وفيما يلى أهم مظاهر هذا الاختلال :

١ - على الرغم من حصول الفرد على أكثر من ٣٠٠٠ كالورى فى اليوم، فان نصيب الفرد من مجموعة الحبوب المولدة للطاقة قد زاد من ٢٠٢ كيلوجرام فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣٣١ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، هذا بالإضافة الى زيادة نصيب الفرد من السكر من ١١٤ كيلوجرام الى ٣٢٨ كيلوجرام لسنتى المقارنة وهذه الزيادة لا تتمشى مع أى مقياس من مقاييس التغذية (١٠) .

٢ - انخفاض نصيب الفرد من البقول وخاصة الفول والعدس وهى من المصادر الأساسية للبروتين النباتى خاصة للطبقة المتوسطة والفقيرة ، حيث انخفض نصيب الفرد من ١٠٩ كيلوجرام عام ١٩٦١/٦٠ الى ٧٤ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ .

٣ - انخفاض الاهمية النسبية للبروتين الحيوانى من ١٣ر٤ ٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٠ر٢ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ وذلك بعكس عمق اختلال المحتوى الغذائى بالاضافة الى بطء نمو استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى الذى يمد الجسم بالاحماض الامينية ، وعلى الرغم من زيادة نصيب الفرد من مجموعة البروتينات الحيوانية الى ٧٥ر٣ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ فانه ما زال يمثل نصف ما يجب ان يحصل عليه .

٤ - يلاحظ ان هناك افراط فى استهلاك الفرد من الخضر حيث بلغ نصيب الفرد ١٩٩ كيلوجرام عام ١٩٨٧/٨٦ ، فاذا اضيف اليها ٣٣١ كيلوجرام من الحبوب اصبح استهلاك الفرد من هاتين المجموعتين فقط ٥٣٠ كيلوجرام فى السنة ، فى الوقت الذى يعانى المحتوى الغذائى من انخفاض فى نسبة البروتين الحيوانى واللحوم .

جدول رقم (٢)

تطور نمط الاستهلاك لأهم المجموعات الغذائية فى السنوات

١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٦١/٦٠

السلع	نصيب الفرد كجم/سنة	نصيب الفرد كجم/سنة	نصيب الفرد كجم/سنة	١٩٦١/٦٠	١٩٧١/٧٠	١٩٨٧/٨٦
مجموعة الحبوب	٢٠٢,٣	٤٤,١	٢٧٩,٠	٤٩,١	٣٣٠,٨	٤٥,٠
مجموعة البقول	١٠,٩	٢,٤	٩,٥	١,٧	٧,٤	١,٠
الزيوت	٥,١	١,١	٥,٣	٠,٩	١٢,٠	١,٦
السكر	١١,٤	٢,٥	٧,٠	١,٢	٣٢,٨	٤,٥
مجموعة البروتين الحيوانى	٦١,٤	١٣,٤	٦٧,٤	١١,٩	٧٥,٣	١٠,٢
مجموعة الفواكه	٣٧,٩	٨,٤	٥٣,٣	٩,٤	٧٨	١٠,٦
مجموعة الخضر	١٢٩,٧	٢٨,٢	١٤٦,٣	٢٥,٨	١٩٩	٢٧,١
المجموع	٤٥٨,٩	١٠٠	٥٦٧,٨	١٠٠	٧٣٥,٣	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (١) .

من التحليل السابق يتضح ان الفجوة الغذائية بدأت مع الستينات ، واخذت تتفاقم وتزداد حداثتها فى السبعينات ويرجع ذلك الى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتى بسبب نمو الاستهلاك القومى بمعدلات اعلى من معدلات

نمو الانتاج القومى ، ولقد تم سد الفجوة بزيادة الواردات من المواد الغذائية وبالتالي زيادة التغطية الغذائية ، وترجع هذه الفجوة الغذائية الى العوامل التالية :

أولا - الزيادة في معدلات الاستهلاك وأهم أسبابها هي :

١ - تزايد السكان بمعدلات مرتفعة ، حيث زاد عدد سكان الجمهورية ٢٥٩٦٠ مليون نسمة عام ١٩٦٠ الى ٥٠٤٥٥ مليون نسمة عام ١٩٨٦ (١٢) ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى ٢.٦٪ .

٢ - ارتفاع متوسط الدخل النقدى للفرد من ٥٢ جنيه عام ١٩٦١/٦٠ الى ٨٠.٩ جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ (١٣) . ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى ١١.٢٪ . ومن المعلوم أن الفئات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع توجه معظم دخولها لاشباع حاجاتهم الغذائية ، كما تشجع السياسات الهادفة الى توزيع الدخل توزيعا عادلا بين مختلف الطوائف الاجتماعية الى زيادة الاستهلاك ويؤكد ذلك زيادة الاستهلاك القومى لمعظم المواد الغذائية بمعدلات تزيد عن معدلات النمو في السكان (١٤) .

٣ - الزيادة السريعة في سكان المدن بسبب تزايد معدلات هجرة السكان من الريف الى الحضر كنتيجة لعملية التصنيع والتعليم ، ولقد انخفضت نسبة سكان الريف من ٦٢.٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٦.٦٪ عام ١٩٨٦ (١٥) .

٤ - دعم أسعار السلع الغذائية ، وتحمل الدولة جزء من أسعار بعض السلع المحلية أو المستوردة لتصل الى المستهلك بسعر يقل عن تكاليف انتاجها أو استيرادها ولقد زادت اعتمادات الدعم من ٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ما يزيد عن ٢ مليار جنيه مع بداية الثمانينات . وقد شجع انخفاض أسعار الحبوب الى استخدام بعضها كعلف للحيوانات ، كذلك أدى دعم الدقيق والزيوت النباتية والأسمك والدواجن المستوردة الى زيادة استهلاك الريف .

٥ - زيادة المعروض من المواد الغذائية من خلال زيادة الواردات من ناحية وانكماش الصادرات من ناحية أخرى (١٦) ، حيث حقق الميزان التجارى الزراعى عجزا متزايدا ارتفع من حوالى ٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى حوالى ٥٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ .

٦ - زيادة الفاقد الفيزيقي للسلع الزراعية في المراحل المختلفة كالانتاج والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتسويق ، وتزيد نسبة الفاقد في المحاصيل سريعة التلف كالخضر والفاكهة (١٧) .

٧ - تغير النمط الاستهلاكي سواء في المدينة بسبب المحاكاة للعائدين من الخارج ، وفي الريف بسبب الهجرة الداخلية من الريف الى المدن ، وفتح جمعيات تعاونية استهلاكية في الريف وعرض سلع غذائية لم تكن متاحة في هذه المناطق من قبل مثل الاسماك والدواجن المجعدة والالبان المجففة .

ثانيا - عجز الانتاج الزراعي عن مواجهة الاستهلاك والذي يرجع الى الاسباب التالية(١٨) :

١ - انخفاض نصيب الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والري بالمقارنة بالاستثمارات الكلية وبخاصة في السبعينات وبداية الثمانينات ، حيث انخفض نصيب قطاع الزراعة والري من ٢٦٪ في الخطة الخمسية ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ، الى ٢٢٪ في الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ، والى حوالى ١٠.٤٪ في النصف الاول من السبعينات ٧١/٧٠ - ١٩٧٥ ، وبلغت الاستثمارات حدها الأدنى بحوالى ٧٪ خلال النصف الثانى من السبعينات ، ثم ارتفعت الى حوالى ١٠٪ في الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا الحجم من الاستثمارات غير كافى لمواجهة احتياجات برامج التوسع الراسى والافقى .

٢ - اختلال التوازن بين السكان والأرض الزراعية حيث انخفض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من ٢٣ر. فدان عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٢ر. فدان عام ١٩٨٦ ، كذلك انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٣١ر: فدان عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢٤ر. فدان عام ١٩٨٦ ويرجع ذلك الى الزحف العمرانى والاعتداء على الأرض الخصبة بما يعادل المساحة التى تم استصلاحها خلال فترة الدراسة .

٣ - نقص العمالة الزراعية وبخاصة في فترتي الذروة عند الحصاد واعداد الأرض للزراعة ، والاعتماد على الأساليب البدائية في الزراعة والنقل والاستخدام المحدود للميكنة الزراعية .

٤ - انتشار ظاهرة التفتت في الحياة وضالة السعة المزرعية وانتشار ظاهرة اهلاك الطبقة السطحية للأراضى الزراعية بالتجريف وتدهور خصوبة الاراضى الزراعية نتيجة ارتفاع مستوى الماء الأرضى .

٥ - تخلف النظام التسويقي ، وانخفاض نصيب المزارع من السعر النهائى للسلعة ، وتخلف وسائل الجمع والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين، مما يؤدي الى زيادة نسبة الفاقد في المراحل الانتاجية والتسويقية .

٦ - ضالة الحوافز الدافعة للمزارعين لأن السياسة السعرية كانت تراعى مصالح المستهلكين في المدن وتوفر الغذاء الرخيص لهم ، بدلا من أن تراعى مصالح المنتجين في الريف ، واستخدمت السياسة السعرية لفترة

طويلة كأداة لتوزيع الدخل من الزراعة الى القطاعات الاخرى وخاصة الصناعة ، مما ادى الى جمود الانتاج الزراعى .

٧ - اغفال الصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة ، وعدم استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة والاسراف فى استخدام مياه الري ، وضعف كفاءة وسائل الصرف ، مما اثر على خصائص التربة وارتفاع مستوى الماء الجوفى وظهور الملوحة وبالتالي ضعف الانتاج الزراعى .

٨ - انخفاض انتاجية الفدان من بعض المحاصيل ، وانخفاض انتاجية الحيوانات المصرية من اللحم واللبن وتدهور خصوبة التربة ، لضعف الصلة بين مراكز البحث وأجهزة الارشاد التى لها القدرة على نقل الأساليب التكنولوجية الحديثة الى المزارعين .

مفهوم الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى :

الأمن الغذائى يعنى توفير احتياجات المجتمع الأساسية من المواد الغذائية وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكَم والسعر المناسب وفى كل الأوقات وتحت جميع الظروف . ويتحقق الأمن الغذائى بتوفير هذه الاحتياجات سواء من الانتاج المحلى أو بالاستيراد بما يتوفر لدى المجتمع من حصة صادرتها .

ومن المعلوم أن تحقيق الاكتفاء الذاتى هدف قومى مرغوب فيه يعكس قدرات المجتمع ، إلا أن الموارد الزراعية المتاحة فى مصر محدودة ، وإمكانات تنميتها متواضعة ، ويتنافس على استخدامها غذاء الإنسان والحيوان وانتاج حاصلات الكساء ، ولهذا كان من المعقول توجيه هذه الموارد نحو تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع والاستفادة من مبدأ التخصص وانتاج الحاصلات التى لمصر فيها ميزة نسبية لتوفير موارد مالية تمكننا من استكمال احتياجاتنا من المواد الغذائية ، وبشرط توجيه جزء من الموارد الزراعية المتاحة لانتاج الحد الأدنى من الغذاء يحقق للبلاد الأمن الغذائى . ولتحقيق أهداف الأمن الغذائى ، بل والاكتفاء الذاتى لابد من تضافر كافة قطاعات الاقتصاد القومى كالزراعة والصناعة والاقتصاد والتموين والنقل والمواصلات .. الخ .

ولقد خالصنا من التحليل السابق الى أن معدلات الاكتفاء الذاتى من معظم السلع الغذائية تتدهور اعتباراً من بداية السبعينات الأمر الذى ادى الى زيادة الواردات وبالتالي زيادة التبعية الغذائية .

وتشير الدراسات الى صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتى من كافة السلع الغذائية وبخاصة القمح فى المدى القصير بسبب ندرة الموارد الأرضية والمائية المتاحة ، وأمر هذا شأنه يدعو الى ضرورة رسم استراتيجيات جديدة للتنمية الزراعية لترشيد استخدام الموارد المتاحة بما يضمن التوفيق بين المتطلبات

القومية المختلفة وتحقيق الأمن الغذائي ، وبصفة عامة يمكن تحديد الأهداف القومية المرتبة بالتخطيط الأمثل للتركيب المحصولي على النحو التالي :

(أ) تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية وزراعة حد أدنى من القمح يكفى لتغطية الاستهلاك المحلى لمدة ثلاثة شهور أى مخزون استراتيجى يكفى البلاد حتى يمكن التعاقد واستيراد القمح من السوق العالمية .

(ب) تعظيم حصيله النقد الأجنبى الصافى من الحاصلات التصديرية .

(ج) تغطية احتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام الزراعية .

(د) تحقيق أقصى كفاءة انتاجية .

(هـ) تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية فى استعمال الموارد المحدودة .

يجب أن نأخذ فى الاعتبار القيود التالية عند دراسة التركيب المحصولي:

(أ) المساحة الأرضية المتاحة والمناسبة لكل زرع .

(ب) العمالة المتاحة شهريا (بصفة خاصة فترتى الذروة حيث يزيد الطلب على العمالة الزراعية) .

(ج) كمية المياه المتاحة شهريا (بصفة خاصة محصول الأرز والقصب) .

(د) القيود التكنولوجية (نظام تعاقب المحاصيل أو الدورة الزراعية) .

(هـ) النظام التسويقي (وبصفة خاصة محاصيل الخضر والفاكهة) .

ويمكن للتبسيط توزيع المساحة المتاحة على القيود السابقة ثم يوزع الباقي حسب الميزة النسبية فى ضوء حساب العائد والتكاليف للدورات المتنافسة ، أو فى ضوء هدف استراتيجى للخطة مثل تنمية الصادرات والاحلال محل الواردات .

وبعد تحديد التركيب المحصولي المناسب تشق أسعار محلية تضمن تحقيق ذلك التركيب المحصولي آخذين فى الاعتبار تكاليف وقيمة الانتاج والعائد مع التركيز على أن المطلوب ليس مساواة أرباحية مختلف المنتجات وإنما لابد أن تكون الأرباحية النسبية للمنتجات الأكثر أهمية من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية أعلى من غيرها الأقل أهمية . ويساعد اختلاف أرباحية المنتجات وكذلك الدورات فى توجيه المزارعين نحو تحقيق التركيب المحصولي المخطط ، وهذا أفضل كثيرا من الاعتماد على التوجيهات الإدارية (١٩) .

كما أن سياسة التسعير الجزئى لبعض المحاصيل بمعزل عن بقية

المحاصيل قد تؤدي الى خلل في العلاقات السعرية سواء في داخل قطاع الزراعة لباقي المحاصيل أو خارج القطاع نتيجة للعلاقات التشابكية ، حيث تعتبر السلعة مادة أولية في مرحلة (كالقطن) أو سلعة نصف مصنعة في مرحلة أخرى (كالغزل) ، وسلعة تامة الصنع (كالمنسوجات) .

ويجب ان تأخذ السياسة السعرية الزراعية في اعتبارها ظروف العرض والطلب على الحاصلات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى ، ويمكن البدء بعدد محدود من الحاصلات والمستلزمات الرئيسية بحيث تعتبر أسعارها التى تعلن للزراع قبل عمليات الانتاج عن حقيقة عرض وطلب هذه الحاصلات بعد الحصاد . وهذه السياسة تعمل على استعادة الأسعار الحقيقية للحاصلات والمستلزمات بصورة تدريجية بحيث تصبح هذه الأسعار فى النهاية مؤدية للوظائف الحقيقية للأسعار فى توجيه الموارد على أساس مبادئ التعظيم الاقتصادى والانتفاع بالتخصص والمزايا النسبية وتحقيق التركيب المحصولى الأمثل والوصول الى أقصى انتاج واستهلاك وتصدير ممكن (٢٠) .

امكانات تحقيق الأمن الغذائى :

لا شك أن التصدى لمشكلة تدهور معدلات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى يقتضى معالجة المشاكل والأسباب التى أدت الى زيادة الاستهلاك من ناحية والى تعويق الانتاج من ناحية أخرى .

أولا : فى مجال ترشيد الاستهلاك يقترح الآتى :

١ — ضرورة تعديل نمط الاستهلاك المصرى بعد أن تبين زيادة متوسط نصيب الفرد من الأسعار والبروتين الكلى عن الاحتياجات ، وتعتبر مستويات استهلاك الحبوب والسكر والخضر التى سادت فى بداية السبعينات مناسبة ولا تشكل ضغط على احتياجات الفرد الصحية ، بل تؤدي الى توازن أكبر فى مكونات الغذاء ، وخفض فى مدفوعات الواردات ، ووفر فى الدعم الموجه الى هذه السلع ، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى للقمح والسكر ، وزيادة المتاح للتصدير من الأرز ، ويجب أن يوجه جزء مناسب من ترشيد استهلاك الحبوب والسكر الى تحسين استهلاك البروتين النباتى كالفول والعدس والبروتين الحيوانى مع التركيز على بدائل اللحوم الحمراء من دواجن وأسماك وبيض ومنتجات البان .

٢ — هناك علاقة طردية بين نمو السكان وزيادة الاستهلاك ، ولقد عجز الانتاج الزراعى عن ملاحقة الاحتياجات الغذائية للزيادة السكانية منذ النصف الثانى من الستينات وحتى بداية الثمانينات ، لذلك يجب العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية بكافة الوسائل المشروعة ، وعلى الرغم من

ان برامج التوعية لتغير النمط الغذائى وبرامج تنظيم الاسرة تؤتى ثمارها فى المدى الطويل لكنها ذات اثر حاسم فى ترشيد الاستهلاك .

٣ - ترشيد الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه ، لان الدعم المرسل للسلع الغذائية يؤدى الى :

— سوء استخدام السلع المدعمة فمثلا يستخدم القمح علف للحيوانات والدواجن .

— زيادة نسبة الفاقد .

— اختلال النمط الغذائى المصرى .

— زيادة اعباء الدولة سواء لتدبير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد هذه السلع أو زيادة اعباء الدعم .

— تشجيع الاستهلاك على حساب الادخار .

٤ - دراسة الأسواق العالمية للسلع المستوردة وخاصة القمح ، والتعرف على ظروف العرض والطلب لتحديد انسب فترات يتوافر فيها العرض وينخفض السعر (٢١) ، ومتابعة بورصات تداول هذه السلع ، ودراسة الاتفاقيات الدولية التى تنظم التجارة الدولية لبعض السلع مثل اتفاقية القمح الدولية والتعاقد مباشرة مع الحكومات أو المجالس السلعية واتحاد المنتجين والبعد عن الوسطاء .

٥ - خفض الفاقد فى مراحل الانتاج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتوزيع ، سواء للسلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج ، والنظر بعين الاعتبار الى أن الاستثمار فى مشروعات خفض الفاقد أكثر جدوى اقتصاديا من الاستثمار فى مشروعات الانتاج ، لأنه يحافظ على سلعة تم انتاجها بالفعل لهذا يجب على توفير الصوامع والطاقت التخزينية وتوزيعها على المحافظات لضمان الاحتفاظ بمخزون استراتيجى مناسب من المواد الغذائية يحقق الأمن الغذائى للبلاد ، ولا يتأثر باختناقات النقل الخارجى والداخلى ويجنب البلاد الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية .

٦ - اعادة النظر فى أسلوب وزارة التموين فى توزيع السلع المدعمة ، وقصرها على محدودى الدخل وبكميات مناسبة ، وأسعار موحدة (بدلا من سعرين للسكر وللارز المدعوم) ، وتراعى الجودة واسلوب التعبئة والتغليف ، وزيادة منافذ البيع . وتوفير السلعة بالأسعار الحرة لأكثر من الحصة التموينية ، ولذوى الدخل المرتفع . وتحسين نوعية رغيف الخبز من حيث الجودة والوزن والتصنيع .

ثانيا : وفي مجال الانتاج يقترح ما يلى :

١ - زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة حتى تتمكن من الوفاء بمسئولية تحقيق الامن الغذائى ، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتى ، وتوفير المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة ، وزيادة الصادرات والاحلال محل الواردات . ويتوقف حجم هذه الاستثمارات بناء على مشروعات زراعية مدروسة الجدوى الاقتصادية .

٢ - رفع الجدارة الانتاجية لوحدة الارض والعمل ورأس المال :

(١) مازال أمام مصر شوطا طويلا فى مجال زيادة انتاجية الفدان لبعض محاصيل الغذاء الرئيسية كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

متوسط انتاج الفدان فى مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة بأعلى رقم قياسى انتاجى امكن تحقيقه عالميا ، وعدد مرات مضاعفة انتاجية الفدان من المحاصيل قياسا .

المحصول	متوسط مصر وحدة / فدان ١٩٧٨	أعلى رقم إنتاجى عالمى وحدة / فدان عام ١٩٧٥	عدد مرات مضاعفة المحصول
القمح	٩,٨١ أردب	٤٠,٦ أردب	٤,١
الذرة الشامية	١١,٩ أردب	٦٣,٦ أردب	٥,٣
الأرز	٢,٤٥ ضريبة	٦,٢ ضريبة	٢,٥
		(خلال موسم نمو ١٢٠ يوم)	
الذرة الرفيعة	١٢,٣ أردب	٦٤,٦ أردب	٥,٣
قصب السكر	٣٨,٢ طن	٣,١ طن	١,٦
فول الصويا	١ طن	٣,١ طن	٣,١

المصدر : سيد جلال (دكتور) إنتاج البلاد من المحاصيل الرئيسية والعوامل المؤثرة فى نموه - ندوة الأمن الغذائى - ديسمبر ١٩٨٢ - القاهرة .

ويمكن زيادة انتاجية الارض الزراعية بصيانتها وتخصيبها وعلاج مشاكل الملوحة وارتفاع الماء الأرض بسبب الري الدائم ، وتحسين صرف الأرضى وترشيد استخدام المياه ، ومراعاة الأصول العلمية عند اجراء العمليات الزراعية المختلفة من رى وتسميد ومقاومة آفات ... الخ . والتوسع فى زراعة الأصناف العالية الانتاجية مثل « ستورك اس » أو سخا

٨ فى القمح كذلك الصنف جيزة ٢ أو الهجين بيونير فى الذرة ، والصنف ريهو فى الأرز ، بالإضافة الى الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة وبنجر السكر وبدائل المحاصيل الزيتية كما يؤدى تحميل بعض الحاصلات على الأخرى مثل تحميل البصل والثوم على القطن ، وتحميل فول الصويا على الذرة ، وتحميل بعض الخضر على القصب الخريفى يؤدى ذلك التحميل الى تكثيف استخدام الموارد وبالتالي زيادة الانتاجية .

(ب) وتشير الاحصائيات الى تدنى انتاجية العامل الزراعى فى مصر حيث قدرت بحوالى ١١٢ ارجنيه عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٥١ ارجنيه عام ١٩٨٢ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى الانتاجية العامل الزراعى بحوالى ١٥٪ (٢٢) ، ويوضح التغير فى شروط العمل الزراعى على مدى هبوط انتاجيته فبعد ان كان الفلاح المصرى مثالا للنشاط والصبر ويذهب الى حقله قبل بزوغ الشمس ويغادره بعد مغيبها ، أصبح الآن يعمل فترتين قصيرتين فقط طوال النهار ، وفى الوقت الذى يزرع فيه نحو ٦٥ مليون عامل أمريكى ٤١٣ مليون فدان ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد ان ٤ مليون عامل يزرعون حوالى ٦٣ مليون فدان فى مصر ، وفى الوقت الذى يطعم فيه العامل الزراعى فى مصر فردين على أحسن تقدير ، نجد العامل الأمريكى يطعم أكثر من ٥٠ فردا . ويمكن زيادة انتاجية العامل الزراعى بتوفير مستلزمات الانتاج واستخدام الآلات المناسبة لظروف الزراعة المصرية ، كما يجب العمل على رفع كفاءة استخدام الاستثمارات الزراعية بالعمل على تكامل مشروعاته .

(ج) يجب العمل على رفع معامل الاستثمار / الناتج فى قطاع الزراعة وذلك بترتيب أولويات الاستثمار فى المشروعات التى درست جدواها الاقتصادية .

٣ - حتمية استصلاح الأراضى لاضافة موارد جديدة لتعديل النسب السكانية الأرضية أو المحافظة عليها من التدهور وانشاء مناطق جذب سكاني لتخفيف الكثافة السكانية على الأراضى القديمة ، وفى ضوء الموازنات المائية يمكن استصلاح ٢٨ مليون فدان حتى نهاية هذا القرن ، وتهدف الحكومة الى استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا خلال الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ويجب الاستفادة من تجارب الاستصلاح السابقة وتجنب المشاكل التى واجهتها وأن يراعى عند تحديد أولويات مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة الاعتبارات التالية :

— اختيار اراضى الاستصلاح طبقا للحصر التصنيفى للتربة ونبدا الأصلح .

— البدء باستصلاح الأراضى المجاورة للأراضى القديمة والتى تتوفر لها البنية الأساسية كأعمال الري والصرف والطاقة والطرق الرئيسية .

— تعطى الأولوية للأراضى وفقا لتوفر مصادر المياه .
العمل على تشجيع القطاع الخاص في مجال استصلاح الأراضي بحيث تقوم الدولة بتوفير أعمال البنية الأساسية ، وتقديم القروض طويلة الأجل اللازمة لعمليات الاستصلاح والاستزراع .

محاولة اتباع الوسائل الحديثة في استصلاح واستزراع الأراضي واستخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرش أو التنقيط والخروج من اطار النمط التقليدى للاستصلاح والاستزراع وزراعة الفاكهة والخضر وبالتالي يمكن تعويض بعض تكاليف الاستصلاح والاستزراع .

٤ — تشجيع المزارعين على خفض مساحة البرسيم تدريجيا والتي بلغت ٢٨ مليون فدان ، وحفزهم على زراعة المحاصيل الشتوية مثل العدس والفلو وبنجر السكر ومحاصيل الزيوت الشتوية مثل الزبيب والتي تستوردها الدولة لتغطية الاستهلاك المحلى ويمكن تفسير هذا الاتجاه بالأساليب التالية :

(١) ليس لمصر ميزة نسبية في انتاج اللحوم الحمراء لارتفاع اسعار العلف ولعدم توفر المراعى الطبيعية ، ولانخفاض الكفاءة التحويلية حيث أن معدل نمو حيوانات اللحوم لا يزيد عن ٧ ر. كيلو جرام في اليوم ويبلغ متوسط الادرار السنوى ٥٠٠ كيلو جرام للبقرة ، بينما يصل معدل نمو الحيوانات الاضافية الى ١٢٥ كيلو جرام في اليوم ويصل انتاج اللبن ٣٠٠٠ كيلو جرام للبقرة في السنة .

(ب) تبلغ تكاليف استيراد اللحوم الحمراء نصف تكاليف انتاجها محليا .

(ج) بسبب محدودية الموارد الاضافية يتنافس غذاء الانسان والحيوان على المساحة المحصولية لتغذية ٦٢ مليون حيوان تشمل حوالى ١٢ مليون من الحمير والخيول والبغال ، بينما تشغل محاصيل الغذاء ٥٥ ٪ من المساحة المحصولية لتغذية ٥٠٤ مليون انسان .

(د) على الرغم من انخفاض نصيب الفرد من البروتين الحيوانى ، تقدر الدراسات التكاليف المنظورة وغير المنظورة لتوفير البروتين الحيوانى بحوالى ٦٢ مليار جنيه أى ما يوازى ٣٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى (٢٣) .

(هـ) يمكن استغلال المخلفات المتاحة واثرائها بالمتاح من المركبات لزيادة انتاج الأعلاف غير التقليدية حيث أنها أحد البدائل الممكنة للبرسيم .

(و) يمكن مضاعفة انتاج الدواجن كمصدر بديل للحوم الحمراء حيث أن انتاج الدواجن محليا يعتبر أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية بالمقارنة بانتاج اللحوم الحمراء لأن كفاءتها في استخدام الأعلاف تبلغ أربعة أضعاف كفاءة الأبقار والجاموس لذلك يجب تشجيع القطاع الخاص والمزارع الصغير لزيادة انتاج الدواجن ومده بالسلاسل الممتازة بالقروض .

(ز) تعتبر الأسماك من البدائل الرخيصة للبروتين الحيوانى ، ويمكن مضاعفة الانتاج منه باستغلال المسطحات المائية على طول ساحلى البحرين الأبيض والأحمر ، الى جانب البحيرات الداخلية ونهر النيل وفروعه والترع والمصارف ، انشاء المزارع السمكية فى الاراضى البور وبمزارع الأرز والمصارف وبالإضافة الى استغلال الصيد فى أعالى البحار .

٥ — ضرورة دعم المحليات لتحقيق هدفها الاستراتيجى لانتاج بدارى المائدة ونشر السلالات المحسنة بين المزارعين ، وانشاء أجازر والثلاجات لتنمية الانتاج الداجنى وتسويقه . ولقد اعتمدت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ — لقطاع الزراعة بدواوين عموم المحافظات ١٧٦ مليون جنيه ، حيث تم انشاء ٢٥ محطة لانتاج البيض تنتج ٧٥٠ مليون بيضة سنويا ، كذلك تم انشاء ١٥ محطة دواجن تنتج ١٥٠ مليون طن سنويا ، وبلغ انتاج محطات الألبان ٥٠٠ ألف طن فى السنة ، مما سبق يتضح أن المحليات كان لها دور ايجابى فى مجال تقليل حجم الفجوة الغذائية من البروتينات الحيوانية ، وحافظت على التوازن السعري لكل من البيض والدواجن والألبان ، ولقد اكتسبت المحافظات خبرات عملية من تنفيذ هذه المشروعات وامتصت جزء كبير من فائض العمالة ورفعت معدلات الانتاج ، لهذا يجب استمرار دعم المحليات وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات (٢٤) .

٦ — التوسع فى انتاج الخضر بالأساليب الحديثة ، وتوفير الأصناف غزيرة المحصول مبكرة النضج والمقاومة للأمراض ، وتعتبر الزراعة المحمية أحد أساليب انتاج الخضر فى الفواصل الموسمية التى يقل فيها المعروض بين العروات وللإستفادة من الزايا التصديرية نظرا لجودة المحصول وخلوه من الاصابات والآفات الى جانب ترشيد استخدام المياه والتحكم فى استخدام الأسمدة والمبيدات ، ويجب تركيز استخدامهما فى الاراضى الجديدة وتوعيم الاراضى القديمة لانتاج المحاصيل الغذائية التقليدية مع ضرورة ربط انتاج الخضر بمراكز التجميع والتسويق والنقل لأنها سلع سريعة التلف .

وأخيرا نخلص مما سبق أن تحقيق الأمن الغذائى ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وفى ظل الموارد المحدودة فى مصر فان تحقيق الاكتفاء الذاتى بالكامل هدف صعب المنال بل وتحقيقه تتناقض مع المبادئ الاقتصادية ، ويحرم البلاد من الاستفادة من التخصص والزايا النسبية ونعظيم الناتج الاقتصادى والاجتماعى ، لذلك يجب أن نسعى الى تحقيق أعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى ، وعلى أى حال فان تحقيق أهداف الأمن الغذائى ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتى تدعو الى ضرورة اتباع السياسات السعرية والائتمانية والضريبية المناسبة التى تحفز المنتجين ، وتعطى عوامل الانتاج من أرض وعمل ورأس مال نصيبها العادل فى العملية الانتاجية .

المراجع

١ - ويعتبر القمح سلعة استراتيجية وسلاح ضغط اقتصادى تستخدمه الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة ، وقد تعجز الدولة فى الحصول على احتياجاتها من السوق حتى لو توفرت الموارد المالية ، فعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة القمح كسلاح ضغط اقتصادى ضد الاتحاد السوفييتى ، كذلك استخدم القمح كسلاح اقتصادى ضد مصر اثناء العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ، وفى حرب اليمن عام ١٩٦٢ ، وفى حرب يونيو ١٩٦٧ . . هكذا .

٢ - تشير بعض الدراسات الى ان نصيب الفرد من القمح يصل الى ١٩٠ كيلو فى عام ١٩٨٧/٨٦ ومن المعلوم ان تقديرات الاستهلاك تفتقر الى الدقة ، وهناك تضارب بين بيانات وزارات التموين والزراعة والاقتصاد ناهيك عن تقديرات الفاقد .

٣ - راجع فى ذلك دكتور ناجى شتلة وزير التموين - ندوة الامن الغذائى فى مصر - ديسمبر ١٩٨٣ - ص ٣٨٠ .

٤ - لمزيد من التفاصيل راجع - دكتور حسين محمد صالح - دراسات تطبيقية لتقدير دوال الطلب على السلع الزراعية - مذكرة داخلية رقم ٨٣١ - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٤ .

٥ - راجع فى ذلك - حسين محمد صالح - دراسة تحليلية لاسعار الذرة الشامية فى جمهورية مصر العربية رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة الأزهر - ١٩٧٤ - ص.ص ٦٦ - ٧٧ .

٦ - لمزيد من التفاصيل راجع - ماهية العلاقات التبادلية الاستهلاكية لجموعة الحبوب - حسين محمد صالح - مرجع سابق ص.ص ٧٨ - ٨١ .

٧ - تشمل الدواجن الدجاج ولحوم الارانب والبط والاوز والحمام والدجاج الرومى .

٨ - دكتور/ بركات أحمد الفرا ، دكتور حسين محمد صالح : الفاقد من بعض المحاصيل الزراعية فى مرحلتى تجارة الجملة والتجزئة - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٤٠٩) - مايو ١٩٨٥ .

٩ - نتج عن نمو الاستهلاك من الخضر والفاكهة بمعدلات اكبر من معدلات نمو الانتاج تدهور في صادراتها .. ولزيد من التفاصيل راجع دكتور/ حسين محمد صالح امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٤١٦) ديسمبر ١٩٨٥ .

١٠ - راجع في ذلك دكتور يوسف والى - وزير الزراعة - ندوة الامن الغذائى في مصر - ديسمبر ١٩٨٣ ص ٣٦ .

١١ - لمزيد من التفاصيل انظر :

(١) دراسة المشكلة التموينية - اسبابها واوجه علاجها مع تطبيقات مقترحة لمجموعة السلع التموينية - المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - رئاسة الجمهورية .

(ب) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية في مصر - معهد التخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنمية في مصر - رقم ٢٤ - مارس ١٩٨٥ .

١٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - يونيو ١٩٨٧ .

١٣ - هذه الزيادة النقدية في الدخول كنتيجة لعملية التنمية ومن المعلوم ان نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يقل كثيرا عن الدخل النقدى .

١٤ - لمزيد من التفاصيل راجع - دكتور سعد نصار - أسعار الغذاء ومشكلة التضخم - جهاز تخطيط الاسعار - ابريل ١٩٧٣ .

١٥ - وزارة التخطيط - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) الجزء الاول - المكونات الرئيسية ص ٣٠٧ .

١٦ - راجع في ذلك تطور كمية الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٦/٨٥) ص ١٠٠ ، ١٠١ دراسة احصائية عن قطاع الزراعة والرى في مصر - وزارة التخطيط والتعاون الدولى - مركز المعلومات والتوثيق . سبتمبر ١٩٨٧ .

١٧ - انظر تقديرات الفاقد من بعض المحاصيل الزراعية في مرحلتى تجارة الجملة والتجزئة - مرجع سابق .

١٨ - لمزيد من التفاصيل راجع - اهم المعوقات التى واجهت الانتاج الزراعى - دكتور حسين محمد صالح - دراسة تحليلية للملامح الرئيسية للزراعة المصرية وبدائل المستقبل - معهد التخطيط القومى - ابريل ١٩٨٧ .

١٩ - راجع في ذلك دكتور سعد زكى نصار - السياسة السعرية للحاصلات الزراعية - جهاز تخطيط الأسعار - ١٩٧٣ .

٢٠ - وزارة التخطيط - الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - الجزء الثانى - الصورة القطاعية - ديسمبر ١٩٨٢ ص ١٢ .

٢١ - على سبيل المثال .. تعلقت مصر عام ١٩٧٣ على شراء كمية كبيرة من القمح حيث بلغت الأسعار العالمية للقمح اقصاها مما كبد البلاد مبالغ طائلة من النقد الاجنبى كانت في أشد الحاجة اليها وبعدها مباشرة انخفضت الأسعار العالمية .

٢٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - سوق العمل في مصر - قطاع الزراعة والصيد - يونيه ١٩٨٥ ص.ص. ١٥٣ - ١٦٩ .

٢٣ - في دراسة جهاز التنمية الشعبية عن الفجوة الغذائية على مستوى المحافظات لعام ١٩٨٥/٨٤ قدرت التكاليف الغير منظورة لتوفير مصادر البروتين الحيوانى بحوالى ٤٠.٣٧ مليون جنيه ، كذلك قدرت التكاليف المنظورة بحوالى ٢١٩٩ مليون جنيها ، وبهذا بلغت التكاليف الاجمالية حوالى ٦٢ مليار جنيه مصرى .. فاذا أخذنا في الاعتبار أسعار الصرف الجديدة لعام ١٩٨٧ سوف يرتفع هذا التقدير .

٢٤ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للتخطيط الاقليمى والمحليات - تقارير المتابعة السنوية .

سياسة الغذاء في مصر
دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة
بمشكلة الغذاء في جمهورية مصر العربية
منذ بداية السبعينات
د. منى مصطفى البرادعى
مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة :

لم تبدأ المشكلة الغذائية في الظهور على بساط البحث في الدراسات الاقتصادية الحديثة الا مع كتاب توماس مالتس عن السكان عام ١٧٨٩ والذي حذر فيه من خطورة الاختلال بين السكان والموارد المتاحة .

وقد واجه العالم مع مطلع السبعينات أزمة غذائية خطيرة انعكست في زيادة الاهتمام العالمى بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها .

اما في مصر فلم تظهر بوادر المشكلة الغذائية الا منذ اواخر الستينات وبداية السبعينات . ثم أخذت تحدثها تزايد حتى أصبحت الآن من أخطر المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى نظرا لتعدد أبعاد المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فتشير الاحصاءات المتاحة التى تساوى معدلات نمو الانتاج الغذائى ومعدلات نمو الاستهلاك فى الستينات (حوالى ٣٪ سنويا) والى تزايد الفجوة بين هذه المعدلات ابتداء من السبعينات . فقد انخفض معدل نمو الانتاج فى السبعينات الى نحو ٢.٦٪ سنويا بينما زاد معدل نمو الاحتياجات الغذائية الى نحو ٥٪ مما أدى الى ازدياد الواردات الغذائية بمعدل ١٢٪ سنويا . وقد انعكس هذا الوضع فى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى من الغذاء بوجه عام ومن القمح ودقيقه بوجه خاص ، حتى أصبحت مصر مع بداية الثمانينات تستورد حوالى ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية . وهكذا اتسع حجم الفجوة الغذائية بمعدلات سريعة مع ما يتضمنه ذلك من أخطار اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وقبل الدخول فى تفاصيل الدراسة تجدر الاشارة الى ثلاث ملحوظات أساسية :

اولا : ان اختيار عنوان « سياسة للغذاء » كعنوان للبحث على الرغم من أن الدراسة النقدية المتضمنة تتناول مشكلة الغذاء بصفة عامة ، قصد به ابراز البعد الغائب فى تناول المشكلة ، الا وهو سياسة الغذاء فى مصر .

ثانياً : لا يمكن الادعاء بأن الورقة تشمل جميع البحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء في مصر — نظراً لضيق نطاق البحث — إنما تم عرض أهم الأبحاث والدراسات في الموضوعات المختلفة والتي تبين وجهات النظر المختلفة .

ثالثاً : ونظراً لتعدد جوانب المشكلة الغذائية وتشابكها — والخلط أحياناً بين مفاهيمها — سوف نتناول هذه الدراسة مشكلة انغذاء من خلال التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية للمشكلة — على أن يكون مفهوماً أنها ليست الجوانب الوحيدة للمشكلة بالإضافة إلى تشابك هذه الجوانب من ناحية وارتباطها بالعديد من المجالات من ناحية أخرى — مع التعرض من خلال هذا التقسيم لأهم الدراسات التي تناولت كل منها .

إطار البحث :

جوانب مشكلة الغذاء في مصر :

- ١ — الوضع الغذائي أو الحالة الغذائية STATE OF NUTRITION
- ٢ — الفجوة الغذائية FOOD GAP
- ٣ — الأمن الغذائي FOOD SECURITY

أولاً — الوضع الغذائي أو الحالة الغذائية STATE OF NUTRITION

يشير الوضع الغذائي أو الحالة الغذائية في دولة ما إلى حصول أو عدم حصول الأفراد بها على مختلف أنواع الغذاء أو المكونات الغذائية الضرورية لإمدادهم بالطاقة اللازمة من ناحية ، والحفاظ على الصحة من ناحية أخرى .

ونود أن نشير بداية إلى ندرة الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال في مصر مقارنة بالأبحاث الخاصة بالفجوة الغذائية أو الأمن الغذائي . ونعني بذلك الأبحاث المتعلقة بربط هذا الوضع الغذائي بالمتغيرات الاقتصادية في المجتمع وتطورها أو الأبحاث الخاصة بسياسة الغذاء فيما يتعلق بالوضع الغذائي في مصر ، رغم أهمية هذا الموضوع . على أن هناك العديد من الأبحاث التي تناولت الوضع الغذائي في مصر وعلاقته بالصحة ، قام بها علماء تغذية متخصصون أو أطباء (١) .

إن الوضع الأمثل بالنسبة للغذاء أو الوضع الغذائي في دولة ما هو أن يكون هناك مستوى Level ومحتوى Content من التغذية يشبع جميع أنواع الاحتياجات (مثل السعرات الحرارية ، الفيتامينات

والبروتينات وغيرها من المواد الغذائية الحيوية) يتلاءم في نفس الوقت مع تفضيلات المستهلكين (٢) . وقد استخدم علماء التغذية مؤشرات كمية (وهى مؤشرات تتعلق بالمدخلات Input Indicators لقياس مستوى الغذاء ومؤشرات كيفية (وهى مؤشرات تتعلق بالنواتج Output Indicator لقياس مستوى الغذاء .

وقبل التعرض لهذه المؤشرات للتعرف على الوضع الغذائى في مصر وتطوره منذ بداية السبعينات نود أن نشير الى تطور نصيب الفرد من المجموعات الغذائية لما له من علاقة بعدد من المتغيرات الاقتصادية .

١ - التطور الكمي لنصيب الفرد من المجموعات الغذائية في الفترة ٧٠ - ١٩٧٨ (٣) :

يلاحظ من دراسة تطور نصيب الفرد من المجموعات الغذائية المختلفة لمدة ثمان سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٨) مجموعة من المتغيرات التى طرأت على نصيب الفرد من كل منها نورد أهمها فيما يلى :

(أ) بالنسبة لمجموعة الحبوب والنشويات ، يلاحظ أن نصيب الفرد قد زاد زيادة كبيرة وصلت الى ١٨ ٪ ما بين عامى ١٩٧٠/٧١ و ١٩٧٨ ، وأن الفرد المصرى يتحصل على أكثر من الموصى به فيما يتعلق بالحبوب والنشويات والجنوز الدرنية . ويفسر ذلك بأن أى زيادة في الدخل يتجه بها المستهلك الى اشباع حاجاته من السلع الضرورية الدنيا مثل القمح أولا (٤) .

(ب) بالنسبة لمجموعة البقوليات يلاحظ أن نصيب الفرد منها قد زاد بنسبة ٤٧ ٪ تقريبا ما بين عامى ١٩٧٠/٧١ و ١٩٧٨ ، وأن الفرد المصرى يتحصل على أكثر من الكمية المقررة من البقول ، ويفسر ذلك بانخفاض مستوى الدخل للغالبية العظمى من الشعب فضلا عن عدم توفر العرض الكافى من الاغذية الغنية مثل البروتينات مما يدفع الفرد لموازنة غذائية بتركيبية من الحبوب والبقول (٥) .

(ج) انخفاض متوسط نصيب الفرد من مجموعة اللحوم والدواجن ، فضلا عن نقص نصيب الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك والبيض بدرجة حادة عن الكمية المقررة مما يعكس حقيقة غياب الاغذية الواقية في التركيبة الغذائية للفرد (٦) .

(د) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الخضر والفاكهة ويفسر ذلك بزيادة المساحة المنزرعة بالخضر وتقارب أنماط الاستهلاك الريفى والحضرى وارتفاع دخول بعض الفئات مثل أصحاب الحرف (٧) .

(هـ) بالنسبة للسكر ، زاد نصيب الفرد بنسبة ٤٣٪ على الرغم من نقصان نصيب الفرد من السكر في مصر عن الكمية المقررة للفرد . ويفسر هذا الارتفاع بالزيادة الموجهة لصناعة التحلوى والمياه الغازية (٨) .

يتضح من دراسة الأهمية النسبية للمجموعات الغذائية المختلفة في غذاء الإنسان المصري (جدول رقم «أ» في الملحق) ان الحبوب تمثل العنصر الأول من عناصر الغذاء في مصر (٥٠٪) وتمثل الخضار العنصر الثاني من عناصر الغذاء (٣٠٪) والفاكهة العنصر الثالث (١٠٪) وتمثل البقول العنصر الرابع (٤٪) أما اللحوم والأسماك والبيض فتسهم بنحو (٤٪) وتكون العنصر الخامس بينما تكون السكريات العنصر السادس (٣٪) (٩) .

ويشير ذلك الى أنه على الرغم من التحسن الكمي في متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في مصر خلال الفترة المذكورة ، الا أن هذا التحسن الكمي لم يقتصر بتحسين نوعى بل على العكس فقد ارتفعت نسبة الحبوب والنشويات والسكريات والبقوليات (والتي يطلق عليها السلع الغذائية المألثة) من ٥٧٪ من اجمالى الغذاء اليومى للفرد في عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٥٨ و ٣٪ عام ١٩٨٦ . وخطورة ذلك أنه يكون على حساب تناقص نسبة استهلاك المواد الغذائية الحافظة مثل اللحوم والأسماك والالبان والبيض والخضار والفاكهة التي تعتبر ضرورية لمقاومة كثير من امراض التغذية التي تنتشر في مصر (١٠) ، كما سوف يتبين من الدراسة .

٢ - التطور النوعى في متوسط نصيب الفرد المصرى من الغذاء :

افضل مقياس لنوعية الغذاء الذى يحصل عليه المواطن المصرى هو ما يطلق عليه بالمؤشرات المتعلقة بالمدخلات واهمها :

(١) السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد في مصر :

تعتبر الوظيفة الأساسية للسعرات الحرارية هي امداد الجسم بالطاقة اللازمة لكي يحافظ على عملياته الحيوية والفسولوجية .

وتشير الدراسات في هذا الصدد (١١) (رغم اختلاف طفيف في التقديرات) الى اتجاه متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية الى التزايد ما بين عامى ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٨ فضلا عن ارتفاع هذا المتوسط عن الاحتياجات المتعارف عليها دوليا من السعرات الحرارية مما يدل على كفاية الغذاء ، حيث تعتبر السعرات الحرارية أفضل مقياس حتى الآن لكفاية الغذاء (١٢) . كما تشير الأرقام أيضا الى تفوق مصر نسبيا على بعض الدول النامية في هذا الصدد (١٣) .

ومع ذلك ترد بعض الملاحظات على تلك الأرقام ، أهمها أنها متوسطات عامة وبالتالي فهي تحمل في طياتها كل ما تحمله المتوسطات العامة من مشكلات بالإضافة الى اختلاف الصورة تماما مع النظر الى نوعية الغذاء الذى تتكون منه هذه المتوسطات . فيلاحظ أن ٩٤٪ من هذه الأسعار مشتق من المنتجات النباتية وأن نصيب الحبوب والنشويات يكون نحو ٧٠٪ منها (وهى السلع الغذائية المألثة والرخيصة فى نفس الوقت) وأن أقل من ٢٠٪ من الأسعار تتولد من السلع الغذائية الحافظة والزيت النباتية .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه البيانات تتعلق بما يحصل عليه الفرد فى مصر فى المتوسط ، وهو ما يعنى أن هنالك نسبة كبيرة من الأفراد تحصل على مستويات غذائية أقل من هذه المستويات المذكورة ، لنتضح لنا سوء التغذية الذى يعانى منه كثير من الأفراد فى مصر وهم الذين يقل دخلهم عن المتوسط أو محدودو الدخل (١٤) .

(ب) كمية البروتينات التى يحصل عليها الفرد فى مصر

وهى من أهم المؤشرات الأخرى للتغذية وذلك لأهمية البروتين لجسم الانسان فهو يدخل فى جميع عملياته الحيوية ويعتبر أهم مكون لأنسجة الجسم بعد الماء ، وهو ضرورى للنمو ولا يمكن الاستعاضة عنه بالدهون أو الكربوهيدرات . ويمكن تصنيف البروتينات الى بروتينات حيوانية وبروتينات نباتية . وللبروتينات الحيوانية عموما قيمة أكبر من البروتينات النباتية .

فإذا ما تأملنا ما يحصل عليه الفرد فى مصر من البروتين نجد أنه قد انخفض من ٧٤ جرام فى اليوم فى عام ١٩٦٢/٦١ الى ٧٠.٩ جرام فى اليوم عام ١٩٧٧ وهى نسبة معقولة بالنسبة للعالم ككل وإن كانت تقل كثيرا عما يستهلكه الفرد فى الدول المتقدمة ، فضلا عن أن نوعية هذا البروتين مستمدة معظمها من البروتين النباتى (٦٥٤ جرام فى اليوم) . أما نسبة البروتين الحيوانى فى غذاء الانسان المصرى فتقل كثيرا عن مستويات حد الأمان للبروتين الحيوانى التى أوصت منظمة الصحة العالمية بتناولها (فهى تمثل نحو ٣٠.٢٪ فقط من المستوى المأمون للرجل البالغ) (١٥) .

وتشير الدراسات الى أن النظام الغذائى الذى يفتقر الى الحجم اللائق من البروتين يعانى أيضا من نقص الأسعار الحرارية . كما أنه بينما يؤمن الحصول على حجم مناسب من الأسعار الحرارية تجديد طاقة الشخص يوميا ، إلا أنه لا يعوض ضرورة الحصول على حجم معين من البروتين الذى يعتبر عنصرا غذائيا ضروريا للوقاية من الأمراض . بالإضافة الى ذلك ، فإن الاحتياجات من البروتين لا تكون سليمة الا فى حالة الوفاء بجميع الاحتياجات من الطاقة (١٦) .

(ج) متوسط نصيب الفرد من الدهون وغيرها من العناصر الغذائية

تشير الدراسات (١٧) في هذا الصدد الى تزايد متوسط نصيب الفرد من الدهون باضطراد في الفترة من ١٩٧٠/٧١ الى ١٩٧٨ . مع ذلك فمن الملاحظ أن كمية ما يحصل عليه الفرد ما زالت أقل من مثيلتها في الدول الغنية . وجدير بالذكر أن الدهون تعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة للإنسان فضلا عن اعتبارها مصدرا اضافيا لامداد الانسان بالفيتامينات مثل فيتامين أ و د .

كما تشير البيانات الى حصول الفرد في مصر على حاجته من الكالسيوم والحديد .

يتضح مما سبق ، أنه على الرغم مما تشير اليه البيانات المتساحة من أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من كميات الغذاء المختلفة توفر له احتياجاته من الطاقة والبروتين والفيتامينات المختلفة ، إلا أن النوعية التي يحصل عليها منخفضة بالإضافة الى ما ثبت من عديد من الدراسات من عدم حصول قطاعات عريضة من السكان وهي الفئات ذات الدخل المحدود على احتياجاتها من الغذاء ، كما سيتضح من علاقة الوضع الغذائي بتوزيع الدخل في مصر .

٣ - انعكاس الوضع الغذائي على الحالة الصحية للسكان في مصر :

وهو ما يقاس بالمؤشرات المتعلقة بالنتائج التي سبق الإشارة إليها وهي التي تقيس مدى اشباع الحاجة الى الغذاء من ناحية انعكاسها على صحة الانسان .

ويعتبر سوء التغذية من أخطر المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم وهو ينتج بصفة خاصة عن نقص البروتين والطاقة وينتج عنه :

— انخفاض الوزن بالنسبة الى الطول وهو ما يطلق عليه Wasting

ويعتبر مؤشرا لسوء التغذية الحاد Acute Malnutrition

— نقص الطول بالنسبة للعمر وهو ما يطلق عليه Stunting

ويعتبر مؤشرا لسوء التغذية المزمن أي الذي ينتج عن قصور نوعي أو كمي في الغذاء على مدى فترة ممتدة من الزمن .

— أو كلا من انخفاض الوزن بالنسبة الى الطول ونقص الطول بالنسبة الى العمر .

وعلى الرغم من وجود عديد من الوسائل المباشرة وغير المباشرة لقياس سوء التغذية ، إلا أن أكثر هذه الوسائل انتشارا هي التي تقيس نمو

الأطفال في سن ما قبل المدرسة ومدى تعرضهم للإصابة بأمراض نقص التغذية ، حيث يعتبر أولئك الأطفال أكثر المجموعات تعرضا للحرمان من الغذاء .

(أ) وعلى حين أظهرت البحوث الصحية المختلفة (١٨) عدم انتشار سوء التغذية الحاد بدرجة كبيرة بين أطفال مصر الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ، فلقد أظهرت على العكس من ذلك انتشار سوء التغذية المزمن Chronic بينهم والذي يبينه انخفاض الطول بالنسبة الى العمر . فهو يصيب أكثر من مليون طفل تقل أعمارهم عن ست سنوات . وتبدو المشكلة أكثر حدة في الريف (ولاسيما في الوجه القبلى) عن الحضر على الرغم من حداثها أيضا بين فقراء الحضر في القاهرة والجيزة والاسكندرية .

ويعتبر فقر الدم الغذائي (الانيميا) الى جانب سوء التغذية المزمن الوجه الآخر لسوء التغذية بين أطفال مصر ، فلقد أظهرت البيانات (١٩٧٨) ان حوالى ١٤ مليون طفل أو ٣٨ و ٤ ٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات يعانون من الانيميا .

(ب) أما عن سوء التغذية بين الأطفال في سن المدرسة في مصر (٦ — ١٨ سنة) وهم يكونون نحو ١٧ ٪ من اجمالى عدد السكان فقد أجريت دراسات عديدة (بالعينه) في كل من الريف والحضر للتعرف على الوضع الغذائي لهذا القطاع العريض من السكان ولقد اتضح أن سوء التغذية بينهم ينتج عن عوامل متعددة ومتشابكة لذلك ليس هناك صورة نهائية محددة وواضحة يمكن استخلاصها من هذه الأبحاث بل توليفة ناتجة عن زيادة أو نقص واحد أو آخر من المكونات الغذائية المختلفة . وأهم أعراض نقص التغذية بينهم تنحصر في تباطؤ النمو Stunted Growth وهو نقص الطول بالنسبة للعمر وفقر الدم الغذائي حيث ينتشر بين هؤلاء الأطفال بنسبة ٢٢ ٪ .

(ج) كما ان هناك أدلة على انتشار سوء التغذية بين البالغين أيضا في مصر أهمها الانيميا .

٤ — علاقة الوضع الغذائي بالفقر وتوزيع الدخل

على الرغم من أن تفسير سوء التغذية والمشاكل الغذائية بالفقر يعتبر بديهيا ، وعلى الرغم من معرفتنا بأن من يعانون من عدم الحصول على احتياجاتهم الغذائية هم عادة محدودو الدخل ، الا انه لا توجد أبحاث تقيس هذا الارتباط بدقة على المستوى القومى .

وربما يرجع ذلك الى قصور البيانات الضرورية في هذا المجال حيث ان هناك ندرة شديدة في بيانات توزيع الدخل في مصر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المقاييس التقليدية التى تعرف فجوة الأسعار الحرارية

بالفرق بين المتحصل الفعلى ومتوسط معين من الاحتياجات لجميع السكان بدون تفرقة بين مختلف الاحتياجات لمختلف الأفراد تعطى تقديرا غير واقعى لدرجة نقص التغذية لدى مختلف فئات الفقراء .

وربما كانت أول دراسة حاولت القيام بهذا الجهد — أى الربط بين توزيع الدخل عن طريق بيانات الانفاق السنوى والاحتياجات من السرعات الحرارية تبعا للجهد المبذول وكمية المتحصل من هذه السرعات — هى دراسة عن الفقر صادرة عن منظمة العمل الدولية قام بها سمير رضوان وأدى لى (١٩) وكان الهدف من هذا التحليل هو توفير مقياس كمى لمدى الفقر فى الريف المصرى وتحليل أهم اسبابه وتكوين صورة Profile للفقراء عن طريق بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأساسية .

ومن أهم خصائص الفقر هى مدى ملائمة الغذاء Nutritional Adequacy وهى أهم المؤشرات المستخدمة فى قياس الفقر ، حيث يعتبر الفرد (أو الأسرة) فقيرا اذا انخفضت القيمة الغذائية لغذائه (التى يعبر عنها عادة بالسرعات الحرارية) عن احتياجاته وعادة ما تقاس درجة الفقر بالنقص فى السرعات عن الاحتياجات المتوسطة Of A Reference Man إما فى هذه الدراسة فتقاس فجوة السرعات بالنقص فى السرعات المتحصلة لأسرة معينة عن احتياجات أعضائها تبعا للسن والجنس ونوع الجهد المبذول . وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٨٢٦ أسرة فقيرة فى الريف ، تم اختيارها لتكون ممثلة لكل من الوجه القبلى والبحرى والقرى الكبيرة والصغيرة) .

وقد تبين من الدراسة أن ٤٢٪ من السكان الفقراء فى الريف المصرى يعانون من عجز قدره ٢٠٪ عن احتياجاتهم من السرعات الحرارية اللازمة لتجديد طاقاتهم يوميا ، بينما هناك نسبة من السكان غير الفقراء (٢٦ر٧٪) تتمتع بفائض قدره ٣١٪ عن احتياجاتها من السرعات الحرارية . ولتقدير الفجوة بدقة أكبر ، تذهب هذه الدراسة الى ما هو أبعد من هذه المتوسطات . ويشير الجدول التالى الى صورة تفصيلية لنقص المتحصل من السرعات الحرارية لمختلف فئات الفقراء فى الريف المصرى (٢٠) .

الجدول رقم (١)
فجوة الأسعار الحرارية للسكان الفقراء في الريف المصرى

عجز الأسعار	الإتفاق	الإحتياجات	المتحصل	الفرق	عدد	النسبة
الحرارية	السنى	من	من	كنسبة	الأسر	المئوية
كنسبة	المتوسط	السرعات	السرعات	من	للمجموع	
مئوية من	للفرد	الحرارية	الحرارية	الإحتياجات		
الإحتياجات	(بالجنه)	للفرد فى	للفرد فى	اليوم		
٥	٥٥,١	٢٨٤١	٢٧٦٢	٢,٨	٣٥	١١,٤
٥ - ١٠	٥١,٩	٢٨٣٦	٢٦٢٦	٧,٤	٤٧	١٥,٤
١٥ - ١٠	٤٨,٤	٢٨١٨	٢٤٦١	١٢,٧	٤٦	١٥,٠
٢٠ - ١٥	٥٢,٣	٢٩٦٤	٢٤٥٤	١٧,٢	٣١	١٠,١
٢٥ - ٢٠	٤٧,٤	٢٩١٨	٢٢٥٦	٢٢,٧	٥٣	١٧,٣
٣٠ - ٢٥	٤٦,٩	٣٠٧٤	٢٢٣١	٢٧,٤	٣٢	١٠,٥
٤٠ - ٣٠	٣٩,٥	٣٠١٦	١٩٧٣	٣٤,٦	٤٣	١٤,١
٥٠ - ٤٠	٣٤,٤	٢٩٢٠	١٦٢٦	٤٤,٣	١٤	٤,٦
٥٠ -	٣١,١	٢٧٨٢	١١٤٩	٥٨,٧	٥	١,٦
المتوسط والمجموع	٤٧,٦	٢٩١٤	٢٣٣٢	٢٠,٠	٣٠٦	١٠٠

المصدر :

Samir Radwan and Eddy Lee, The Anatomy of Rural Poverty, Egypt, 1977, ILO, World Employment Programme (WEP 10-4-24-69) Geneva, ILO, 1977, Table (5-5), P.20.

يتضح من الجدول السابق :

١ — أن هناك نسبة ضئيلة من الفقراء تعاني من نقص خطير في التغذية حيث يقل ما يحصلون عليه من الأسعار الحرارية عن ١٥٥٧ سعر حرارى وهو « حد الخطر » الذى حددته منظمة الأغذية والزراعة FAO فهناك عشر أسر فقط من بين حجم العينة الاجمالية البالغ عددها ٨٢٦ أسرة تقع في هذه المجموعة .

٢ — يعاني أفقر ٢٠٪ من السكان الفقراء من سوء التغذية الحاد ، حيث يتراوح العجز عن احتياجاتهم ما بين ٣٥٪ و ٦٠٪ . بينما لا تعاني

الفئات ذات الدخل الأعلى من السكان الفقراء (وبشكلون فئة الـ ٤٠٪
التالبة من السكان) الا من نقص لا يتعدى ١٣٪ من احتياجاتهم .

٣ — هناك علاقة مباشرة تقريبا بين نقص المتحصل من السعرات الحرارية وزيادة الاحتياجات من السعرات الحرارية ، أى أن أولئك الذين يعانون من أكبر نقص فى السعرات هم الذين فى حاجة الى أكبر قدر من السعرات الحرارية والعكس صحيح ، مما يشير الى أن القطاعات الفقيرة من السكان عادة ما تقوم بأعمال شاقة تتطلب قدرا أكبر من الطاقة .

وتوضح النقطة الأخيرة ما سبق أن اثرنا اليه من عدم كفاءة المقاييس التقليدية التى تعرف فجوة السعرات الحرارية بالفرق بين المتحصل الفعلى ومتوسط معين من الاحتياجات لجميع السكان بدون تفرقة بين مختلف الاحتياجات لمختلف الأفراد مما يعطى تقديرا غير واقعى لدرجة نقص التغذية لدى مختلف فئات الفقراء .

وقد توصلت دراسات أخرى (٢١) لنفس النتائج المتعلقة بتفاوت توزيع الغذاء تبعا لتفاوت توزيع الدخل فى مصر . وأن كانت قد اعتمدت على منهج التحليل الوصفى عن طريق تحليل بيانات ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٥/٧٤ ، وليس على أسلوب العينة الذى اتبعه سمير رضوان وادى لى . وتظهر نتائج تلك الدراسات (انظر جدول رقم « ٢ » والرسم البيانى رقم « ١ » فى الملحق) :

١ — التفاوت بين كل من الريف والحضر فى الحصول على الغذاء ، حيث يحصل الحضر على كمية من الغذاء أكبر مما يحصل عليه الريف مع أن الحضر أقل سكانا من الريف مما أدى الى أن يكون نصيب الفرد فى الريف أقل منه فى الحضر .

٢ — التفاوت فى توزيع الغذاء بين مختلف فئات الانفاق فى كل من الريف والحضر على السواء بحيث تتمتع الفئات العليا بالحصول على كمية أكبر من الغذاء بالإضافة الى تنوع هذا الغذاء وارتفاع قيمته الغذائية ، حيث تحصل هذه الفئات على أغلب الكميات المتاحة من البروتينات والخضر والفاكهة .

٣ — أظهر توزيع السلع الغذائية ، تبعا للانفاق على الغذاء ، تفاوتاً هو فى الحضر أكثر حدة عنه فى الريف .

٤ — ان توزيع السلع الغذائية مرتفعة النوعية (مجموع اللحوم والدواجن والأسماك والبيض والألبان ومجموعة الخضر والفاكهة) يظهر تفاوتاً أكبر فى التوزيع عن أى مجموعة أخرى سواء كان فى الحضر أم كان فى الريف ويرجع ذلك أساسا الى ارتفاع أسعارها وعدم استطاعة محدودى الدخل الحصول على كميات مناسبة منها ، مما ينعكس على انخفاض المستوى الصحى لهذه الطبقات وارتفاع معدل الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال وينعكس أيضا على انتاجية العمل بالانخفاض) .

٥ - ولقد ابرزت دراسة أخرى (٢٢) بالإضافة الى ما سبق ، التشوه الكبير في الهيكل التوزيعي للسلع التموينية لا بين الريف والحضر فقط ، حيث يحصل الحضر على كمية اكبر من هذه السلع عن الريف ، بل بين ريف الوجه البحرى وريف الوجه القبلى حيث يحصل الأول على كميات اكبر من هذه السلع الأخيرة .

٦ - وفي دراسة عن علاقة المتحصل من الغذاء بحجم الحيازة من الأرض الزراعية (باعتباره مؤشرا لمستوى المعيشة) والمناطق الجغرافية في الريف المصرى (٢٣) ، أظهرت البيانات (عن طريق العينة المكونة من ٢٤٩ أسرة والمصنفة تبعا لاحجام الحيازة التالية : فدان واقل ، أكثر من فدان الى ٢ فدان ، ٢ - ٣ ، ٣ - ٤ ، ٤ - ٥ وأكثر من ٥ أفدنة ، أنه على الرغم من عدم تغير الاستهلاك الفردى من الغذاء في نمط متناسب مع حجم الحيازة ، الا أنها قد أظهرت أن الافراد ذوى الحيازة الصغيرة يستهلكون حبوبا أكثر ولحوما ودواجن وبيض اقل من أصحاب الحيازات الكبيرة . كما أن لحجم حيازة الأرض اثر واضح على استهلاك الخضر ومجموعة اللحوم والنشويات .

٥ - علاقة الوضع الغذائى يدعم السلع الغذائية

سبقنا الإشارة الى التحيز الحضرى في توزيع السلع التموينية (المدعومة) ويؤكد ذلك د. ابراهيم العيسوى في دراسته عن قضية الدعم في مصر (٢٤) تبعا لتصريح وزير التموين في المؤتمر الاقتصادى سنة ١٩٨٢ حيث صرح بأن نصيب الحضر في دعم السلع التموينية يصل الى ٧٠٪ بينما لا يتعدى نصيب الريف ٣٠٪ منه . ويرجع د. ابراهيم العيسوى تحيز نظام الدعم لصالح المناطق الحضرية الى أمرين : أولهما ، ما تتمتع به المناطق الحضرية من امكانيات للضغط السياسى على متخذى القرارات وذلك بعكس الريف وثانيهما ، وجود معوقات مادية تحول دون انتشار منافذ توزيع السلع المدعومة في الريف (٢٥) .

ومع ذلك يرى د. العيسوى أن نظام الدعم في مصر يعتبر ناجحا في توصيل الغذاء الى الفقراء بتكلفة معقولة وذلك وفقا للدراسة التى اجراها فريق من خبراء البنك الدولى في هذا الشأن . حيث يفسر التركيز على الحبوب الغذائية في برنامج الدعم بأن استهلاك هذه السلع يستنفذ نسبة عالية من دخول الفقراء (كما اتضح مما سبق) وبأن الفقراء يستهلكون النسبة الكبرى من العرض الكلى لهذه السلع .

كما أكد استطلاع الراى الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول الدعم سلامة نظام الدعم من زاوية السلع المختارة لتلقى الدعم (٢٦) .

اما عن اثر نظام دعم الغذاء على مستوى التغذية فقد أسهمت دراسة

صادرة عن المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية بواشنطن IFPRI (٢٧) فى بيان تلك العلاقة بوضوح . وقد أجريت الدراسة على عينة شملت ٢٣٠٠ أسرة فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وانتهت الى عدة نتائج أهمها :

(أ) ان دعم الغذاء يسهم فى توفير نسبة مرتفعة من السعرات الحرارية خاصة بالنسبة لفقراء الحضر — حيث يحصل سكان الحضر على ما يقرب من ثلثى استهلاكهم من السعرات الحرارية عن طريق السلع المدعمة . وترتفع هذه النسبة بالنسبة للنصف الأفقر من سكان الحضر حيث يسهم الغذاء بنحو ٧٠٪ من جلة استهلاكهم للسعرات الحرارية — أما سكان الريف فيحصلون على نحو ٣٥٪ من استهلاكهم الكلى للسعرات الحرارية ، وتصل هذه النسبة الى ٤٤٪ بالنسبة للنصف الأفقر من سكان الريف .

(ب) ان حرمان الفقراء من الدخل المحول لهم من خلال نظام الدعم الغذائى يؤدى الى نقص استهلاكهم اليومى من السعرات الحرارية بما يتراوح بين ٤٪ و ٨٪ أى نحو ١٠٠ — ٢٠٠ سعر حرارى وذلك بالنسبة لأفقر ربع انفاقى من سكان الحضر .

كما توصل البنك الدولى الى نتيجة مشابهة فى تقرير عن اشباع الحاجات الأساسية فى مصر (عام ١٩٧٩) (٢٨) .

٦ — علاقة الوضع الغذائى بالتنمية الاقتصادية

ينتج عن سوء التغذية العديد من الأمراض كما سبق ان رأينا أو بمعنى آخر يؤدى الى اعتلال الصحة بما يؤثر على انتاجية العمل بالانخفاض وبالتالي على الناتج القومى . وعلى العكس من ذلك يؤدى تحسن مستويات التغذية الى تحسن الصحة مما يؤدى الى رفع معدلات الانتاج ونقص معدلات التغيب عن العمل مما يزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة ويؤدى بالتالى الى زيادة الناتج القومى . ومن هنا يتضح دور التغذية السليمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع ذلك ظل هذا الدور مهماً لمدة طويلة اعتماداً على نظرية الانتشار التلقائى لنتائج النمو التى سيطرت على الفكر التهموى منذ السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات . ثم اتضح أنه لم يطرأ انخفاض على مقدار الفقر المطلق ولا على درجة التفاوت فى الدخل فى عديد من الدول النامية على الرغم من المعدلات السريعة للنمو . ومن هنا ظهر اتجاه جديد يرى ضرورة التغلب على الفقر مباشرة من خلال الاهتمام بمستوى معيشة الفقراء .

وهكذا ظهرت استراتيجية الحاجات الأساسية في التنمية والتي تحدد هدف التنمية الاقتصادية في « اشباع الحاجات الأساسية لأفقر السكان في أقصر فترة زمنية ممكنة » .

ويعتبر الغذاء العنصر السائد Dominant في استراتيجية الحاجات الأساسية نظرا لأنه الحاجة البيولوجية الأولى للإنسان من ناحية ، وللطبيعة التشابكية بين الغذاء والصحة والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

ومن أول الدراسات التي اهتمت بتلك العلاقة التشابكية دراسة البنك الدولي عن اشباع الحاجات الاقتصادية في مصر (٢٩) وان كانت من منظور استراتيجية الحاجات الأساسية ككل ومدى تحققها وامكانية تنفيذها في مصر وكذلك الدراستان اللتان سبق الاشارة اليهما عن الحاجات الأساسية في مصر (٣٠) .

ومن أهم الدراسات التي ابرزت هذه العلاقة في مصر دراسة عن « معدل وفيات الأطفال ومعدل المواليد والتنمية في مصر » (٣١) حيث أشارت الى أن معدل وفيات الأطفال والرضع يعتبر أهم مؤشر لصحة الجماعة ككل . وتعكس وفيات الأطفال كلا من سوء التغذية والعدوى ، وهو معدل مرتفع في مصر الى درجة كبيرة (١١٦ وفاة لكل ألف من المواليد الاحياء وان كان خبراء البنك الدولي يعتقدون أن الرقم الصحيح يصل الى ١٨٠ لكل ألف من المواليد الاحياء) . وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أساسية :

(١) أن هناك ارتباط ايجابي بين كل من وفيات الأطفال ومعدل المواليد بحيث يدعم كل منهما الآخر ويقويه بما ينتج عنه حلقة مفرغة من الفقر الذي يصيب نسبة كبيرة من المجتمع المصري .

(ب) أنه لا يوجد ارتباط قوى بين كل من وفيات الأطفال والتحضر أو التنمية الريفية بل يبدو أن سبب هذه الوفيات هو سوء توزيع مكاسب التنمية .

(ج) يعتبر الفقر السبب الرئيسي لارتفاع وفيات الأطفال في مصر .

(د) كما ترتبط وفيات الأطفال في مصر بالكثافة السكانية خاصة في الريف حيث تشير الكثافة في هذه الحالة الى حجم السكان بالنسبة للأرض الزراعية .

يتضح من استعراض البحوث والدراسات الخاصة بالوضع الغذائي أو الحالة الغذائية في مصر حداثة الاهتمام بهذا الموضوع من ناحية وضالة الاهتمام به من ناحية أخرى بالمقارنة بما بذل من مجهودات لدراسة الفجوة الغذائية وأسبابها واثارها . . الخ . والأمر الذي يدعو الى التساؤل حقا هو وضالة اهتمام الاقتصاديين بهذا الموضوع على الرغم من أهميته وعلاقته التشابكية بعدد من المتغيرات وعلى وجه الخصوص بالتنمية الاقتصادية .

وربما يرجع ذلك في جزء كبير الى ندرة البيانات الضرورية لاجراء الأبحاث اللازمة في هذا الموضوع مثل علاقة تحسن مستوى التغذية بارتفاع الانتاجية (على أساس من القياس الدقيق وليس على أساس الاعتماد على التحليل الوصفى) ومثل علاقة تحسن مستوى التغذية بارتفاع الدخل القومى ومثل أثر تحسن توزيع الدخل على تحسن مستوى التغذية (على أساس من القياس الكمى الفعلى) . . الخ من البحوث التجريبية التى يمكن ان تتم في هذا المجال .

ثانيا - الفجوة الغذائية

بعد التعرف على الجانب الأول للمشكلة الغذائية في مصر ، الا وهو الوضع الغذائى ، ننتقل الى الجانب الآخر أو الوجه الثانى للمشكلة وهو الفجوة الغذائية . ولتقدير أبعاد المشكلة الغذائية ، عادة ما يتم قياسها عن طريق الفجوة الغذائية التى يتم سدها عن طريق الاستيراد ، وتطور نسب الاكتفاء الذاتى من مواد الغذاء الأساسية .

١ - مفهوم الفجوة الغذائية

والمعيار الذى يتخذ أساسا لقياس الفجوة الغذائية هو الفرق بين الانتاج والاستهلاك لبلد معين . وهذا هو المفهوم الشائع للفجوة الغذائية . وان كان بعض الكتاب (٣٢) ويرى أن هذا المفهوم يعود الى استخدام المعايير السائدة في الدول الصناعية المتقدمة حيث يغطى فيها الانتاج الوطنى استهلاك المجتمع الذى هو بدوره يقترب من حاجته الموضوعية . كما أن هذه الدول تملك القدرة الذاتية لتغطية العجز عن الحاجة الموضوعية والاستهلاك .

أما في البلدان النامية فالأمر يختلف حيث لا يساوى الفرق بين الانتاج والاستهلاك بالضرورة الفرق بين الانتاج والحاجة الموضوعية . بالإضافة الى أن البلدان النامية لا تملك القدرة الشرائية لتغطية هذه الفجوة .

وعلى ذلك فمفهوم الفجوة الغذائية في البلدان النامية يجب ان يتحدد على أساس الفرق بين الانتاج والحاجة الموضوعية (والى تقدر على أساس المعايير المتفق عليها من المؤسسات الدولية) . ويطلق على هذا المفهوم الفجوة الموضوعية مقابل المفهوم الشائع الذى يطلق عليه الفجوة الظاهرية .

٢ - تطور الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتى في مصر :

كانت مصر حتى منتصف الأربعينات دولة مكتفية ذاتيا في محاصيلها الغذائية ، ثم تحولت تدريجيا منذ الخمسينات الى دولة مستوردة لمعظم السلع

الغذائية حتى وصلت في منتصف السبعينات الى مرحلة الخطر (٣٣) ومع بداية الثمانينات كانت جميع السلع الغذائية — عدا الأرز والخضر والفواكه — قد دخلت مرحلة العجز الغذائي (٣٤) .

ولقد أخذت الفجوة الغذائية ، من حيث الحجم والقيمة ، تتسع عاما بعد آخر . فقد ارتفع حجم الفجوة الغذائية من مليون طن عام ١٩٦٠ الى حوالي ١٧ مليون طن عام ١٩٧٠ الى نحو ٤ مليون طن عام ١٩٧٤ الى حوالي ٨ مليون طن عام ١٩٨٠ . كما زادت قيمتها من نحو ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى نحو ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصلت الى أكثر من ٣ مليار دولار (٣٢٥) عام ١٩٨٥ نصفها تقريبا للقمح ودقيقه فقط (١٤ مليار دولار) (٣٥) .

وبدراسة تطور الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الهامة وتشمل القمح والذرة الشامية والأرز الأبيض والسمسم والفسول والعدس والزيت والسكر واللحوم الحمراء والألبان والدواجن والأسماك الطازجة خلال الفترة ١٩٧٢ الى ١٩٨٤ (٣٦) (جدول رقم ٣ و ٤ في الملحق الإحصائي) يتضح :

— ان الفجوة الغذائية للقمح قد ارتفعت من ٣ مليون عام ١٩٧٢ الى نحو ٧٢ مليون طن في ١٩٨٤/٨٥ . وبذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من حوالي ٣٣٪ في عام ١٩٧٢ الى حوالي ١٩٪ عام ١٩٨٤/٨٥ .

ويلاحظ في هذا الصدد أن واردات مصر من القمح ودقيقه تمثل حوالي ١٢٣٪ من اجمالي حجم واردات الدول النامية وحوالي ٥٠٪ من واردات الدول العربية وأن مصر قد أصبحت بذلك ثاني دولة مستوردة للقمح في العالم بعد الاتحاد السوفيتي . كما أن واردات مصر من القمح ودقيقه تستنفذ وحدها حوالي ٤٤٪ من حصيلة صادراتها السلعية . كما أن الموقف يزداد خطورة اذا علمنا أن انتاج مصر من القمح ودقيقه لا يكفي حاجة البلاد لأكثر من ثلاثة شهور بينما تعتمد استراتيجية الأمن الغذائي على توفير قدر من الانتاج يكفي ست شهور على الأقل (٣٧) .

— ان الفجوة الغذائية للذرة الشامية قد ارتفعت من نحو ٨٧ ألف طن عام ١٩٧٢ الى حوالي ١٥٤ مليون طن عام ١٩٨٤/٨٥ فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي ٩٦٪ في ١٩٧٢ الى ٧٢٪ عام ١٩٨٤/٨٥ .

أما الأرز الأبيض فقد حقق فائضا خلال فترة الدراسة (١٩٧٢ — ١٩٨٤/٨٥) الا أن الفائض كان يتجه الى التناقص فانخفض من ٢٠٪ عام ١٩٧٢ الى ٣٪ فقط عام ١٩٨٤/٨٥ .

— ان الفجوة الغذائية للسمسم كانت تتقلب بين الارتفاع والانخفاض وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٢١٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

— كان الفول يحقق فائض في بعض السنوات وعجزا في سنوات أخرى وقد تم التوقف عن استيراد الفول منذ عام ١٩٨٢ . وقد تراوحت الفجوة الغذائية بين ٦٣ ٪ عام ١٩٨٠/٨١ و ٩٨ ٪ عام ١٩٧٧ .

— بالنسبة للعدس ، فإن الفجوة الغذائية كانت تتقلب بين الارتفاع والانخفاض بسبب تقلصات كل من الانتاج والاستهلاك وتراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي فيه بين ٣ ٪ ١٩٨٠/٨١ و ٨٠ ٪ عام ١٩٧٤ .

— أما الفجوة الغذائية لزيت الطعام فكانت تتجه الى الارتفاع بصفة مستمرة وبمعدلات كبيرة في الفترة محل الدراسة (١٩٧٢ — ١٩٨٤/٨٥) وترتب على ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالى ٥٢ ٪ في ١٩٧٢ الى حوالى ٢١ ٪ في ١٩٧٤/٨٥ .

— وكان هناك اكتفاء ذاتي من السكر في ١٩٧٢ ثم أخذت الفجوة الغذائية للسكر تزداد ابتداء من عام ١٩٧٣ فقد ارتفعت من حوالى ٣٦ ألف طن عام ١٩٧٣ الى حوالى ٥٧٩ ألف طن في ١٩٨٤/٨٥ .

— وقد اتجهت الفجوة الغذائية للحوم الحمراء أيضا اتجاها تصاعديا في نفس الفترة ، فارتفعت من حوالى ٣٩ ألف طن في ١٩٧٢ الى ١٨٧ ألف طن عام ١٩٨٤/٨٥ وترتب على ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالى ٨٨ ٪ في ١٩٧٢ الى حوالى ٧٠ ٪ عام ١٩٨٤/٨٥ .

— اتجهت كذلك الفجوة الغذائية للألبان الى الارتفاع من ٦٤ ألف طن عام ١٩٧٣ الى أكثر من مليون طن (١٠٠٧ ألف طن) عام ١٩٨٤/٨٥ مما أدى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من ٩٦ ٪ عام ١٩٧٢ الى ٦٥ ٪ عام ١٩٨٤/٨٥ .

— وقد حقق الانتاج المحلى للدواجن اكتفاء ذاتيا في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، أما بعد ذلك فقد اتجهت الفجوة الغذائية الى الارتفاع . فارتفعت من حوالى ألف طن عام ١٩٧٤ الى حوالى ٨٠ ألف طن عام ١٩٨٣/٨٤ ثم انخفضت الى حوالى ٥٤ ألف طن في ١٩٨٤/٨٥ . وقد ترتب على ذلك زيادة الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالى ٩٩ ٪ في ١٩٧٤ الى حوالى ٦٦ ٪ في ١٩٨١/٨٢ ثم ارتفعت الى حوالى ٧٩ ٪ في ١٩٨٤/٨٥ .

— أما الفجوة الغذائية للأسماك الطازجة فقد اتجهت الى الارتفاع بصفة عامة وترتب على ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من ٩٠ ٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٨ ٪ في ١٩٨٤/٨٥ .

وتجدر الإشارة الى أن تقدير حجم الفجوة الغذائية قد تم على أساس الاستهلاك الفعلى بصرف النظر عن مدى كفاية أو قصور هذا الاستهلاك من الوجهة الصحية الغذائية . وكما يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة ، استراتيجية الأمن الغذائى لسنة ١٩٨١ ، « من المسلم به شدة فقر المستوى الغذائى السائد فى البروتينات الحيوانية ، ولو أخذ فى تقدير الفجوة وأبعادها ضرورة تحسين المستوى الغذائى بزيادة استهلاك البروتينات الحيوانية ل زاد حجم الفجوة بمقدار كبير . ومن وجهة نظر النسبة المرتفعة للاكتفاء الذاتى من هذه البروتينات فان ذلك لا يعنى اشباعا مرتفعا للرغبة فى هذه البروتينات أو الحاجة إليها وانما يعنى أن طاقة الاقتصاد القومى على توفيرها محليا أو عن طريق الاستيراد محدودة جدا وان على المستهلكين أن يكتفوا بما هو متاح منها على قلته » (٣٨) .

ويؤكد ذلك ما سبق الإشارة اليه من ضرورة أخذ « الفجوة الموضوعية » فى الاعتبار وليس فقط الفجوة الظاهرية — وهذا ما لم تأخذه أى من البحوث فى الاعتبار حتى بمجرد الإشارة العابرة .

٣ — الاتجاهات المتوقعة للفجوة الغذائية :

اعتمدت التوقعات المستقبلية للفجوة الغذائية أساسا (٣٩) على بيانات الخطة الخمسية (١٩٨٦/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) وانتقادها فى بعض الأحيان على أساس من الاتجاهات الماضية أو السائدة بدون بناء نماذج مختلفة تأخذ وجهات النظر الأخرى فى الاعتبار وتعطى تقديرات بديلة .

وتستهدف الخطة الخمسية المقبلة تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتى فى نهايتها تبلغ حوالى ٢٦٪ للقمح و ٥٣٪ للعدس و ٢٩٪ للزيت و ٦٤٪ للسكر و ٧٣٪ للحوم الحمراء و ٧٤٪ للالبان و ٨٨٪ للحوم البيضاء و ٨٦٪ للأسماك . كما تستهدف تحقيق غائضا يقدر بحوالى ٤٪ للفول و ٢٠٪ للارز الأبيض . ويمكن مقارنة هذه الأرقام بنسب الاكتفاء الذاتى فى عام ١٩٨٥/٨٤ من الجدول التالى رقم (٢) . ويتضح منه أن الخطة تستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى معظم السلع الغذائية الرئيسية (فيما عدا الفول الذى من المتوقع أن ينخفض الفائض فيه) .

**الجدول رقم (٢) نسب الاكتفاء الذاتى الحالية (٨٤ - ٨٥)
والمتوقعة (٩١ - ١٩٩٢) من السلع الغذائية الرئيسية**

السلع الغذائية الرئيسية	١٩٨٥/٨٤	١٩٩٢/٩١
القمح	١٩	٢٦
العدس	٢٨	٥٣
الزيت	٣١	٢٩
السكر	٥٨	٦٤
الحموم الحمراء	٧٠	٧٣
الألبان	٦٥	٧٤
الحموم البيضاء	٧٩	٨٨
الأسماك	٧٨	٨٦
الفلو	١١١	١٠٤
الأرز الأبيض	١٠٣	١٢٠

المصدر : فوزى حليم رزق ، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٦ ،
مجمع من الجدول رقم (٣) إلى (٨) ص ٤٧

ويخلص الدكتور فوزى حليم رزق (٤٠) من تحليل بيانات الإنتاج والاستهلاك الماضية والحالية - وحتى بفرض إمكان تخفيض معدل استهلاك الفرد وتثبيته خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة كما استهدفت الخطة - أنه قد يصعب تحقيق نسب الاكتفاء الذاتى للقمح والعدس والسكر رغم انخفاضها وتحقيق الفائض للفلو والأرز ، لصعوبة تحقيق أهداف زيادات الإنتاج التى وردت بالخطة ، حيث أنها كانت طموحة . ووجد أنه لا يمكن تحقيق نسبة الاكتفاء الذاتى للزيت بفرض تحقيق أهداف زيادات الإنتاج الممكنة للزيت . وأنه قد لا يمكن تحقيق نسب الاكتفاء الذاتى للحموم الحمراء والألبان واللحوم البيضاء والأسماك بفرض تحقيق أهداف زيادات الإنتاج التى وردت بالخطة حيث أن أهدافها طموحة .

وهكذا انتهى الباحث الى نتائج لا يمكن الاعتماد عليها حيث أنها ليست مبنية على تقدير كمى يقوم على نموذج يأخذ فى الاعتبار المتغيرات المختلفة المحتملة فى ظل سيناريوهات بديلة لكل احتمال مثل تغير السياسة السعرية أو بقائها على ما هى عليه ، تغير الأسعار العالمية ، تغير سياسة الدعم وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للاستهلاك .. الخ . وحتى فى مجال

تقدير الفجوة القمحية المتوقعة — وهو السلعة الغذائية الاستراتيجية بالنسبة لمصر — لم تتبع أى مقاييس كمية دقيقة في قياسها .

فلقد قدم الدكتور ايهاب نديم (٤١) بديلين ، يفترض الأول استمرار الظروف الانتاجية والاستهلاكية التى سادت خلال الفترة الماضية (٧٠ — ١٩٨٥) حتى نهاية القرن الحالى . وفى ظل هذا البديل فان الفجوة القمحية سوف ترتفع من ٦ مليون طن عام ١٩٨٥ الى حوالى ١٠ مليون فى نهاية الخطة الجديدة ١٩٩٢/٩١ بدرجة اكتفاء ذاتى ١٧٪ ويزداد الى ١٣ مليون طن حتى عام ٢٠٠٠ بدرجة اكتفاء ذاتى ١٥٪ .

اما البديل الثانى فيفترض امكن تحقيق خطط التنمية لأهدافها الانتاجية والتي تقدر بحوالى ٣١٢ مليون طن قمح لعام ١٩٩٢/٩١ ، ٣٢٥ مليون طن لعام ٢٠٠٠ ، وامكانية ترشيد الاستهلاك للوصول الى المتوسط الذى ساد فى اواخر السبعينات (١٦٠ كجم) وامكانية ضغط هذا المتوسط الى المتوسط الذى ساد فى اوائل السبعينات وهو ١٢٠ كجم ، فى مرحلة تالية . وفى ظل الاحتمال الاول يمكن الابقاء على حجم الفجوة الحالى ٦ مليون طن حتى نهاية الخطة الجديدة ١٩٩٢ / ٩١ ، ولكن بدرجة اكتفاء ذاتى ٣٤٪ ترتفع الى حوالى ٢٩٪ عام ٢٠٠٠ لتزايد حجم الفجوة الى ٨ مليون طن . اما فى ظل الاحتمال الثانى وهو متوسط ١٢٠ كجم فيقدر حجم الفجوة المتوقع فى عام ١٩٩٢/٩١ بحوالى ٣٧ مليون طن بدرجة اكتفاء ذاتى ٤٥٪ يرتفع الى حوالى ٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ بدرجة اكتفاء ذاتى ٣٨٪ .

ولكنه اعتمد فى هذه التقديرات على دراسة اخرى (٤٢) اعتمدت كما هو واضح اما على استمرار الأوضاع السائدة او على تحقق اهداف الخطة بدون بناء نموذج جديد .

٤ — اسباب الفجوة الغذائية :

أسهبت الدراسات المختلفة التى تناولت أزمة الغذاء فى مصر فى « تشخيص » او تحليل اسباب الازمة وبيان اسباب التزايد المطرد فى الفجوة الغذائية والتى سبق تعريفها على انها الفرق بين الانتاج الفعلى والاستهلاك الفعلى واللازم سداده عن طريق الاستيراد .

وقد ركزت معظم الدراسات بداءة على الاسباب الداخلية لتزايد الفجوة الغذائية اكثر من الاسباب الخارجية كما ركزت على جانب الانتاج او العرض اكثر من تركيزها على جانب الاستهلاك او الطلب .

٤ - ١ - الأسباب الداخلية للفجوة الغذائية :

يمكن تقسيم الأسباب الداخلية للفجوة الغذائية — مع تعددها — الى أسباب تتعلق بتزايد الاستهلاك وأسباب تتعلق بنقص الانتاج وعدم ملائمتها للاستهلاك (وهو ما يتفق مع تعريف الفجوة نفسها) .

٤ - ١ - ١ - أسباب زيادة الاستهلاك من الغذاء (زيادة الطلب) :

لقد زادت الاحتياجات المحلية من الغذاء في السبعينات بمعدلات تفوق كثيرا مثيلتها في الستينات . وتتمثل الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية في استخدامات وسيطة ونهائية للسلعة . وقد زادت جملة الاحتياجات من الغذاء بمعدلات تزيد عن ٥٪ سنويا (٤٣) .

وتتلخص العوامل في الطلب على المواد الغذائية في :

- (أ) النمو السكاني .
- (ب) الدخل الفردى والمرونة الداخلية للطلب على الغذاء .
- وذلك بالإضافة الى عوامل أخرى خاصة بالسياسات والظروف الاقتصادية الخاصة بمصر في فترة السبعينات مثل :
- (ج) زيادة نسبة التحضر أو التوسع العمرانى .
- (د) السياسات الخاصة بإعادة الدخل القومى لصالح الفئات الفقيرة .
- (هـ) الانفتاح والهجرة وما ترتب عليهما من آثار .

(أ) النمو السكاني :

ان المعدل الذى ينمو به السكان فى مصر والذى مازال يبلغ فى المتوسط ٢.٥٪ (١٩٧٤ - ١٩٧٧) هو أحد العوامل الرئيسية التى تؤدى الى ارتفاع معدل نمو الطلب على المواد الغذائية فيزيد حجمه على الأقل بنفس المعدل (الأمر الذى يعنى مجرد المحافظة على المعيشة) (٤٤) .

(ب) الدخل الفردى والمرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية :

يتضافر معدل نمو الدخل الفردى المتوسط مع معدل نمو السكان فى رفع معدل الطلب على الغذاء . وقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى (بالأسعار الثابتة) نحو ٥.١٪ سنويا خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٤) (٤٥) .

وتؤثر المرونة الدخلية وهي بدورها تتأثر بمستوى الدخل الفردى المتوسط ومعدل نموه ، على معدل نمو الطلب على الغذاء أيضا . فإذا كانت المرونة الدخلية للطلب على الغذاء موجبة فإنه كلما ارتفع رقم المرونة كلما ارتفع معدل نمو الطلب على الغذاء وذلك عند مستوى معين من معدل نمو الدخل الفردى المتوسط ومعدل نمو السكان .

وحيث لا تتوفر بيانات عن توزيع الدخل في مصر (كما سبقت الإشارة الى ذلك) فقد استخدم متوسط معامل المرونة الانفاقية للطلب على الغذاء في حساب المعدل السنوى لنمو الطلب على المواد الغذائية في مصر وذلك باستخدام العلاقة التالية ، (٤٦) .

$$ص = ن + م (ل)$$

حيث ص : تمثل معدل نمو الطلب على المواد الغذائية .

ن : معدل نمو السكان .

م : المرونة الدخلية للطلب على المواد الغذائية (والى تم تقديرها بـ ٠.٤٦) .

ل : معدل نمو الدخل الفردى المتوسط .

وبافتراض أن متوسط معدل نمو السكان ٢.٥٪ وأن متوسط معدل نمو الدخل الفردى المتوسط ٠.٥٪ (وهو يمثل معدل النمو السنوى المركب المتوسط لنصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالى بالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤) وأن متوسط المرونة الدخلية للطلب على الغذاء ٠.٤٦ فإنه يمكن تقدير المتوسط السنوى لمعدل نمو الطلب على الغذاء في مصر باستخدام العلاقة السابقة بنحو ٠.٤٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (على وجه التقريب) .

(ج) التوسع العمرانى Urbanization

أدى التوسع السريع في القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة ، النقل ، المواصلات ، الخدمات .. الخ الى تحركات سكانية كثيرة من جانب سكان الريف نحو المناطق الحضرية حيث ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفية (بما يشكل عوامل جذب لسكان الريف) . ولقد ترتب على ذلك تغيير الأنماط الاستهلاكية الغذائية لهذه المجموعات السكانية . حتى تتواءم مع ظروف المعيشة السائدة في المناطق الحضرية بالإضافة الى عدم وجود فائض غذائى في الريف يفى بأغراض الاستهلاك الغذائى في مناطق النمو الحضرى للعمال النازحين (٤٧) (وما يمكن أن يترتب على هجرة هؤلاء الى الحضر من نقص العمالة الزراعية وبالتالي نقص العرض المتاح من الغذاء) .

(د) السياسات الخاصة باعادة توزيع الدخل الفردى لصالح الطبقات الفقيرة:

لما كانت تلك الفئات تتميز بارتفاع ميلها للاستهلاك (غطبقا لقانون « انجل » نجد ان عند اقل من مستوى معين للدخل تتجه نسبة الانفاق على الغذاء الى التزايد مع زيادة الدخل ثم تبدأ هذه النسبة فى التناقص مع زيادة الدخل على الرغم من زيادة الكميات المطلقة منه فوق هذا المستوى المعين) فان زيادة دخلها نتيجة لسياسات اعادة توزيع الدخل يؤدى الى زيادة الاستهلاك الاجمالى . ومن امثلة تلك السياسات (٤٨) :

— سياسة توظيف الخريجين التى التزمت بها الدولة والتى تؤدى الى زيادة عدد المشتغلين فضلا عن ارتفاع متوسط الأجر الشهري نتيجة للقوانين المختلفة لرفع الحد الأدنى للأجور مما يؤدى الى زيادة دخل الفئات محدودة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك .

— قوانين اصلاح الزراعى وما ترتب عليها من ارتفاع الدخول الممكن التصرف فيها لصغار المزارعين .

— التوسع فى الخدمات المجانية مثل خدمات الصحة والتعليم . الخ مما أدى الى تحرير جزء من دخول الفئات الفقيرة التى كانت تخصص للانفاق على هذه الخدمات الامر الذى أدى الى توجيهها نحو زيادة الاستهلاك من الغذاء .

— السياسات السعيرية ودعم السلع الغذائية الرئيسية:درجت الدولة فى مجال السياسات السعيرية على مراعاة اعتبارين هما المحافظة على مستويات الأسعار وعدم ارتفاعها الا فى أضيق الحدود خاصة بالنسبة لأسعار السلع الغذائية الرئيسية مثل الخبز والزيت والدهون والسكر . الخ والثانى ، العمل على توفير الكميات اللازمة لمواجهة الاحتياجات الأساسية لفئات الشعب ذات الدخل المحدود . ومع الزيادة فى الأسعار العالمية والضغط المتزايد من جانب الطلب حدث اختلال فى هيكل الأسعار عموما والأسعار النسبية لهذه السلع بصفة خاصة مما أدى الى سوء استخدام وفقد كبير فى هذه السلع أدى الى زيادة الاستهلاك بصورة مبالغ فيها ، بالإضافة الى ما ينسب للدعم من سلبيات (٤٩) أخرى على الاستهلاك أهمها اعتبار الدعم حق مطلق وعدم وضوح القيمة الحقيقية للسلع المدعومة للمستهلك لانه لا يدفع قيمتها الاقتصادية من دخله مباشرة ، مما يؤدى الى الاسراف غير المبرر فى استهلاك السلع الغذائية ، والتهافت على السلع المدعومة بسبب فارق السعر فيقبل المستهلك على شرائها حتى لو لم يكن محتاجا اليها فضلا عن زيادة التخزين ، بالإضافة الى اتهام تحول القرية من منتجة الى مستهلكة بسبب انخفاض أسعار كثير من السلع المدعومة عن تكلفة انتاجها ، خاصة المنتجات الحيوانية مثل اللحوم والدواجن والبيض والزبد الطبيعى .

وقد أشار البعض (٥٠) الى ما كان لسياسة الدعم التى تتبعها الدولة من أثر كبير على معدلات الاستهلاك الغذائى . فارتفع مثلاً متوسط نصيب الفرد من القمح من ١٣٣ كجم عام ١٩٧٢ الى ١٩٨ كجم عام ١٩٨٣/٨٤ ، كما ارتفع نصيب الفرد من الذرة الشامية من ٦٩ كجم عام ١٩٧٢ الى ١٠٥ كجم عام ١٩٨٤ / ٨٥ . وبالنسبة للسكر فقد ارتفع متوسط استهلاك الفرد من ١٨ كجم الى ٣٠ كجم فى عام ١٩٨٥/٨٤ . أما زيت الطعام واللحوم والدواجن والأسماك فقد ارتفع معدل استهلاكها من نحو ٧٨ كجم الى ١٢ كجم ومن نحو ١٠ كجم الى ١٣ كجم ومن ٢٩ كجم الى ٥٥ كجم ومن ٣٩ كجم الى ٧ كجم على الترتيب .

ولا نعرف على وجه التحديد الى أى المعايير استند الباحث فى نسبة هذه الزيادة فى الاستهلاك الى الدعم وحده حيث أن هناك عديد من العوامل المتشابكة التى تؤدى الى زيادة متوسط الاستهلاك الفردى من السلع الغذائية .

ولسنا بصدد تقييم نظام الدعم فى حد ذاته فهناك العديد من الاقتصاديين الذين حاولوا ذلك (٥١) انما أردنا فقط الإشارة الى ما للسياسات المختلفة من تأثير على الاستهلاك .

(هـ) الانفتاح والهجرة وما ترتب عليهما من آثار على الاستهلاك :

تعرض كثير من الكتاب فى معرض الحديث عن سياسة الانفتاح الى ما ترتب عليهما من زيادة كبيرة فى الاستهلاك نتيجة التوسع المتزايد فى الاستيراد الذى صاحب هذه السياسة . وقد أشار البعض فى مجال الغذاء أيضاً أشارت عابرة تفيد تأثير سياسة الانفتاح من خلال التوسع فى استيراد السلع الاستهلاكية ، فضلاً عن اساليب الدعاية والاعلان المتاحة على استهلاك الغذاء بمعدلات مرتفعة ، بالإضافة الى تأثير سياسة الانفتاح من خلال ما اتاحتها من فرص عمل جديدة بأجور مرتفعة على زيادة الاستهلاك من السلع الغذائية نتيجة توجيه فئات العمال للنسبة الأكبر من دخولهم لاشباع حاجاتهم من السلع الغذائية (٥٢) .

كما أشار بعض الكتاب أيضاً الى تأثير الهجرة المؤقتة للعمال المصريين فى البلاد النفطية على زيادة معدلات الاستهلاك عموماً شاملاً السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة لما ترتب على زيادة تحويلات العاملين المصريين بهذه البلاد الى ذويهم من سنة لآخرى مما انعكس فى زيادة حجم القوة الشرائية داخل البلاد (٥٣) .

وربما كان ذلك انعكاساً للكتابات العديدة عن كل من الانفتاح والهجرة وآثارها على زيادة الاستهلاك عموماً . ولكن بالنسبة للغذاء لم تثبت أى من الدراسات فى هذا الشأن وجود علاقة سببية بين أى من هذه الظواهر وزيادة الاستهلاك من السلع الغذائية سواء عن طريق بحث ميدانى أو بحث بالعينة أو أى طريقة أخرى من طرق القياس . بل اقتصر الأمر على مجرد الإشارة الى كلتا الظاهرتين كسبب من أسباب زيادة الاستهلاك دون أن يقوم أى دليل على صحة ذلك .

٤ - ١ - ٢ - أسباب نقص انتاج الغذاء (انخفاض العرض) :

يعود نقص انتاج الغذاء بالضرورة الى أسباب تتعلق بالانتاج الزراعى (والحيوانى) وعدم قدرته على ملاحقة الطلب على الغذاء أو بمعنى آخر الى أسباب تتعلق بالقطاع الزراعى بصفة عامة .

وقد تفاوتت السياسات التى تعرض لها القطاع الزراعى فى مصر فى حقبتى الستينيات والسبعينات تبعا للفلسفة السياسية والاقتصادية التى كانت تحكم التنمية فى هاتين الفترتين . وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع (السياسات التى حكمت التنمية الزراعية فى الفترتين) الا أننا لا نجد تحليلا لها يحدد أهدافها وأبعادها وآثارها على التنمية الزراعية بصفة عامة ، وإنما تمت دراسة الموضوع بشكل جزئى حيث تناولت كل دراسة سياسية معينة وعנית بتحليلها . الخ .

ولقد ارتكزت فلسفة التنمية الاقتصادية فى الستينات على تصنيع الاقتصاد المصرى بمعدلات سريعة . وكان من الطبيعى أن تقوم الزراعة وهى القطاع المسيطر فى ذلك الوقت بتمويل استراتيجية التنمية من خلال تحويل الفائض الزراعى . ومن أجل هذا الغرض قامت الحكومة بوضع عدد من السياسات السعريّة والتسويقية لتمويل أكبر قدر ممكن من هذا الفائض . وقد استلزم ذلك التحكم بدرجة كبيرة فى الانتاج الزراعى وتسويقه فضلا عن التحكم في مستلزمات الانتاج الزراعى (٥٤) .

ولقد كان لهذه السياسات الاقتصادية الزراعية فى الستينات بعض الجوانب الايجابية كما ظهرت لها أيضا بعض السلبيات خاصة بعد أزمة الغذاء العالمى فى ١٩٧٤/٧٣ وقد تمثل ذلك بصفة خاصة فى بطء معدلات نمو الانتاج الزراعى (التى لم تتعد ٢٪ سنويا (٥٥)) .

ثم بدأ فى السبعينات — مع سياسة الانفتاح — تحرير لبعض أوجه النشاط الزراعى مع الإبقاء على البعض الآخر ، فزاد الدعم لمجال الانتاج الحيوانى والاهتمام به فى حين بقيت السياسات السعريّة بالنسبة للمحاصيل الغذائية كما هى مما أدى الى اختلال التوازن بين قطاعى الانتاج النباتى والحيوانى فى الزراعة المصرية من ناحية ، واختلال التركيب المحصولى من ناحية أخرى نتيجة تحول المزارعين عن زراعة المحاصيل التقليدية التى تخضع للتسعير الجبرى الى محاصيل أكثر ربحية مثل الخضر والفواكه وغيرها .

وقد انعكس ذلك فى معدل نمو الانتاج الزراعى . فظل معدل نمو الانتاج النباتى يتأرجح حول ١٥٪ فلا يتجاوزها الا قليلا ، وكان معدل نمو الانتاج الحيوانى هو الذى يزيد من معدل نمو الانتاج الزراعى والذى زاد بمعدل نمو متوسط لا يتجاوز ٢٪ خلال فترة السبعينات كما يتضح من الجدول التالى :

**الجدول رقم (٣) معدلات النمو في الانتاج الزراعى
١٩٧٠ - ١٩٨٠ (بأسعار عام ١٩٧٠)**

السنة	الإنتاج النباتى (%)	الإنتاج الحيوانى (%)	جملة الإنتاج الزراعى (%)
١٩٧١	٣,٤	١,٩	٢,٩
١٩٧٢	١,٥	٢,٥	١,٨
١٩٧٣	٠,٨	٢,٦	١,٠
١٩٧٤	١,١	٢,٣	٠,١
١٩٧٥	٢,١	١,٨	٢,٠
١٩٧٦	٢,٢	١,٧	٢,١
١٩٧٧	٣,٧	٢,٤	١,٨
١٩٧٨	٨,٢	١,١	٥,٩
١٩٧٩	٤,٠	٢,٣	٣,٥
١٩٨٠	٤,٠	٣,٥	٣,٨
١٩٨١	٠,٥	١,٥	٠,١

المصدر : يوسف والى وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٢ ، الجدول رقم ٢ ص ٩ .

أى أن نقص الغذاء يرجع أساسا الى بطء معدل نمو الانتاج الزراعى بصفة عامة وانتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة . أما اسباب بطء معدل النمو فهى عديدة وهى ترتبط بالمشاكل والمعوقات التى تعترض الزراعة المصرية .

وهنا نجد ، رغم « الكم الهائل من تشخيص » (٥٦) اسباب ضعف الانتاج الزراعى وتخلفه في مصر عدم وضوح الرؤية بين سمات الوضع الزراعى في مصر أو مشكلة بين اسباب هذه المشاكل والتى تتمثل في عدة معوقات أو محددات تعرقل التنمية الزراعية . ومن الضروري التعرف على هذه الأسباب أو المحددات بدقة أولا حتى يتسنى القضاء عليها وعلى آثارها بالتالى .

(١) معوقات أو محدّدات التنمية الزراعية في مصر :

أولا - المحدّدات الفنية (٥٧)

يتمثل هذا النوع من المحدّدات في عدة مظاهر من أهمها :

- اختلال التوازن بين السكان والرقعة المزروعة :

على حين زاد سكان مصر من نحو ١٠ مليون نسمة في بداية القرن الحالى الى نحو ٤٨ر٣ مليون نسمة عام ١٩٨٤ ، ظلت الرقعة الزراعية تتراوح بين ٥٥ - ٦ مليون فدان منذ بداية القرن الحالى وحتى عام وقد ترتب على ذلك تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٢٢ر٠ فدان الى ١٦ر٠ فدان بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ثم الى ١٣ر٠ فدان عام ١٩٨٥ .

- الأساليب التكنولوجية الزراعية :

تتسم الزراعة المصرية بذبوع الأساليب الانتاجية التقليدية ، ولا زالت الزراعة تستمد شطرا من الطاقة اللازمة لها من الأساليب اليدوية ، وتعجز الغالبية من المزارع بساعاتها الراهنة عن استيعاب القدرة الانتاجية للآلات والمعدات الميكانيكية العصرية .

- نقص كفاءة الأجهزة التسويقية :

ويتضح ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالزروع العطبية كالخضر والفاكهة والانتجة الحيوانية التى لم تلعب دورا كبيرا في التركيب المحصولى وارتقاء نسبة الفاقد في هذه المحاصيل .

ثانيا - المحدّدات المؤسسية :

- عدم كفاية وكفاءة المؤسسات الزراعية وتخلف النظام الإدارى :

تتصف الزراعة المصرية بعدم توافر المؤسسات الكافية الكفاء لتوفير الخدمات والمستلزمات الضرورية لكفاءة الانتاج ، اذ يقتصر توفير الخدمات الائتمانية حاليا على بنك التنمية والائتمان الزراعى وفروعه المختلفة بالمحافظات (٥٨) . بالإضافة الى ذلك ادى تعدد النشاط الاقتصادى وتوسعه وزيادة التعامل مع القطاع الخارجى خلال السبعينات الى القاء عبء كبير على النظام الإدارى وهو نظام قد تم تنظيمه في ظل فلسفة تنموية مركزية . فأصبح النظام الإدارى غير قادر على ادارة الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة . وأصبحت القرارات مفتتة بين أجهزة ووزارات مركزية بالإضافة الى المحليات . وكان هذا الوضع أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الزراعة وعدم مساهمتها للتطورات التى حدثت خلال تلك الفترة (٥٩) .

— قصور في بعض التشريعات الزراعية .

أدى التطبيق العملى لقانون اصلاح الزراعى فيما يتعلق بربط القيمة الرأسمالية بالقيمة الإيجارية للأرض الى بعض الثغرات التى اتاحت التحايل على أحكامه بالإضافة الى جمود العلاقات الإيجارية للأراضى الزراعية . كما أدى الى تعقيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى مما أدى الى تضارب المصالح بين الملاك والمستأجرين (٦٠) .

— عدم التنسيق بين تخطيط وتنفيذ السياسات القومية :

هذا على الرغم من أن الزراعة نشاط اقتصادى يتأثر بالبنية الأساسية وبعيد من الأنشطة الانتاجية مثل الأنشطة التسويقية المحلية والتصديرية وسياسات الاستهلاك الزراعى الغذائية كما يؤثر فى الاقتصاد القومى ويتأثر بالسياسات الاقتصادية العامة فى مجال الاستثمار ودور القطاع العام والخاص وسياسة الاستيراد والتصدير وميزان المدفوعات (٦١) .

ثالثاً — المحددات الاقتصادية :

— اختلال السياسات السعرية :

تلعب الأسعار دوراً رئيسياً فى الاقتصاد ، فهى تقوم بدور المؤشرات Signals والحوافز Incentives لتخصيص الموارد الاقتصادية بين أوجه الاستعمالات البديلة ولتوزيع الناتج القومى بين القطاعات المختلفة .

ولقد أدى استخدام السياسة السعرية لفترة طويلة كأداة لتوزيع الدخل من الزراعة الى القطاعات الأخرى خلال الستينات وعدم استخدامها كأداة للتنمية الزراعية الى جمود الانتاج الزراعى وعدم تطوره كما أن هذه السياسة السعرية قد اتسمت بصفتين (٦٢) :

— أنها سياسة جزئية تأخذ فى الاعتبار سلعة بمفردها ولا توضع متكاملة .

— أن تلك السياسة لا تتغير الا بوجود مشكلة حادة كنقص المعروض أو نقص الصادرات .

وقد أشارت معظم البحوث والدراسات الى مشكلة السياسات السعرية فى الزراعة واثارها السلبية على الزراعة المصرية (٦٣) .

— عدم كفاية الاستثمارات الزراعية :

تعانى الزراعة من ضالة الاستثمارات الموجهة لها ، فلقد بلغ نصيب الزراعة في الاستثمارات خلال السبعينات ٩٪ فقط لكل من الري والصرف والتوسع الأفقى والرأسى (٦٤) .

— تخلف النظام التسويقي الزراعى :

— نقص العمالة الزراعية والميكنة :

تعانى الزراعة المصرية من عدم توافر الأيدى العاملة وارتفاع أجورها خاصة في فترات الذروة وذلك بالرغم من احتواء الريف المصرى على أكثر من ٥٠٪ من سكان مصر . وتعتبر هذه ظاهرة حديثة ، بدأت منذ منتصف السبعينات . ونتيجة لارتفاع الأجور مع عدم ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنفس المعدل ، انخفض العائد الصافى لمزارعين ولم تلاحق برامج الميكنة الزراعية العجز في العمالة (٦٥) .

— تدهور مستوى الموارد الاقتصادية الزراعية :

تواجه الزراعة المصرية عددا كبيرا من المشاكل التكنولوجية أهمها تدهور التربة الزراعية نتيجة للإسراف في الري وسوء الصرف ، ولم تلاحق برامج الصرف المغطى وتحسين الأراضي هذه الظاهرة . كما أن انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية آخذة في الانخفاض ، ويعد الانتاج الحيوانى قطاعا أكثر تخلفا (٦٦) .

(ب) مشاكل الزراعة المصرية :

ترتب على المعوقات السائدة في الزراعة المصرية مشاكل كثيرة لعل من أهمها :

— التفتت الحيازى والبعثرة المحصولية :

أدى التزايد المستمر في عدد السكان والجمود النسبى في الرقعة الزراعية الى الانخفاض المستمر في حجم الحيازة الزراعية ، فضلا عن بعثرتها في عدد كبير من القطع وزراعتها بعدد من المحاصيل . ويمثل الزراع الذين يحوزون ه أفدنة فأقل نحو ٩٣٪ من اجمالى عدد المزارعين ، كما تبلغ نسبة من يحوزون فدان فأقل نحو ٣٩٪ ويقدر متوسط حجم الحيازة بحوالى ١٥ فدان وذلك في عام ١٩٧٥ (٦٧) ولا يحقق هذا الحجم استخدام الأساليب الانتاجية المحققة لميزات الانتاج الكبير كما يعتبر عقبة في مجال التخصص الانتاجى .

— اتباع أساليب بدائية في الزراعة تعتمد على العمل الانسانى والحيوانى:

— التنافس بين الانسان والحيوان على مساحة محدودة من الأرض الزراعية:

حيث تبلغ المساحة المخصصة لاعلاف الحيوان حوالى ٤٠٪ من المساحة الكلية (٦٨) .

— تجريف الأرض الزراعية وزحف المبائى السكنية عليها :

وتبلغ المساحة المنقطعة من الأرض الزراعية نحو ألف فدان في السنة (٦٩) .

— البطء في الوصول بالأراضى الجديدة الى الانتاجية الواجبة :

حيث تبلغ مساحتها حوالى ١٧٪ من المساحة الكلية لا تفل أكثر من ٣٪ من الانتاج الزراعى الكلى (٧٠) .

— تدهور التركيب المحصولى :

حيث أن محصولى القمح والبرسيم يحتلان حوالى ٧٤٪ من المحصولية للموسم الشتوى ويقوم بينهما تنافس شديد لتوفير الغذاء اللازم للانسان والحيوان (٧١) .

— ارتفاع نسبة الفاقد خلال العمليات التسويقية من المزرعة وحتى المستهلك النهائى :

وقد بلغت قيمة الفاقد في الغذاء في مصر نحو ثلث حجم الواردات الغذائية في عام ١٩٧٨ ويزداد الفاقد في بعض المحاصيل خاصة الخضر والفاكهة حتى يصل في بعض الأنواع الى النصف (٧٢) .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الأبحاث والدراسات التى تناولت مشاكل ومعوقات التنمية الزراعية في مصر ، الا انه يلاحظ عليها جميعا أنها تناولتها بشكل بالغ العمومية وفي اطار من التحليل الوصفى .

يرى على عليها انها لم تأخذ التفاعلات البنائية أو الهيكلية للاقتصاد في الاعتبار عند دراسة هذه المشاكل أو المعوقات . فأغلبها اما يقوم بسرد هذه المشاكل أو المحددات ، أو يقوم بدراسة نوع واحد منها بدون تأصيل لتلك المشاكل أو ربطها بالتغيرات الهيكلية في المجتمع والاقتصاد المصرى مثل التغيرات الديموغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية . كذلك لم تعنى أى من هذه الدراسات بدراسة تأثير تلك المشاكل على القطاعات الانتاجية الأخرى مثل الصناعة والتجارة أو الخدمات أو تأثيرها على غيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - ٢ الأسباب الخارجية للفجوة الغذائية :

لم تهتم الدراسات المتعلقة بالغذاء في مصر كثيرا بالاطار الدولي لازمة الغذاء وانعكاسها على مصر بالرغم من تعدد الكتابات عن ازمة الغذاء العالمى وانعكاسها على الدول النامية عموما . فلم تتناول اى من هذه البحوث على سبيل المثال ازمة الغذاء في مصر كجزء من الازمة العالمية ومدى علاقتها بها او ارتباطها بها أو تأثيرها بها . فهل ازمة الغذاء في مصر جزء من الازمة العالمية للغذاء أم هي ازمة داخلية ؟

هذا على الرغم من انه كان لازمة الغذاء العالمى عام ١٩٧٤ « نتائج خطيرة على الدول النامية ومنها مصر — كما اشار بحث د. يوسف والى وآخرون — خاصة الآثار السيئة على ميزان المدفوعات والشعور بعدم الأمن وضرورة مجابهة هذه الازمة بدعم الزراعة واستغلال الموارد الزراعية الى اقصى درجة ممكنة (٧٣) .

ولكن لم يتعمق البحث المشار اليه أو غيره الى أكثر من هذه الاشارة العابرة الى نتائج الازمة العالمية على مصر (٧٤) .

اندماج الزراعة المصرية في التقسيم الدولى الجديد للعمل :

ولقد تناولت احدى الدراسات (٧٥) الاطار الدولى للازمة ولكن من خلال تأثير الازمة الاقتصادية على الزراعة في العالم الثالث مع الاشارة لمصر . وغسرت الازمة العالمية بكونها (٧٦) :

- ١ — ازمة نمط معين للانتاج هو الانتاج الراسمالى .
- ٢ — ازمة هيكلية .
- ٣ — ازمة عميقة الجذور .
- ٤ — ازمة متحركة يتم نقلها من « المركز » الى « الاطراف » .
- ٥ — ازمة تناقضات واختلالات رئيسية بين المركز المسيطر والاطراف التابعة .

وفي اطار هذا التفسير حاولت الدراسة بيان اثار اندماج الزراعة المصرية في التقسيم الدولى الجديد للعمل على الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية واختلال البيئة في الريف المصرى .

ولكن يعيب الدراسة تحيزها الواضح لايديولوجية معينة بما يجعلها تقدم آراء وتفسيرات يصعب تقديم أدلة على صحتها — ومن أمثلة ذلك ما يسوقه

الباحث للتدليل على اختلال البيئة فى الريف المصرى نتيجة اندماج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى من أدلة يذكر منها الهجمات المتتالية للحشرات والآفات (كالفئران) (٧٧) .

تأثير مساعدات الغذاء الأمريكية على الزراعة المصرية :

حاول الدكتور محمد سمير مصطفى فى ورقته القيمة عن مساعدات الغذاء الأمريكية (٧٨) دراسة تأثيرها على الزراعة فى مصر من خلال تتبع أثر المعونة على كل من الانتاج المحلى من الغذاء وانماط الاستهلاك الغذائى وسياسة احلال الواردات الغذائية وتنمية الصادرات الأمريكية لمصر والسياسات الزراعية الحكومية .

ويرجع الى الباحث فضل السبق فى دراسة اثر نوع المتغيرات الخارجية على الزراعة المصرية بالتفصيل . واهم النتائج التى انتهى اليها تتلخص فيما يلى :

١ — ان صادرات القمح والدقيق الأمريكية قد ساعدت الحكومة المصرية على المحافظة على سياسة الغذاء الرخيص على حساب المزارعين المصريين . ولقد ترتب على ذلك تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من القمح سنة بعد أخرى ومن ثم ساعدت المعونة على زيادة الوضع الغذائى الحرج لمصر .

٢ — أدت هذه المعونة الى تزايد نصيب الفرد من القمح ودقيقه بدرجة كبيرة خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٣ (من ١١٢ر٥ كجم الى ١٨٧ر٣ كجم مما أسهم فى ارتفاع نسبة الفاقد من القمح واستخدامه فى أغراض أخرى لم تصوب معونات الغذاء بشكل رشيد نحو فئات السكان المتضررة ولم تعمل على تخفيف الفقر بشكل كافى .

٣ — تزايدت قيمة الواردات الغذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٢ حيث تراوحت بين ٤٥ر٤ — ٦٦ر٥ ٪ من اجمالى قيمة الواردات الغذائية مما يجعل الولايات المتحدة المسيطر الاول على سوق الغذاء فى مصر مع ما فى ذلك من خطورة سياسية .

٤ — ان وجود امدادات القمح ودقيقه بشكل كاف فى المناطق الحضرية قد خلق وضعاً متميزاً لصالح الحضر .

٥ — ان غياب المعونة قد يؤدى الى ضغوط « تعصر » المزارع مثل التسليم الاجبارى للكثير من الحاصلات الزراعية .

ومع ذلك لا زالت هناك حاجة لدراسة أوسع وتحليل أعمق لدور العوامل الأجنبية والشركات دولية النشاط فى صنع السياسة الغذائية فى مصر .

٥ - آثار الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصرى :

لا شك أن تزايد حجم الفجوة الغذائية يترتب أثارا سياسية واقتصادية بعيدة المدى :

٥ - ١ الآثار السياسية :

يعتبر الأمن الغذائى أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجى القومى . وعلى ذلك فإن وجود مشكلة أمن غذائى يعنى بالضرورة وجود مشكلات سياسية خطيرة (٧٩) لا شك أن أهمها على الإطلاق احتمال التبعية الاقتصادية والسياسية . فالاعتماد المتزايد على الخارج فى استيراد مواد الغذاء الأساسية يخشى منه تبعية مصر اقتصاديا وسياسيا ووقوعها فريسة للضغط وبينج ذلك مما سبق أن أشرنا اليه من تضاعف حجم الفجوة الغذائية خلال ست سنوات فقط (من أربعة مليون طن عام ١٩٧٤ الى نحو ٨ مليون طن عام ١٩٨٠) . وتذهب نصف الواردات للقمح فقط الذى يستنفذ نحو ٤٤٪ من حصة صادرات مصر السلعية . وتزداد خطورة الموقف اذا علمنا أن انتاج مصر للقمح ودقيقه (٢١٪) لا يكتفى حاجة البلاد لأكثر من ثلاثة شهور بينما تعتمد استراتيجية الأمن الغذائى على توفير قدر من الانتاج يكفى ستة شهور على الأقل (٨٠) .

بالاضافة الى ذلك يحتمل أن يصبح توافر القوة الشرائية أمر غير كاف للحصول على القمح أو تحقيق مفهوم الأمن الغذائى والاستقرار السياسى حيث تتميز السوق الدولية باحتكار أربع دول رئيسية لصادرات القمح (كندا والولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا) (٨١) . ولا يخلو التاريخ من تجارب استخدام القمح بالذات كسلاح سياسى خاصة اذا كان يقدم فى شكل معونات (٨٢) . فقديم المعونة قد يستخدم للاستمالة السياسية على حين قد يستخدم منعها كوسيلة للضغط السياسى .

هذا على الصعيد الدولى ، أما على الصعيد الداخلى فقد يترتب على الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء مخاطر سياسية أيضا ، فقد يؤدى الى اضطرابات داخلية فى أوقات الأزمات مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلى (٨٣) . كما قد تأخذ مشكلة الأمن الغذائى بعدا سياسيا داخليا آخر ، ذلك أن استيراد القمح أو غيره من المواد الغذائية الأساسية يتم بصفة خاصة لاستهلاك المدن التى لا يتاح لها من الانتاج المحلى ما يغطى احتياجاتها حيث يأتى الاستهلاك الريفى على معظم أو كل هذا الانتاج . ويعنى اعتماد المدن ونموها على القمح المستورد أن التوسع العمرانى وما يصاحبه من نمو صناعى وخدمى رهن باستيراد القمح (٨٤) مما يشكل خطرا سياسيا واقتصاديا داهما .

٥ - ٢ الآثار الاقتصادية :

لم يعنى كثير من الاقتصاديين بدراسة الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية

على الرغم من تعدد هذه الآثار وتنوعها بسبب ارتباط هذه الفجوة بعدد من المتغيرات . لعل أول هذه المتغيرات هي الواردات فتزايد الفجوة بهذا الشكل أدى الى تزايد كمية وقيمة الواردات (خاصة مع الارتفاع المتزايد للأسعار العالمية) من السلع الغذائية . ومع محدودية الموارد من النقد الأجنبي يؤدي ذلك الى استنزاف هذه الموارد . وبالتالي ازدياد العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع عبء الديون الخارجية .

كما قد يشكل ذلك ضغطاً على موارد النقد الأجنبي المخصصة لاستيراد السلع الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية مما يعطل جهود هذه التنمية ، بالإضافة الى ذلك فإن الاستثمار في استيراد المواد الغذائية يشكل عامل جذب للتضخم العالمى . هذا الى جانب ما تؤدي اليه الفجوة الغذائية في الداخل من تضخم حيث يؤدي عدم توفر العرض من الغذاء بسبب مشاكل القطاع الزراعى الى تضخم النفقة لغالبية المحاصيل الزراعية . ويشير الى هذا العامل الدكتور رمزي زكى في كتابه عن التضخم (٨٥) حيث يقول : « كل هذه العوامل التي أسهمت في إبطاء عجلات التنمية بالقطاع الزراعى ، قد تفاعلت مع بعضها البعض في ظل الموجة التضخمية التي شهدتها مصر ، لتعزز في النهاية ظاهرة تضخم النفقة لغالبية محاصيلنا الزراعية . وقد شمل ذلك ارتفاع مستوى الإيجاز للأرض وأجور العمال وأجور المواشى ، وتكلفة التسميد ومقاومة الآفات والحشرات الزراعية .. الخ .

كما يشير الى خطورة إهمال التنمية الزراعية وترك القطاع الزراعى لى ينمو على نفس المنوال الذى نما في السبعينات لما في ذلك من علاقة باتجاهات التضخم في مصر في المستقبل . ويدلل على ذلك بدراسة الدكتور مصطفى الجبلى السابق الاشارة اليها (٨٦) والتي تبين الطلب المتوقع على بعض السلع الزراعية الهامة في سنة ٢٠٠٠ ومقارنتها بالانتاج سنة ١٩٧٤ والمبين بالجدول التالي :

الجدول رقم (٤) الطلب المتوقع على بعض السلع الزراعية الهامة في سنة ٢٠٠٠

الطلب سنة ٢٠٠٠	الناتج سنة ١٩٧٤	السعة
١٩٢٥	١٥٠	القمح
٣٢٠	١٧٠	الأرز
١٨٠	٥٥	السكر
١٣٠	٢٥	اللحوم
٦٥	١٢	الزيت

المصدر : مصطفى الجبلى ، نحو تخطيط علمي للزراعة المصرية ، دراسة منشورة في مجلة مصر المعاصرة ، السنة السادسة والستون ، العدد ٣٥٩ ، يناير ١٩٧٥ ، ص ٣٧ .

ينتهى الدكتور رمزى زكى الى أنه « اذا لم يعط القطاع الزراعى اهمية خاصة فى جهود التنمية المستقبلية ، فليس هناك أمل للفكك من قوى التضخم فى مصر (٨٧) » .

اما بالنسبة لعلاقة الفجوة الغذائية بالديون الخارجية فيشير الدكتور رمزى ايضا فى كتابه عن ديون مصر الخارجية (٨٨) أن من عوامل الضعف فى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية هو تزايد اعتمادها على العالم الخارجى فى اشباع الاحتياجات الغذائية . فثلث واردات مصر تذهب الى اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان ويؤدى ذلك الى استنزاف نسبة هامة (ومتزايدة) من العملات الأجنبية التى يستطيع الاقتصاد المصرى تدبيرها سواء من مصادره الذاتية أو عن طريق المعونات والقروض الخارجية من أجل سداد الديون .

وعلى الرغم من أهمية هذه المشاكل التى يمكن أن تنتج عن الفجوة الغذائية وتزايدها لم يهتم الاقتصاديون كثيرا بها (بصرف النظر عن الاشارات السابقة) . فهناك العديد من المجالات التى تؤثر عليه الفجوة الغذائية ولم يتم قياس أثرها مثل أثر تزايد الفجوة الغذائية على ابطاء معدل النمو فى الدخل القومى أو على معدل نمو القطاعات الأخرى غير الزراعة وبالذات الصناعة التى تعتمد أساسا على ضرورة توفير الغذاء للعاملين بها .

FOOD SECURITY

ثالثا : الأمن الغذائى

الأمن الغذائى تعبير حديث نسبيا ، حيث لم يشع استخدامه الا فى السبعينيات من القرن الحالى ، حيث تفاقمت أزمة الغذاء فى معظم الدول المتخلفة ، وتزايد اعتماد الدول على الخارج فى الحصول على احتياجاتها الغذائية مع ما ينطوى عليه ذلك من تهديد بخطر التبعية (٨٩) ومن ثم فقد شاع استخدام هذا التعبير فى تلك الدول مؤخرا . أما فى الأدب الاقتصادى فلا يعرف اصطلاح دقيق يعرف بالأمن الغذائى (٩٠) .

وانما يعتبر الأمن الغذائى مفهوما ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية واستراتيجية وسياسية بل يمكن القول أن الأمن الغذائى هو سياسة لها مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية ، ويختلف مفهوم هذه السياسة من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر فى المجتمع الواحد . ومن ثم فإنه يجب عند النظر لقضية الأمن الغذائى الاتعالج من منظور اقتصادى فحسب بل يجب أن ينظر اليها على أنها هدف مركب ذو محاور تقتضى معالجته اعطاء كل محور منهم وزنا مختلفا حتى يمكن تحقيق قدر متوازن بين هذه الأركان والتى تشكل فى مجملها تحقيق الأمن الغذائى (٩١) .

والواقع أن هذا التفسير السابق للأمن الغذائى يوضح سبب التفاوت والاختلاف فى تعريف هذا المفهوم من كاتب لآخر تبعا لوجهة النظر التى يتبناها . فخبراء الأمن الغذائى قد يعرفوا الأمن الغذائى بأنه توفير

كميات متوازنة من العناصر الغذائية الرئيسية ، بينما قد يعرفه المهتمون بالعلوم السياسية بأنه توفير مخزون يفي بالاحتياجات من السلع لفترة زمنية معينة . كما قد يعرفه بعض الاقتصاديون بأنه تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وتوجيه الانتاج في ضوء مبادئ الميزة النسبية وذلك من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، وهذا التعريف الأخير قد يثير اختلافا بين الاقتصاديين أنفسهم تبعاً لوجهة نظر كل منهم . لذلك غُفِض تعريف للأمن الغذائى — فى رأينا — هو ذلك التعريف الذى يربط هدف التغذية السليمة بهدف الكفاءة الاقتصادية بالأهداف السياسية الاستراتيجية فى نفس الوقت .

ويعتبر التعريف الذى يقدمه المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (٩٢) مثالا لذلك :

يقصد بالأمن الغذائى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بانتاج السلع الغذائية محليا ، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها فى استيراد ما يلزم لسد النقص فى الانتاج المحلى من هذه الاحتياجات .

وعلى ذلك يختلف مفهوم الأمن الغذائى عن مفهوم « الاكتفاء الذاتى » الذى يعنى « ان نأكل ما ننتج أو ننتج ما نأكل بصرف النظر عن المستوى الغذائى الملئ كما وكيفاً (٩٣) » والذى يقاس بنسبة الانتاج الى المتاح للاستهلاك أو الاستهلاك الفعلى وليس الاستهلاك الملئ أو الضرورى .

وبالتالى فتوفير الأمن الغذائى لا ينطوى بالضرورة على انتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية ، أو حتى معظمها ، محليا وإنما ينطوى على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات إما بانتاجها أو باستيرادها مقابل تصدير منتجات قد تتمتع بميزة نسبية أعلى .

كذلك يختلف الأمن الغذائى بهذا المفهوم عن ضرورة توفير مخزون استراتيجى كاف من السلع الغذائية ، فهذا المخزون يمثل الجانب قصير المدى فى اطار قضية الأمن الغذائى (٩٤) .

وعلى ذلك يمكن القول أن مفهوم الأمن الغذائى ينطوى على هدف (أو أهداف) معين وسياسات لتنفيذ ذلك الهدف . أى أنه يعتبر استراتيجية . فما هى استراتيجية الأمن الغذائى فى مصر ؟ وما هى الحلول أو السياسات التى قدمها الاقتصاديون المهتمون بقضية الغذاء أو مشكلة الغذاء لتحقيق هدف الأمن الغذائى ؟

سياسات تحقيق الأمن الغذائى :

تنتهى معظم الكتابات التى تناولت مشكلة الغذاء (من مختلف جوانبها) بضرورة تحقيق هدف الأمن الغذائى أو بتوفير الأمن الغذائى أو بضرورة العمل على سداد أو تخفيض حجم الفجوة الغذائية . كما تذهب الغالبية الى اقتراح سياسات أو مؤشرات يجب أن تتوخاها السياسات المختلفة فى مجال الغذاء أو الزراعة . ولكن الملاحظ أن غالبية هذه المقترحات تتعلق بالتغلب على مشكلات القطاع الزراعى كجزء من مشكلة الغذاء مع سرد للأهداف والسياسات التى يجب أن تتحقق وتنفذ . وغالبا ما تكون هذه السياسات غير مصحوبة بإجراءات عملية لتنفيذها(٩٥) . أو قد تحاول هذه المقترحات التغلب على مشكلة معينة من مشكلات القطاع الزراعى مثل التركيب المحصولى الأمثل(٩٦) أو الميكنة الزراعية فى مصر(٩٧) أو زيادة الطاقة الانتاجية من بعض المنتجات الزراعية(٩٨) أو مشكلة العمالة الزراعية(٩٨) أو مشكلة العمالة الزراعية(٩٩) أو تطوير ضرائب الأطنان الزراعية(١٠٠) أو بالتغلب على مشاكل الفجوة القمحية(١٠١) أو بتحقيق التكامل أو التعاون العربى واثره فى حل أزمة الغذاء فى مصر(١٠٢) . وهنا تجدر الإشارة الى ملحوظة طريفة تتعلق بتحقيق الأمن الغذائى العربى (على الرغم من أهميته وضرورته التى لا يناقش فيها أحد) أشار اليها الدكتور محمد أبو مندور فى ندوة الأمن الغذائى العربى وهى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية « قد قامت بأعداد نحو ١٧٧ مشروعا للأمن الغذائى العربى الا أن ما أنجز من مشروعات يبدو هامشيا جدا فى ضوء كم ونوع الأزمة(١٠٣) » .

ويلاحظ مما سبق أن هذه الحلول أو السياسات كلها حلول وسياسات جزئية لم تتناول مشكلة الغذاء بشكل كلى يتناسب مع مفهوم الأمن الغذائى الذى يربط بين أهداف كل من التغذية السليمة والكفاءة الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية . فلم نجد فى كل ما قدم استراتيجيات متكاملة للغذاء فى مصر أو سياسة للغذاء تأخذ كل هذه الأهداف فى الاعتبار بل لم تناقش أى من هذه الدراسات وضع قضية الغذاء فى السياسة الأمنية القومية للدولة .

وربما كانت الدراسة الوحيدة التى أشارت الى ضرورة تطوير سياسة للغذاء فى مصر كجزء من التخطيط فى مصر ، هى دراسة د. شفيقة ناصر(١٠٤) والتى طالبت فيها بضرورة وجود سياسة قومية للغذاء والتغذية حتى يمكن مد الجسور بين كل من الانتاج والاستيراد والقوة الشرائية وأنماط الغذاء والاحتياجات الغذائية من أجل تحقيق هدف التغذية السليمة للأفراد . واقتрحت فى هذا الشأن ضرورة وجود هيئة لتخطيط الغذاء Nutritional Planning Body حددت مهامها فيما يلى :

١ - جمع وتصنيف وتحليل البيانات التالية :

(١) انتاج الغذاء ، تسهيلات تجهيز وتخزين الغذاء ، أسعار الغذاء ونظم التوزيع المتاحة .

(ب) أنماط استهلاك الغذاء ، العادات الغذائية والاحتياجات الغذائية .

(ج) . الوضع الغذائي والصحي .

٢ — تنسيق البحوث بين المؤسسات العاملة في اطار الغذاء والتغذية داخل كل من وزارة الزراعة والصحة والتموين والصناعة والاقتصاد والتخطيط .

٣ — التوعية الغذائية ونشر المعلومات عن الاحتياجات الغذائية التي تتفاوت تبعا للسكن والوظيفة والدخل .

٤ — عمل خطة غذائية تضمن في خطة التنمية القومية وتكون أهدافها معبرة عن الرفاهية والصحة بدلا من الأهداف النقدية . وقد يؤدي ذلك الى تحقيق مستوى صحي أفضل حتى في ظل الاطار الحالي للاقتصاد القومى .

خاتمة وتوصيات

ليس من العسير أن يلاحظ المستعرض للكتابات في مشكلة الغذاء في مصر ، سواء على المستوى الأكاديمي أو الرسمي — على كثرتها — أنها لم تتناول موضوع سياسة الغذاء أو السياسة الغذائية في مصر بل لم يرد هذا التعبير أساسا في أى من هذه البحوث . وربما يرجع ذلك الى الاعتقاد بأن الغذاء وهو حاجة بيولوجية للإنسان لا يحتاج الى سياسة بعينها تحكمها أو تخطط لها .

كذلك يلاحظ أن معظم الكتابات عن مشكلة الغذاء في مصر قد تناولت جانباً واحداً من مشكلة الغذاء وهو مشكلة الفجوة الغذائية — عندما بدأت تأخذ هذه المشكلة أبعاداً حادة في السبعينات — وركزت الغالبية العظمى منها على تحليل أسباب الفجوة وخاصة ما يتعلق منها بجانب العرض ودور القطاع الزراعي في توفيره والمشاكل التي يواجهها هذا القطاع .

هذا في حين لم يعنى الاقتصاديون كثيراً بتحليل آثار تلك الفجوة نفس عنايتهم بتحليل أسبابها ، على الرغم من تعدد آثار هذه الفجوة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . وحتى في مجال الآثار الاقتصادية لا نجد تحليلاً دقيقاً أو جيداً لآثار الفجوة الغذائية ، وهو ما يبرر أيضاً إهمال الوجه الآخر من مشكلة الغذاء حيث أنه يعكس جزئياً عدم توازن الغذاء ونعنى بذلك الحالة الغذائية أو الوضع الغذائي في مصر . فهذه المشكلة لم تسترع انتباه الكثيرين على الرغم من أهميتها وعلاقتها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الانتاجية ، وتوزيع الدخل ، والتنمية الاقتصادية والدعم والدخل القومي ... أنح بالاضافة الى تأثيرها على الصحة والتعليم والصحة النفسية .

أما الجانب الثالث من المشكلة الغذائية في الأمن الغذائي فلم يحظ بدراسات مستفيضة على الرغم من الكثير من الأبحاث تحوى في عنوانها هذا التعبير . فالأمن الغذائي — كما سبق تعريفه — هو استراتيجية متكاملة للغذاء فتضمن هدفا وسياسات لتحقيق هذا الهدف . وهنا نجد أن معظم السياسات أو الحلول التي قدمت في إطار هدف الأمن الغذائي كانت عبارة عن حلول جزئية ركزت على سياسة معينة أو حلا لمشكلة معينة . ولم تأخذ أى من هذه الدراسات في الاعتبار الإطار الكلى للأمن الغذائي كما لم تتعرض لموضع الغذاء في السياسة الأمنية القومية للدولة بل أنها لم تناقش إمكانية استخدام مصطلح الأمن الغذائي من عدمه .

ومن هنا يتضح أن هناك عدة موضوعات أو قضايا مهمة بالنسبة لسياسة الغذاء في مصر يجب على الباحث أن يتوجه نحوها وأهم القضايا أو المجالات المهمة :

١ — صنع سياسة الغذاء في مصر أى كيف يتم صنع هذه السياسة وتأثيرها بالتفاعلات والقوى الاقتصادية والاجتماعية في الداخل وتأثيرها فيهما .

٢ — دور العوامل الأجنبية في صنع السياسة الغذائية في مصر .

٣ — التحليل الكلى Macro للسياسة العامة في مجال الغذاء حيث ركزت معظم الدراسات على تحليل جزئى Micro لمكونات هذه السياسة .

٤ — تنفيذ السياسة العامة للغذاء في مصر وعلاقته بالقوى الاقتصادية والاجتماعية ودور جماعات المصالح والاحتكارات في انتاج وتوزيع الغذاء وموقف السياسة العامة في مصر من ذلك .

٥ — دور العامل البشرى في انتاج الغذاء وكيف يقوم ؟ هل هو عامل لانتاج الغذاء أم عقبة أمام انتاجه ؟

٦ — دور التكنولوجيا في انتاج الغذاء في مصر وما هي التوليفة المناسبة بين الأساليب التكنولوجية الحديثة والأساليب التقليدية التى يمكن أن تسهم في تقليل الفجوة الغذائية في مصر .

ويؤكد ذلك أن ما نفتقر اليه فهو سياسة قومية للغذاء تأخذ في الاعتبار هدف التغذية السليمة للفرد مع كل من هدف الكفاءة الاقتصادية والاهداف الاستراتيجية السياسية — وفي هذا الصدد لنا بعض الملاحظات:

١ — ضرورة التنسيق بين مختلف الادارات والهيئات التى لها صلة بالصحة والتعليم والغذاء من أجل رسم هذه السياسة .

٢ — أن هدف التغذية السليمة وتوفر الغذاء على أساس هذا الهدف يجب أن يشكل نقطة الانطلاق في رسم هذى السياسة لما له

من أهمية ليست انسانية وصحية فقط بل واقتصادية أيضا . وهنا تظهر الحاجة الى توفير البيانات الضرورية عن توزيع الدخل وعن الاحتياجات الغذائية تبعا للسن والجنس والعمل المبذول وكذلك عن انماط الغذاء والعادات الغذائية حتى تتمشى هذه السياسة مع العادات الغذائية للأفراد أيضا اذا كانت عادات سليمة .

٣ - ان الفجوة الغذائية المتزايدة أصبحت تشكل خطرا اقتصاديا وسياسيا لا يحتمل تأجيله وبالتالي أن رسم سياسة الغذاء وتنفيذها أصبح ضرورة ملحة في هذه الظروف .

المراجع

١١ - المرجع السابق ، ص ٢ .

- Badran, I.G. et al., **Community Development Project of Baragil Village, Medical Report**, Cairo, Cairo University, 1976.
- El Lazy, M. et al., **Childhood Malnutrition in Rural Egypt : Results of The Ministry of Health Weighing Exercise, Health & Delivery Systems Project**, CU/MIT Technological Planning program, June 1980.
- MIT/CU., **Health Care Delivery Systems Project : Health Systems Questionnaire**, Part 2, Weighing Exercise, (Preliminary Report), 1978.
- Shukry, A.S. et al., **"An Epidemiological Study on Protein Calorie Malnutrition in Egypt, CAZ, Egypt, 1972.**
- **Workshop on Nutrition and Health in Egypt, with special reference to Mothers and Children**, Office of Nutrition, Development Support Bureau, AID (Washington DC) Cairo 1979.
- Nutrition Institute, Arab Republic of Egypt, **Nutrition Status Survey, 1978**, Cairo, April, 1979.
- Afaf A. Mohamed, et al., **Food Intake According to Regions and Land Holding Size in Rural Egypt**, Centre of Agricultural Research, 1985.
- **Nutrition Workshop on Identification and Prioritization of Nutritional Problem in Egypt**, UNCF, Nutrition Institute, July, 1986.

— ٢

- D.P. Ghai and T. Alftan "On the Principles of Quantifying and Satisfying Basic Needs," in D.P. Ghai et al., **The Basic Needs Approach to Development, Some Issues Regarding Concept and Methodology**, Geneva, ILO, 1978, p. 32.

٣ - محمد سمير مصطفى ، استهلاك الغذاء في مصر إبعاده ، أسبابه نتائج ، معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ١٢٩٩ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٥ - ص ١٢ .

٤ - المرجع السابق ، ص ٥ .

٥ - المرجع السابق ، ص ٥ .

- ٦ - المرجع السابق ، ص ٦ و ص ١٠ .
- ٧ - المرجع السابق ، ص ١٠ .
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٩ ، ص ١٠ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ١٢ .
- ١٠ - كوثر مصطفى شغراب ، **تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء في مصر** ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥ .
- ١١ - كوثر شغراب ، المرجع السابق ص ٦ ومحمد سمير مصطفى ، المرجع السابق ص ١٢ ، ومنى مصطفى البرادعى ، **استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان مع تطبيقها على جمهورية مصر العربية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة فى الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٢ .
- ١٢ - منى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
- ١٣ - المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
- ١٤ - المرجع السابق ص ٢١٦ .
- ١٥ - المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ، ص ١٢١ .
- ١٦ - المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
- ١٧ - المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ص ٢٢٨ ومحمد سمير مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٢٩ .
- ١٨ - فى المرجع السابق ، ص ٢٤٢ - ص ٢٦٤ والسابق الاشارة اليهم فى (١) .
- ١٩ - Samir Radwan and Eddy Lee, **The Anatomy of Rural Poverty, Egypt, 1977**, ILO, World Employment Programme (Weþ 10 - 4 - 0 - 24 - 69), Geneva, ILO, 19770
- ٢٠ - تبعاً للدراسة السابقة .
- ٢١ - منى البرادعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٩ - ص ٥٤١ ، وكوثر مصطفى شغراب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ - ١٨ .
- ٢٢ - حسين طه الفقير ، **استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمحور للتنمية مع التطبيق الميدانى على مشكلة الغذاء وتوزيعه فى الاقتصاد المصرى** ، رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

Afaf A. Mohamed et al, **Food Intake According to Regions and Landholding Size in Rural Egypt**, PP. 7-9

٢٤ — ابراهيم العيسوى ، **أضواء جديدة على قضية الدعم في مصر** ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٢١ .

٢٥ — المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٢٦ — المرجع السابق ، ص ٢٣ .

في المرجع السابق ص ٢٨ ص ٢٩ .

Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption, IFPR Research Report No 45, Washington D.C. July 1984.

World Bank Report , **Meeting Basic Needs in Egypt** (Unpublished), P.64

٢٩ — المرجع السابق .

٣٠ — منى البرادعى ، مرجع سبق ذكره ، وحسين طه الفقير ، مرجع سبق ذكره .

J.O. Field and G. Ropes, **Infant Mortality, The Birth Rate and Development in Egypt**, CU/MIT, Technological Planning Program, Health Care Delivery System Project, Cairo.

٣٢ — يعقوب سليمان ، « مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية » ، الأمن الغذائى العربى ، أعمال الندوة التى نظمها منتدى الفكر العربى حول الأمن الغذائى فى الدول العربية والعالم الثالث ، عمان ، فبراير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣ — ص ٢٩٥ .

٣٣ — فوزى حليم رزق ، **امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة** ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

٣٤ — ايهاب نديم ، **تحليل الفجوة القمحية فى مصر وبدائل مقترحة لعلاجها** ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العالمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١ .

٣٥ — المرجعين السابقى الذكر .

٣٦ — فوزى حليم رزق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ — ص ٣٠ .

- ٣٧ — ايهاب نديم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ و ص ٢ .
- ٣٨ — المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، المجلس القومية المتخصصة ، استراتيجية الأمن الغذائى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٧ و ص ١٨ .
- ٣٩ — فوزى حليم رزق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ — ص ٤٨ .
- ٤٠ — المرجع السابق ، ص ٤٧ — ٤٨ .
- ٤١ — ايهاب نديم ، المرجع السابق ذكره ، ص ٥ ، ص ٦ .
- ٤٢ — محمد كامل هندی ، محمد رجائى الأمير ، نحو تطوير النظام التسويقي للحبوب في ج.م.ع. الندوة القومية للسياسات السعريّة والتسويقية الزراعية — وزارة الزراعة الفاو ، أبريل ١٩٨٧ .
- ٤٣ — يوسف والى وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٧ .
- ٤٤ — أنظر كوثر شغراب ، تحليل الجوانب الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ ، ومحمد سمير مصطفى ، استهلاك الغذاء في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .
- ٤٥ — كوثر شغراب ، المرجع السابق ، ص ١١ .
- ٤٦ — المرجع السابق ، ص ١٢ .
- ٤٧ — محمد سمير مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- ٤٨ — أنظر في ذلك محمد سمير مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .
- ٤٩ — أنظر في ذلك فوزى حليم رزق ، حقيقة الدعم المباشر للسلع الغذائية وترشيده ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٨٥ ، ص ١٦ — ص ٢٠ .
- ٥٠ — حسن خضر ، اقتصاديات الأمن الغذائى في مصر ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٧ ، ص ٥ ، ص ٦ .
- ٥١ — أنظر على سبيل المثال ، ابراهيم العيسوى ، أضواء جديدة على قضية الدعم ، مرجع سبق ذكره .
- ٥٢ — أنظر على سبيل المثال ، محمد سمير مصطفى ، استهلاك الغذاء في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

- ٥٣ — المرجع السابق ، ص ٥٤ .
- ٥٤ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ وص ٢ .
- ٥٥ — المرجع السابق ، ص ٢ .
- ٥٦ — على حد تعبير د. مصطفى الجبلى فى المؤتمر العالمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .
- ٥٧ — حسن خضر ، اقتصاديات الأمن الغذائى فى مصر ، مرجع سبق ذكره ص ٧ .
- ٥٨ — المرجع السابق ، ص ٩ .
- ٥٩ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .
- ٦٠ — حسن خضر ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٠ .
- ٦١ — المرجع السابق ، ص ١٠ .
- ٦٢ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ — ص ١٩
- ٦٣ — انظر على سبيل المثال : معهد التخطيط القومى ، مركز التخطيط الزراعى ، تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثرها على السياسات الزراعية (رقم ٤٠١) معهد التخطيط القومى القاهرة ، ١٩٨٤ د. سعيد نصار وآخرون ، اثر السياسات السعريّة البديلة على التركيب المحصولى والأمن الغذائى بجمهورية مصر العربية ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٧ .
- Egypt,s Strategies for Accelerating Development, A Report, of the Presidential Mission for Agricultural Developmnet in Egypt, July
- Hassan A. Khedr, The Impact of Agricultural Price Policies, and the Procurement System On Income Distribution of food Consumption, Jan, 1984.
- والمجالس القومية المتخصصة ، استراتيجىة الأمن الغذائى ، مرجع سبق ذكره .
- ٦٤ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .
- ٦٥ — المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- ٦٦ — المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- ٦٧ — المرجع السابق ، ص ٦٧ .
- ٦٨ — مصطفى الجبلى ، نحو تخطيط علمى للزراعة المصرية حتى

سنة ٢٠٠٠ ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، السنة السادسة والستون ، العدد ٣٥٩ يناير ١٩٧٥ ، ص ٣١ .

٦٩ — المرجع السابق ، ص ٣١ .

٧٠ — المرجع السابق ، ص ٣١ .

٧١ — على ماهر سيد ، تحليل أبعاد المشكلة الغذائية وآثارها على الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠ ، ص ٢١ .

٧٢ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ وائظر ايضا فى ذلك :

— هدى محمد صالح ، الفاقد من القمح أثناء مرحلة الاستهلاك ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٠٨) القاهرة ، مايو ١٩٨٥ .

— عماد محمد مصطفى ، تقدير الفاقد الزراعى فى محصول القمح مرحلة جمع المحصول (معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٠٨ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٥ .

— عبد العزيز ابراهيم عبد العزيز ، الفاقد الاقتصادى ، لأهم السلع الزراعية الغذائية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤١٠ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٥ .

٧٣ — يوسف والى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ — ٣ .

٧٤ — مثال ذلك ، فتحى محمد ابراهيم يوسف ، أزمة الغذاء العالمى : مهمات عاجلة ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع القاهرة ، ١٩٨٧ .

٧٥ — محمد على الدمشاوى ، الأزمة الاقتصادية العالمية واثرها على الزراعة ، فى العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٤ .

٧٦ — المرجع السابق ، ص ٢ .

٧٧ — المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٧٨ — محمد سمير مصطفى ، مساعدات الغذاء الأمريكية واثرها على الزراعة المصرية : جدل قديم وفرص جديدة ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٧ .

٧٩ — المجالس القومية المتخصصة ، استراتيجية الأمن الغذائي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

٨٠ — ايهاب نديم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

٨١ — المرجع السابق ص ٢ .

٨٢ — انظر في ذلك محمد سمير مصطفى ، مساعدات الغذاء الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ — ١٤ .

٨٣ — على ماهر سيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ .

٨٤ — المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

٨٥ — رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٩ ، ص ٧٣٨ .

٨٦ — مصطفى الجبلى ، نحو تخطيط علمي للزراعة المصرية ، مرجع سبق ذكره .

٨٧ — رمزي زكي ، مشكلة التضخم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .

٨٨ — رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧١ .

٨٩ — عادل احمد حسين ، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢ .

٩٠ — حسن على خضر ، اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

٩١ — المرجع السابق ، ص ٢ .

٩٢ — المجالس القومية المتخصصة ، استراتيجية الأمن الغذائي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

٩٣ — سعد نصار وآخرون ، اثر السياسات السعرية البديلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

٩٤ — المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

٩٥ — مثال ذلك ورقة يوسف والي وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ، مرجع سبق ذكره .

Report of the Presidential Mission, Egypt's Strategies for Accelerating Development, Op cit.

وحسن خضر ، اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر ، مرجع سبق ذكره .

٩٦ - سعد نصار وآخرون ، أثر السياسات السعرية البديلة على التركيب المحصولي والأمن الغذائي بجمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره .

وفرج عبد العزيز عزت ، مشاكل الانتاج الزراعى والغذائى ونمط التركيب المحصولي الأمثل للزراعة المصرية ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٩٧ - مثل محمد أبو مندور ، الدولة والميكنة الزراعية في مصر (دراسة في مدى الأخذ بمكونات وعناصر السياسة الملائمة) ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٩٨ - كوثر شفراب ، دور الزراعة في اشباع الحاجات الأساسية للسكان وتقدير الاستهلاك منها عام ٢٠٠٠ ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٩٩ - خديجة محمد الأعسر ، أثر السياسة الاقتصادية على عرض العمالة الزراعية وعلاقتها بإنتاج السلع الغذائية ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٠٠ - محمد محمد مصطفى البنا ، نحو تطوير ضرائب الأطباء الزراعية في مصر ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٠١ - ايهاب نديم ، تحليل الفجوة القمحية في مصر وبدائل مقترحة لعلاجها ، مرجع سبق ذكره .

١٠٢ - مثال ذلك مصطفى عز العرب ، أهمية واثار التعاون الاقليمى الغربى في مواجهة مشكلة الأمن الغذائى ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٠٣ - تعقيب للدكتور محمد أبو مندور في ندوة « الأمن الغذائى العربى » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ .

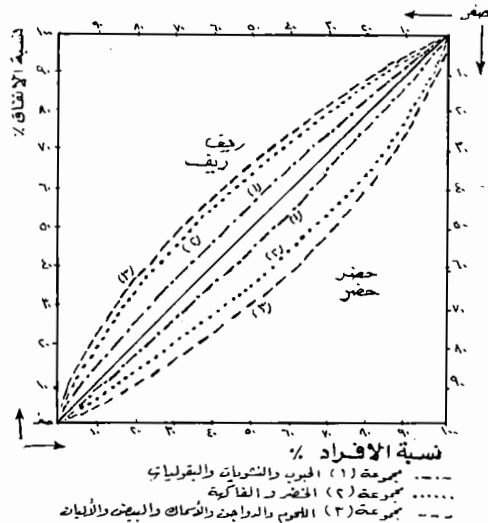
Shafika Nasser, « Development of Nutrition Policy And Planning for Egypt. » Nutrition Workshop on Identification And Prioritization of Nutritional Problem In Egypt, UNCE, Nutrition Institute, Cairo, July,

الملحق الإحصائي
الجدول رقم (١)
الأهمية النسبية للمجموعات الغذائية المختلفة في غذاء الفرد العادى

المجموعات الغذائية	أهميتها في التركيب الغذائى في عام ١٩٧٠	أهميتها في جملة التركيب الغذائى في عام ١٩٧٨	الأهمية النسبية للتغير خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٠
الحبوب والتشويات	٤٦,٦٥	٤٤,٣٨	١٧,٩٥+
الخضر	٣٠,٠٠	٣٠,١٢	٢٨,٥١+
الألبان	٩,٩٢	٨,٠٠	١٩,٣٥-
الفاكهة	٤,١٩	٦,٦٤	٩٦,٨٥ +
الحموم والأسماك والبيض	٣,٥٦	٣,١٤	٩,٥٢+
السكريات	٣,٠٧	٣,٥٤	٤٢,٩٤+
الزيوت والدهون	١,٣٢	١,٦٧	٥٤,٩٤+
البقول	١,٢٤	١,٤٧	٤٦,٩٧+

المصدر : محمد سمير مصطفى ، استهلاك الغذاء في مصر ، أبعاده ، أسبابه ، نتائجه ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٢٩٩ ، يوليو ١٩٨١ جدول رقم ٣ ص ١١ .

رسم بياني رقم (٥)
منحنى « لورنز » لتوزيع بعض المجموعات الغذائية الرئيسية في كل من الخضر والريف عام ١٩٧٥ / ٧٤



المصدر :

كوثر شغراب ، تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ - الملحق الإحصائى ، ص ٣٠ .

الجدول رقم (٢)
توزيع أهم المجموعات الرئيسية للغذاء على مختلف الفئات في الريف والحضر
عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ تبعا للكميات التي تحصل عليها
كل فئة من فئات الدخل

فئات الإنفاق						الأسر في الحضر
للأسرة		للأسرة		للأسرة		للأسرة
بالجنهات	النسبة إلى المجموع %	الكية	النسبة إلى المجموع %	الكية	النسبة إلى المجموع %	الكية
أقل من ٥٠	٤٢١٠	٠,٠٤	١٤٢	٠,٠٢	٨٤٤	٠,٠٣
٥٠ -	١٥٧٩٤	٠,١٧	٧٣٣	٠,٠٨	٣٩٣٨	٠,١٥
٧٥ -	٣١٢٧٠	٠,٣٤	١٣٤٠	٠,١٦	٦٦٨٩	٠,٢٧
١٠٠ -	١٣٥١٩٥	١,٥٠	٦٧١٧	٠,٨٠	٣٣٣٠٠	١,٣٥
١٥٠ -	٢٧٤٦٢٧	٣,٠٠	١٤٢٣٨	١,٧٤	٦٠٨٧٤	٢,٤٥
٢٠٠ -	٤٩٩٧٥٠	٥,٥٠	٢٤١٣٢	٢,٩٠	١٠٣٦٠٢	٤,١٠
٢٥٠ -	٦٦١١٨٤	٧,٣٠	٣٥٦٠١	٤,٣٠	١٤١٣٨٣	٥,٦٠
٣٠٠ -	٧٣٣١٤٥	٨,٠٠	٤٢٤٦٥	٥,١٥	١٦٦١٥٤	٦,٦٠
٣٥٠ -	٧٦٤٧٩٠	٨,٣٧	٤٧٣٣٣	٥,٧٠	١٧٩٤٠٩	٧,١٥
٤٠٠ -	١٤٠٨٩٣٢	١٥,٥٠	١٠٦٣١٩	١٢,٨٠	٣٥٤١٦٧	١٤,٠٠
٥٠٠ -	١١٤٨٧٧٩	١٢,٤٠	٩٤٢٤٠	١١,٣٥	٣٠١٩٦٠	١٢,٠٠
٦٠٠ -	١٤٩٧٨٦٦	١٦,٥٠	١٤٥٨١٨	١٧,٦٠	٤٢٩٠٢٤	١٧,٠٠
٨٠٠ -	٧١٩٤٩٣	٧,٨٠	٨٨٠٩٨	١٠,٦٠	٢٤١٧٧٦	٩,٦٠
١٠٠٠ -	٧٥٠٩٢٧	٨,٢٠	١١٢٩٠٩	١٣,٦٠	٢٧٧١٥٦	١١,٠٠
١٤٠٠ -	٣٢١٦٠٩	٣,٥٠	٦٥٧٤٩	٧,٩٠	١٣٩٣٣٨	٥,٥٠
٢٠٠٠ فأكثر	١٦٠٠٢٠	١,٧٥	٤٤١٤١	٥,٣٠	٨٢٨٦٦	٣,٢٠
الجملة	٩١٢٧٥٨٧	١٠٠,٠	٨٢٩٩٧٥	١٠٠,٠	٢٥٢٢٤٨٠	١٠٠,٠

المصدر : حسب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية - النتائج الجمعية للدراسات الأربع ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - سبتمبر ١٩٧٨ ، جدول رقم (٢٣) ، ص ٩٢ و جدول رقم (٢٤) * ص ٩٨ .

تابع جدول رقم (٢)

(الكمية بالكيلو جرام)

الأسر في الريف						فئات الإنفاق
الحبوب والنشويات		لحوم دواجن وأسماك		الخضر والفاكهة		السنى
النسبة إلى	النسبة إلى	النسبة إلى	النسبة إلى	النسبة إلى	النسبة إلى	للأسرة
المجموع %	المجموع %	المجموع %	المجموع %	المجموع %	المجموع %	بالجنهات
١٤٤٣٩	٠,٣٠	٤٩٧	٠,١٥	٢٢٠٠	٠,٢٥	أقل من ٥٠
٢٥٢٠٢	٠,٥٠	١٢٧١	٠,٤٠	٥١٣٧	٠,٦٠	٥٠ -
٤٥٨٣٩	٠,٩٠	٢١٦٠	٠,٧٠	٨٦٦٧	٠,٩٥	٧٥ -
١٨٠٦٤٨	٣,٨٠	١٠٤٨٨	٣,٣٥	٣٠٦٦٤	٣,٤٠	١٠٠ -
٣٤٠٥٧٣	٧,٣٠	١٩١٢٨	٦,١٥	٥٧٩٦٨	٦,٣٥	١٥٠ -
٤٩٠٤٩٠	١٠,٥٠	٢٧٨٢٠	٩,٠٠	٨٦١٦٠	٩,٥٠	٢٠٠ -
٥٣٣٢٥٦	١١,٤٠	٣٠٤٣٨	٩,٨٠	٩٧٤٧٨	١٠,٧٠	٢٥٠ -
٥٢٩٩٩٢	١١,٣٠	٣١٠٥٦	١٠,٠٠	٩٢٦٥٩	١٠,١٥	٣٠٠ -
٤٥٤٠٧٥	٩,٧٠	٢٦١٥١	٨,٤٠	٨٨٣٢٥	٩,٧٠	٣٥٠ -
٦٤٠٦٠١	١٣,٧٠	٤٦٠٩٧	١٤,٨٠	١٣٣٨٧٩	١٤,٧٠	٤٠٠ -
٤٢٤٢٨٥	٩,٠٠	٢٨٩٥٧	٩,٣٠	٨٥٥٩٦	١٠,٨٠	٥٠٠ -
٤٣٨٦٩٧	٩,٥٠	٣٤٦٧١	١١,١٥	٩٩٨٥٦	١٠,٨٠	٦٠٠ -
٢٤٧٦٣٤	٥,٣٠	٢٠٤٨٤	٦,٥٠	٥٣٥٢٧	٥,٩٠	٨٠٠ -
١٧٤٧٧٦	٣,٨٠	١٩١٥٥	٦,١٥	٣٧٣٧٩	٤,٠٠	١٠٠٠ -
٦٧٣٤٢	١,٥٠	٦٥١٨	٢,٠٠	١٤٩٨٠	١,٦٥	١٤٠٠ -
٦٩٧٦٠	١,٥٠	٦٥٧٥	٢,١٥	١٧٨٠٠	١,٩٥	٢٠٠٠ فأكثر
٤٦٧٧٦٠٩	١٠٠,٠	٣١١٤٦٦	١٠٠,٠٠	٩١٢٢٧٥	١٠٠,٠	الجملة

الجدول رقم (٣)
الفجوة الغذائية بالألف طن لأهم السلع الغذائية فى الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٤ — ١٩٨٥

الأسماك الطازجة	الواجن	الألبان	اللحوم الخضراء	السكر	الزيت	المسحوق أو المعجنات	الفول الفاصوليا	المسمون	الأبيض فانوس	اللوز الطازجة	القمح	السنة
١١	—	٦٤	٣٩	—	١٢٧	١٥	٧٦+	١٨	٣٣٣	٨٧	٣٠٢٢	١٩٧٢
١٢	٢	٢٥	٥٧	٣٦	١٢٥	١٩	٦٩	٢٣	١٣٩	١٢٥	٣١٤٨	١٩٧٣
١٨	١	١٣٩	٨٣	١٠٧	١٦٦	١١	٦٧	٢٦	١٣٠	٣١٢	٣٣٤٣	١٩٧٤
٤٩	٣	١٨٠	٧٥	١٩٢	٢١٣	٤٢	١١٣	٢٤	٢٦٠	٤٦٥	٣٥٢٣	١٩٧٥
٤٠	—	٧٢٠	٨٠	١٧٩	٢٣٠	٦٠	٨٠	٢٤	٢١٠	٤٧٨	٣٩٠٩	١٩٧٦
٤٢	٧	٥٢٥	٩١	١٩١	٢٣٨	٥٨	٤	٢٥	١٧٧	٦٦٢	٤٦٥٧	١٩٧٧
٨٣	٩	٦١٤	١٤٦	٣٣٥	٢٩٩	٦٧	٨٨	٤٠	١٩٥	٦٤٧	٥٠٣٠	١٩٧٨
٣٦	٢٠	٧٦٧	١٧٦	٢٤٤	٢٨٨	٦٦	٤٨	٦	٢٠٥	٥٦٨	٥٣٤١	١٩٧٩
٨١	٥٢	١٢٠٠	٢٠٩	٥٣٠	٣٣٧	٦٢	١٠١	٤	١١٠	٩٢٧	٥٩٣٢	٨١/٨٠
٩٤	٧٢	٨٣٣	١٦٩	٥٨٤	٣٩٤	٦٠	٤٧	٨	١١١	١٢٦٢	٦١٠٣	٨٢/٨١
٨٦	٤٠	١١٧٧	١٧٩	٦٥٨	٤٣٥	٦١	٢٤+	٣١	٨٣	١١٣٦	٦٧٤٠	٨٣/٨٢
٩٦	٨٠	١٠٧٠	١٧٩	٦٨١	٤٢٩	٨٠	٦٣	٢٣	٥٦	١٠٩١	٧٣٧٣	٨٤/٨٣
٧١	٥٤	١٠٠٧	١٨٧	٥٧٩	٤٤٢	٢٣	٢٥+	٣٤	٤٨	١٣٧٦	٧٢١١	٨٥/٨٤

المصدر : فوزى سليم رزق ، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة * ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى اتحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتسويق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، من جدول (٣) إلى جدول (٨) ص ١٨ ؛ ص ٢٠ ؛ ص ٢٢ ؛ ص ٢٤ ؛ ص ٢٥ ؛ ص ٢٧ .

جدول رقم (٥)

تطور كمية الانتاج للسلع الرئيسية ١٩٧٠ — ١٩٨١

السلعة	١٩٧٠ ألف طن	١٩٨١ ألف طن	معدل النمو السنوى ١٩٧٠-١٩٨١
مجموعة الحبوب :	٧٤٧١	٨٢٢٨	٠,٩
السقمح	١٥١٦	١٩٣٨	٢,٣
الأرز	٢٦٠٥	٢٢٣٦	١,٤-
الذرة الشامية	٢٣٩٣	٣٣٠٨	٣,٠
الذرة الرفيعة	٨٧٤	٦٥٣	٢,٧-
الشعير	٨٣	١٠٣	٢,٠
مجموعة البقول :	٣٤٣	٢٤٧	٣,٠-
فول	٢٧٧	٢٠٨	٢,٦-
العدس	٣٣	٥	١٨,٧
البذور الزيتية :	٥٨	١٨٢	١١,٠
الفول السودانى	٣٨	٢٦	٣,٥-
السمسم	٢٠	١٧	١,٥-
فول الصويا	-	١٣٠	
قصب السكر	٦١٤٥	٨٦١٨	٢,٠
الخضر	٥٦٥١	٨٨٥٦	٤,٢
الفاكهة	١٣٨٤	٢٢٧٤	٤,٦
الخضراوات :			
الخوم الحمراء	٢٨٤	٣٤٢	١,٧
خوم الدواجن	٩٦	١٣٩	٣,٤
الألبان	١٥٨٩	١٨٩٤	١,٦
البيض	٥٠	٨١	٤,٥
القطن (بالقطن المترى) بالألف زهر	٨٩١٤	٨٦٩٣	٠,٢-

لا تشمل بذرة القطن .

المصدر : يوسف والى وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٢ ص ١٥ .

جدول رقم (٦)
التركيب المحصولي في مصر في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

السلعة	١٩٧٠		١٩٨٠		معدل النمو السنوي ١٩٧٠ - ١٩٨٠
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	
مجموعة الحبوب :	٤٥٣٣	٤٢,٢	٤٧٨٤	٤٢,٩	٠,٥
القمح	١٣٠٥	١٢,١	١٤٠٠	١٢,٥	٠,٦
الذرة الشامية	١٥٠٣	١٤,٠	١٩٢٤	١٧,٢	٢,٣
الأرز	١١٤٢	١٠,٦	٩٥٦	٨,٦	١,٩-
الذرة الرفيعة	٥٠٠	٤,٧	٤١٣	٢,٧	١,٨-
مجموعة البقول :	٤٣٤	٤,٠	٣٤٢	٣,٠	٢,٢-
العدس	٤٧	٠,٤	١١	٠,١	١٢,٢-
الفول	٣٣٠	٢,١	٢٨٢	٢,٥	١,٤-
مجموعة البذور الزيتية :	٨٧	٠,٨	١٩٠	١,٧	٧,٤
السمسم	٤١	٠,٤	٤٠	٠,٤	صفر
الفول السوداني	٤٣	٠,٤	٢٨	٠,٣	٤,٠-
فول الصويا	٣	٠,٠٣	١٠٩	١,٠	٣٨,٩
الخضر :	٧٦١	٧,١	١٠٨٥	٩,٧	٣,٢
الفاكهة :	٢٤٣	٢,٣	٣٦٨	٣,٣	٣,٨
قصب السكر	١٨٦	١,٧	٢٥٢	١,٣	٢,٨
القطن	١٦٢٧	١٥,١	١١٧٨	١٠,٩	٣,٠-
جملة البرسيم :	٢٧٤٨	٢٥,٦	٢٧٤٩	٢٤,٦	صفر
البرسيم المستديم	١٥٢١	١٤,٢٥	١٧٥٦	١٥,٧	١,٣
البرسيم التحريش	١٢٢٧	١١,٤	٩٩٠	٨,٩	١,٠-
جملة المساحات المحصولية	١٠٧٤٦	١٠٠	١١١٦١	١٠٠	٠,٣٠

* تشمل الحبوب الشعير ومجموعة البقول بالإضافة إلى المحاصيل المذكورة الخس والتمس وأخرى ، كما تشمل الخضر والبصل والثوم كما تشمل البذور الزيتية محاصيل آخر : وتضم مساحة الفول الجلف والأخضر .

المصدر : يوسف والى وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ، مرجع

سبق ذكره ص ١١

جدول رقم (٧)

تطور انتاج الفدان من المحاصيل الرئيسية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

المحصول	الوحدة	١٩٧٠	١٩٨١	معدل النمو السنوى %
القطن الزهر	قنطار مترى	٥,٤٨	٧,٣٨	٣,٧
الفول	أردب	٥,٩٣	٥,٦٤	٠,٥-
ذرة شامية صيفية	أردب	١٣,٣٣	١٣,٣١	٠,٧
أرز	طن	٣,٢٥	٢,٣٤	٠,٤
قصب السكر	طن	٣٧,٢٩	٣٤,١٤	٠,٨-
خضر صيفية	طن	٨,٠٢	٨,٦٦	٠,٧
القمح *	أردب	٨,٥٥	٩,٢٣	٠,٨
العدس	أردب	٤,٤٠	٣,٦٩	٤,٦-
ذرة شامية نيل	أردب	٨,٣٣	٩,٣٦	١,١
سمسم	أردب	٤,١٠	٣,٤٣	١,٦-
خضر شتوية	طن	٦,٧٢	٦,٩١	٠,٣
خضر نيلية	طن	٦,٨٧	٧,٤٧	٠,٨

* بيانات ١٩٧١

المصدر : يوسف والى وآخرون ، إستراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات ، مرجع

سبق ذكره ، ص ١٣ .

جدول رقم (٨)
تطور انتاج القمح في مصر (١٩٤٥ - ١٩٨٦)
المساحة ، الانتاجية

السنوات	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية أردب / فدان	الإنتاج ألف أردب	ألف طن
١٩٤٩ - ٤٥	١٥٥٩,١	٤,٨٢	٧٥١٥,٩	١١٢٧,٠
١٩٦٦	١٢٩٠,٥	٧,٥٧	٩٧٦٦,٧	١٤٦٥,٠
٦٧	١٢٤٥,٤	٦,٩١	٨٦٠٤,٥	١٢٩٠,٧
٦٨	١٤١٢,٩	٧,١٦	١٠١١٩,٧	١٥١٧,٩
٦٩	١٢٤٦,٤	٦,٧٩	٨٤٥٧,٢	١٢٦٨,٦
٧٠	١٣٠٤,٤	٧,٧٥	١٠١٠٩,٣	١٥١٦,٤
٧١	١٣٤٩,٠	٨,٥٥	١١٥٢٨,٨	١٧٢٩,٣
٧٢	١٢٣٩,٣	٨,٦٩	١٠٧٧٢,٣	١٦١٥,٨
٧٣	١٢٤٨,٦	٩,٨٢	١٢٢٤٦,٥	١٨٣٧,٠
٧٤	١٢٦٩,٩	٩,١٧	١٢٥٥٧,٦	١٨٨٣,٦
٧٥	١٣٩٣,٩	٩,٧٢	١٢٥٥٥,٠	٢٠٣٣,٣
٧٦	١٣٩٧,٦	٩,٣٦	١٣٠٦٦,٦	١٩٦٠,٠
٧٧	١٢٠٧,١	٩,٣٧	١١٣١٥,٩	١٦٩٧,٤
٧٨	١٣٨٠,٦	٩,٣٣	١٣٨٨٧,١	١٩٣٣,١
٧٩	١٣٩١,٣	٨,٩٠	١٢٣٧٥,٨	١٨٥٦,٤
٨٠	١٣٢٦,٢	٩,٠٣	١١٩٧٦,٢	١٧٩٦,٤
٨١	١٣٩٩,٦	٩,٢٣	١٢٩٢٢,٢	١٩٣٨,٣
٨٢	١٣٧٣,٦	٩,٧٩	١٣٤٤٦,٦	٢٠١٧,٠
٨٣	١٣٢٠,٠	١٠,٠٨	١٣٣٠٧,٤	١٩٩٦,١
٨٤	١١٧٨,٤	١٠,٢٧	١٢١٠١,٢	١٨١٥,٢
٨٥	١١٨٥,٩	١٠,٥٣	١٢٤٨٢,٦	١٨٧٢,٤
٨٦	١٢٠٦,٣	١٠,٦٦	١٢٨٥٧,٣	١٩٢٨,٦
*٨٧	١٣٧٢,٨	١٢,٩٦	١٧٧٨٥,٤	٢٦٩٤,٧

تقديرات أولية :

المصدر : مركز البحوث الزراعية الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى - (قسم الإحصاء) - وزارة الزراعة .

المصدر : إلهاب نديم ، تحليل الفجوة القمحية في مصر وبدائل مقترحة لعلاجها ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٠ .

جدول رقم (٩)

تطور استهلاك استيراد القمح ودقيقه في مصر ١٩٦٦ — ١٩٨٦

السنوات	الاستهلاك (ألف طن)	الواردات (ألف طن)
١٩٦٦	٢٣٩٩	١٩٢٥
٦٧	٣٣٢٣	٢٥٥٦
٦٨	٣٥٥٢	٣٠٨٠
٦٩	١٩٣٩	٢٥٥٩
٧٠	٣٧٠٢	٢٧٦٧
٧١	٤١١٩	٢٥٦١
٧٢	٤٢٧٠	٢٥١٤
٧٣	٤٦٠٦	٢٨٢٢
٧٤	٤٨٥٧	٣١٩٢
٧٥	٥٠٦١	٣٦٨٣
٧٦	٥٤٢٢	٣٣٢٠
٧٧	٥٨٨٠	٣٩٥١
٧٨	٦٤٠٢	٥١٧٦
٧٩	٦٥٩٩	٤٥٦٠
٨٠/٨١	٧٠٩٤	٥٧٢٨
٨٢/٨١	٧٣٤٨	٥٣٩٩
٨٣/٨٢	٧٦٥١	٥٦٣٢
٨٤/٨٣	٨١٠٣	٦٦٦٨
٨٥/٨٤	٨١٢٤	٦٢٦٨
٨٦/٨٥	٨٨٥٩	٦٢١٠

المصدر : هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز — وزارة التموين .

جدول رقم (١٠)
تطور متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه في مصر
١٩٨٧/١٩٦٦

متوسط نصيب الفرد كجم / سنة	السنوات
١١٢,٥	١٩٦٩
١٠٧,٥	٦٧
١١٢,٢	٦٨
١١٤,٣	٦٩
١١٨,٥	٧٠
١٢٢,٠	٧١
١٢٣,٧	٧٢
١٣٠,٧	٧٣
١٣٤,٥	٧٤
١٣٧,٠	٧٥
١٤٣,٢	٧٦
١٥١,٥	٧٧
١٦١,٠	٧٨
١٦١,٤	٧٩
١٦٨,٤	٨١/٨٠
١٦٨,٦	٨٢/٨١
١٧١,٨	٨٣/٨٢
١٧٧,١	٨٤/٨٣
١٧٢/١	٨٥/٨٤
١٨٢	٨٦/٨٥
٢٠٠	٨٧,٨٦

* تقدير أولى :

المصدر : تم حسابه من خلال المتاح عن بيانات الاستهلاك والسكان من الكتاب الإحصائي السنوى .

الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء العامة يونية ١٩٨٦ ومن بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الزراعى - قسم الإحصاء - وزارة الزراعة .

المصدر : إلهاب نديم ، تحليل الفجوة القمحية ، في مصر وبدائل مقترحة لعلاجها * مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

جدول رقم (١١)

حيازة الأراضي الزراعية في اعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٧٨/٧٧

(العدد : بالآلاف حيازة ، المساحة : بالآلاف فدان)

١٩٦١ (١)				١٩٦٥ (٢)			
عدد الحيازات		المساحة		عدد الحيازات		المساحة	
%		%		%		%	
١٣٨١,٢	٨٤,١	٢٣٥٤,٤	٣٧,٨	٢١٨٩,١	٩٠,٣	٣٧٣,٠	٥٦,٦
١٧٠١,٠	١٠,٤	١٦٠٠,٧	١٧,٧	١٤٧,٥	٦,١	٩٧١	١٤,٧
٨٠,٥	٤,٩	١٤٣١,٩	٢٣,٥	٨٢,٠	٣,٤	١٥٦٠	٢٣,٧
١٠,٤	٠,٦	١٣٣٥,٨	٢١,٥	٤,٤	٠,٢	٣٣١	٥,٠
٣١٧٣,١	١٠٠	٦٢٢١,٨	١٠٠	٢٤٢٣,٠	١٠٠	٦٥٩٢	١٠٠
الجملة				الجملة			
١٩٧٥ - ٧٤ (٣)				١٩٧٨ - ٧٧ (٤)			
عدد الحيازات		المساحة		عدد الحيازات		المساحة	
%		%		%		%	
٢٦٣٩	٩٢,٥	٣٩٤٨	٦٥,٩٨	—	—	٤٢٩٣,٠	٦٨,٣
١٤٨	٥,٢	٩٤٤	١٥,٧٨	١٢٦	—	٧٧٢,٥	١٢,٣
٦٥	٢,٣	٩٨٦	١٦,٥	٦٩	—	١١١٥,٠	١٧,٧
٠,٠٠١٣	٠,٠٠٤	١٠٦	١,٧٧	١٣	—	١٠٦,٥	١,٦٨
٢٨٥٣	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	—	—	٦٢٨٦,٠	١٠٠
الجملة				الجملة			

المصدر :

(١) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى الرابع لعام ١٩٦١ - القاهرة ١٩٦٧ (بالنسبة لـ (١)) .

(٢) وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - نشرة الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٩ . (بالنسبة لعدد

الحيازات (القسم الأول ٢ * ٣ ، ٤) .

(٣) وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى * بيانات غير منشورة .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى (ج . م . م . ٥٢ - ١٩٧٩)

يوليو ١٩٨٠ طبعة مؤقتة .

المصدر : مصطفى السيد عبد العزيز ، سعيد عبد المقصود ، التقييم الإقتصادى لسياسة التوسع الأفقى والرأسى فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ص ٢٦ .

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٧٠ / ٦٢٨٥

view, however, the centralized authority pattern in combination with large scale planning often conflict with the business control structure of the individual company.

References :

- 1 — Abdel-Khalek, G. (1982) : "The open Door Economic Policy in Egypt : Its Contribution to Investments and its Equity Implications" in KARR, M. and Yassin, S. (eds) (1982) : "Rich and Poor States in the Middle East". The American University in Cairo Press. Cairo.
- 2 — Amin, G. A. (1982) : "External Factors in the Reorientation of Egypt's Economic Policy" in KARR, M. and Yassin, S. (eds). (1982) : "Rich and Poor States in the Middle East". The American University in Cairo Press. Cairo.
- 3 — Ayubi, N. (1982) : "Implementation Capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" in KARR, M. and Yassin, S. (ed.) (1982) : "Rich and Poor States in the Middle East". The American University in Cairo Press. Cairo.
- 4 — Badran, M. and Hinnings, B. (1981) : "Strategies of Administrative Control and Contextual Constraints in a Less-Developed Country : The Case of Egyptian Public Enterprise". *Organization Studies*, 2/1981.
- 5 — Daghistani A. (1985) : "The Race of Development — Egypt vs. Others" in *L'Egypte Contemporaine*, Juillet 1985. Le Caire.
- 6 — El Dabaa, M. (1983) : "Cost-benefit Analysis in the Developing Countries. A Case Study of a Caustic Soda Plant in Egypt". (Dissertation paper). Copenhagen School of Economics. Copenhagen.
- 7 — Handoussa, H. (1986) : "The South Korean Success Story : Comparison and Contrasts with Egypt" in *L'Egypte Contemporaine*. Janvier 1986. Le Caire.
- 8 — Issawi, C. (1982) : "An Economic History of the Middle East and North Africa". Methueen & Co. London.
- 9 — Siddiqi, M. N. (1976) : "Muslim Economic Thinking : A Survey of Contemporary Literature" in Ahmad, K. (ed.) (1976) : "Studies in Islamic Economics". International Centre for Research in Islamic Economics. Jeddah.
- 10 — Stewart, F. (1978) : *Technology and Underdevelopment*". Macmillan Press. London.
- 11 — UNIDO (1983) : "Industry in a Changing World". ID/304. Vienna.
- 12 — UNIDO (1984) : "International Industrial Restructuring and the International Division of Labour in the Automotive Industry". IS. 472. Vienna.

This suggestion does not hold for the Egyptian situation as revealed from the following two tables. First, we see from table 3 below that the growth in manufacturing output, measured in value added, for the three time periods of table 2, was less than the growth in total industry output for the same period.

time period	average annual growth in output of	
	total industry	manufacturing
1966 - 1970	5,5	8,7
1970 - 1974	11,7	7,5
1974 - 1979	23,2	14,6

Table 3 : Average annual growth rate in total industry and manufacturing output in added value. Source : Data compiled from the UN National Accounts Statistics, 1981.

From tables 2 and 3 we may now define an "elasticity factor" between capital goods import and manufacturing output. This elasticity factor is simply taken as manufacturing output growth divided by capital goods import growth, i.e. the elasticity factor q is defined as

$$q = (\text{growth in mfg output})/(\text{growth in capital goods import}).$$

time period	elasticity factor q
1966 - 1970	— 1,67
1970 - 1974	0,38
1970 - 1979	0,38

Table 4 : Elasticity between manufacturing output and capital goods import. From Tables 2 and 3.

Except for the first period (1966 - 1970), that gave a negative elasticity, i.e. manufacturing output grew in spite of a reduction of capital goods import, there is a fairly stable elasticity for the period 1970 - 1979. For this period, table 4 shows that a one percent increase in capital goods import only resulted in around 0,4 percent growth in manufacturing output or, in other words, growth in manufacturing output in the period 1970 - 1980 could not compensate for the much higher growth in import of capital goods.

Import substitution policy may be politically justified to protect and foster the public industry, entrusted by the political elite with the development plans of the country. From the individual company's point of

Observers of Egyptian economy do however outline a rather gloomy picture of recent development in Egypt. Daghistani (1985) thus concludes in a comparative study between Egypt and a number of other developing countries that

“The expansion of the industrial sector in Egypt did not have as much impact on the import substitution or exports of manufactured goods as it had in other sample countries”.

Import substitution and industrial export tend to partly conflict in the sense that scarce resources, capital and skilled labour, which should be allocated to the exporters, are now being re-distributed to the import substitution industry. Export is further penalized by the over-valued exchange rate and by the fact that outright prohibition of certain competitive imports has resulted in low efficiency and quality among local suppliers (UNIDO 1984, ID/304).

The situation thus described is put into figures in the tables below. The first table shows the annual growth in capital goods import compared to total import for the period 1966 - 1979 :

time period	Average annual growth in	
	total import	capital goods import
1966 - 1970	-6,3	-5,2
1970 - 1974	36,3	19,6
1974 - 1979	19,5	38,3

Table 2 : Average annual growth in percent of total import and capital goods import.

Source : Data compiled from CAPMAS.

Table 2 shows that the share of capital goods in import has grown substantially in the period since 1974 that marks the beginning of infatha or the Open Door policy, a policy adopted to foster the industrialization of Egypt. As testified by many observers, the most significant impact so far has been a substantial increase in private consumption and in consumer goods industries rather than in capital goods production.

As discussed above, the substantial growth in capital goods import ought to, for the vicious circle to be broken, result not only in comparative growth in industrial output but, in particular, in manufacturing output, manufacturing being the most dynamic and hence most significant part of the industrial sector.

Stewart (1978) states in this context that

“89 per cent of South imports of machinery and transport equipment come from North countries, 6 per cent from centrally planned economies and only 5 per cent from other South countries” (p. 122),⁽⁹⁾.

As a matter of fact, the four countries Argentina, Brazil, China and India have accounted for almost all production by the developing countries since 1966.

The import of technology and other facilities required to achieve import substitution therefore leads to a further outflow of capital which in turn further contributes to the deficit in hard currency.

The attempt to picture the chosen background pattern of the Egyptian economy can be summarized as follows :

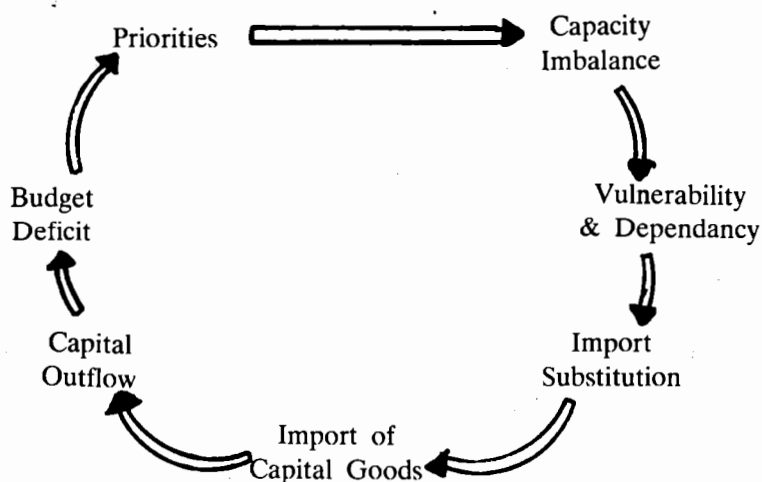


Figure 1 : Causes and effects in the Egyptian economy : a background pattern.

In order to break the “vicious circle” of figure 1, a major strategic goal is to reach a domestic manufacturing output level at which the costs for import of necessary capital goods can be compensated. This would be achieved either through increased export of industry products and/or substitution of such imported goods that require the least share of expensive capital goods.

resulting in an accumulated government debt to public industries that by 1982 had reached 500 million Egyptian Pounds.

Shortage of foreign currency therefore contributes to the imbalance of capacity and increases vulnerability to production interrupts and breakdowns. This situation is worsening, and there is evidence of a growing use of imported inputs in industry. The present five-year plan is therefore encouraging a reduction in import dependency (ABECOR April 1985).

The focus on import substitution in industry is frequently referred to as a major government development goal, and different measures are taken to promote this goal. Commenting on this, the Egyptian president recently stated that :

“protection of national industry is effected either by prohibiting imports or by imposing heavy customs duties on the imported products as long as the country manufactures the same products in abundance” (The Egyptian Gazette, May 7, 1985).

Import substitution hitherto has primarily affected consumer goods industry and there is a risk that

“import substitution will encounter difficulties once the easy replacement of limited range of consumer good inputs has been achieved” (UNIDO, 1983, p. 110).

Another UNIDO report, in referring to the automotive industry, states that the emphasis on local content of parts fabricated locally instead of being imported, i.e. import substitution, is not simply a question of quantity. As new components and material, new production processes and new types of machinery appear in the developed countries, developing industries will find it easy to argue for a reduction in local content and the import-substitution strategy.

“will continue to be moving target which is never hit” (UNIDO, 1984, p. 131).

It must therefore be assumed that an import substitution strategy that aims further than just easy replacements will generate a need for partly new facilities such as more advanced technology and new skills or, as pointed out by Handoussa (1986).

“Import substitution would also involve increased rather than diminished reliance on the import of the necessary intermediates to operate those industries”.

financing organizations, although short-term credits are largely being repaid on time. These credits are however more and more being used for the purchase of foodstuffs, thus leaving less over for the acquisition of other vital commodities such as raw material and machinery.

A factor that has crucial impact on the allocation of financial support for long and short term investments is however the bureaucracy, as testified by several writers. Ayubi (1982) thus refers to bureaucracy as a hampering factor for utilization of available aids and loans (pp 369), and Issawi (1982) states :

“The huge expansion of the public sector has brought with it many problems. In all countries/in the Middle East/four or five year plans have been drawn up and over the last two decades the planning process has improved somewhat. But as in other parts of the world, the government machinery is not equipped to handle the immense sums involved — which in all countries run into many billion dollars and in several into the tens of billions. Again as in other places, with the great expansion of the bureaucracies the quality has deteriorated, the energy provided by the few highly qualified, dedicated men at the top being dissipated by their subordinated. With the growth of government expenditure and intervention, corruption has flourished. And the concentration of economic, social, and cultural activity in the government has further undermined the foundations of democratic self-government, which at their best were weak” (p. 184).

The priority process gives rise to shortages of various kinds : raw material and machinery as already mentioned but also of spare parts for imported machinery and transport equipment. On the other hand, and as a contradiction, there is an obvious overcapacity in industry, reported to be as high as 30 - 40% (Issawi, *ibid*, p. 168). From a regional level it therefore seems more relevant to use the term capacity imbalance than capacity shortage.

Industry, public as well as private, using machinery of foreign origin (and practically all machinery is imported) and imported material, is in need of foreign currency for import. Public companies, being exposed to increasing waiting times for foreign exchange and, at the same time, to the government's ambition to increase industrial productivity, are in a constant need of raw material, machinery and spare parts. Expensive foreign currency therefore has to be bought on the free exchange market,

3 — A Background Pattern.

The industrial situation in Egypt, dominated by the public sector that accounts for about three quarters of industrial output and even more in annual industry investment, is tightly tied to the general economic conditions of the country, which can be characterized as a deficit economy, regardless of which measures are used. The trade balance, for example, gives the following picture :

	1980	1981	1982	1983	1984
Export	3854	3999	4018	3693	3864
Import	6814	7918	7733	7515	9250
Trade balance	— 2960	— 3919	— 3715	— 3822	— 5386

Table 1 : Foreign trade 1980 — 84 in millions of USD

Source : ABECOR reports April 1985 and May 1986.

The growing deficit in the government budget is due to higher growth in total expenditure than in revenues. This is partly explained by a slowdown in some of the major sources of national income, e.g. remittance from Egyptians working abroad and the oil export. Of importance is also the increasing cost of food subsidies, introduced to reduce the impact of fluctuation in world prices. This dependency is in turn largely caused by a shrinking agriculture sector which has led to an increased import of foodstuffs, now amounting to over 50%.

The government deficit (budget and trade) is now largely financed by foreign aid and loans and through the banking system, with the consequence that funds and savings which have been earmarked for productive investments are used for current expenditures such as food subsidies and to maintain other artificially low price levels. It has thus been estimated that a fall of, for instance, 10 percent in Egyptian foreign exchange availability results in a fall of 4 percent in industrial output and a 6 percent drop in industrial investment. And, if the prices of imported food go up by 10 percent, industry output falls by 1 - 2 percent and investments by 2 percent (Economist, April 1984).

In parallel to this, the foreign debt that, according to recent IMF figures, amounted to 32 billion USD in 1984, is projected to increase to 50 billion USD in 1990 (SOUTH, December 1985). The growing debt has recently downgraded Egypt to a high-risk category in various international

2 — State Involvement

The formal tools of the government for exerting control of the development process in today's Egypt are the five-year plans that started with the 1960/61 — 1964/1965 plan. Targets like boosting industrial development, a common goal in most of the plans, result in a variety of measures such as adjusting import/export tariffs and setting custom duties. A further control tool is the currency exchange rates with strong competition from informal exchange rates. As a matter of fact, not less than four different exchange rates were in use in 1986, each applied to different types of transactions, commodities or enterprises. This mixed currency situation reduces the government's prospect of controlling the country's finances.

From an organizational point of view, the central government is involved through the President, who has authority to give public status to a company and to determine the percentage of net profit to be reserved for the purchase of government stocks or for deposit in a special account at the Central Bank. In addition, the Prime Minister has power to appoint the managing board's chairman and half of its members and to add others. The responsible Minister has extensive powers over the enterprise, such as assigning targets, evaluating performance, and suspending the chairman and board. Central government, then, has the job of policy guidance within the terms of the national plan as well as the power of appointment and suspension of board members. Moreover, bodies such as the Central Agency for Audit, for Organization and Management, for Mobilization and Statistics, the Administrative Investigation Boards, and the Ministries of Finance and Planning all have the right to inspect and to demand specific information. This administrative control is also accompanied by juridical and political control over the enterprise. (Badran and Hinings, 1981).

The state involvement is in itself a dominant and important background factor in industry and constitutes a solid structure, strongly tied to Egyptian society and through the social and cultural rules also to the Islamic community. Within this structure, individual public industries develop and adapt themselves to government policies and strategies. Although this background can be assumed to be both complex and many-facet and influence the individual companies in different ways, we will in the following attempt to discern one background pattern, one chosen perspective out of many with impact on industry.

1 — The Industrial Background.

As pointed out by several writers (eg. Abdel-Khalek 1982, Amin 1984), the present industrial (and economical) situation of Egypt has many parallels with Muhammad Ali's Egypt of the early 19th century. Issawi (1982) observes that

"An early and vigorous attempt to establish modern industry was made by Muhammad Ali in Egypt in the 1820's. By 1838, investment in industrial establishments amounted to about L 12 million, and employment to some 30,000 persons, an impressive figure in a total population of about 4 million. The industries covered a wide range including cotton, woolen, silk and linen textiles ; dyeing ; foundries ; sugar refining ; glassware ; tanning ; paper ; chemicals ; arms and ammunition ; shipyards. But Muhammad Ali's factories, largely designed to meet military needs, were kept going only by his enormous energy and constant supervision, and suffered from great inefficiencies, including lack of fuel and metallic raw materials and the total absence of skilled labor, which meant that not only foreign engineers and supervisors but also foreign workmen had to be brought in. Production was generally well below capacity and spoilage was considerable. Moreover, the factories survived only thanks to the high protection provided by the monopolies" (p. 154).

A common feature that can be observed in the situations now and then is the strong attempt by the government to exert control over industrial activities. In a survey of contemporary literature in Islamic economics, Siddiqi (1976, pp. 208) refers to several writers stressing the role of the state and its direct involvement in financial and other matters related to industrial development, where the role of the state as a legislator is primarily seen as a complement to Shariah. However, as individual industries need to formulate and implement their own control strategies, there is always a potential risk of a functional conflict between the state on the one hand and the individual enterprises on the other hand, since goals and time frames of strategies defined by the two parties tend to be partly incompatible.

SOME NOTES ON EGYPTIAN INDUSTRY AND RELATED PROBLEMS

An External Perspective

PÄR LIND

Department of Industrial Economics and Management

The Royal Institute of Technology, Stockholm

Introduction :

Egyptian industry can be characterized by two dominant factors. First there is the large share of Government-owned enterprises, contributing 75% of all industrial output and including all the total medium to large scale industry. Second, the market for this public industry is a highly regulated market (beside the much less regulated intermediate market) that is partly deprived of its self-adjusting mechanisms through state-directed price levels. Industrial policy and strategies, on the national level, are visible in the individual public enterprises, shaped to be part of the on-going process of political change and development.

Examples of such policies and strategies are the attempts to reduce the foreign exchange gap through fostering input substitution in commodity import (El Dabaa 1983) and the prescriptions applied to public enterprises in order to increase employment. The overstaffing that follows from this policy is socially justified but financially and organizationally burden — some for public enterprises.

The static bureaucratic organization in government bodies influences work within and between the public enterprises. As witnessed and testified by several writers (e.g. Issawi 1981, Ayubi 1983), slow decision procedures and lack of local authority in enterprises (Badran and Hinings 1981) impinge upon local initiatives, complicate utilization of allocated resources and slow adaptation to change.

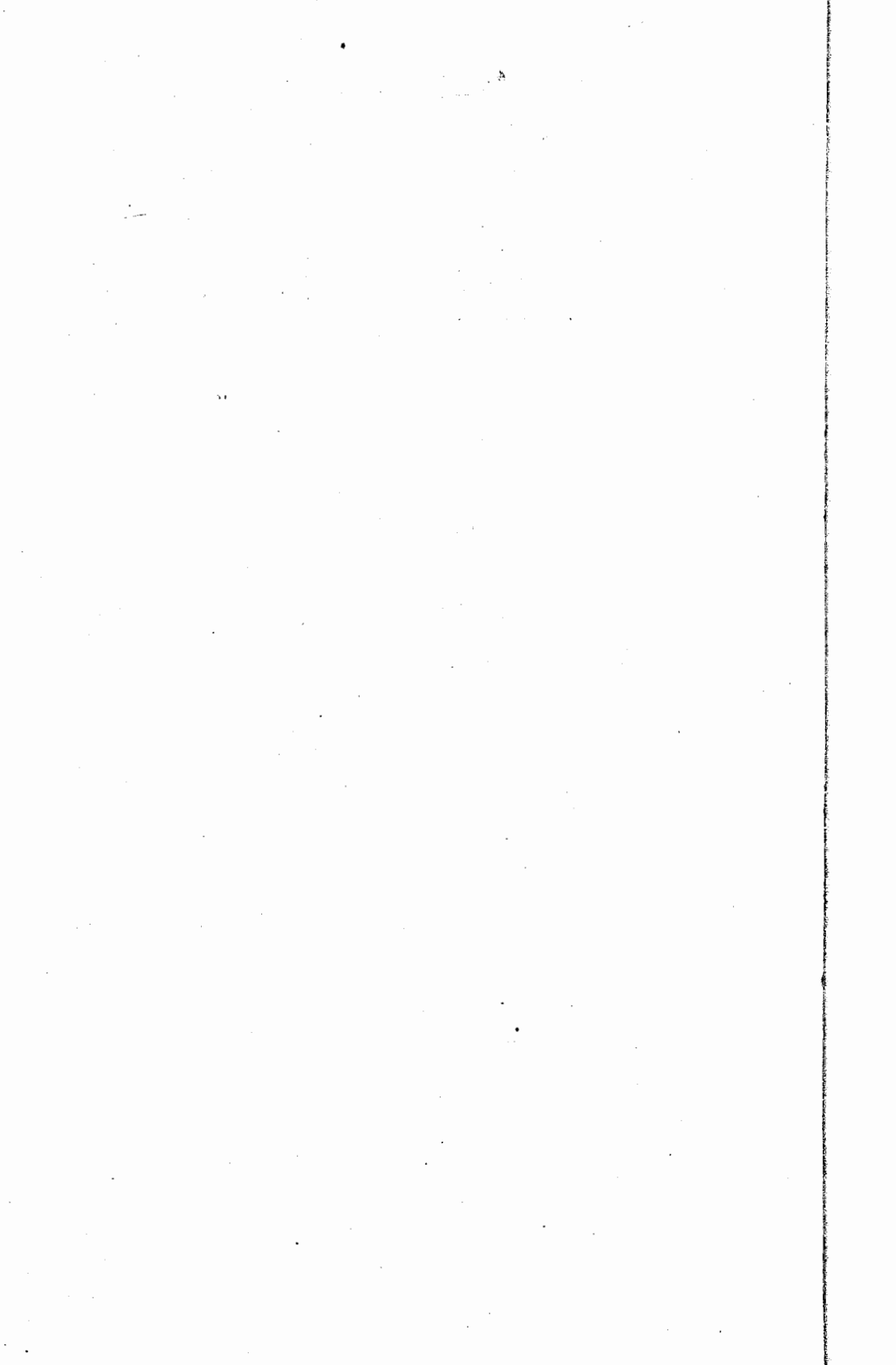


TABLE 9 : (Continued)

Assyut		Sohag		Qena		Aswan	
Model	Original	Model	Original	Model	Original	Model	Original
59910	90810	70893	55972				
85503	96198	61048	134745	45572	106609	43184	23578
2133	604	2322	1853				
		17289	94				
12126	40892	10555	13399				
2461	1413	2314	5844	1319	1858		
228	57	205	121			1103	72
54376	1882	36741	1938	66310	144231	18059	52835
26	114						
10480	1572	7240	1013				
119376	125519	67257	152667	119174	48368	66616	18585
18183	53269	57403	47687	3439	38153		
3704	1726	4856	4248	5915	53	5305	677
23	35	16	32				
1913	53	1817	754	1549	6		
34786	3772	38726	2193	52889	7124		
3603	2798	3638	755	9901	390		
10315	808	10009	491	10814	3747		
17602	4351			21234	9182		
32950	5580	24306	2348	84185	3113		
6573	1385	5936	1202	6715	6195		
54271	66820	63240	53675	65146	21205	29580	10489
		9049	50166	64291	5940		
7185	18159	5345	6343	10571	6645		
				15609	1233		
6734	2314	5008	1120				

TABLE 9 : (Continued)

Giza		Beni Suef		Fayum		Minya	
Model	Original	Model	Original	Model	Original	Model	Original
		56654	66401	27037	54049	233551	101588
				33152	16917		
18766	19830	3050	49811	11936	68747	8369	88971
						11282	866
						436	135
68105	243					27881	73643
						3249	2306
						9508	6199
				19150	326	11014	34777
380	436			348	2417		
		617	94	1188	1034	482	459
		6323	2920			48591	1550
		54534	66717	148661	26824	18389	162130
1354	225	3149	4430	2414	3988		
		41185	396			33612	3152
9454	17548	9604	670			9604	7256
18690	18731	48411	5462	29420	20343	25599	4251
		2662	4468	5351	1264	2416	2792
9162	7075	8938	4478	10906	20115	10100	1883
42137	39349	73218	9596	35028	21073	35711	5392
				19046	3025	12152	5117
9847	19397	9446	6366	8677	23411	10125	3767
34971	67611	64325	87939	33325	92708	28406	99825
				194794	50861		
		16426	6704			13480	18700
		14844	2903				
182358	2614			61381	5084	36035	21672
3202	5258						

TABLE 9 : (Continued)

Ismailiya		Suez		Minufiya		Kalyubiya	
Model	Original	Model	Original	Model	Original	Model	Original
33386	3353			91321	59742	46434	19420
10571	10265			38312	80533	74965	4826
4132	11911	5822	140	8212	140	58103	37043
		272	217	2331	3257	3894	728
				7490	705		
				1720	1234	1968	1216
				4391	1760	3746	1660
262	2386	1888	289				
						28735	86508
1612	390			2458	105	5260	83
						9800	1853
5997	9393	1240	1235	9817	2016		
				56881	5227	9714	15569
				39802	1739	33720	4838
		2861	1941			42872	29612
						19050	32998
						22906	24860
21714	19425	3953	2561	47662	125592	46733	48296
				95337	67798		
				8843	31458	7428	44072
6392	2657						
				117412	860		

Table 9 : Continued

Kafr El Sheikh		Dakakliya		Damietta		Sharkiya	
Model	Original	Model	Original	Model	Original	Model	Original
43284	121255	103344	186648			127900	136941
212393	222150	191128	293233			181791	159042
33533	104724	125512	152866	52316	12094	154077	168971
		5539	2			7021	5172
		208	9				
		14736	3403			7621	17473
		26515	7145				
						8964	1579
		3051	1468			4343	742
4308	25778	17757	9735	1447	880	11455	7311
163398	72704	146018	57495			104240	205112
		33860	5131			46848	1852
				34161	625	46558	214
		31866	7439				
				37651	2377		
31919	10763	154469	8530	16122	4611	125647	33331
						85096	30807
19705	5270					25021	18649
49398	171545	203022	222075	25296	56232	165516	216936
290152	103023						
		16558	14208	9215	3962	21241	36883
						32509	21587
		77372	3018	87452	1625		
		3890	653			4960	1056

Table 9 : Acreage Allocation Under Alternative Price Scenario (in Faddans).

	Alexandria		Behera		Gharbiya	
	Model	Original	Model	Original	Model	Original
Cotton			163019	159120	139502	126874
Rice	7654	4131	246434	183172	139562	96978
Wheat			174544	129982	67570	98325
Peanuts						
Lentils					34	56
Beans					3335	7970
Barley					25288	934
Garlic					4326	264
Sugar cane	109	134				
Flax	243	771				
Sesame						
S. Sorghum						
N. Sorghum						
S. Maize			279505	162875		
W. Onions						
S. Potatoes						
N. Potatoes						
W. Tomatoes	1062	4269	52071	11951		
S. Tomatoes					79090	3829
N. Tomatoes			32886	6724		
W. Vegetables	4059	10702			66591	6075
S. Vegetables	4733	16647				
N. Vegetables					21567	4968
L. Berseem	5423	27002	168942	212840	85047	140167
S. Berseem	566	20	81711	151416		
Fruits			25067	59827	19008	20900
Oranges	1435	1418	50583	33794	38480	10994
Melons			6806	45		
S. Onions						

- 3 — Add up the winter and summer crops separately to get sub-totals. Perform a similar addition for the perennial crops (i.e. those that span both seasons). Thus we now have three totals.
- 4 — Multiply the total for the perennials by two.
- 5 — Take the new perennial total and add to it the summer and winter totals to obtain a total cropped area for each governorate.
- 6 — Take the acreage of each perennial and divide it by the total cropped area to obtain a proportion. Multiply this proportion by the total original stock (i.e. summation of land area in both seasons) or in other words, total of RHS winter and summer land.
- 7 — We now have a set of acreages for the perennial crops. Add them all up and subtract the total from each of the winter and summer land areas to obtain new modified winter and summer land.
- 8 — Use the ratio of each crop to its seasonal total (using the figures obtained in Step I) and multiply this ratio by the new modified total obtained in 7 above to get new acreages for each crop.

Ideally we should go back and re-adjust the second stage figures so that they are exactly identical to the total regional crop acreages (which they are not after going through the second stage) but that in turn will lead to slack land on the governorates and so the process can go on in iterations until both requirements are satisfied.

Table 8 : North cotton acreage adjustment.

Governorate	Original Area Faddans	Net Returns £L.	Shadow Price	Adjusted Net Returns	Suggested Area Faddans
Beheira	159120	233.27	.56	232.71	163019
Gharbiya	126874	279.74	0	279.74	139502
Sharkiya	136941	242.47	0	242.47	127900
Dakahliya	186648	223.88	6.38	117.5	103344
Minufiya	59742	308.39	0	308.39	91321
Kalyubia	19420	302.0	1.39	300.61	46434
Kafr El Sheikh	121255	158.85	18.39	140.46	43284
Damietta	15766	105.16	56.16	(a)	0
Ismailya	639	31.47	65.3	(a)	0
Alexandria	161	-15.17	85.43	(a)	0
Total	826566			1721.88	714804

(a) — Means this governorate is deemed unsuitable on the basis that the shadow price is more than 5% of total revenue, and therefore we did not calculate an adjusted net return.

Step I

- 1 — Adjust governorate per feddan net returns by subtracting per feddan shadow price.
- 2 — Add all the adjusted NR to get a total across all governorates for each region separately.
- 3 — Use ratio of adjusted NR to total regional adjusted NR to obtain a figure for each governorate.
- 4 — Multiply that figure times the model's allocation for that region to obtain the new area figure.

Step II

- 1 — List areas of crops for each governorate separately.
- 2 — Identify which crops fall into which seasons.

demonstration of what we are proposing as the method to interpret the model results, we will take the example of northern cotton. Table 8 lists the values of several parameters relating to cotton, from which we notice the existence of an inverse relation between shadow price and net return, and also between shadow price and original area.

In a nutshell, we have an area figure for north cotton of 623,995 distributed among Gharbiya (402438), Sharkiya (31968) and Minufiya (189589). But since we know that is not workable, we set out to adjust the distribution so as to have more governorates involved. The method adopted was to adjust the net return figures for the acceptable governorates (chosen according to the 5% rule) by subtracting the respective shadow prices to obtain the new adjusted net return column in the table. Then by multiplying the total north area of 623,995 by the ratio of each governorate's adjusted net return to the total,⁽¹⁾ we obtain an estimate of how the dispersion of production would be. The idea was developed primarily for use in the predictive applications of our model, but we felt that it will also be very useful in positive analysis. To achieve the required figures, considerable post-model calculations had to be made. A process which is extremely time consuming and tedious. The acreage figures resulting from the model with the altered prices is the cropping pattern to be expected under the new policy. That is, this is the response which, if farmers are optimizing, we should expect to see in reality. We have to add that optimization in this case is purely based on the interests of the sector. So, for example, the Cotton acreage of 46,434 in Kalyubiya might be considered too high for transporting its product to textile factories. On the basis of such arguments, government officials could alter our suggested pattern in favour of such additional considerations. Otherwise, it is definitely workable, and an extended version of model results along these lines is to be presented to the Ministry of Agriculture at a later date. On that basis, the cropping pattern is the optimal program under conditions of different prices. It is by no means final because it has to be modified by whatever the demand for these crops would dictate. The modified shadow price technique is essentially an iterative process in which reallocations of acreage and production are first made subject to conformity with regional totals on a crop basis. The second stage invokes conformity of these results to the governorate land stock. Thus the approach is as follows.

(1) The reallocation process also accounts for the variance in governorate size, as will be shown in the description of the procedure.

output, i.e. these resources could have generated that much revenue if employed elsewhere. Table 5 presents the row dual values for some crops, and table 6 presents the column dual values for the same crops in 1980. We will only list a subset of the crops, since it is impossible to present about 800 figures (all crops in all governorates), and carefully discuss them. The complete set is included in the computer print-outs. If we take cotton as a specific example, we notice that the figures of table 5 tell us how much it costs in used inputs to produce one unit of cotton in every governorate, except Suez where there are no cotton farms. The model then selects the governorates for which the shadow price for resources used in cotton is zero, meaning the equality of opportunity cost and price. In the north we find the selection is Gharbiya, Sharkiya and Minufiya, in the middle, Beni Suef and Sohag is the southern governorate.

But surely, that is very unrealistic, and we have to use the complete set of dual values to augment the solution. As a general rule we defined the tolerance level for accepting a crop into our scope, as having a shadow price (crop column dual value) which is less than 5% of the crop's total revenue. The justification for such a limit is that the unmeasured gains due to omitted variables would easily account for such a discrepancy.

On that basis, we can now say that we will not read the model results as simply saying optimality is achieved, for example in 1980 if northern cotton is allocated to Gharbiya, Sharkiya and Minufiya at 402438, 31968 and 189589 faddans respectively. On the contrary, we should modify the results by saying that optimality is achieved by allowing north cotton production in all governorates that pass the 5% test. Additionally, we can deduce that the three governorates mentioned above are the most efficient on grounds of financial considerations and returns to resources. We can also suggest that if, all other things are being equal among governorates (such as proximity to cotton mills) then it would be advisable to encourage production in these two governorates by price or tax incentives. The other north governorates which would be definitely acceptable are Beheira, Kalyubia, Dakahliya, and Kafr El Sheikh, for which the shadow prices per faddan are .56, 1.39, 6.38 and 18.39 respectively. The other northern governorates of Ismailiya, Damietta and Alexandria should be definitely ruled out (65.3, 56.16 and 85.43 respectively). For the middle region the model's choice of Beni Suef should be supplemented by Minya and Fayum (5.23 and 11.2 respectively). For the south, the governorate selected by the model was Sohag to which we can add Assyut and Aswan (31.77) but not Qena (210.2). As a

Table 6 : Column Dual Values — £E per faddan

	Cotton	Rice	Wheat	S. Cane	Maize	L. Berseem	Oranges
Alexandria	85.43	1.65	3.76	0	0	0	12.31
Beheira	.56	6.05	0	3.8	0	0	0
Gharbiya	0	27.19	1.34	6.05	4.16	2.71	2.1
Kafr El Sheikh	18.39	0	1.85	4.48	.07	7.49	61.55
Dakahlia	6.38	0	.17	1.27	1.42	0	26.93
Damietta	56.16	25.79	0	4.03	14.77	5.65	326.72
Sharkiya	0	0	0	0	.75	2.38	9.06
Ismailiya	65.3	2.37	.94	7.36	5.92	2.19	0
Suez	n.a.	n.a.	0	n.a.	1.96	3.97	61.59
Minufiya	0	n.a.	1.02	2.84	9.08	2.69	54.00
Kalyubiya	1.29	0	2.13	.45	3.58	11.52	40.7
Giza	n.a.	n.a.	0	4.92	12.25	0	121.46
Beni Suef	0	n.a.	6.08	4.41	0	0	0
Fayum	11.2	0	.2	0	0	0	56.68
Minya	5.23	n.a.	.79	.33	2.21	0	106.92
Assyut	7.18	n.a.	0	0	1.63	6.07	22.16
Sohag	0	n.a.	2.49	.65	0	0	41.48
Qena	210.2	n.a.	.44	0	.96	0	0
Aswan	31.77	n.a.	0	1.76	4.09	7.95	88.12

The dual values we are concerned about here are of two types : row dual values, and column dual values. The row values correspond to the cropping rows (1) in Table (1), while the column values correspond to the columns titled production by governorate (1) in the same table. The values on rows represent the imputed cost of inputs per unit of output, or the cost per unit to produce that crop in that governorate (alternatively, the marginal cost of increasing production by one unit over the LR equilibrium production). We find that, a crop is produced only if that figure is less than or equal to price/unit, and therefore, this is the marginal value product of resources, i.e. they are the marginal returns to increments of the available resource. One should be willing to pay up to but no more than the marginal return for the additional resource unit.

The crop activity, or column dual values are the income penalties associated with forcing production of that crop to come into the plan. This figure represents the difference between crop price and crop imputed cost. This is the opportunity cost of resources used in producing one unit of

model results (and the statistics) that marginal values of land are higher than profits, meaning that the existing profits are much less if evaluated in economic terms rather than in accounting terms. Examination of the model results will shortly prove such claims, although we already know that farmers growing the 'controlled' or 'administered' crops are always trying to break out of the system and grow freely marketed crops. Now we can turn our attention to the dual values.

Table 5 : Row Dual Values — £E per feddan

	Cotton	Rice	Wheat	S. Cane	Maize	L. Berseem	Oranges
Alexandria	148.81	100.16	14.22	10.0	9.34	66.0	87.31
Beheira	63.94	104.56	10.46	13.8	9.34	66.0	75.0
Gharbiya	62.72	125.34	12.02	16.05	14.13	68.71	77.1
Kafr El Sheikh	81.77	98.15	12.36	14.48	9.62	73.49	136.25
Dakahliya	67.84	99.9	10.60	11.27	10.42	66.0	101.93
Damietta	117.23	129.66	10.44	14.03	24.67	71.65	401.72
Sharkiya	62.01	101.17	11.8	10.0	11.62	68.38	84.06
Ismailiya	129.54	103.31	11.38	17.36	15.92	68.19	75.0
Suez	n.a.	n.a.	11.22	n.a.	11.96	69.97	136.59
Minufya	62.36	n.a.	12.44	19.08	2.84	68.69	129.0
Kalyubiya	65.60	100.87	14.52	10.45	16.21	77.52	115.7
Giza	n.a.	n.a.	13.86	14.92	24.1	66.0	196.46
Beni Suef	58.34	n.a.	17.44	14.41	10.87	66.0	75.0
Fayum	68.37	101.17	11.33	10.0	10.7	66.0	131.68
Minya	57.28	n.a.	12.31	10.33	12.18	66.0	181.92
Assyut	57.07	n.a.	12.42	10.00	11.91	72.07	97.16
Sohag	50.26	n.a.	13.8	10.65	11.48	66.0	116.48
Qena	215.2	n.a.	12.51	10.0	12.96	66.0	75.0
Aswan	82.03	n.a.	13.57	11.76	16.59	73.95	164.12

We will not present the entire estimated model but will focus on the components of relevance to the argument. Thus tables 5 and 6 show the row and column dual values associated with the crop rows and columns outlined in the model matrix (table). Before discussing the "amendement technique" we should note that the foundation for a discussion of dual values, lies with the basic geometry of supply and demand. For some crops, such as cotton, the equilibrium (export or local) price is higher than the producer price⁽²⁾, which results in an implicit tax on producers. In the face of such a price structure, and with the supply and demand schedules being fairly inelastic we find that changes in equilibrium are based on shifts in demand since supply is controlled. In the case of wheat, demand is also inelastic and supply is rather elastic, thus the demand curve was shifted to the right by subsidising prices to stimulate, the move to a higher equilibrium point above the old one.

It is the interaction of supply and demand that enables us to determine the structure of the market. In our case, even though we have a constrained model, yet the principles still apply. Indeed this is the whole point of having the model constrained by as many of the realistic relations as possible. The first order conditions (FOC) tell us that marginal revenue (MR) equals marginal cost (MC), and the second order conditions (SOC) are that at the optimum MC is increasing. Geometrically, this means that the equilibrium quantity is determined by the intersection of the MR (or price) line and the MC curve at or above the point where $MC > AC$. In the aggregate, we then see that the intersection of supply and demand first determines the equilibrium price and quantity. After that each firm decides whether it is willing to supply some output at that price. The firm's decision is influenced by whether profits are positive or negative, which depends on the intersection of the price line with MC. This intersection in turn depends on two factors, the time horizon (i.e. short or long run) and the entry-exit conditions. If the individual farmer is in a situation of rising average costs, then this means that (a) $MC > AC$, and (b) that his time horizon is the short run since fixed costs are not rising. This implies non-negative profits. The entry conditions, on the other hand, are of course restricted in the case of Egyptian agriculture, since land (the fixed factor) is in short supply. In the long run profits should be zero, as these could be regarded as the rent due on the land. We already know from the

(2) After allowing for all items of value added acquired as the product moves from the producer all the way to the final customer.

The actual "current" prices are shown below :

Table (3) : International and local prices (L.E./unit)*

	International Price	Local Price	Tax %
Cotton	73	47	55.3
Rice	135	67	101.5
Wheat	12.1	8.9	36
Sugar Cane	10.0	10.0	0

The model was run after the prices of the four crops were adjusted as follows :

Table (4) : New prices used in model (£E/unit)⁽¹⁾

	Price	Change %
Cotton	60	28
Rice	101	51
Wheat	10.5	18
Sugar Cane	10.0	0

- *Notes :
1. International prices are adjusted for transportation, processing, etc.
 2. All prices are in Egyptian pounds per unit of product (i.e. sugar cane prices, for example, are for the sugar equivalent) based on the appropriate conversion factors.
 3. The tax figure is the difference between both prices represented as a percentage of local prices.
 4. Units are cotton : kentar ; wheat, rice : ardab ; sugar cane : tons.

- (1) Notes :
1. All margins were halved except for rice and wheat in 1975, where the new price is based on 33% of difference plus the old price.
 2. These prices are only averages for the whole country, but the actual price scenario figures vary between Governorates.
 3. Units are cotton : kentar ; wheat, rice : ardab ; sugar cane : tons.

Table 2 : Dual Values on Upper and Lower Bounds

	North		Middle		South	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
Cotton	10.39		115.68		320.88	
Rice			96.5			
Wheat	156.88		296.23		173.88	
Peanuts		28.14		66.2	88.67	
Lentils	94.3		242.22		45.21	
Beans	95.31		137.0		84.58	
Barley	118.35		139.58		164.69	
Garlic		440.42		580.27		196.14
Sugar Cane	219.09		680.49		372.54	
Flax	72.09		113.79		55.31	
Sesame		22.93	63.99		172.92	
S. Sorghum					295.78	
N. Sorghum			81.39			63.64
S. Maize	59.52				283.11	
W. Onions		120.56	575.00			14.26
S. Potatoes		504.76	221.4			373.31
N. Potatoes		621.8		370.22		529.45
W. Tomatoes		413.3	65.6			167.6
S. Tomatoes		349.6	350.52		12.9	
N. Tomatoes		469.5		383.76		337.4
W. Vegetables		194.96				186.0
S. Vegetables		448.74	334.65			
N. Vegetables		416.32		326.16		358.08
Long Berseem			409.44			
Short Berseem	142.17		304.71		137.93	
Fruits		313.88		281.6		25.3
Oranges		137.22		192.63	199.10	
Melons		968.08				417.76
S. Onions		88.08	854.17			

Table (1) : (Cont'd)

Activities			CROPS		PRODUCTION SCHEME		REVENUE	INPUTS					
			Crop Production by Governorate	Rotation	Cropping pattern	Crop Price by Governorate	Water	Labor	Land	Fertilizer	Machines	Animals	
Maximize Z-			— Cost of production per feddan	0	0	+ Price per unit of production	— Cost per unit of unit						
Row Name	Type	RHS	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	
(7) Water	VI	Cu.M	w				— 1						
(8) Labor	VI	Man-days	m					— 1					
(9) Land	VI	Fed-dan	l						— 1				
(10) Fertilizer	VI	kg	1							— 1			
(11) Machines	VI	hours	1								— 1		
(12) Animals	VI	days	a									— 1	

INPUTS

Where β_{id} is the upper flexibility coefficients for crop i in region N or M or S for year d

β_{-id} is the lower flexibility coefficient for crop i in region N or M or S for year d .

(12) and (13) are specified separately for each region

Table (1) presents the model in matrix form

Table (2) lists the dual values associated with the upper and lower bounds. These figures could be used in three ways :

- a) on a crop basis, to identify inter-regional comparative advantage in producing a particular crop.
- b) on a regional basis, to rank the crops produced in that region by their relative positions on the scale of efficiency or optimality
- c) In a dynamic sense, to examine the change in values over the years.

We will study the model solutions from an overall (central) national point of view using the first two approaches outlined above so as to examine the effect of raising the prices of the main four price-controlled crops.

Where L_j is the available labour in Governorate j expressed in man hours.

b_{ij} is the requirement per faddan of crop i in Governorate j of labour.

The final set of constraints on physical inputs is the one which covers fertilizers, machinery and animal input.

$$\sum_i^a \sum_j^\theta f_{ij} x_{ij} \leq \overline{F_\theta} \quad (9)$$

Where F_θ is the total available supply of nitrogen fertilizer in region θ

$$\sum_i^a \sum_j^\theta \Sigma_{ij} x_{ij} \leq \overline{M_\theta} \quad (10)$$

Where M_θ is the total available machine hours in region θ

$$\sum_i^a \sum_j^\theta \gamma_{ij} x_{ij} \leq \overline{A_j} \quad (11)$$

Where A_j is the available draft animal expressed in animal days for Governorate j

and f_{ij} , ϵ_{ij} , γ_{ij} represent the technical requirement per faddan of nitrogen fertilizer, machine hours and animal days respectively. The above constraints are in addition to the flexibility constraints :

$$\sum_i^N \sum_{j=1} x_{ij} \leq (1 + \beta_{id}) x_{ij(d-1)} \quad (12)$$

$$\sum_i^N \sum_{j=1} x_{ij} > (1 - \beta_{-id}) x_{ij(d-1)} \quad (13)$$

$$\sum_i x_{ij} \leq x_j^w \quad (4)$$

$$\sum_i x_{ij} \leq x_j^s \quad (5)$$

$$\sum_i \sum_j x_{ij} < x \quad (6)$$

Where

- $\bar{x}_j$ = is the total number of faddans in Governorate j
 $\bar{x}_j^w$ = is the maximum number of faddans available for winter crop production (including land for permanent crops in the winter months).
 $\bar{x}_j^s$ = is the maximum number of faddans available for summer and nili crop production (including land for permanent crops in the summer months).
 $\bar{x}$ = is the total national cropped acreage available in all regions.

The set of constraints specified by (3 - 6) relate to the land constraints within which optimisation is to take place. The winter and summer acreages were formulated from data on the base period. The water supply is specified through

$$\sum_i \sum_j r_{ij} x_{ij} \leq W_y \quad (7)$$

Where r_{ij} = is the quantity in cubic metres required to produce crop i in Governorate j in month y.

W = is the total amount of irrigation water available in cubic metres in region θ for month y.

The human labour requirements are estimated through

$$\sum_i \sum_j b_{ij} x_{ij} \leq L_j \quad (8)$$

water was broken down by month. Activities were linked to regional constraints via transfer rows and columns, and the upper and lower bounds were set at the previous year's levels adjusted by a factor representing the average upward or downward change in regional acreage over the previous ten years.

The objective function could be expressed algebraically as follows :

$$\text{Max } Z = \sum_{j=1}^{K+m+n} \sum_{i=1}^{q+r+s} [(P_{ij} Y_{ij}) - C_{ij}] X_{ij} \quad (1)$$

$$\text{Where } C_{ij} = \sum_{y=1}^b (m_y L_y + t_y M_y + a_y A_y + V) + d_{ij} F_{ij} + l_{ij} \quad (2)$$

and

z = Agricultural aggregate net revenue from plant production.

P_{ij} = Price per unit of output of crop i in Governorate j

Y_{ij} = Yield per faddan of crop i in Governorate j

C_{ij} = Total cost per feddan in £E for producing one faddan of i in j

X_{ij} = Number of faddans of crop i in j

m_y = Wage rate per man hour in month y for labour L_y hired for growing i in j

t_y = Machine cost per hour in month y for machine time M_y employed in producing i in j

a_y = Cost of feed per draft animal in month y for animals A_y working in producing i in j

d_{ij} = Cost per kilogram of fertilizer F employed in producing i in j

l_{ij} = rent per season i per feddan

V = is other additional cash outlays.

j = k, m, n are north, middle and south respectively.

X = q, r, s are winter, summer and nili respectively.

b = $1, \dots, 12$ is the months of the year.

Regional crop production and net revenue are maximised subject to several constraints :

$$\sum_i x_{ij} \leq x_j \quad (3)$$

AMENDING PROGRAMMING SOLUTIONS USING DUAL VALUES

By :

Dr. KAMAL S. EL-KHESHEN*

Quantitative analytical models have been less successful in prescribing needed action than in explaining existing relations. That deficiency has been largely due to two reasons : a) model design which by necessity abstracts from reality so that the analysis is manageable, b) applications to real world problems account for only a subset of variables, and omitted ones are bundled either as error terms or slack variables.⁽¹⁾ This paper attempts to correct for some of the shortcomings by demonstrating that solutions could be amended using values from within models. By careful use of the various dual values of the solution one can both gain better insight into the mechanics of the solution, and could amend the solution so that it is much more useful and usable.

As a demonstration of the technique we constructed a linear program for the Egyptian Agricultural Sector for 1980. The activities represent all crops in all governorates. The acreages (activity levels) of each crop were restricted by upper and lower bounds defined for the three geographic regions of the country. North has seven, Middle and South each has four, thus we had thirty upper and lower bounds (for all the crops) each of which was specified three times (for each of the regions). The model was then free to allocate a specific crop's acreage within each region to the respective governorates subject to land area and availability of resources (water, labour, fertilizer, machinery). These inputs were defined individually for each governorate (except water which is by region) by season where applicable. Land was categorised as winter and summer land and

* Lecturer at Ain Shams University (Egypt).

(1) In cases where programming models have restrictions on activity levels through upper or lower bounds, slack variables on these bounds capture some of the effect of omitted variables.

REFERENCES

- 1 — Ministry of Agriculture (Egypt) : **Egypt's Major Agriculture Constraints**, Report Published in Cairo, 1979. (in Arabic).
- 2 — Soliman, I. & Shapouri, S : **The Impact of Wheat Price Policy Change on Nutritional Status in Egypt**, United States Department of Agriculture, International Economics Division, Feb. 1984.
- 3 — Ministry of Agriculture (Egypt) : **Food Balance Sheet**, Dep. of Agriculture Economic Research, Cairo, Egypt, 1976, 1972, 1978, 1979, 1980. (in Arabic).
- 4 — El-Asfahani, A. M. : **Minimum Cost Basic Acceptable Egyptian Diets**, The Egyptian Journal of Medicine Sciences, Cairo, Egypt, Dec., 1986.
- 5 — El-Asfahani, A. M. : **Estimation of Energy and Protein Requirements for the Egyptian Population by Using the Recommended Dietary Allowances of the FAO/WHO (1973) NR. (1974), and FAO/WHO/UNU (1982)**, in **Food security for People and Nations**, Scrimshaw, N. (editor) North-South Roundtable at the Overseas Development Council, Washington, D.C., Jan. 29 - 31, 1982.
- 6 — UN : **World Population Trends and Prospects by Country (1950 - 2000)**. Summary Report of the 1973 Assessment, New York, 1979.
- 7 — Ministry of Planning (Egypt) : **Annual Reports of the Socio Economic Implementation Follow up of the National Five years Plan (1982) - 1987)**. Aug. 1984 - Sept. 1985 (in Arabic).
- 8 — Soliman, I. & Gaber, M. : **Economic Study for the Individual fish Farms in Sharkia Governorate**, 11th International Congress for Statistics, Computer Science, Social and Demographic Research, Scientific Computing Center, Ain Shams University, Cairo, Egypt, Mar. 29th - Apr. 3rd, 1986.
- 9 — Specialized National Councils (Egypt) : **Policies of Livestock, Poultry and Fish in Egypt**. Vols. 1 - 4 Jan., 1987. (in Arabic).
- 10 — The Central Agency for Public Mobilization (Egypt), **The Statistic Year Book**, June 1985. pp. 282 - 281 (in Arabic).

Table (3) : Proposed Annual Production Growth Rates of Food Items Compared with the Actual Growth Rates Due to Implementation of the Five years Plan (1982 - 1987).

Food items	Proposed Annual Growth Rates		Actual Growth Rates*
	1st Alternative	2nd Alternative	(FYP)
	%	%	%
Wheat	0.5	6.4	4.6
Maize	(-5.0)	(-4.9)	3.8
Sugar	0.21	1.12	3.73
Beans	1.85	2.3	5.12
Lentils	(-10.2)	16.0	23.95
Vegetables	(-0.31)	(-0.3)	6.4
Fruits	(-3.3)	(-3.25)	18.53
Red meat	(-2.0)	(-1.54)	2.0
Poultry	1.4	3.0	3.86
Fish	6.9	8.0	3.13
Milk & its Products	(-1.1)	(-0.14)	12.9
Eggs	6.1	6.14	3.35
Oils & Fats (vegetables)	5.2	8.93	6.75

Source : * (7)

Table (2) : Proposed Self-Sufficiency of Food Items and the Projected Production in The Year 2000.

Food items	Domestic production for Human Consumption (1980)* (000) tons	Projected Food Consumption at Nutritional Basis (2000) (000) tons	Self-Sufficient Ratio and Projected Production of Foods in the year 2000			
			1st Alternative		2nd Alternative	
			Self-sufficiency Ratio* (a)	Projected Production (000) tons	Self-sufficiency Ratio (b)	Projected Production (000) tons
Wheat	1826	10614	%		%	
Maize	2938	1378.6	19.0	2017	60.0	6315.3
Sugar	618	895.7	77.7	1071	88.85	1220.1
Beans	224	381.1	72.0	645	86.0	770.3
Lentils	8	309.7	84.8	323	92.4	352.1
Vegetables	6063	5741	0.3	0.3	50.15	155.3
Fruits	3849	2012.9	99.2	5696	99.61	5718.6
Red meat	336	271.23	97.4	1961	98.7	1986.7
Poultry	136	209.15	81.8	223	90.9	246.55
Fish	143	729.2	85.9	197.5	92.95	194.4
Milk & its Products	1865	2140.3	75.2	548	87.6	638.8
Eggs	80	266.3	69.6	1486	84.7	1812.8
Oils & fats (vegetables)	113	938.1	97.8	260.4	98.9	263.4
			33.3	312	66.6	624.8

Source : *(3)

(a) Fixation of the self-sufficiency ratio up to the year 2000 based on the period 1976 - 1980.

(b) Increasing the self-sufficiency ratio in the year 2000 that decreases the relative import proportion to be one-half of its relative proportion occurred in the basic period.

Other food products as maize is not only used for human consumption but also for poultry and livestock. The alternatives proposed in the present study recommend a decrease in production of maize which would meet human nutritional requirements at a self-sufficiency rate between 78 - 89 percent. The actual growth rate in maize production during the FYP was about 4 percent. Even if the actual growth rate of maize production was followed, the surplus over human needs would not cover livestock and poultry requirements. A recent study by the National Production Specialized Council in Egypt 1987⁽⁹⁾ showed that corn requirements for poultry and livestock will be only 3.5 million tons by the end of the 2nd FYP (1987 - 1992). Therefore, expansion in corn production (particularly in yellow corn) at higher rate than the current 4 percent growth rate is recommended (such as 15% a year).

An important consideration in determining Egypt's food production plan should be the sociological objective of meeting per capita nutritional requirements, as well as the political objective of moderate food self-sufficiency. Also, Egypt's comparative advantage in the production of certain food items should be taken into consideration as an economic objective. These value judgements could be used simultaneously for the orientation of the National Development Plan. The hypotheses raised in the present study could be further developed using additional techniques, such as multiobjective-mathematical programming, which can quantify the concerned food production goals identified herein.

Table (1) : Food Commodity Foreign Trade in Egypt (1974 - 1984)*

Years	Exports (1)	Imports (2)	Balance
1979	64.188	408.743	(—344.555)
1980	77.645	733.937	(—656.292)
1981	91.155	1525.775	(—1434.620)
1982	79.898	1267.081	(—1187.183)
1983	82.623	1009.153	(—926.530)
1984	94.803	1239.087	(—1144.284)

Source : (10)

- Exports include : refined sugar, oranges, rice and potatoes.
- Imports include : wheat flour, corn, frozen and/or chilled red meat and milk and its products.

* Values are in million L.E.

As mentioned earlier, projected food consumption in the year 2000 is calculated according to the per capita nutritional requirements. Therefore, the production target in this concern has a sociological objective covering nutritional requirements. The production target is to reach a moderate self-sufficiency ratio. It also implies a political objective. The production growth rate of each food product to reach the self-sufficiency ratio under each hypothesized alternative bears a socio-political objective. This growth rate is compared with the actual growth rate of the agricultural sector stemming from the implementation of the current FYP 1982 - 1987 (Table 3). With respect to the first alternative, its projected production growth rates are much lower than the actual ones for fish and eggs. With respect to the second alternative, the projected growth rates relative to the actual ones are varied.

However, for further discussion the economic concept, i.e. the comparative advantage of Egypt in the production of certain food items*, should be taken into consideration. It has been shown that among animal protein sources, fish are the cheapest sources of protein (in Egypt), followed by milk, egg and poultry⁽⁸⁾. The highest cost animal protein is red meat. Therefore, the production growth rate in the year 2000 should be decreased for red meat, even though self-sufficiency would be only 91 percent (in the second alternative). High positive production growth rates in both fish (about 2 - 3 times the FYP growth rate) and eggs (about 2 times the actual growth rate) are consistent with the concept of comparative advantage for these food items. The growth in production should give priority to fish and eggs at the expenses of red meat. These recommendations would approach simultaneously the socio-political, as well as, the economic objectives. Providing self-sufficiency in animal protein from fish and eggs would meet the current deficiency in the average Egyptian's diet at the lowest cost. It allocates scarce agricultural resources according to efficiency concepts.

On the other hand, the alternatives proposed in this study recommend the reduction or leveling-off of the national milk production growth rate by the year 2000. If we follow this recommendation nutritional requirements can still be met. In contrast, the actual growth rate in milk production according to the FYP (1982 - 1987) was about 13 percent per annum. The case of milk production planning could be applied also to vegetables and fruits, with surpluses directed to export markets.

* Comparative advantage of one country over another in the production of a given product depends upon the relative cost of the inputs and the value of the output.

For the purpose of analysis, the required production targets and their growth rates for each major food product were calculated over a period of two decades. The projected growth rate of each food product according to each hypothesized alternative (Table 3) was calculated from the following model:

$$Y_t = Y_o (1 + r)^t$$

where : r = average annual growth rate of the domestic production (000) tons.

Y_t = projected domestic food production target in the year 2000 in (000) tons.

Y_o = domestic food production in the basic year 1980 in (000) tons.

t = number of year between the basic and the target year, i.e. $t = 20$ years.

These projected growth rates were compared with the current performance of the agricultural sector stemming from the implementation of the National Development Five Years Plan 1982 - 1987 (FYP). This FYP was translated into an average actual production growth rate for each major food product during three years (1982/83, 1983/84 and 1984/85)⁽⁷⁾ (table 3).

It is important to mention, that the present study deals with a conceptual analysis, where the quantitative measures used provide only some evidence to support the hypothesis in this study.

Results and Discussion

The self-sufficiency ratio for each food product according to each proposed alternative is shown in table 2, along with its projected production in the year 2000. Some food products would reach a very high-sufficiency ratio close to full self-sufficiency under both alternatives such as vegetables, fruits and eggs. Some other food products could reach high self-sufficiency level according to the second alternative such as poultry, beans and red meat. The rest of the food products would reach a moderate self-sufficiency level under the second alternative. With respect to lentils, it seems the first alternative would keep the consumption of this crop entirely dependent upon the international market. However, the second alternative would make the domestic share around 50% which would have been covered by 155,000 tons in the year 2000, i.e. 155 times the first alternative production target.

This food gap mentioned above reflects markets demand rather than nutritional requirements. Previous research showed that depending upon income to cover nutritional requirements is not successful in developing countries, as the case of Egypt, because of great inequalities in the income distribution pattern⁽²⁾. Low income consumers, representing the majority of the population, may spend a large part of their income on food. In some cases all of their income may be spent on food, yet they are unable to afford a nutritionally adequate diet. Hence, a policy aimed at reducing the food gap may require more than a simple increase in agriculture production.

Objective of the present study is to test a hypothesis for agriculture production development, guided by the nutritional requirements of the Egyptian population for the major food products. Because such strategy needs a structural change in agricultural policies, the quantitative projections for the food production are made in a future period which is the year 2000.

METHODOLOGY

The consumption planned on nutritional requirements is supposed to be less than consumption derived from market conditions*. It is not practically possible to entirely fulfill the nutritional requirements from the domestic production because of the major agriculture constraints mentioned earlier. Therefore, the study followed a normative approach through two hypothesized food self-sufficiency alternatives which imply more achievable production targets. The first, is to fix the self-sufficiency ratio at its level in the basic period 1976 - 1980⁽³⁾. The second, is to increase the self-sufficiency ratio that decreases the relative food imports proportion in the year 2000 up to one half of its relative proportion occurred in the basic period.

With respect to the projected food consumption in the year 2000, it was calculated according to a recommended "Food Model"⁽⁴⁾, which would cover the calculated per capita nutritional requirements in Egypt⁽⁵⁾. The calculated daily per capita food requirements were weighted by the population size in the year 2000 (Table 2). The projected population in the year 2000 would be 67.493 million, i.e. at an annual growth rate of 2.4 percent⁽⁶⁾.

* Market conditions are the demand and supply which are derived from market equilibrium.

FOOD VS. NUTRITION SECURITY PLANNING IN EGYPT : THE SOCIAL, ECONOMIC AND POLITICAL CONCEPTS

By

Ibrahim Soliman
*Professor of Agricultural Economics
Zagazig University*

Aida El-Asfahani
Nutrition Institute, Cairo

Introduction

Food crises in less developed countries have been noted to be the main obstacles to economic development. Egypt suffers from such a crisis because of the population increase, as well as the pressure of the enlarged purchasing power due to open door economic policy and the labour force working in oil countries. These factors increase the size of purchasing power in the market, in spite of income distribution. Therefore, the demand for food increases rapidly while the food production cannot, respond to such demand. Production is constrained by limited agriculture area, poor technology, low productivity, capital shortage, and price distortions due to current economic policies⁽¹⁾.

The result of all above has been reflected in terms of an expanding food gap between the consumption and the production. This gap is translated into increasing food imports. The cost of food import was about L.E. 408.7 million in 1979 and increased to more than L.E. 1200 million in 1984 (Table 1). Such deficit could be much larger if calculated at the shadow exchange rate*. On the other hand, the food exports fluctuated over the period 1979 - 1984. This fluctuation is attributed to the fluctuations in the available surplus of some food items as well as the lack of fixed export policy.

* Shadow exchange rate is the value of local currency in the international financial market.

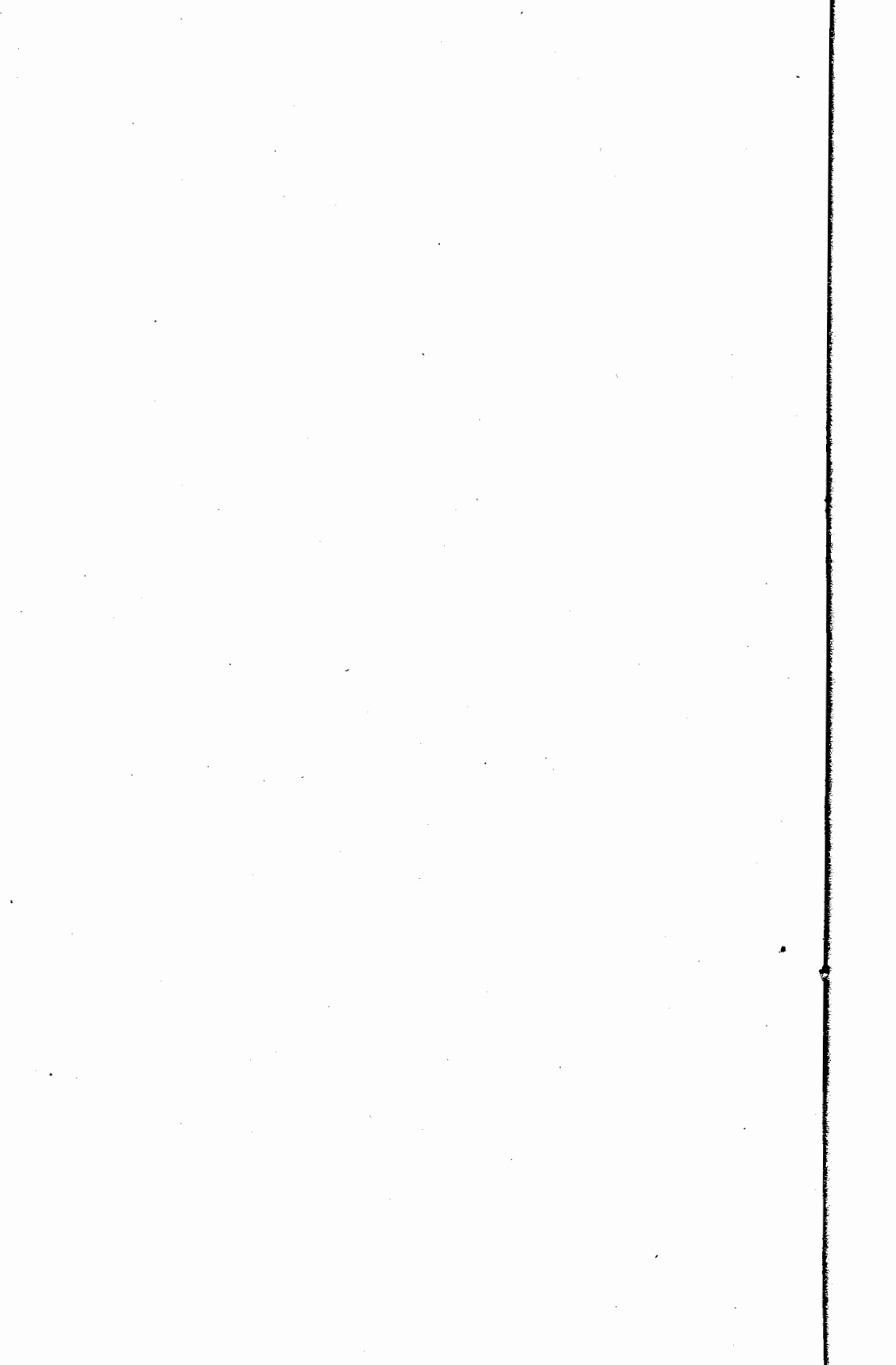


Table (10) : Regression Equations of Factors determining Government Revenue share in GNP for the three time periods.
The Model.

	Regression Equations	D.W.	R ²
1952/3 to 1983/84	$R/Y = 10.6660 + 0.3404 Y_c - 0.1009 X + M/Y + 0.1154 S1/Y$ $0.0483 \quad 0.0876 \quad 0.1879$ $7.0469 \quad -1.1521 \quad 0.6143$	1.762	0.734
1961/62 to 1983/84	$R/Y = -0.51900 + 0.5621 Y_c - 0.2235 X + M/Y$ $0.0396 \quad 0.0636$ $14.1860 \quad -3.5120$ $+ 0.2565 S3/Y$ 0.0576 4.4557	1.867	0.939
1973 to 1983/84	$R/Y = -14.4470 + 0.4872 Y_c - 0.2579 X + M/Y + 0.6206 S3/Y$ $0.0351 \quad 0.1120 \quad 0.1649$ $13.8800 \quad -2.3028 \quad 3.7638$	1.971	0.964

Table (9) : (Cont'd)

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
24	12.	$R/Y = 12.9571 + 0.4218 Y_c - 0.2420 A/Y$ (6.8456) (— 1.3779)	1.721	0.851
10	13.	$R/Y = 1.8168 + 1.3776 I/Y$ (7.5927)	1.761	0.816
	14.	$\text{Log. } R/Y = 0.7318 + 0.8829 \text{ Log. } I/Y$ (7.7753)	1.806	0.823
	15.	$R/Y = 52.5874 - 0.8211 A/Y$ (— 1.4468)	1.327	0.139
	16.	$\text{Log. } R/Y = 6.1040 - 0.8205 \text{ Log. } A/Y$ (— 1.5212)	1.332	0.151
	17.	$R/Y = 0.1517 + 0.7733 Y_c - 0.6605 I/Y$ (4.2300) (— 1.3305)	1.726	0.926
	18.	$R/Y = 11.9983 + 0.5787 Y_c + 0.3234 A/Y$ (11.7655) (1.6745)	1.659	0.931

Figures between brackets are the t ratios

Table (9) : Industrialisation and Agricultural GNP Share and other Variables as a Determinant of Government Revenue Share in GNP.

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
32	1.	$R/Y = 11.3517 + 0.9047 I/Y$ (11.6822)	1.416	0.840
	2.	$\text{Log. } R/Y = 1.9620 + 0.4677 \text{ Log. } I/Y$ (10.1206)	1.492	0.798
	3.	$R/Y = 55.7778 - 0.9559 A/Y$ (- 5.4322)	1.329	0.532
	4.	$\text{Log. } R/Y = 7.5192 - 1.2497 \text{ Log. } A/Y$ (- 6.0885)	1.366	0.588
	5.	$R/Y = 10.8138 + 0.0692 Y_c + 0.7410 I/Y$ (1.2255) (4.8085)	1.426	0.849
	6.	$R/Y = 23.0185 + 0.2472 Y_c - 0.2736 A/Y$ (4.2433) (- 1.2957)	1.652	0.728
24	7.	$R/Y = 11.2977 + 0.9128 I/Y$ (9.5245)	1.603	0.827
	8.	$\text{Log. } R/Y = 1.9641 + 0.4703 \text{ Log. } I/Y$ (9.0665)	1.711	0.812
	9.	$R/Y = 57.7001 - 1.0087 A/Y$ (- 4.0341)	1.671	0.461
	10.	$\text{Log. } R/Y = 7.4632 - 1.2293 \text{ Log. } A/Y$ (- 4.4486)	1.816	0.510
	11.	$R/Y = 5.7331 + 0.2615 Y_c + 0.4637 I/Y$ (2.7715) (2.5506)	1.338	0.879

Table (8) : $R/Y = a + b Y_c + C S1/Y$ or $S1/P$ and R/Y
 $= a + b Y_c + C X + M/Y + D S1/Y$ or $S1/P$
 1973 to 1983/84

Regression Equations	D.W.	R ²
$R/Y = -4.4704 + 0.4945 Y_c + 0.3294 S1/Y$ (10.3804) (1.8457)	1.731	0.934
$R/Y = 13.4810 + 0.5749 Y_c + 0.3354 S2/Y$ (13.7575) (2.4087)	1.736	0.943
$R/Y = -12.8800 + 0.5128 Y_c + 0.3435 S3/Y$ (13.2141) (2.6142)	1.671	0.946
$R/Y = -2.1598 + 0.3598 Y_c + 0.6410 S2/P$ (4.1723) (2.3113)	1.793	0.942
$R/Y = -1.6136 + 0.4617 Y_c - 0.1707 X + M/Y + 0.5522 S1/Y$ (8.5724) (-1.2215) (2.1850)	1.872	0.942
$R/Y = -15.2792 + 0.5951 Y_c - 0.2087 X + M/Y + 0.5578 S2/Y$ (14.7742) (-1.7517) (3.0866)	1.833	0.954
$R/Y = -14.4470 + 0.4872 Y_c - 0.2579 X + M/Y + 0.6206 S3/Y$ (13.8800) (-2.3028) (3.7638)	2.961	0.964
$R/Y = 2.6547 + 0.2579 Y_c - 0.1755 X + M/Y + 0.9944 S2/P$ (2.3838) (-1.4554) (2.7652)	1.684	0.951

Figures between brackets are the t ratios

Table (7) : $R/Y = a + b Y_c + C S1/Y$ or $S1/P$ and R/Y
 $= a + b Y_c + C X + M/Y + D S1/Y$ or $S1/P$
 1961/2 to 1983/84

Regression Equations	D.W.	R ²
$R/Y = -6.0978 + 0.5093 Y_c + 0.3423 S1/Y$ (10.741) (2.1083)	1.331	0.867
$R/Y = -11.5473 + 0.6033 Y_c + 0.2122 S2/Y$ (9.2818) (2.5932)	1.337	0.879
$R/Y = -12.4759 + 0.5752 Y_c + 0.2349 S3/Y$ (11.4220) (3.2145)	1.296	0.895
$R/Y = -1.4172 + 0.3033 Y_c + 0.6004 S3/P$ (4.3690) (3.0612)	1.621	0.891
$R/Y = 0.6839 + 0.4976 Y_c - 0.2909 X + M/Y + 0.5179 S1/Y$ (14.4541) (-4.1704) (4.1507)	1.947	0.934
$R/Y = 4.9338 + 0.6040 Y_c - 0.2414 X + M/Y + 0.2534 S2/Y$ (11.8481) (-3.5017) (3.8833)	1.861	0.930
$R/Y = 5.1900 + 0.5621 Y_c - 0.2235 X + M/Y + 0.2565 S3/Y$ (14.1860) (-3.5120) (4.4557)	1.676	0.939
$R/Y = 7.3141 + 0.2517 Y_c - 0.2417 X + M/Y + 0.6963 S3/P$ (4.6760) (-3.8611) (4.6614)	1.763	0.942

Figures between brackets are the t ratios.

Table 6 : R/Y as a function of Yc (X/Y or M/Y or X + M/Y and any of the Monetisation Variables for the period 1952/3 to 1983/84.

Regression Equation		D.W.	R ²
1.	$R/Y = 6.7442 + 0.3310 Y_c + 0.1678 S1/Y$ (6.9071) (0.9146)	1.784	0.719
2.	$R/Y = 10.7835 + 0.2265 Y_c + 0.4572 S1/P$ (2.5038) (0.9551)	1.842	0.719
3.	$R/Y = 10.6660 + 0.3404 Y_c - 0.1009 X + M/Y$ (7.0469) (- 1.1521) + 0.1154 S1/Y (0.6143)	1.697	0.734
4.	$R/Y = 13.4480 + 0.2524 Y_c - 0.1090 X + M/Y$ (2.7582) (- 1.2904) + 0.4168 S1/P (0.8803)	1.611	0.738

Figures between brackets are the t ratios.

Table (5) : (Cont'd)

Time Period Years	Regression Equations	D.W.	R ²
10	16. Log. R/Y = 0.0765 + 1.0437 Log. S3/P (6.6451)	1.491	0.699
	17. R/Y = 4.4037 + 1.2288 S1/Y (2.5946)	1.473	0.341
	18. Log. R/Y = 1.0611 + 0.7659 Log. S1/Y (2.3563)	1.436	0.229
	19. R/Y = 41.2348 — 0.3819 S2/Y (— 0.7519)	1.312	0.042
	20. Log. R/Y = 4.9948 — 0.4742 Log. S2/Y (— 0.8290)	1.326	0.050
10	21. R/Y = — 2.2542 + 0.7609 S3/Y (1.5745)	1.312	0.160
	22. Log. R/Y = — 0.0742 + 0.9220 Log. S3/Y (1.3790)	1.375	0.128
	23. R/Y = 10.4831 + 1.6983 S1/P (8.5144)	1.624	0.848
	24. Log. R/Y = 1.8273 + 0.6468 Log. S1/P (8.2189)	1.701	0.839
	25. R/Y = — 1.1578 + 1.6711 S2/P (8.8002)	1.625	0.856
	26. Log. R/Y = 0.3397 + 1.0455 Log. S2/P (7.8616)	1.709	0.826
	27. R/Y = 4.2824 + 1.1140 S3/P (12.9191)	1.693	0.928
	28. Log. R/Y = 0.6823 + 0.8667 Log. S3/P (11.9550)	1.759	0.917

Figures between brackets are the t ratios

**Table (5) : Monetisation Ratio and Per capita money supply (Three Dginition)
as an Explanatory Variables of Government Revenue share in GNP.**

Time Period Years	Regression Equations	D.W.	R ²
32	1. $R/Y = 37.6991 - 0.5914 S1/Y$ (- 2.4074)	1.327	0.182
	2. $\text{Log. } R/Y = 4.9233 - 0.5670 \text{ Log. } S1/Y$ (- 2.7214)	1.371	0.222
	3. $R/Y = 10.4823 + 1.5249 S1/P$ (6.9389)	1.612	0.649
	4. $\text{Log. } R/Y = 2.3659 + 0.3760 \text{ Log. } S1/P$ (4.3860)	1.599	0.425
24	5. $R/Y = 31.1192 - 0.2403 S1/Y$ (- 0.5927)	1.335	0.018
	6. $\text{Log. } R/Y = 3.9793 - 0.2447 \text{ Log. } S1/Y$ (- 0.7749)	1.375	0.031
	7. $R/Y = 39.7302 - 0.3613 S2/Y$ (- 2.8801)	1.562	0.304
	8. $\text{Log. } R/Y = 5.5892 - 0.6518 \text{ Log. } S2/Y$ (- 3.4714)	1.629	0.388
24	9. $R/Y = 38.2433 - 0.2769 S3/Y$ (- 0.7160)	1.369	0.134
	10. $\text{Log. } R/Y = 5.3919 - 0.5715 \text{ Log. } S3/Y$ (- 9746)	1.314	0.170
	11. $R/Y = 6.0937 + 1.9769 S1/P$ (7.1030)	1.473	0.726
	12. $\text{Log. } R/Y = 1.4704 + 0.7729 \text{ Log. } S1/P$ (5.9690)	1.839	0.652
	13. $R/Y = - 3.9845 + 1.6986 S2/P$ (4.3393)	1.621	0.498
	14. $\text{Log } R/Y = 0.3043 + 1.0239 \text{ Log. } S2/P$ (3.4128)	1.567	0.380
	15. $R/Y = - 1.1425 + 1.2965 S3/P$ (8.1154)	1.423	0.776

Table (4) : Regression Equations for Government Revenue Share R/Y with Yc, X/Y, M/Y and X + M/Y.

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
32	1.	$R/Y = 14.0982 + 0.3147 Y_c - 0.2195 X/Y$ (8.1943) (-1.3393)	1.831	0.729
	2.	$R/Y = 14.0080 + 0.3293 Y_c - 0.1907 M/Y$ (7.6842) (-1.2269)	1.811	0.726
	3.	$R/Y = 14.3320 + 0.3246 Y_c - 0.1139 X + M/Y$ (8.0378) (1.3577)	1.621	0.729
24	4.	$R/Y = 13.7209 + 0.4144 Y_c - 0.5536 X/Y$ (8.4575) (-2.5650)	1.531	0.879
	5.	$R/Y = 7.3930 + 0.4789 Y_c - 0.2467 M/Y$ (10.3290) (-1.7011)	1.626	0.858
	6.	$R/Y = 10.2190 + 0.4567 Y_c - 0.1932 X + M/Y$ (10.0400) (-2.1336)	1.529	0.868
10	7.	$R/Y = -5.7099 + 0.5637 Y_c + 0.3002 X/Y$ (9.9799) (0.8069)	1.593	0.920
	8.	$R/Y = -0.8812 + 0.5347 Y_c + 0.0385 M/Y$ (11.1527) (0.2725)	1.857	0.916
	9.	$R/Y = -1.9485 + 0.5384 Y_c + 0.0497 X + M/Y$ (11.4852) (0.4481)	1.897	0.916

Figures between brackets are the t ratios

Table (2) : Regression Equations for Government Revenue Share R/Y as a function of Merchandise Imports M/Y.

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
32	1.	$R/Y = 17.7871 + 0.3679 M/Y$ (1.4893)	1.280	0.079
	2.	$\text{Log. } R/Y = 2.3045 + 0.3025 \text{ Log. } M/Y$ (1.9436)	1.356	0.127
24	3.	$R/Y = 29.8276 - 0.1914 M/Y$ (- 0.5155)	1.217	0.014
	4.	$\text{Log. } R/Y = 3.7431 - 0.1708 \text{ Log. } M/Y$ (- 0.6176)	1.240	0.020
10	5.	$R/Y = 22.1217 + 0.3413 M/Y$ (0.7602)	1.306	0.043
	6.	$\text{Log. } R/Y = 2.6765 + 0.2257 \text{ Log. } M/Y$ (0.7543)	1.405	0.042

Figures between brackets are the t ratios.

Table (3) : Regression Equations for Government Revenue share R/Y as a function of foreign trade ratio X + M/Y

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
32	1.	$R/Y = 20.3228 + 0.1303 X + M/Y$ (0.8972)	1.273	0.030
	2.	$\text{Log. } R/Y = 2.3663 + 0.2355 \text{ Log. } X + M/Y$ (1.5411)	1.289	0.084
24	3.	$R/Y = 38.7591 - 0.3730 X + M/Y$ (- 1.6809)	1.360	0.129
	4.	$\text{Log. } R/Y = 5.0865 - 0.5262 \text{ Log. } X + M/Y$ (- 1.8169)	1.385	0.148
10	5.	$R/Y = 29.1481 - 0.0196 X + M/Y$ (- 0.0532)	1.315	0.002
	6.	$\text{Log. } R/Y = 3.4642 - 0.0373 \text{ Log. } X + M/Y$ (- 0.0890)	1.395	0.001

Figures between brackets are the t ratios

Quantitative Analysis Results

Table (1) : Regression Equations for Government Revenue share R/Y as a function of X/Y.

Time Period Years	Regression Equations		D.W.	R ²
32	1.	$R/Y = 23.8387 + 0.0402 X/Y$ (0.1328)	1.021	0.001
	2.	$\text{Log. } R/Y = 2.8423 + 0.1285 \text{ Log } X/Y$ (0.9983)	1.211	0.037
24	3.	$R/Y = 46.9679 - 1.4478 X/Y$ (- 3.5450)	1.531	0.398
	4.	$\text{Log. } R/Y = 5.5298 - 0.8634 \text{ Log. } X/Y$ (- 39349)	1.670	0.449
10	5.	$R/Y = 18.2379 + .8576 X/Y$ (2.0944)	1.502	0.252
	6.	$\text{Log. } R/Y = 5.6025 + 0.8778 \text{ Log. } X/Y$ (- 2.1831)	1.518	0.268

Figures between brackets are the t ratios.

Table (11)

Wholesale Price Indices.

1952/53 to 1984/85

1939 = 100

Year	Wholesale Price	Year	Wholesale Price
1952/53	343	1968/69	549
1953/54	354	1969/70	575
1954/55	342	1970/71	580
1955/56	351	1971/72	602
1956/57	415	1973	665
1957/58	419	1974	748
1958/59	413	1975	793
1959/60	418	1976	834
1960/61	418	1977	912
1960/62	425	1978	1068
1962/63	420	1979	1221
1963/64	425	1980/81	1428
1964/65	453	1981/82	1558
1965/66	490	1982/83	1742
1966/67	526	1983/84	1944
1967/68	522	1984/85	2217

Sources : 1. National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Quarterly, Various Issues. And Then Computed to the 1939 = 100.

Table (10)
Population
 1952/3 to 1984/85

Year	Population	Year	Population
1952/53	22.0	1968/69	32.5
1953/54	22.6	1969/70	33.2
1954/55	23.1	1970/71	33.9
1955/56	23.7	1971/72	34.6
1956/57	24.3	1973	35.3
1957/58	24.9	1974	36.1
1958/59	25.5	1975	37.0
1959/60	26.1	1976	37.9
1960/61	26.6	1977	38.9
1961/62	27.2	1978	39.8
1962/63	27.9	1979	40.9
1963/64	28.8	1980/81	42.3
1964/65	29.5	1981/82	44.1
1965/66	30.1	1982/83	45.3
1966/67	30.7	1983/84	46.7
1967/68	31.9	1984/85	48.2

Sources : A. R. of Egypt. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Cairo, Egypt.

Table (9)
Wages and Its Share In G N P

Year	m. E £	%
1952/53	368	40.7
1953/4	383	40.8
1954/5	431	42.4
1955/6	459	42.8
1956/7	482	42.8
1957/8	520	43.5
1958/9	531	42.2
1959/60	550	40.0
1960/1	567	38.6
1961/2	618	39.9
1962/3	707	42.1
1963/4	792	44.8
1964/5	890	46.5
1965/6	979	48.4
1966/7	1013	47.3
1967/8	1032	47.2
1968/9	1105	47.3
1969/70	1180	46.2
1970/1	1337	41.7
1971/2	1414	41.2
1973	1454	38.2
1974	1617	38.5
1975	1869	38.4
1976	2001	36.7
1977	2331	38.7
1978	2854	35.6
1979	3552	32.2
1980/81	4654	35.6
1981/82	6555	37.8
1982/83	7630	38.8
1983/84	8011	35.5
1984/85	8514	35.1

Source : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Several Issues, and Tables.

Table (8)
Domestic Liquidity (M2) 1952/3 to 1983/4

Year	M £ E	as % of GNP	Per capita
1952/3	393.9	43.46	17.877
1953/4	398.0	41.33	17.610
1954/5	406.0	40.00	17.576
1955/6	456.3	42.56	19.253
1956/7	453.5	40.30	18.662
1957/8	454.9	38.07	18.270
1958/9	474.8	37.80	18.619
1959/60	484.9	35.34	18.579
1960/61	541.3	36.90	20.350
1961/2	577.6	37.26	21.235
1962/3	688.9	41.00	24.691
1963/4	759.7	42.95	26.378
1964/5	849.7	44.40	28.803
1965/6	862.8	42.61	28.664
1966/7	914.8	42.71	29.798
1967/8	1068.0	48.80	33.480
1968/9	1144.0	48.90	35.200
1969/70	1225.0	48.00	36.787
1970/71	1286.0	40.10	37.713
1971/72	1499.0	43.7	43.075
1973	1827.0	48.0	51.320
1974	2354.0	56.1	64.493
1975	2852.0	58.7	76.461
1976	3556.0	65.2	93.089
1977	4708.0	78.0	117.994
1978	5392.0	67.3	135.477
1979	6965.0	63.2	170.293
1980/81	10430.0	79.7	246.572
1981/82	16143.0	93.2	366.054
1982/83	20257.0	103.0	447.174
1983/84	23862.0	105.9	510.964
1984/85	N.A.	N.A.	N.A.

Source : National Bank of Egypt, Economic Bulletin. Several Issues.

Table (7)

Coins and Notes + Demand deposit and both as % of GNP and per capita
 Million E £ and % 1952/3 to 1983/4

Year	M2	% of G N P	Per capita
1952/3	346.6	38.3	15.755
1953/4	349.9	36.3	15.842
1954/5	340.0	33.5	14.718
1955/6	397.1	37.1	16.755
1956/7	398.4	35.4	16.395
1957/8	384.8	32.2	15.438
1958/9	389.7	31.1	15.282
1959/60	404.8	29.5	15.510
1960/1	455.4	31.1	17.110
1961/2	442.5	28.6	16.280
1962/3	515.7	30.7	18.484
1963/4	616.4	34.8	21.403
1964/5	652.4	34.3	22.115
1965/6	681.6	33.7	22.312
1966/7	705.4	32.9	22.977
1967/8	724.1	33.1	22.699
1968/9	755.5	32.3	23.246
1969/70	790.7	30.9	23.745
1970/71	854.6	26.7	25.062
1971/72	998.2	29.1	28.684
1973	1216.0	31.9	34.157
1974	1515.5	36.1	41.507
1975	1865.6	38.4	50.016
1976	2260.7	41.4	59.181
1977	2967.9	49.3	74.383
1978	3547	44.3	89.121
1979	3907	35.4	95.526
1980/81	5344	40.8	126.336
1981/82	6767	39.1	153.447
1982/83	8598	43.7	189.801
1983/84	9792	43.5	209.679

Source : National Bank of Egypt, Economic Bulletin. Several Issues.

Table (6)

Currency out-side the banking system and as % of GNP.

1952/3 to 1984/5

Year	Currency MTE £	% of GNP	Per capita
1952/3	189.0	20.9	8.591
1953/4	187.0	19.4	8.274
1954/5	185.3	18.3	8.021
1955/6	226.6	21.1	9.561
1956/7	213	18.9	8.765
1957/8	206.9	17.3	8.310
1958/9	200	15.9	7.843
1959/60	219.8	16.0	8.421
1960/1	256.4	17.5	9.639
1961/2	276.4	17.8	10.147
1962/3	345.0	20.6	12.366
1963/4	417.0	23.6	14.479
1964/5	453.0	23.6	15.363
1965/6	447.7	22.1	14.874
1966/7	449.9	22.4	14.651
1967/8	460.0	21.0	14.420
1968/9	496.0	21.2	15.261
1969/70	525.0	16.4	15.762
1970/1	558.7	17.4	16.384
1971/2	631.4	18.1	18.144
1973	777.2	20.4	21.830
1974	447.2	22.6	25.960
1975	1143.6	23.5	30.660
1976	1387.8	25.4	36.330
1977	1749	29.0	43.835
1978	2184	27.3	54.874
1979	2657	24.1	64.964
1980/81	3678	28.1	86.950
1981/82	4688	23.8	106.303
1982/83	6028	26.7	133.068
1983/84	7008	28.8	150.064
1984/85	N.A.	N.A.	N.A.

Source : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Several Issues, and Tables.

Table (5)

Exports and Imports and both as a % to GNP 1952/53 to 1983/84

Year	Exports M.E.T.	Imports M.E.T.	Total M.E.T.	Exports %	Imports %	Total %
1952/3	150	228	378	16.6	25.2	41.8
1953/4	143	180	323	14.8	18.8	33.6
1954/5	144	164	308	14.3	16.2	30.5
1955/6	146	187	333	13.7	17.4	31.1
1956/7	142	186	328	12.7	16.5	29.2
1957/8	172	183	355	14.7	15.3	29.7
1958/9	166	240	406	13.2	19.1	32.3
1959/60	160	222	382	11.7	16.2	27.9
1960/61	198	232	430	13.5	15.8	29.3
1961/2	169	243	412	10.9	15.7	26.6
1962/3	198	344	542	11.8	20.5	32.3
1963/4	238	419	657	13.4	23.6	37.0
1964/5	265	401	666	13.8	20.9	34.7
1965/6	258	464	722	12.7	22.9	35.6
1966/7	261	367	628	12.1	17.1	29.2
1967/8	341	290	601	14.0	13.0	27.0
1968/9	383	277	660	16.0	12.0	28.0
1969/70	331	342	673	13.0	13.0	26.0
1970/71	344	399	743	11.0	12.0	23.0
71/72	358	391	749	10.0	11.0	21.0
1973	444	361	805	12.0	09.0	21.0
1974	593	920	1513	14.0	22.0	26.0
1975	549	1539	2088	11.0	32.0	43.0
1976	595	1490	2085	11.0	27.0	38.0
1977	669	1884	2553	13.0	31.0	44.0
1978	776	2067	2843	9.7	25.8	35.5
1979	1758	4673	6421	15.9	42.4	58.3
1980/81	2709	6105	8814	20.7	46.6	67.3
1981/82	2693	6033	8726	15.6	34.8	50.4
1982/83	2619	6399	9018	13.3	36.2	49.5
1983/84	2859	7349	10208	12.7	32.6	45.3

Sources : As Table (1).

Table (4) Changes in the Structure of G N P 1952/3 To 1984/5

	Industrial		Agriculture	
	Including % oil m E £	%	m E £	%
1952/53	127	14.03	275	30.39
1953/4	140	14.43	295	30.63
1954/5	155	15.28	315	31.07
1955/6	170	17.07	339	31.62
1956/7	192	18.24	365	32.45
1957/8	218	19.11	370	31.00
1958/9	240	19.39	381	30.33
1959/60	266	20.30	405	29.52
1960/1	298	21.03	403	27.50
1961/2	326	21.97	373	24.07
1962/3	369	21.97	445	25.31
1963/4	412	23.39	475	26.85
1964/5	447	23.35	582	30.41
1965/6	485	23.95	608	30.02
1966/7	503	23.46	611	28.49
1967/8	521	23.80	644	29.43
1968/9	540	23.10	688	29.41
1969/70	680	26.60	772	30.43
1970/1	774	24.20	774	24.41
1971/2	800	23.30	859	24.94
1973	801	20.10	1062	27.96
1974	960	22.9	1286	30.90
1975	1285	26.4	1468	30.20
1976	1629	29.9	1553	28.47
1977	1762	29.3	1720	28.66
1978	2877	29.5	2285	25.50
1979	3423	31.9	2530	23.60
1980/81	5759	35.9	3260	20.30
1981/82	6335	33.9	3700	19.80
1982/83	7255	35.1	3800	18.40
1983/84	7730	35.4	3910	17.90
1984/85	8320	35.9	4007	17.30

Source : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Several Issues, and as Table (1).

Table (3)
G N P and Per Capita GNP

Year	Current GNP	Constant 1939	Current per capita	Constant 1939
1952/53	905	264	41.14	12.00
1953/4	963	272	42.61	12.03
1954/5	1014	292	43.89	12.77
1955/6	1072	305	45.29	12.87
1956/7	1125	271	46.29	11.15
1957/8	1195	285	48.00	11.45
1958/9	1256	307	49.25	12.04
1959/60	1372	328	52.57	12.57
1960/1	1467	351	55.15	13.02
1961/2	1550	364	56.98	13.37
1962/3	1679	400	60.19	14.34
1963/4	1769	410	61.42	14.23
1964/5	1914	422	64.81	14.30
1965/6	2025	413	67.27	13.72
1966/7	2142	417	69.77	13.26
1967/8	2188	419	69.04	13.22
1968/9	2340	426	72.00	13.01
1969/70	2553	444	76.60	13.32
1970/71	3203	552	93.99	16.20
1971/72	3430	569	98.45	16.33
1973	3836	576	107.70	16.17
1974	4197	559	115.08	15.33
1975	4861	613	130.55	16.46
1976	5455	654	142.70	17.11
1977	6022	681	151.08	17.08
1978	8013	750	201.50	18.86
1979	11022	903	268.94	22.03
1980/81	13088	917	305.25	21.39
1981/82	17320	1112	393.02	25.23
1982/83	19662	1129	434.09	24.93
1983/84	22536	1159	482.49	24.81
1984/85	24339	1598	505.61	22.81

Sources : as Table (1)

Table 2

Structure of Government Revenue to Total and GNP

Year	D direct	I indirect	O others	$\frac{D}{Y}$	$\frac{I}{Y}$	$\frac{O}{Y}$	$\frac{R}{Y}$
1952/3	23.7	46.5	29.8	5.23	10.25	6.54	22.0
1953/4	23.9	49.7	26.4	5.24	10.97	5.84	22.0
1954/5	23.0	45.0	32.0	5.28	10.33	7.32	22.9
1955/6	18.4	37.0	44.6	5.03	10.10	12.18	27.3
1956/7	23.2	33.6	43.2	5.76	8.37	11.05	25.3
1957/8	24.8	33.4	41.8	6.53	8.80	10.99	26.3
1958/9	23.6	34.2	42.2	6.26	9.08	11.19	26.5
1959/60	25.1	32.8	42.1	6.22	8.13	10.46	24.8
1960/61	25.5	31.3	43.2	6.90	8.47	11.79	27.3
1961/62	24.2	31.3	44.5	6.48	9.19	13.66	29.4
1962/63	28.2	34.5	37.3	7.97	10.88	12.74	31.6
1963/64	28.8	36.5	34.7	9.29	11.80	11.15	32.3
1964/65	29.9	34.2	35.9	10.31	11.80	12.43	34.5
1965/66	32.5	32.7	34.8	11.79	11.87	12.64	36.2
1966/67	32.2	28.6	39.2	12.68	11.28	15.41	39.4
1967/8	36.3	38.3	25.4	13.53	14.27	9.44	37.2
1968/9	33.0	35.2	31.8	12.97	13.87	12.51	39.4
1969/70	34.9	39.2	26.0	13.07	14.68	9.73	37.5
1970/71	34.0	36.6	29.5	11.73	12.63	10.17	34.5
1971/72	35.2	32.3	32.6	12.00	11.00	11.12	34.2
1973	37.4	36.6	25.9	11.67	11.42	8.09	31.2
1974	38.4	38.6	23.7	11.42	11.50	6.86	29.8
1975	35.8	45.8	18.4	11.09	14.18	5.70	31.0
1976	35.7	46.4	17.8	12.74	16.56	6.37	35.7
1977	28.7	53.5	17.8	13.42	25.06	8.33	46.8
1978	32.3	38.8	28.9	14.76	17.74	13.22	45.72
1979	32.6	40.0	27.4	12.35	15.17	10.36	37.88
1980/81	35.1	33.6	31.3	18.77	17.99	16.76	53.52
1981/82	31.1	32.2	36.7	16.41	16.98	19.32	52.71
1982/83	32.1	34.0	33.9	17.18	18.24	18.18	53.58
1983/84	34.7	35.0	30.3	17.15	17.33	14.99	49.47
1984/85	35.1	35.8	29.1	19.31	19.70	15.99	55.00

Sources : 1. Public Finance in Egypt, Its Structure and Trends, World Bank Staff Working Papers, No. 639, Washington 1984, and Sources of Table 1.

Table (1)
Total Govt. Revenue and Its Structure
 in E. £ 1952/3 to 1984/5

Year	Direct revenue	Indirect revenue	Other revenue	Total
1952/3	47.3	92.8	59.2	199.3
1953/4	50.5	105.6	56.2	212.3
1954/5	53.5	104.7	74.2	232.4
1955/6	53.9	108.3	130.6	292.8
1956/7	65.8	94.3	124.4	284.5
1957/8	78.0	105.2	131.3	314.5
1958/9	78.6	114.0	140.6	333.2
1959/60	85.3	111.5	143.5	344.3
1960/61	102.3	125.3	173.0	400.6
1961/62	100.5	142.4	212.7	455.6
1962/63	133.8	182.7	213.5	530.5
1963/64*	164.4	208.8	198.2	571.4
1964/65	197.4	225.8	238.0	661.2
1965/66	238.7	240.3	256.0	735.0
1966/67	271.6	241.5	330.5	843.6
1967/68	296.0	312.2	206.5	814.7
1968/69	303.0	324.4	292.7	920.6
1969/70	333.6	374.7	248.5	956.8
1970/71	375.8	404.3	325.6	1105.7
1971/72	411.4	377.5	381.3	1170.2
1973	444.1	434.8	307.8	1186.7
1974	479.4	482.6	287.8	1249.8
1975	539.1	789.5	277.0	1505.6
1976	695.1	903.6*	347.3	1946.0
1977	808.4	1509.2*	501.7	2819.3
1978	1182.8	1421.3	1059.2	3663.3
1979	1361.1	1671.5	1142.2	4174.8
1980/81	2456.3	2354.9	2193.9	7005.1
1981/82	2842.9	2940.2	3345.7	9128.8
1982/83	3377.5	3587.0	3575.0	10539.5
1983/84	3864.0	3905.0	3370.0	11139.0
1984/85	4699.0	4795.0	3892.0	13386.0

Sources : 1 — IMF Financial Statistics, Year Book, 1984.

2 — Public Finance In Egypt, Its Structure and Trends, World Bank Staff Working Papers No. 639, Wasihington 1984.

3 — Ministry of Finance , Annual Budget Estimates and Final Accounts.

-
- (10) See Lotz-Morss op. cit., and Musgrave's Fiscal Systems op. cit. Pages 111 - 113., Raja J. Chelliah op. cit. Table 12, p. 321 and Table 15, p. 324 Kilman Shin op. cit. N. Choudhry, Measuring the Elasticity of Tax Revenue ; A, Divisia Index Approach, IMF March 1979 and A. Trait and Others, International Comparisons of Taxation for Selected Developing Countries IMF March 1979.
- (11) For the time period 1952/53 to 1984/85 for which S3/Y definition is not available we used the definition S1/Y i.e. coins and notes as a percentage of GNP.
-

Statistical Tables.

incorporates per capita income Y_c , foreign trade ratio defined as $X + M/GNP$, and the monetisation ratio to GNP defined as above $S3/Y^{(11)}$.

Footnotes :

- (1) See : e.g. Sylvian Plasschaert, Taxable capacity in developing countries, International Bank for Reconstruction and Development, Report No. EC-103, Washington, 1962, see also Chelliah, op. cit.
- (2) Harley Hinricks, "Determinants of Government Revenue share among less developed countries", Economic Journal, Vol. 75 September 1965 See also inricks Book, "A General Theory of Tax Structure Change during Economic Development, op. cit".
- (3) R. A. Musgrave "Fiscal System" Studies in Comparative Economics, Yale University Press, 1969, p. 114.
- (4) J. R. Lotz and E. R. Morss, "Measuring Tax Effort in Developing Countries", I.M.F. Staff Papers , Vol. 14, Nov. 1967 and also "A Theory of Tax Level Determinants for Developing Countries," Economic Development and Cultural Change, Vol. 18, No. 3 April 1970 Pages 328 — 341.
- (5) The difference between exports and imports will have to be covered by capital flows or by invisibles neither of which are as readily taxable as exports and imports (Merchandise).
- (6) Stephen R. Lewis Jr. "Government Revenue from Foreign Trade An International Comparison" The Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 31 January 1963, p. 36.
- (7) Lotz and Morss A theory of Tax Level Determinants for developing countries Economic Development and Cultural Change Vol. 18 No. 3 April 1970.
- (8) Lotz and Morss "A Theory of Tax Level determination for Developing Countries" Op. Cit p. 33.
- (9) Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, "A Factor Analysis of the Interrelationship between Social and Political Variables and per Capita Gross N. P. The Q. J. of Economics Vol. LXXIX (1965) p. 562 See also, D. Fullerton and Others, A comparison of Methodologies in Empirical General Equilibrium Models of Taxation, Woodrow Wilson School, Princeton University, Princeton, NJ, August 1985.

(11) For the time period 1952/53 to 1983/84 for which $S3/Y$ definition is not available we used the definition $S1/Y$ i.e. coins and notes as a percentage of GNP.

between any of the above definitions and government revenue share in GNP in developing countries is a strong pointer to the interrelation between openness and government revenue share in GNP. Second it was found that openness became significant if tested with the introduction of other variables such as industrial share in GNP and monetisation ratio especially for the 32 and 10 years time periods in our study of the A.R. of Egypt. This suggested that some other variables were pulling down the influence of openness, which basically (although not necessarily for our case study) did have a determining influence if other time periods and other variables were introduced.

In our model, the use of $X + M/Y$ rather than X/Y or M/Y does not make much difference to the results, nor is there any improvement in the results if X/Y ratio is substituted for the M/Y ratio.

As for the monetisation measure, it has been found that the widest definition of money that is coins, notes, demand deposits and time deposits as a ratio to GNP, i.e. $S3/Y$, is the most significant.

The finding that most clearly emerges from the foregoing analysis is that the industrial share in GNP shows up as a very important determinant of government revenue share in GNP. However, the collinearity between it and per capita income required that one of them should be dropped and thus we settled for dropping the industrial share in GNP and retaining per capita income.

Furthermore, there is a great difference of opinion about the extent to which the relative share of the agricultural sector in the A.R. of Egypt, as well as in many developing countries and its relation to government revenue share in GNP or at least its contribution to that share.

However, it is well known that agricultural sector have had contributed much to government revenue share in many countries, e.g. Japan and the U.S.S.R. But, it is well known too, that many developing countries have found it difficult to tax agriculture adequately, for historical as well as for political reasons. This being so in the A.R.E., it is debatable whether to include agricultural share in GNP to our model. More important in this respect, is that, agricultural share in GNP as a determining variable in our analysis falls short of statistical significance. Thus we decided not to include agricultural sector in our model. The conclusion reached here is that the model that embodies the most meaningful hypothesis in the case of the A.R.E. is the one that

As already indicated in our analysis, while per capita income in the A.R. of Egypt. is not high, it has been found that it is highly significant. Thus while it is low, it has been decided to retain it in our model because its significance for government revenue and tax effort analysis and also it does pass the conventional test of significance with reference to the A. R. of Egypt. and in all three time periods analysed.

Moreover, the clear relationship between per capita income and government revenue ratio revealed when developed and developing countries are taken together is a strong indication of its relationship with government revenue share⁽¹⁰⁾.

The results of the above mentioned studies indicate that the degree of "openness" of the economy to be an important factor in determining government revenue share in GNP in developing countries. As already indicated in our analysis, there are three definitions of openness which have been used in the earlier studies : the import ratio M/Y the export ratio X/Y , and the foreign trade ratio $X + M/Y$ represented by the ratio of exports plus imports to GNP. The foreign trade ratio may be held to be the best indicator of the relative size of the total potential base for foreign trade taxes. However, as we indicated earlier in our analysis that although tax base is an important factor, what is to be taken into account in this connection is not the base as such but tax rates, the ability and the willingness to impose and to collect the tax as well as total tax base in the country.

While "openness" in any of the above mentioned three definitions turns out in our analysis of the A.R. of Egypt. Case to be mostly negatively correlated both when used alone and when used in conjunction with most of the other variables, and also falls short of statistical significance, nevertheless, it has been decided to retain it in our model mainly for the following reasons. First, any definition of openness has a significance for government revenue analysis in most of the developing countries, and although it does not pass the conventional test of significance with reference to the A. R. of Egypt. The clear association

(10) See Lotz-Morss op. cit., and Musgrave's Fiscal Systems op. cit. Pages 111 - 113., Raja J. Chelliah op. cit. Table 12 , p. 321 and Table 15, p. 324 Kilman Shin op. cit. N. Choudhry, Measuring the Elasticity of Tax Revenue ; A, Divisia Index Approach, IMF March 1979 and A. Tait and Others , International Comparisons of Taxation for Selected Developing Countries IMF March 1979.

When introducing per capita income to the equations above (as an additional variable) — equations 5, 6, 11, 12, 17 and 18— resulted in an increase in both the correlation coefficients and determinations and thus to an increase in the explained variances. However, the per capita income lowered considerably the coefficient of both industrial and agricultural variables and thus their significance.

The best regressions in terms of fitness and correlation coefficients are obtained when we measured government revenue share in GNP in relation to per capita income and industrial share (equation 17) and in relation to per capita income and agricultural share (equation 18) For the shorter period 1973 to 1984/85. Equation 17 shows a very close relationship with $r = 0.962$ and $R^2 = 0.926$. Moreover, the standard error of the regression coefficient of Y_c or per capita income is small and thus is highly significant. More interesting in the result of the equation is the negative coefficient of industrial share variable. As for equation 18, r is equal to 0.965 and R^2 is 0.931 which indicates a very good fit of the relationship. Again here the negative coefficient of agricultural share when used alone as a determinant of government revenue share becomes positive. Thus, while using any of the industrial or agricultural share in determining government share in GNP individually they gave us a positive and a negative sign for their coefficients, and also the same signs when used with both Y_c for the period 28 and 21 years respectively, they gave the opposite signs when used with Y_c .

IV. Determinant of Government Revenue share in the A. R. of Egypt. The Model.

The foregoing discussion and analysis of the proxy factors determining government revenue share in GNP in the A.R. of Egypt would indicate that a plausible model is one that incorporates per capita income Y_c , "openness" of the economy $X + M/Y$, and the monetisation ratio defined as, coins, notes, demand deposits, and time deposits as a ratio of GNP $S3/Y$.

As it is hypothesized that the level of income is a determinant of government revenue ratio through its effect on the ability to pay taxes, a higher per capita income may also indicate a higher level of development. Thus a higher per capita income may be held to indicate a higher capacity to pay taxes as well as a greater capacity to levy and collect them.

For the purpose of the present analyses we can see that while government revenue share in GNP is increasing, industrial share is increasing too but that of agricultural is declining. This is the result of economic development and the structure change of the economy during the last 30 years.

The hypotheses we are testing are that industrial share in GNP is positively correlated with government share in GNP and that of agricultural share is less correlated to government revenue share in GNP. This can be seen from the analysis above of the growth in the relative share of the three above variables as share in GNP as a result of economic development. Moreover, the results of our statistical work seems to support our hypotheses. Thus from equations 1, 7 and 13 the correlation coefficient between government revenue share in GNP and industrial share in GNP as a determinant of government revenue share shows up markedly with r equal to 0.917, 0.909 and 0.903 respectively for the periods 1952/53 to 1984/85, 1961/62 — 1984/85 and 1973 to 1984/85 which are very strong correlations. Moreover, the coefficients of industrial share in GNP (the determinant variable) are bigger than their standard errors and so are significantly different from zero with 99,99 per cent confidence for all the three equations (i.e. 1, 7 and 13). The coefficients of determinations also support our results, they are very high (0.840, 0.827 and 0.816 respectively) which indicates that nearly more than 80 per cent of variation in the relationship is explained by the independent variable industrial share in GNP.

For agricultural share in GNP as a determinant of government revenue share in GNP equations 3, 9 and 15 support our hypotheses. Thus from a correlation coefficient of 0.729 for the 32 year time period, it has declined to 0.679 and then to 0.372 for the shorter and newer time periods of 24 and 10 years respectively. This indicates clearly the diminishing role of the relationship between government revenue share in GNP and the agricultural sector's share i.e. with the process of industrialisation. Moreover the significant of the coefficient of the independent variable is also decreasing for the shorter time periods from the equations above, which indicates also the same conclusion.

In other words the use of agricultural share in GNP as a determinant of government revenue share shows that the variable falls short of significance through time and is negatively related to government revenue share in GNP.

Thus with industrialisation, the need of certain government expenditure, e.g. water, street lighting, police, transportation, communications, etc. Moreover, the increasing role of governments in developing countries, like the A.R. of Egypt, increases government responsibility for carrying on industrialisation programmes. Therefore, government expenditure for such activities are likely to increase, and this will also increase government revenue share in GNP in the long run.

Moreover, industrialisation tends to break down the joint family system as dissolves many voluntary rural organisations. The formal social security system provided through fiscal system takes its place and this will increase government expenditure and also will tend to increase government revenue.

Thus from the above we can hypothesise that industrialisation can be said to determine government revenue share in GNP and also hypothesise that agricultural sector will not be a good factor (statistically) in determining government revenue share in GNP and it may be negatively correlated with government revenue share in GNP as industrialised sector increases and agricultural sector decreases in importance.

There is also empirical evidence of a close relationship between the agricultural share of total employment and both the structure of the economy and government revenue share in GNP. Adelman and Morris⁽⁹⁾ in their study of 74 developing countries, found that the size of the agricultural sector in terms of employment was negatively related to per capita income as well as to several other indicators of the stage of development, such as the level of education and the extent of mass communications. With reference to the sample in this study, the correlation analysis shows that the agricultural share of GNP is negatively correlated with government revenue share in GNP.

To test both the above mentioned variables, i.e. industrialisation and agricultural share in GNP as determinants of government revenue share in GNP, we used as before, the linear and log form equationa.

The statistical results are shown in Table 9 for our three time periods.

(9) Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, "A Factor Analysis of the Interrelationship between Social and Political Variables and per Capita Gross N.P. The Q.J. of Economics Vol. LXXIX (1965) p. 562. See also, D. Fullerton and Others, A comparison of Methodologies in Empirical General Equilibrium Models of Taxation, Woodrow Wilson School, Princeton University, Princeton, NJ, August 1985.

The relationship shows up markedly when using a shorter time period, thus using per capita income and any of the monetisation ratio increased greatly the significance of capita income and also that of the monetisation ratio. However, using per capita income with any of the per capita money supply reduces the significance of per capita income slightly. Moreover, when using per capita income, foreign trade ratio and monetisation ratio or per capita money supply, we obtained the best results in terms of fitness and significance for both per capita income and any of the monetisation measurements. The significance of all the explanatory variables increased considerably but still with foreign trade ratio with its negative relationship to government revenue share in GNP.

III. Industrialisation

As the structure of the economy changes with economic development, the nature of the tax base changes as well, and with it the tax bases to which the revenue system may be attached. The economic structure of low income countries imposes severe limitations on the tax system and thus on government revenue ratio in GNP.

Industrialisation increases wage income earners. Thus as economic organisation develops with economic development and industrialisation, production and sales establishments become larger and the scope of taxing them widens. Moreover, the decline of the rural relative to the industrial sector and the concentration of employment in larger establishment render personal income taxation more manageable. Business and industrial income becomes also taxable with the improvement of accounting practices.

Moreover, as industrialisation advances through time, a larger share of income and output moves through the market and, transactions are valued in money terms. The income expenditure flows may be taped at almost any point government revenue will increase. This so far was the supply side of the picture.

On the demand side, industrialisation and the rising of per capita income are usually associated with a transfer of labour force from primary industries, (agriculture, fishing, forestry) to tertiary industries, transport and communication, commerce etc. Thus with the related movement of people from rural to urban areas, industrialisation seems to increase the relative share of government revenue and also expenditure in GNP.

for the period 1961/62 — 1984/85 are all positively correlated with the dependent variable. However, the best results were obtained when S3/P is used as independent variable with a correlation coefficient of 0.881 and a coefficient of determination as high as 0.776. The coefficient of S3/P is significantly greater than zero with a .01 confidence.

It should be pointed out here that all the variables S1/Y, S2/Y and S3/Y are negatively correlated with the dependent variable R/Y.

The best regression in terms of fit and correlation coefficient resulted when we measured the government revenue share in GNP in relation to per capita money supply S3/P for the shorter period 1973 — 1984/85, Equation 27. The relationship is a very close one with a correlation coefficient of 0.963. Moreover, the standard error of the regression coefficient is very small and thus a higher t ratio of 12.9191 is obtained which indicates that the coefficient of the independent variable S3/P is significantly different from zero with 99.99 per cent confidence. The coefficient of determination also supports our results, it is very high (0.928) which indicates that nearly 92.8 per cent of the variation in the relationship between government revenue share in GNP and per capita money supply S3/P is explained within the relationship.

As a further check of our results, the double log functions were also employed as shown in the table. These log functions did not give a better fit than the linear functions in all three time periods and for all the variables.

To sum up, monetisation ratio does not show up to be a determinant variable of government revenue share in GNP in the case of the A.R.E. However, S/P or per capita money supply shows up markedly especially S3/P and especially for the shorter period rather than the longer periods.

It is interesting to note that the introduction of per capita income to any of the above monetisation ratios or any of the per capita money supply definition increased considerably the significance of any of these variables. Moreover, both variables (per capita income and any of the monetisation variables) are both significant when used together although the significance of per capita income is little lower. The same results hold when, introducing any of the foreign trade ratio definitions, with foreign trade still not significant in determining the government revenue share in GNP. The above can also be seen from tables 6 - 8.

However plausible the above hypotheses are, it is a difficult problem to design a measure of the degree of monetisation along the above lines. Information on actual conditions prevailing in the subsistence sectors of many developing countries is scanty and the same will hold for the A.R.E. However, economic development is usually associated with increasing the organised sector of the economy and also with increasing the monetisation of the subsistence sector as well. Thus one could say that the monetisation ratio in general will increase in developing countries with economic development. However, if we are going to use per capita money supply in any of our definitions of money, we will be faced with the problem of income distribution differences in the A.R.E. Also there is the problem of the size of cash than is necessary from a taxation point of view. Thus when their balances are given the same weight as others the uneven distribution of money holdings will be reflected in our measurements.

Conceptually, the revenue ratio, or the share of GNP appropriated by the government can be said to be determined by the monetisation ratio to GNP or to per capita money supply. It is well to point out the limitations of this approach. However, it is reasonable to hypothesise that the ability to collect more taxes will be affected by the extent to which a country is monetised.

We examined three definitions of money, that are, 1 — coins and notes ; 2 — coins, notes, and demand deposits ; and 3 — coins, demand deposits, and time deposits. Our monetisation variables were divided by GNP, and Population. Thus the variables were $S1/GNP$, $S1/P$, $S2/GNP$, $S2/P$ and $S3/GNP$, and $S3/P$.

The statistical results, which are detailed in Table 5, may be summarised as follows:

For the period 1952/53 — 1984/85, equation 1, indicates that the explanatory variable is negatively correlated with government share in GNP. However, equation three indicates that per capita money supply in its narrowest definitions is highly significant in determining government revenue share in GNP, with a correlation coefficient of 0.806 and a coefficient of determination as high as 0.649.

As for the period 1961/62 — 1984/85 and also the period 1973 — 1984/85 the best results are obtained from using $S3/P$ as the factor determining government revenue share in GNP. Equations 11, 13, and 15

tax-shifting abilities which depend on the demand elasticities. It is important here to emphasize too, that among developing countries there are those which are administratively able and politically willing to rely on tax bases other than foreign trade base.

II. The Degree of Monetisation

In a subsistence economy with lower monetisation ratio it is administratively difficult to collect taxes in kind. Moreover, within developing countries they differ as regards to the relative magnitude of the nonmonetised or subsistence sector, and the monetised or market exchange sector, as well as to the nature of prevailing type of enterprise in each. However, throughout the process of economic development the monetisation ratio tends to increase and also the administrative difficulty to collect taxes decreases. That is to say the magnitude of market exchange sector will increase and that of the subsistence sector decreases. Thus it is reasonable especially for a developing country to hypothesise that the ability to collect more taxes or that the taxable capacity will be affected by the extent to which a country is monetised. Monetisation ratio might be measured for this purpose by the percentage of GNP that passes through the market, i.e. taxable capacity depends on the percentage of GNP that passes through the organised sector mostly. However, payment practices are well known to vary considerably among countries especially among developed and developing countries and within each group of developed and developing countries. If intercountry differences in payment practices were unimportant, the ratio of money, as will be defined later, to GNP would serve as an index for this factor. Nevertheless, it may be plausible to test such hypothesis for the A.R. of Egypt. The analysis will not only give us an approach to the subject that might be fruitful in studying other periods and the comparison between countries relatively similar in their payment practices, but also will help in interpreting the facts of history or in introducing realism into the discussion of present and future revenue policies.

A second approach used by Lotz and Morss is also tested here⁽⁸⁾. It is based on the assumption that a relevant aspect of taxable capacity is the percentage of the population that handles money, since it is generally feasible to tax those who can pay in money.

(8) Lotz and Morss "A Theory of Tax level determination for Developing Countries" Op. Cit. — p. 33.

imports the highest coefficient of determination obtained was by using the log form for 32 years period and this was only 0.127 or that imports ratio enables us to explain only about 12.7 per cent. All the correlation coefficients are very small. Moreover the coefficients of the export ratio are not significant and those of equation 3 and 4 are negative. Using exports plus imports ratio gave more or less the same results.

Furthermore, when the per capita income variable was added, this did not alter the fact that, for the A.R. of Egypt foreign trade variables are not superior indicators of government revenue share in the A.R. of Egypt. Thus openness is not a better determinant of government revenue share in GNP in ARE, compared with per capita income variable.

From the above cross-section studies, for developing countries, it was found that "openness" not per capita income may be regarded as the key determinant of government shares in GNP. These are not supported by the case of the A.R. of Egypt, and we are not concluding that this can be generalised, but individual country studies are required for this purpose. However, in my view, from the preceding analysis, one can conclude that a higher level of foreign trade ratio in developing countries may be regarded as a sufficient though not necessary condition for a government revenue share in GNP from foreign trade taxes to be higher and thus the overall government revenue ratio in GNP, and this was overlooked by all the above crosssection studies.

There are many possible explanations of this, one of which is that, while both merchandise imports and exports are potential tax sources, they are not necessarily subjected to a tax or subjected only to a low tax rate. Moreover, tax rates and the willingness to tax rather than the imports, exports or both ratios to GNP are the important factors in determining foreign trade tax revenue and hence the overall tax revenue ratio in GNP.

In the A.R. of Egypt, e.g. the abolishment of export taxes on cotton exports which contribute over 60 per cent of the countries export figure made it an insignificant factor in determining government revenue share in GNP. Moreover, the restriction on the importation of luxury consumer goods and the low tax rates on necessary consumer goods, capital and raw material required for industry contributed also to the insignificance of foreign trade taxes as a determinant of government revenue share in GNP. Furthermore, it is not the size of the foreign trade sector or the greater ease in the collection of foreign trade taxes which matters but the

does affect tax levels. On this point they said that government revenue ratio to GNP⁽⁷⁾.

A comment must be made immediately about this statement. The above authors think that as exports increase, more export taxes can be collected and this is clear from their analysis. But what is important in our view is not the volume or the value of exports, but if there is any tax on it or not and this is what is important for the tax ratio. Suppose a country who exports a ratio of 20 per cent from its GNP but the tax on these exports are low so that exports will have no effect on its tax ratio. However, it could be argued that what is to be taken into account in this connection is not the base for export taxes as such but the effects of the higher exports on the monetisation and the relative size of the organised sectors and thus the availability of tax bases as a result of larger export sector and not export as such. Moreover, one may argue that large imports of consumer goods, which are generally selected for appreciably high rates of taxation, are made possible through large exports. This also is a very weak argument since most of the developing countries discourage the importation of such consumer goods and if allowed are relatively very low proportion of imports compared with essentials and capital goods and raw materials, which are often taxed very lightly.

We examined the three definitions of foreign trade sector to discover which is the best explanatory variable in determining government revenue share in GNP for the A.R. of Egypt. Furthermore, and in an attempt to test the above finding we tried three different time periods i.e. 1952/53 - 1984/85, 1961/62 - 1984/85 and the period 1973 - 1984/85.

The results of our statistical work, however, do not permit us to draw any positive conclusions about the influence of the foreign trade variables for the A.R. of Egypt case.

Our results do not support the conclusion that foreign trade ratio does affect government revenue share in GNP. As for exports/GNP equation 1 and two enable us to explain only about 0.1 and 3.7 per cent of the variation in the ratio and equations 3 to 6 gave a negative correlation coefficient between government share in GNP and the export ratio. For

(7) Lotz and Morss A theory of Tax Level Determinants for developing countries Economic Development and Cultural Change Vol. 18 No. 3 April 1970.

administrative ease of taxing imports and exports and to the fact that the foreign trade sector serves as an index of the organised sector in the developing countries and also to the degree of monetisation.

In my view, the possible explanation of this is that tax effort is seriously hindered in developing countries by low tax raising capacity. The higher then the degree of foreign trade ratio, the higher is the tax raising capacity. This is due to the fact that it is relatively easy to impose taxes on imports because they come through a few controlled points of entry. Second, the export sector is usually well organised, and it can therefore be more easily taxed especially through the state export monopolies. Finally, as between two countries at a similar stage of development the larger the export sector, the higher may be the monetisation ratio and the easier it is to devise and collect taxes.

Recent regression analysis have formulated the foreign trade variables differently. Henricks, as mentioned above and Musgrave⁽³⁾ defined it as M/Y , where M is merchandise imports and Y is GNP ; Alternatively it has been formulated as M/Y , X/Y and as $X + M/Y$ by Lotz and Morss⁽⁴⁾ and $X + M/Y$ by Stephen where X = Merchandise exports. The X/Y ratio was better than M/Y and $X + M/Y$ and it is the best explanatory variable of the three in determining government revenue ratio in GNP as seen from Lotz and Morss calculation from cross-section data for fifty-two developing countries. It has been argued that this relationship is due to the fact that, while both merchandise imports and exports at potential tax sources, the greater explanatory power of the export ratio could be due to the export ratio serving as a partial proxy for less easily taxed invisibles and capital flows⁽⁵⁾ and to the fact that large exports are found for countries where export sector is more taxable⁽⁶⁾. On these statistical analyses Lotz and Morss have found that the trade surplus ratio $X - M/Y$

-
- (3) R.A. Musgrave "Fiscal System" Studies in Comparative Economics, Yale University Press, 1969p. 114.
 - (4) J. R. Lotz and E. R. Morss, "Measuring Tax Effort in Developing Countries", I.M.F. Staff Papers, Vol. 14, Nov. 1967 and also "A Theory of Tax Level Determinants for Developing Countries" Economic Development and Cultural Change, Vol. 18, No. 3 April 1970 Pages 328 - 341.
 - (5) The difference between exports and imports will have to be covered by capital flows or by invisibles neither of which are as readily taxable as exports and imports (Merchandise).
 - (6) Stephen R. Lewis Jr. "Government Revenue from Foreign Trade. An International Comparison" The Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 31 January 1963 p. 36.

DETERMINANTS OF GOVERNMENT REVENUE SHARE IN G.N.P. IN THE A.R. OF EGYPT.

**“A Quantitative Analysis”
1952/3 to 1984/85**

By

Dr. ABDEL-MOETY EL-SAYED EL-BEHWASHY.

**Department of Economics, Faculty of Commerce,
Menoufia University, Shibin El-Kom, Egypt**

Recent studies discussed in the previous paper have shown that in developed countries with a high per capita income, government revenue share to GNP is generally much higher than in low-income developing countries. This would seem to suggest that differences in per capita income are an important determinant of differences in government revenue share. While this may be true as between developed and developing countries, it does not seem to be operative as between developing countries⁽¹⁾. However, the generalisation is often made that government revenue shares increase with per capita income. This paper gives detailed consideration to factors that are likely to affect government revenue share-in developing countries especially the A.R. of Egypt than real per capita income.

I. Foreign Trade Sector

Henricks⁽²⁾ has shown that, for developing countries with per capita income below \$ 300, “openness” as defined by imports as a share of GNP, not per capita income, is a key determinant of government revenue shares of GNP. It has been argued that this relationship is due to the

-
- (1) See : e.g. Sylvian Plasschaert, Taxable capacity in developing countries, International Bank for Reconstruction and Development, Report No. EC-103, Washington, 1962, see also Chelliah, op. cit.
- (2) Harley Hinricks, “Determinants of Government Revenue share among less developed Countries”, Economic Journal, Vol. 75 September 1965 See also Hinricks Book, “A General Theory of Tax Structure Change during Economic Development, op. cit”.

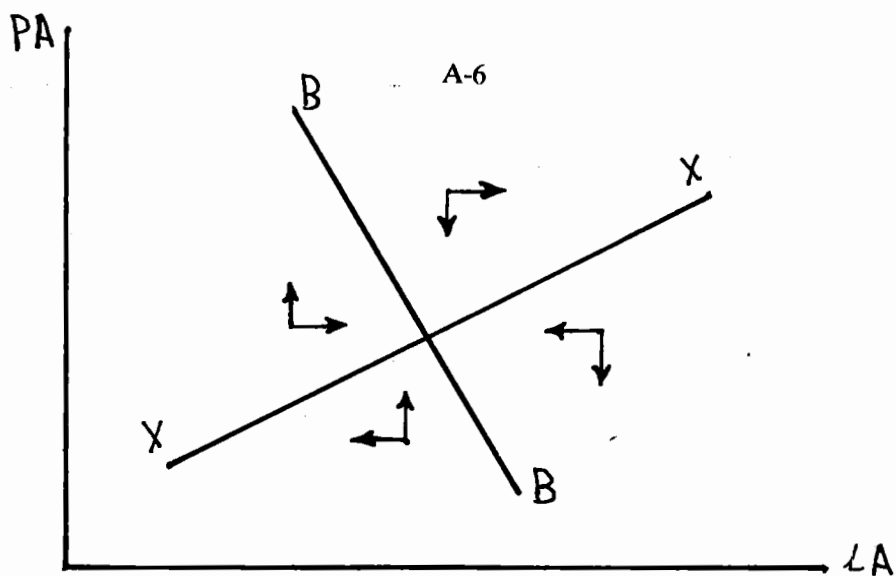


Figure 1

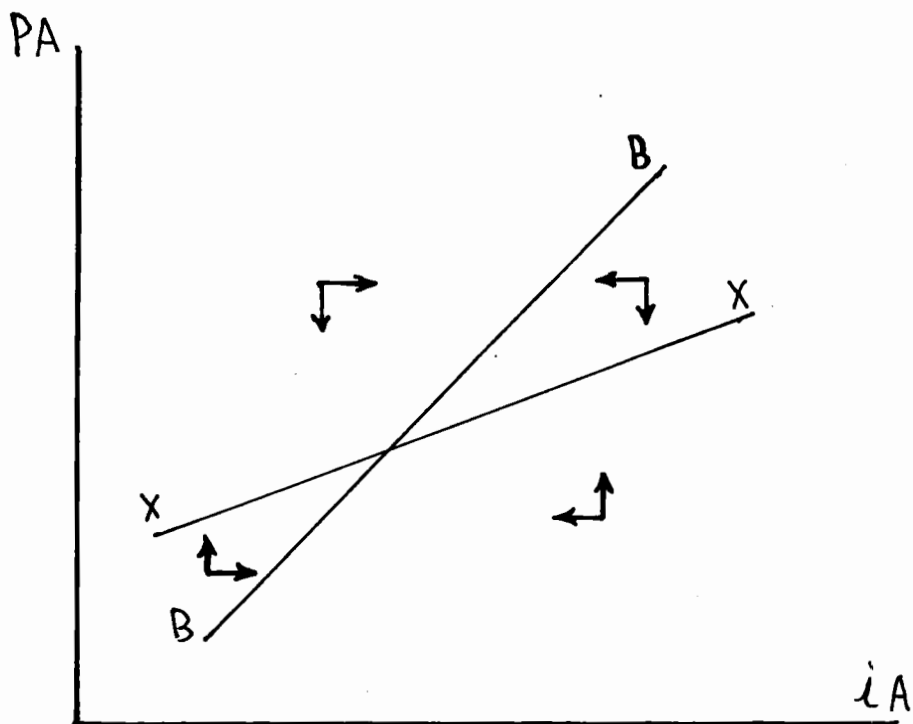


Figure 2

Case (1)

$$\text{Goods market : } P'_A = \pi i'_A + \pi P'_N + \pi_3 G'_A + \pi_4 G'_N$$

(X-X)

$$\pi_1, \pi_3, \pi_4 > 0 \quad \pi_2 < 0$$

$$\text{Credit market : } P'_A = \delta_1 i'_A + \delta_2 P'_N + \delta_3 G'_N + \delta_4 B'_d$$

(B-B)

$$\text{with } \delta_1 \delta_4 < 0, \delta_3 > 0 \delta_2 \geq 0$$

Case (2)

$$\text{goods market : } P'_A = \pi_1 i'_A + \pi_2 P'_N + \pi_3 G'_A + \pi_4 G'_n$$

same signs.

$$\text{Credit market : } P'_A = \delta_1 i'_A + \delta_2 P'_N + \delta_3 G'_N + \delta_4 B'_d$$

(b-B)

$$\delta_1, \delta_4 > 0, \delta_2 \geq 0, \delta_3 < 0$$

The two cases are shown below in figures (1) and (2).

$$a_2 d_2 = (\phi_{c_1} \eta_A x_i + \phi_{c_2} \eta_A c_2 - x_i) (1 + \lambda_c c_1)$$

with

$$c_1 = \Phi \eta_N [(\phi_{N_1} + \phi_{N_2}) s_N - \phi_{N_1}]$$

$$c_2 = \Phi \phi_{N_2} \eta_N x_i < 0$$

Now by examining $a_2 = (\phi_{c_1} \eta_A x_i + \phi_{c_2} \eta_N \phi_{N_2} \eta_A \phi x_i - x_i)$ we see that for any plausible values of its parameters this coefficient couldn't possibly be negative ; it will therefore be assumed positive, implying that an increase in i_A will cause a larger decrease in output X_A than in aggregate consumption, causing excess demand to increase.

As for $d_2 = (1 + \lambda_c c_1)$ the situation is a little less obvious, c_1 incorporates the effects of P_A on X_N and was shown to be negative. An increase in P_A will thus contract manufacturing output. The contraction will be larger, the larger the urban output multiplier $1/(1 - \phi_{N_1} \eta_N)$ and the larger the income elasticity (the two are obviously related). And therefore the more dualistic the system (the larger ϕ_{N_1} and η_N and the larger the balance of trade deficit) the more likely the contractionary effect of P_A will be larger than 1. The term 1 on the other hand comes from the increased demand for credit due to our assumption of fixed agricultural real wage in terms of P_A . We can thus divide the second R-H condition into two cases. The strong dualistic case where $|\lambda_c c_1| > 1$ i.e. where an increase in P_A will (through X_N) increase credit excess supply and the weak dualistic case where dualism is not too pronounced, manufacturing does not rely for a major part of its demand on urban residents, and the deficit in its balance of trade is not "too large", i.e. $d_2 > 0$. In this case an increase in P_A will increase excess demand in the credit market. Stability requires then that

$$-\frac{a_1}{a_2} > -\frac{d_1}{d_2}$$

i.e. that the B-B curve — the credit market equilibrium locus be steeper (positively) than the (X-X) locus.

In the main text we will examine both these possibilities. Solving for P_A in the two excess demand curves we have :

magnitude depending on the "importance" of that sector's consumption of manufacturing goods. As for urban demand, the real income effect is negative, its magnitude depending on the "importance" of that sector's consumption of agricultural goods. This relative "importance" between the two sectors is captured by the balance of trade between them. This will determine — in the presence of identical consumption functions between the two sectors — the direction of the effect. In the case of a surplus in the balance of trade for agriculture, the negative real income of manufacture (the sector whose expenditures exceed its income) will dominate.

$$a_1 = [\bar{a} + \phi_{c2} \eta_A C_1].$$

Now

$$a_1 = \eta_A [\phi_{c1} - d_A (\phi_{c1} + \phi_{c2})].$$

$$\phi_{c1} = \frac{C_A^A}{X_A}, \quad \phi_{c2} = \frac{C_A^N}{X_A}, \quad d_A = \frac{P_A C_A^A}{Y P_A X_A}$$

Substituting in $a_1 = [(1-d_A) \phi_{c1} - d_A \phi_{c2}]$.

$$a_1 = \eta_A \left[\frac{P_N C_N^A}{Y P_A X_A} - \frac{C_A^A}{X_A} - \frac{P_A C_A^A}{Y P_A X_A} - \frac{C_A^N}{X_A} \right]$$

we get

$$= \eta_A \frac{C_A^A}{X_A} \left[\frac{P_N C_N^A}{Y P_A X_A} - \frac{P_A C_A^N}{Y P_A X_A} \right]$$

But the balance of trade for agriculture is

$$B = P_A C_A^N - P_N C_N^A > 0$$

and therefore $\bar{a}_1 < 0$. The same argument can be made for c_1 implying therefore that $a_1 < 0$.

Condition (2) : $a_1 d_1 - a_2 d_2 > 0$

This condition is much trickier because even if we know that $a_1 d_1$ is positive, both a_2 and d_2 are ambiguous needing thus further assumptions on the coefficients. Expanding the coefficients $a_2 d_2$ in detail we have :

APPENDIX A

Stability Analysis

We have reached in equations (*) (**) the two equations of motion of the system. If we assume that P_A responds to excess demand in the agricultural sector and i_A responds to excess demand in the bond market then

$$P'_A = \alpha_1 \{a_1 P'_A + a_2 i'_A + a_2 i'_A + a_3 P'_N + \phi_{g1} G'_A + a_4 G'_N\}.$$

$$i'_A = \alpha_2 \{d_1 i'_A + d_2 P'_A + d_3 G'_N + d_4 P'_N + d_5 B'_d\} \quad (A.1)$$

We have defined $z' = z - z_0/z_0$ where z_0 is the (equilibrium) value around which the Taylor expansions of the excess demand functions are taken ; and $\alpha_1 \alpha_2$ are the adjustment coefficients $z = P_A, i_A, P_N, \dots, .$

$$\begin{bmatrix} \dot{P}_A' \\ \dot{i}_A' \end{bmatrix} = \alpha \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ d_1 & d_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} P_A' \\ i_A' \end{bmatrix} + Az \quad (A.2)$$

And Az are the exogenous terms of no importance for stability.

Now the Routh-Hurwitz conditions for negative roots for our determinantal polinomial from equation (A.2) are⁽¹⁾

- 1) $a_1 + d_1 < 0$
- 2) $a_1 d_1 - a_2 d_2 > 0$

Condition (1) : $a_1 + d_1 < 0$

In the text above we have assumed that both a_1 and d_1 are negative. Now d_1 is unambiguously negative whereas a_1 needed the assumption of the agricultural balance of trade surplus. Now the effect of a change in P_A in the demand for agricultural output will have two components going in opposite directions. For rural demand the real income effect is positive, its

(1) See Samuelson (12).

- 14 — Taylor, Lance (1979) : "IS/LM in the Tropics : Mechanics of the New Structuralist Macro Critique" (mimeo), Cambridge MA : Massachusetts Institute of Technology.
- 15 — Taylor, Lance (1983) : "Structuralist Macroeconomics" McGraw Hill, New-York.
- 16 — Tobin, James (1965) : "Money an Economic Growth", *Econometrica*, 33, No. 4. 671 - 84.
- 17 — Tobin, James (1969) : "A General Equilibrium Approach to Monetary Theory". *Journal of Money Credit and Banking*, 1 February 15 - 29.
- 18 — Van Wijnbergen, Sweder (1979) : "Credit Policy, Income and Growth in a Small Open Economy", (mimeo), Cambridge MX : Massachusetts Institute of Technology.

References :

- 1 — Aspe, Pedro (1978) : **Essays on the International Transmission mechanism.** (Unpublished Ph.D. dissertation), Cambridge, MA : Massachusetts Institute of Technology.
- 2 — Beleza, Luis M. (1979) : **Credit Rationing and Short Run Equilibrium**” (mimeo). Cambridge MA : Massachusetts Institute of Technology.
- 3 — Bottomley, Anthony (1975) : “Interest Rate Determination in Underdeveloped Rural Areas”. **American Journal of Agricultural Economics**, May, 279 - 291.
- 4 — Bruno, Michael (1979) : “Stabilization and Stagflation in a Semi-Industrialized Economy”. In Rudiger Dornbush and Jacob A. Frankel (eds.). **International Economic Policy : Theory and Evidence**, Baltimore and London : John Hopkins University Press.
- 5 — Cavallo, Domingo F. (1977) : **Stagflationary Effects of Monetarist Stabilization Policies.** (Unpublished Ph.D. dissertation), Cambridge MA : Harvard University.
- 6 — Cardoso, Eliana A. (1979) : “Food Supply and Inflation”, (mimeo). Instituto de Planejamento Economico e Social : Rio de Janeiro, Brazil.
- 7 — Lara-Resende, Andre P. (1979) : **Inflation Growth and Oligopolistic Pricing in a Semi-Industrialized Economy : The Case of Brasil** (Unpublished Ph.D. dissertation), Cambridge MA : Massachusetts Institute of Technology.
- 8 — Lopes, Francisco, L. (1978) : “Teoria e Politica de Inflacao Brasileira” (mimeo), Rio de Janeiro Pontifical Catholic University.
- 9 — Morley, Samuel (1971) : “Inflation and Stagflation in Brazil.” **Economic Development and Cultural Change**, 19 : 184 - 203.
- 10 — Olivera, J. (1970) : “On Passive Money”. **Journal of Political Economy**, 78 (4), July, 805 - 814.
- 11 — Reichman, Thomas M., and Stillson, Richard (1978) : “Experience with Programs of Balance of Payments Adjustments in the Higher Credit Tranches 1963 - 72”, **I.M.F. Staff Papers**, Vol. 25.
- 12 — Samuelson, Paul A. (1974) : **Foundations of Economic Analysis**, Atheneum, New York, 1974.
- 13 — Taylor, Lance (1979) : **Macro Models for Developing Countries**, New York : McGraw-Hill.

Conclusion :

The results we have achieved so far point consistently towards the need to revise the analytical framework used in designing stabilization policies in L.D.C's. We have shown that in the presence of institutional "anomalies" third world countries face a significant constraint on their development process. Expansion in the manufacturing sector comes at the expense of the agricultural sector and contractionary monetary policy will trigger stagflationary tendencies throughout the system. The redistribution of income toward the agricultural sector through changes in the terms of trade will constrain that sector's output growth. As for manufacturing, the protection intended for it by the central authorities can in the presence of such dualistic "anomalies" backfire and cause an inherent — institutionally determined — underdevelopment trap. We have also shown that should there be a conflict in claims on output, i.e. an exogenous push towards changing the existing distribution of income, an "active" monetary policy (in Olivera's (10) sense) can lead to stagflation. Accommodating monetary changes — "passive" monetary policy — would on the other hand resolve the conflict and stabilize the system, leading to an expansion in output and relatively lower price increases. Both these income distributional issues are validated through output price movements pointing thus to **real credit** as the relevant policy instrument.

Admittedly we have dealt with a fairly restrictive set of assumptions : a stock model of interested rate determination and a closed economy. These assumptions point the direction for further research. For the first, it becomes evident that the dynamics of flows (especially money flows) between the two sectors can with time move to either ease or exacerbate credit problems between them. These medium term considerations were left out but should be investigated. As for the closed economy assumption, it is evident that the introduction of a foreign sector will add a new dimension to our problem. If exports also have working capital needs and compete for them with out two 'domestic sectors' an expansion in exports (through devaluation) might worsen the credit squeeze on the domestic front, leading thus to stagflationary tendencies. Now if imports are inversely related to agricultural production (food) the credit squeeze due to exports would transplate into an increased level of imports and might ultimately worsen the balance of trade. This too is an area worth investigating.

accommodating these claims will depend on the ability of the agricultural sector to respond positively to a drop in i_A , i.e. will depend on the elasticity of factor substitution in agriculture. This will presumably be fairly small in our short run but as the time horizon increases, substitution would improve, thus allowing the accommodation of the new claims.

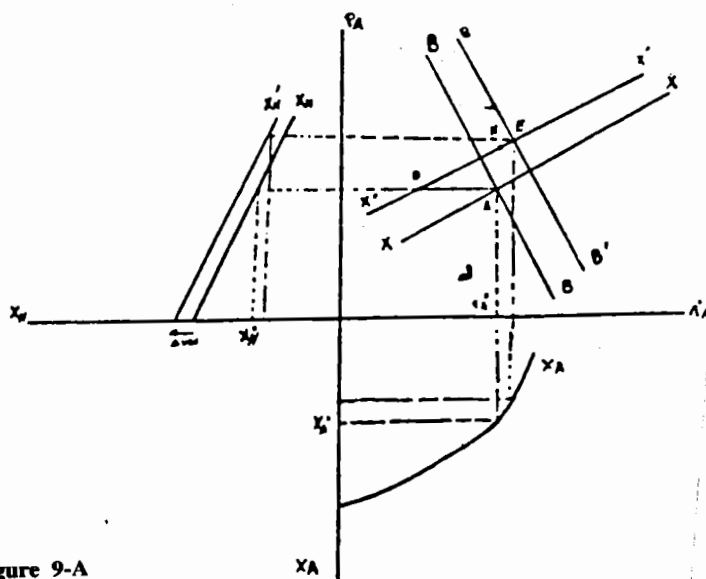


Figure 9-A

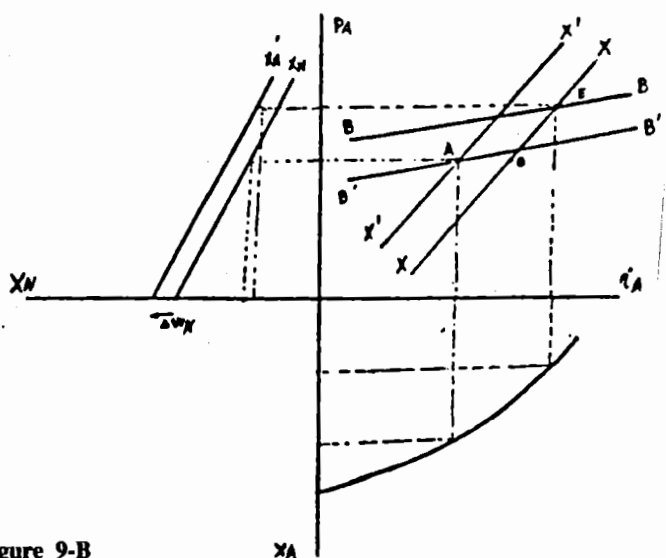


Figure 9-B

drop in the real wage of the claimants, in terms of the agricultural good, below their original preclaim level. Examination of the second stable case (Figure 9B) yields the same conclusions with presumably — since it is the interest rate that must perform all the adjusting in the credit market — a higher interest rate than the first case. It is therefore clear that an initial conflict in claims will result in a contraction of both manufacturing and agricultural outputs along with an increase in all of P_A , P_N and i_A . This points the way to various kinds of stabilization policies to counteract such disturbances. An increase in official credit (shifting B-B to the left) that would just offset the initial increase in w_N (point N in figure 9-A) would leave all outputs and the interest rate unchanged, and P_A would have been allowed to increase just enough to choke off the added demand in the goods market. The real wage in manufacturing would be lowered to its preclaim level. It is worth noting that for all claims to be fully accommodated credit would have to expand shifting B-B to point D in figure 9-A allowing — through a decrease in i_A — agricultural output to expand and — through a fixed P_A — the manufacturing real wage in terms of agricultural goods to improve. Case 2 (figure 9-B) yields the same conclusions. Alternatively a drop in government expenditures (shifting X-X to the right and B-B to the left) in manufacturing could accommodate the increased demand. But this decrease in G_N would have to be calibrated to match exactly the increase in demand for manufacturing output (so that X_N does not shift). It is not clear at this point what effect this would have on the equilibrium P_A and i_A . The presumption being that there would still be a leftover increase in both, leaving thus some contractionary effects. Finally as pointed out by Cardoso (6) the real wage in manufacturing might behave independently of the cost of labor to firms via reductions in labor taxes. But the same problem she points — to — a reduction in taxes is an increase in government expenditures (or deficit) — would appear here and this would make the policy ineffective since it would still tighten up the agricultural goods market and the credit market.

Summing up we have shown that conflicting claims to output in the presence of an **active** (in Olivera's sense) **monetary policy** cannot last indefinitely. It would resolve itself by one group foregoing its increased claims after having led the system through a stagflationary phase with outputs declining and prices going up. Alternatively and contrary to Cardoso's results a **passive monetary policy** (again in Olivera's sense) would prevent the stagflation and actually accommodate the increased claims to output. Needless to say that these conclusions hold with all the caveats inherent in a short term static model. It is worth noting also that

the process of a conflict in claims on output would ultimately come to a stop with a "lower than desired share in total income for at least one social group". In fact, the share of the claimant group would have to be lower than the pre-claim level. The system would not stabilize unless either conflicting claims are foregone or active government policy accomodates them.

Assume that starting from a position of equilibrium in both the credit and the goods market (point A in Fig. 9A) the manufacturing nominal wage is increased. The manufactory price will then increase equiproportionately.⁽²⁶⁾

Now in the goods market, the increase in manufacturing wage (with the accompanying increase in P_N) will cause an excess demand for agricultural output. The excess demand can be eliminated by an equiproportionate increase in P_A (see equation 19 above). In the credit market on the other hand, the increase in w_N will hit twice, first through increased nominal credit demand in manufacturing and second through increased manufacturing output. The needed proportionate increase in P_A to restore equilibrium in the credit market is greater than unity.⁽²⁷⁾ Thus B-B will shift to the right by more than X-X's leftward shift. The final equilibrium point (at E) is at higher P_A and i_A . It is characterized by an unambiguously lower level of both manufacturing⁽²⁸⁾ and agricultural outputs so that an initial conflict in claims **in the absence of accomodating monetary policy** results in a contraction of the whole system along with a

(26) The relevant equilibrium equations are :

$$P_A = w_N + \pi_2 i_A + \pi_3 G_A + \pi_4 G_N \text{ (Goods market)}$$

$$\text{with } \pi_2, \pi_3, \pi_4 > 0$$

$$\text{and } P_A = \delta_1 i_A + \delta_2 w_N + \delta_3 G_N + \delta_4 B_D \text{ (Credit market)}$$

$$\text{with } \delta_1 < 0; \delta_2, \delta_3 > 0; \delta_4 < 0 \text{ for the first case.}$$

(27) This can be shown algebraically also.

The equation for X_N is :

$$X_N = C_1 (P_A - w_N) + c_2 i_A + c_3 Cr_N$$

$$c_1, c_2 < 2 \quad c_3 > 0$$

and as argued in the text the equilibrium increase in P_A is larger than the initial increase in w_N , leading to a drop in X_N .

Intuitively therefore, we would expect that credit market equilibrium will be restored at higher levels of P_A and i_A and at the cost of greater contractions in both X_A and X_N . An initial expansion in X_N will have less left over after credit market conditions are accounted for. The only difference between the two cases is that whereas in the first case a redistribution of income in agriculture (by a higher P_A) eased somewhat credit conditions (through the contractions of X_N) in this case it worsens them (even with X_N falling).

V. Conflicting Claims to Output and the Credit Market

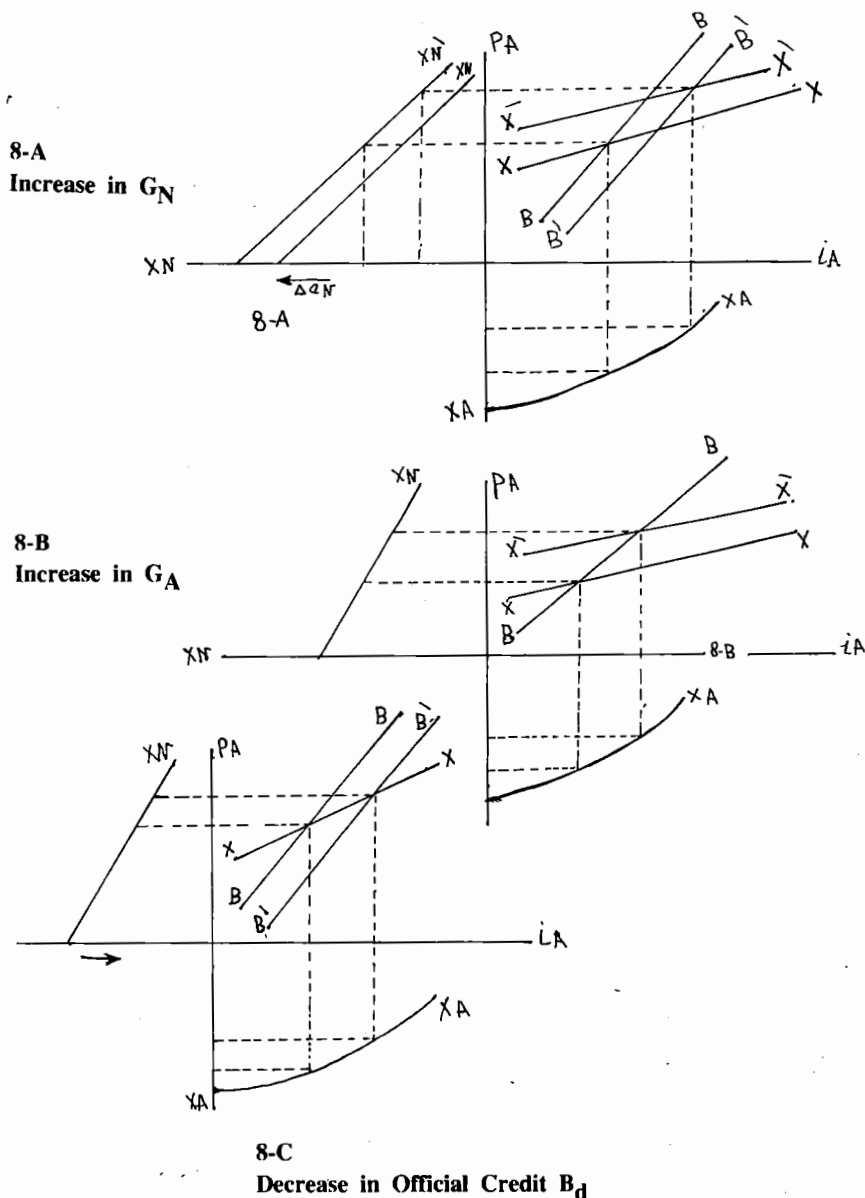
In the preceding section we have examined the effects of a redistribution of income to the agricultural sector in the presence of a credit market constraint. We saw that this redistribution imposed a contractionary bias to the whole system. A closely related issue is that of an exogenous push to change the existing distribution of income, i.e. the problem of the conflict in claims on output. In this section we propose to analyze this problem in the light of the credit market constraint imposed in this model.

Structuralist theories of inflation are based on the premise that "there exists a unique rate of inflation (or at least a finite number of rates) compatible with a given rate of [resource] use and a given structure of the economy". (Lopes, 8).⁽²⁴⁾ A given structure would include given fiscal and monetary parameters. It is then argued (Cardoso, 6) that given a passive monetary policy (see Olivera, 10, for this assumption) "the structuralist hypotheses are capable of generating disequilibria that can well lead to constantly rising prices without any built in mechanism to offset them".⁽²⁵⁾ The argument runs as follows : if the relative price that equilibrates the goods market is different from the one determined by the "social production relationships, the outcome is a structural disequilibrium which generates an inflationary process with a self-perpetuating tendency". (Cardoso, 6). Since we are not dealing with growth rates in this model but with a static system where levels are the relevant policy parameters, we can show that were it not for a passive monetary policy (which would translate here as increases in the amount of credit to match price jumps)

(24) My own translation.

(25) Cardoso (6).

Figure 8 outlines our three policy experiments. Basically they all reflect the conclusions in the first case except that P_A cannot be relied on anymore to ease credit conditions for the agricultural sector. Equilibrium in the credit market will thus depend in first instance on the interest rate which through its effect on X_A and hence P_A and X_N will achieve this equilibrium.



i.e. an increase in P_A will not — through the contraction in X_N — release enough credit to meet the increased demand of the rural sector ; excess demands in the credit market increases. The B-B curve slopes upward. Stability requires the goods market equilibrium curve to cut B-B from above as in Figure 7 on the following page.

The equations for the two excess demands :

$$X-X : P_A = \pi_1 i_A + \pi_2 P_N + \pi_3 G_A + \pi_4 G_N$$

$$\pi_1, \pi_3, \pi_4 > \pi_2 = 1$$

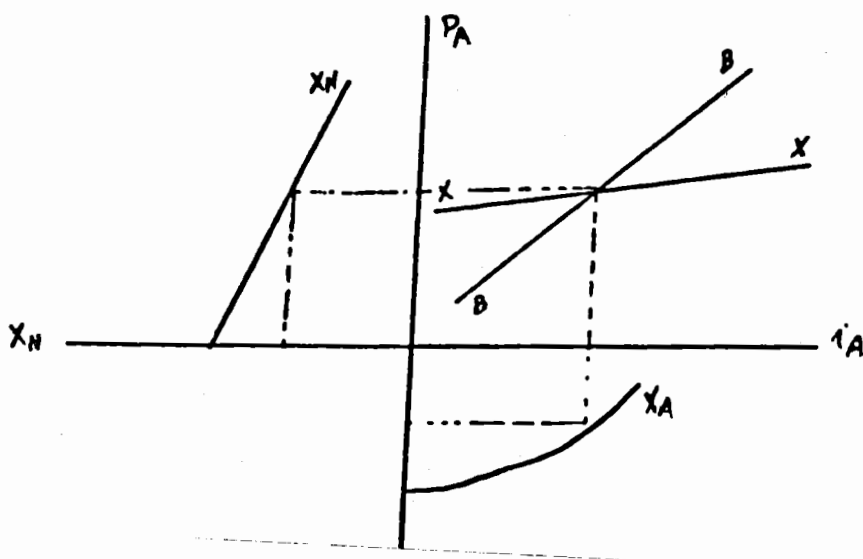


Figure 7

$$B-B : P_A = \delta_1 i_A + \delta_2 P_N + \delta_3 G_N + \delta_4 B_d$$

$$\delta_1, \delta_4 > \delta_3 < 0, \delta_2 > 0$$

But we can further qualify it. X_N decreases unambiguously and the more sensitive the credit market to movements in i_a (through the agricultural output response, the bond market response and the manufacturing output responses) the steeper the B-B curve and the likelier both P_A and i_a movements will be small. Focussing on curb credit, the more responsive it is to the interest rate the less the interest rate will have to go up to restore equilibrium and thus the smaller the needed increase in P_A to equate demand with a decreased supply in agriculture. At the limit if agricultural supply is not responsive to the interest rate (the X-X curve is flat)⁽²²⁾ a credit crunch will not affect equilibrium output in either sector. Admittedly this negates the original premise of the story ; we had introduced a link between the money market and the goods market through working capital needs — a credit crunch causes supply to decrease — but now turning around we assume fixed coefficient in agriculture (which is what a flat X-X curve implies) to cancel the linkage. Nevertheless, an interesting insight still emerges. If, as we have assumed throughout this paper, official credit is rigid and allocated in a way similar to the one assumed here, then production rigidities in the sector facing a curb market will alleviate the contractionary linkages between supply and the interest rate.

Summing up this first case, we see that along with structural rigidities — L.D.C's can face institutional rigidities that can compound the underdevelopment trap. With the introduction of a credit market the redistribution of income towards the agricultural sector gives the system an added contractionary bias. An increase in manufacturing output comes only at the expense of decreased agricultural production, and a monetary contraction cannot be relied on anymore to decrease prices — although it does induce a real contraction throughout the system.

We move next to the examination of our second case, where — as mentioned above — some of the characteristics of the system are different. In this case the contractionary effect of P_A on X_N is small,⁽²³⁾

(22) Note that for the model to be still valid, the X-X curve would (formally) need to have a slope an ϵ away from 0.

(23) The manufacturing sector relies for a somewhat larger share of its demand on agriculture or in other words, the balance of trade deficit in manufacturing is not very large.

A drop in bank credit (or an increase in reserve requirements which is equivalent) will shift the B-B curve to the right, i.e. to restore the credit market equilibrium either the interest rate goes up (increasing the flow of curb credit) or the price level goes up (with the same effect). Figure 6 details these movements. Lower official credit supply will push i_A up to restore credit market equilibrium. This increase in i_A will in turn (through X_A) increase P_A transmitting the contraction in X_A to the manufacturing sector. The overall stagflationary result is unambiguous.

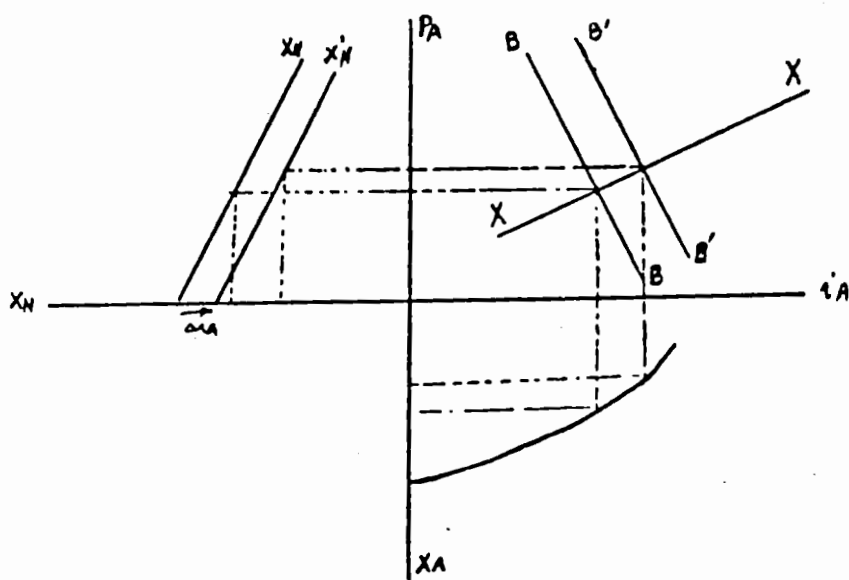


Figure 6

significant. Note though that the redistribution of income towards the agricultural sector resulted in an unambiguous drop in the interest rate contrary to the previous case where it increased. Is there a pattern ?

Yes, the redistribution of income towards the agricultural sector **will** result in this first case in a drop in the interest rate. It is only the feedback from the manufacturing sector (pushing the interest rate in the opposite direction in the case of G_N) that introduces these seemingly opposite movements. Finally let us examine the effect of a monetary contraction on the system. At this point the reference results we have are those of Taylor (14), Bruno (4) and van Wijnbergen (18) where a monetary contraction causes stagflation. How are these results qualified when we take into consideration the effects of income redistribution on the credit market ?

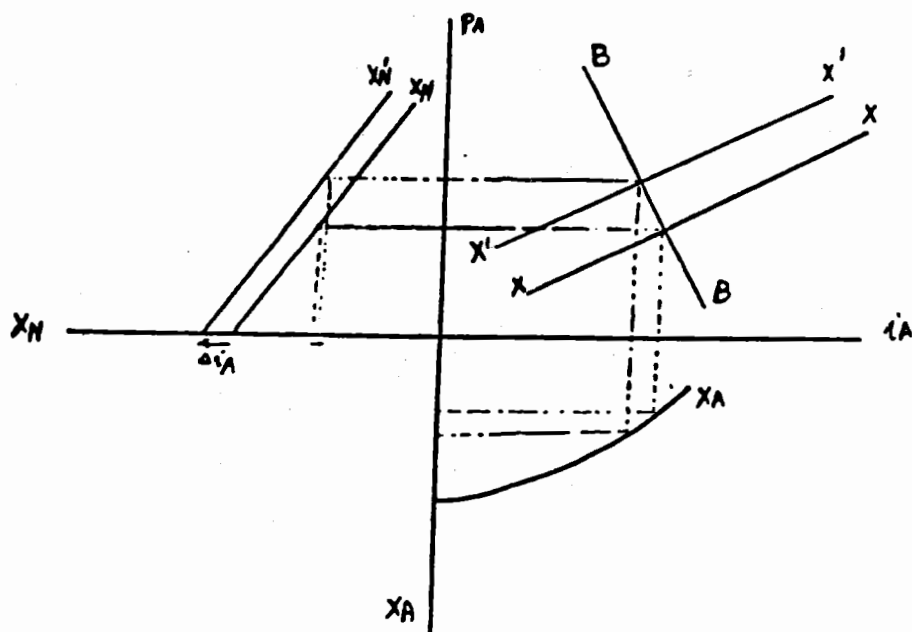


Figure 5

As for the second government expenditure in agriculture, G_A , the two sector setting with credit does not reverse the standard conclusion. Assume that exports of the agricultural good go through a marketing board and are thus purchased — with first priority — by the government. We saw in the no money case (Taylor, 13) that a drop in agricultural output (which is what this is equivalent to) leads to stagflation in the system. Would the introduction of a credit market be able to change these results? A priori it would be quite unlikely that it did, but nevertheless the introduction of an interest rate could under “favorable” conditions move toward dampening both the contraction in X_N and the inflation in P_A . From the previous exercise we saw that the redistribution of income between the agricultural and the manufacturing sector can — by affecting the equilibrium interest rate — reverse (to some extent) results assumed in the no-money case. Now an increase in G_A will affect the goods market equilibrium locus shifting it to the left; B-B remains unchanged. Under our assumption of a positive effect of an increase in P_A on rural credit supply the equilibrium interest rate declines. How much of a decline will depend on the steepness of the B-B curve, i.e., on how strong the interest rate effect on the demand for bonds is. Figure 5 illustrates this policy change. Note that the decline in the interest rate will shift the X_N curve to the left implying a positive demand effect from rural incomes (dependent on X_A 's increase). X_A in turn will increase because of lower interest inclusive real labor costs. How large can this effect be is not clear from the coefficients of the system but a priori the decrease in X_N should be dampened. Figure 5 assumes that the contraction in X_N is not reversed.⁽²¹⁾ We must not at this stage confuse the ability of X_A to increase (which in our short run of two or three quarters might be “reasonable”) and the effect of the existence of a decreasing interest rate in the rural credit market. From the savings-investment balance:

$$(1-\gamma_1) P_A X_A + (1-\gamma_2) X_N = P_A G_A + G_N$$

(with $P_N = 1$) an increase in $P_A X_A$ could be accompanied by a slight increase in X_N in the (unlikely) event that the drop in the interest rate is

(21) But we can see that it is dampened by the decrease in the equilibrium interest rate so that at least in theory, an initial drop in rural output could be prevented thru i_A from translating into stagflation throughout the system. In practice though, the effects of i_A will be too small to reverse the standard conclusion.

The necessary increase in the interest rate will cause agricultural output to fall with higher agricultural prices and reduced supply. The expansion in X_N has caused smaller "food" supplies throughout the system. The agricultural real wage is protected but translates into decreased agricultural employment, decreasing this total "wage good" income to rural residents. As for manufacturing, the increased government expenditures has the effect of "crowding out" consumption even though manufacturing output does not meet any factor constraints. It is obvious then that all expansionary efforts are dampened by an actual fall in X_A . The structuralist story that an expansion in manufacturing is possible although with large increases in agricultural prices has to be qualified (or may be reversed) when taking credit markets into consideration.

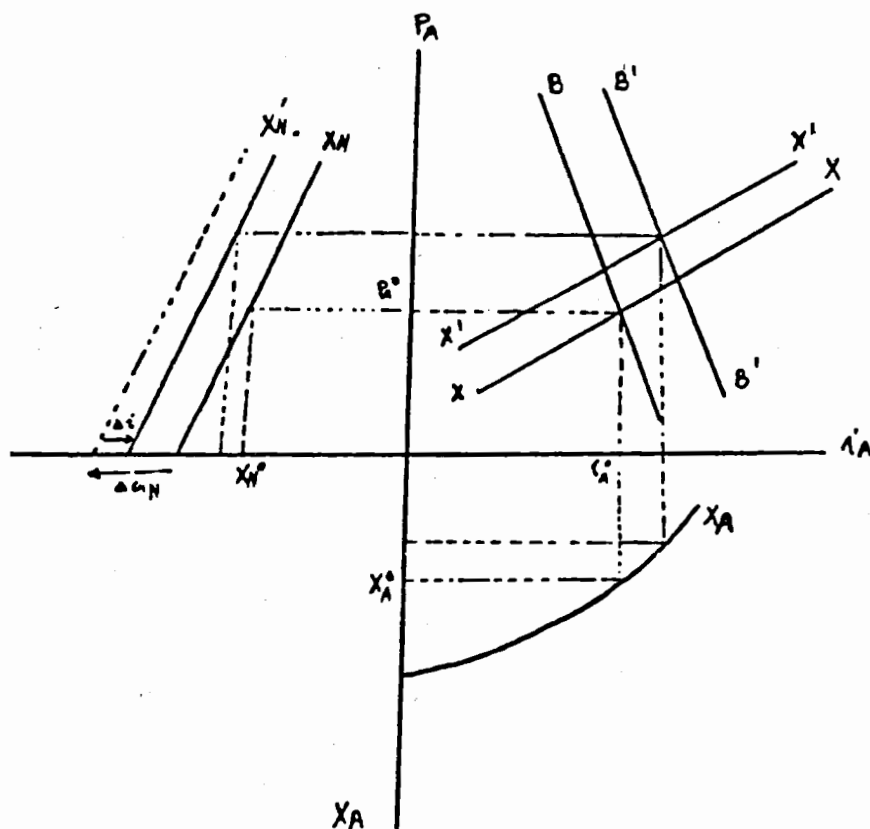


Figure 4

Increase in Government expenditures in manufacturing.

We can now perform some comparative statics exercises that will illustrate the importance on the response of rural credit demand to disturbances in the system. Now assume the central authority increases investment in the manufacturing sector, i.e. G_N goes up. This will increase output in the manufacturing sector decreasing thus credit supply for the agricultural sector and increasing (mildly because of low income elasticities) demand for the agricultural output. P_A will increase immediately because supply — with a fixed real wage — will not respond, but agricultural credit demand faces a reduced supply of working capital credit. The interest rate will start rising drawing larger supplies of curb credit. Simultaneously, P_A 's increase will, through the real income effect, decrease manufacturing output, thus releasing more credit for agriculture, under the assumptions in this first case. Incidentally we can see here how an instability **might** arise if P_A did not decrease X_N . Figure 4 illustrates this process. An increase in G_N will shift the X-X curve to the left because to restore equilibrium, either P_A has to increase to choke off consumption or i_A declines to decrease excess demand. G_N will shift the B-B curve to the right because an increase in X_N will reduce agricultural credit supply needing either an increase in i_A — more curb credit — or an increase in P_A — less X_N — to restore equilibrium. Now the equilibrium price level will unambiguously increase, i_A is ambiguous but can be explained. In X-X, G_N will shift P_A by $-a_5/a_1 = \pi_4$; in B-B it will shift it by $\delta_3 = -d_3/d_2$; now recall that the outcome of an increase in G_N in the no-money case, led (see footnote 25) to a set of conditions of the shift coefficients. Using these conditions we can establish⁽²⁰⁾ that the initial increase in P_A necessary to restore equilibrium in the goods market (agriculture) is smaller than that necessary to restore it in the credit market. Therefore the interest rate will have to rise to compensate for this discrepancy. Note also that production of the agricultural good does not respond to P_A because of a fixed real wage.

(20) We want to know if $(-a_5/a_1) \leq (-d_3/d_2)$ given that $(-a_5/a_1) < (-c_3/c_1)$ from the no-money case. Now

$$\frac{d}{d_1} = \frac{\lambda_c c_3}{(1 + \lambda_c c_1)}$$
 in the denominator. We are adding a positive number $(1/\lambda_c)$ to a negative giving this a smaller absolute number, i.e. confirming $(-a_5/a_1) < (-d_3/d_2)$. The B-B curve needs a larger increase in P_A than the X-X curve to restore equilibrium; ultimately i_A must rise.

Examination of the stability conditions (Appendix A) enables us to characterize our equilibrium points depending on the parameter values of the system. We find we can have three cases, one of which is hopelessly unstable. We will proceed to detail the mechanism of the model to understand the nature of each. In the first case all the symptoms of dualism in a semi-industrial country are apparent : the urban sector consumes a relatively larger share of both outputs, the balance of trade is in surplus for agriculture, and income effects of P_A on manufacturing consumption dominate. The manufacturing good is considered a luxury in consumption with a low budget share and a relatively high income elasticity. Moving to the goods' market equilibrium curve, the X-X schedule, it is positively sloped, i.e. an increase in P_A — decreasing excess demand — will need an increase in i_A which will increase excess demand through a drop in production of X_A . As for the credit market equilibrium, the B-B curve, an increase in P_A , which in this first case increases overall excess credit supply to the agricultural sector, needs a decrease in the interest rate, thus contracting the supply of credit, to restore equilibrium. The B-B curve is thus negatively sloped. The more sensitive the bond demand to the interest rate, the steeper the B-B curve. Figure 3. Sets the equilibrium configuration of the system, in the first quadrant. Note here that our stability analysis does not rule out an asymptotic (converging spiral) equilibrium. Quadrant 2 represents the manufacturing output as a function of the agricultural price (eq. 17'). The curve is parametrized by the equilibrium interest rate and government spending in manufacturing. Note the more contractionary P_A 's effect is on manufacturing output the flatter the curve. Finally in quadrant 4, X_A is a function of i_A . It will be steeper (with respect to the i_A axis) the higher the initial level of the interest rates.

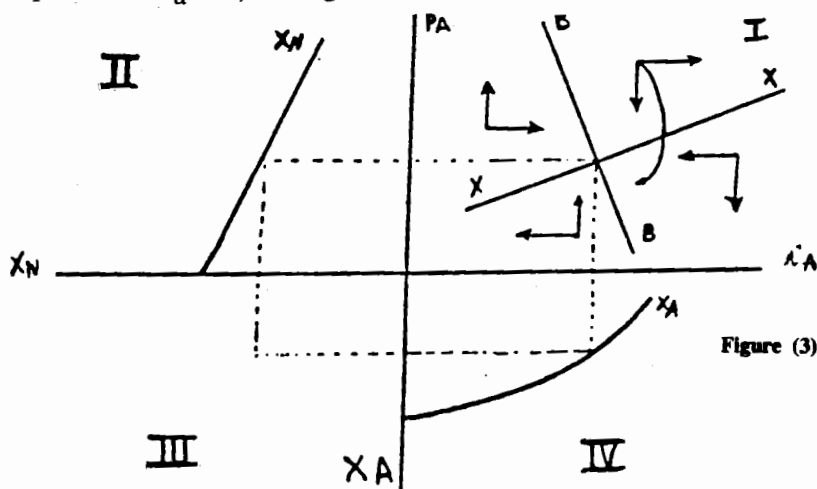


Figure (3)

Here an increase in G_N will be expansionary and an increase in $\dot{G}_A$ stafflationary. Figure 1 outlines the situation. The horizontal line P_A is the excess demand equation and the two curves X_N and X_A will determine the two production levels.

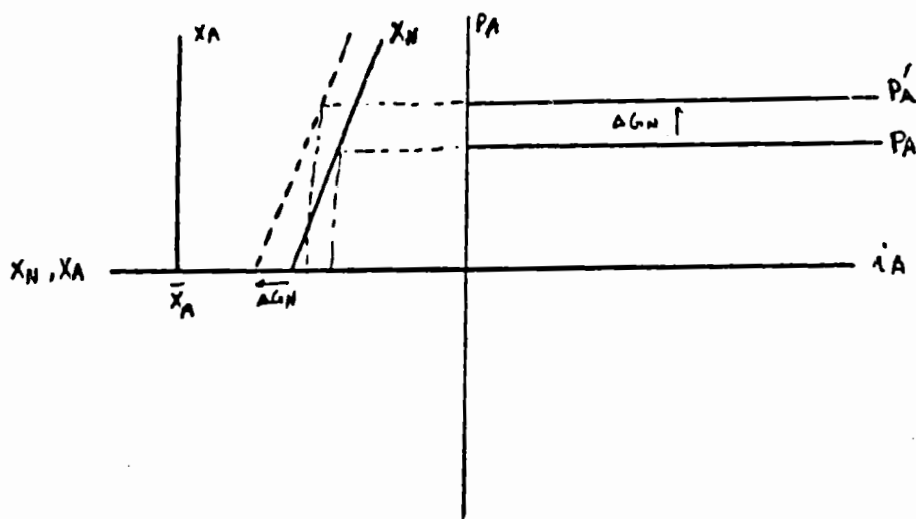


Figure 1

An increase in P_A due to an increase in G_N will shift the P_A line up and the X_N curve leftward. Sticking to our assumptions X_N will increase. The contractionary effect of P_A on X_N will not reverse the expansion caused by G_N .⁽¹⁹⁾ Now heuristically introduce an interest rate, the excess demand curve P_A will slope upward as our original story requires (see above) and the interest rate will also parametrize both the X_A and X_N curves with a negative coefficient (an increase in i_a decreases agricultural output and demand for manufacturing output). Assume for now that i_a increases for some reason ; this will shift both the X_A curve and the X_N curve to the right pointing thus to a contractionary bias, i.e. an increase in G_N could

(19) It is important that we note the relations between the coefficients here since we will need them later on. Solving for X_N in terms of G_N we have

$$X_N = (-c_1[a_5/a_1] + c_3) G_N$$

Therefore : $-c_1(a_5/a_1) + c_3 > 0$ or $a_5/a_1 > c_3/c_1$.

accompanied by increases in agricultural prices. Another "standard" result is that an exogenous drop in agricultural production will result in a (more or less sharp) drop in manufacturing output. These are standard results of a structuralist two sector story without money. As for introducing money the results are somewhat hazier. In a one sector setting where money is introduced (Taylor, 13 ; and van Wijnbergen, 18) and working capital needs are taken into account the emphasis is put on the behavior of investment and the curb credit market. The overall conclusion is that the less investment is responsive to output and profit rate increases the more likely monetary policy will go awry. Here we have adopted Bruno's (4) supply effect whereby interest increases will decrease the excess supply of the agricultural good. This goes counter to Taylor's assumption that no matter how sluggish the investment response is to the profit rate an increase in the interest rate will decrease excess demand. As for the two sector versions of these models, the existing literature is very scarce. Lara-Resende (7) deals fleetingly with monetarist stabilization policies in a two sector environment. His approach is from the (early and post-) Keynesian conflicting-claims-to-output point of view. And although he does deal with working capital complications he applies them only to his one sector version. We therefore have only the two sector no-money model to use as a standard, along with Taylor's review of the new macro-structuralist school.

Now it is easy to solve our model ignoring the monetary sector altogether. The excess demand function will be :⁽¹⁷⁾

$$P_A = \pi_2 P_N + \pi_3 G_A + \pi_4 G_N \quad \pi_3, \pi_4 > 0$$

with the two output equations

$$X_A = \bar{X}_A \quad 18$$

$$X_N = c_1 P_A - c_1 P_N + c_3 G_N \quad c_1 < 0, c_3 > 0$$

(17) With equilibrium in the manufacturing goods market instantaneous, the function will not depend on X_A for overall goods market equilibrium.

(18) Consistent with our fixed real wage assumption, agricultural output is fixed.

eliminating X'_N with (17') and rearranging,

$$\frac{ED}{CT_A} ED'_{Cr} = (z^{-1}x_j - \lambda_b b_1 + \lambda_c c_2) i'_A$$

$$+ \lambda_c W'_N (1 + \lambda_c C_1) P'_A + \lambda_c C_3 G'_N$$

$$- \lambda_c C_1 P'_N - \lambda_d B'_d$$

or

$$ED'_{Cr} = d_1 i'_A + d_2 P'_A + d_3 G'_N + d_4 P'_N \pm d_5 B'_d + d_6 W'_N \quad (21')$$

It is worth noting here that P_A 's effect on the credit market is ambiguous. On the one hand it increases excess demand through agricultural credit demand (because of our fixed real wage assumption) but on the other hand it decreases excess demand through the contractionary effect of P_A on X_N . Which of the two effects will ultimately dominate will depend on the importance of urban credit demand in the system, and the strength of P_A 's contractionary effect. We investigate both cases below.

This completes our derivation of the excess demand equations. For further reference we will list them again below :

$$ED'_{XA} = a_1 P'_A + a_2 i'_A + a_3 P'_N + a_4 G'_A + a_5 G'_N \quad (*)$$

$$ED'_{Cr} = d_1 i'_A + d_2 P'_A + d_3 G'_N + d_4 P'_N + d_5 B'_d + d_6 W'_N (**)$$

$$a_1 < 0, a_2 > 0, a_3 = -a_1, a_4 > 0, a_5 > 0,$$

$$d_1, d_5 < 0, d_2 \leq 0, d_3, d_4, d_6 > 0$$

IV. Model Solution and Comparative Statics.

I propose at this stage to analyze our model without the credit market altogether, so that we can then gradually introduce credit. In such a model the "standard" (structuralist) results are known (Taylor, 14) ; an expansion in the manufacturing sector will increase the output of both that sector and the agricultural sector's, this expansion in the system will be

rearranging terms,

$$\frac{ED}{X_A} ED' = (a + \phi_{c_2} \eta_A c_1) (P'_A - P'_N) + (\phi_{c_1} \eta_A x_1 + \phi_{c_2} \eta_A c_2 - x_1) i'_A + \phi_{g_1} G'_A + \phi_{c_2} \eta_A c_3 G'_N \quad (19)$$

or,

$$ED' = a_1 P'_A + a_2 i'_A + a_3 P'_N + \phi_{g_1} G'_A + \phi_{c_2} \eta_A c_3 G'_N$$

$$a_1 < 0 \quad a_3 = -a_1 \quad (19')$$

We have established that a_1 is negative i.e. an increase in P_A will decrease excess demand. As for an increase in i_A it is not clear ; the direct effect — through agricultural incomes and output — is to **increase excess demand** (Cavallo, 5) but the indirect effect — through manufacturing output — decreases it ; this last decrease will probably not reverse the initial effect. Finally we need to compute the excess demand in the credit market :

$$ED_{Cr} = Cr_A - B_A - B_d + Cr_N \quad (20)$$

substituting (2), (7) and $Cr_N = wL_N$ and taking log-derivatives we get :

$$\frac{ED}{Cr_A} ED'_{Cr} = Cr'_A - \lambda_b B'_A - \lambda_d B'_d + \lambda_c Cr'_N$$

$\lambda_b, \lambda_d, \lambda_c$ are the ratios of black market, official and manufacturing credit to rural credit. Substituting the log-derivatives of (2) and (7),⁽¹⁶⁾

$$\frac{ED}{Cr_A} ED' = (e^{-1} x_1 - \lambda_b b_1) i'_A + P'_A + W'_N \lambda_c + \lambda_c X'_N - \lambda_d B'_d \quad (21)$$

(16) $B_A = \beta(i_A, X_A) W_A$

$B'_A = [\beta_i + \beta_x x_i] W_A i'_A = b_1 i'_A$

where $\beta_i > 0$ interest elasticity of bond demand

and $\beta_x < 0$ income elasticity.

Now given the identical consumption function across the two sectors, the net effect of P_A , on the demand for agricultural goods will depend on the balance of trade between the two sectors. In a typical L.D.C. this balance of trade is in surplus for the agricultural sector and therefore it can be shown⁽¹⁵⁾ that the net effect is a decrease in the demand for agricultural goods, when P_A goes up, i.e., $\bar{a} < 0$. Now for the manufacturing sector's output note that we have assumed it to be demand determined and in instantaneous equilibrium. Substituting (10) and (14) into (11) and taking log-derivatives yields:

$$X'_N = \phi [\bar{c}(P'_A - P'_N) + \phi_{N_2} \eta_N x_i i'_A + \phi_{g_2} G'_N] \quad (17)$$

$$\Phi \equiv (1 - \phi_{N_1} \eta_N)^{-1} > 1$$

$$\bar{c} \equiv \eta_N [(\phi_{N_1} + \phi_{N_2}) d_N - \phi_{N_1}] < 0$$

$$X'_N = c_1 (P'_A - P'_N) + c_2 i'_A + c_3 G'_N ; c_1, c_2 < 0 ; c_3 > 0$$

Again because of the trade deficit in the manufacturing balance of trade the negative real income effect on manufacturing consumption will dominate ; the effect of P_A on X_N is thus negative (i.e. $\bar{c} < 0$). Finally note that the multiplier $1/(1 - \phi_{N_1} \eta_N)$ could be rather large if both ϕ_{N_1} (the share of urban consumption out of urban output) and η_N (the income elasticity of consumption of X_N) are large. Now substitute (17) into (16) rearrange and compute the excess demand for agricultural output as :

$$\frac{ED}{X_A} ED' = X'_A{}^D - X'_A$$

we get,

$$\begin{aligned} \frac{ED}{X_A} ED' &= \bar{a}(P'_A - P'_N) + \phi_{c_1} \eta_A x_i i'_A + \phi_{g_1} G'_A \\ &+ \phi_{c_2} \eta_A [c_1 (P'_A - P'_N) + c_2 i'_A + c_3 G'_N] - x_i i'_A \end{aligned}$$

(15) For a proof of this statement along with an intuitive explanation see the appendix.

$$X'_A = \ell L'_A + (1 - \ell) K'_A$$

$$X'_A - L'_A = \sigma(\bar{W}'_A - P'_A)$$

with
$$W'_A = \frac{i_A}{1+i_A} i'_A + W'_A$$

We will assume here that the real wage is held constant in terms of the agricultural good (farmers are paid a fixed amount of say, grains).

$$W'_A = P'_A$$

Both the agricultural price and the money wage are thus allowed to jump⁽¹⁴⁾ to clear the goods market and satisfy the subsistence level wage.

We will assume $K'_A = 0$. σ is the elasticity of substitution. With a little algebra we get

$$X'_A = x_i i'_A \quad (14)$$

$$x_i = \alpha \sigma \frac{i_A}{1+i_A} < 0$$

with $\alpha = (1-\ell^{-1})^{-1} < 0$, ℓ = the share of labor in production. Rearranging (12) and substituting (14),

$$X'_A{}^D = \bar{a}(P'_A - P'_N) + \phi_{c_1} \eta_A x_i i'_A + \phi_{c_2} \eta_A X'_N + \phi_{g_1} G'_A \quad (15)$$

$$\bar{a} \equiv \eta_A [\phi_{c_1} - d_A (\phi_{c_1} + \phi_{c_2})] < 0$$

(14) This assumption rids us of the problem of which interest rate (real or nominal) should be used to calculate working capital costs (see Aspe, 1, and Van Wijnbergen, 18). In this context the inflation rate is assumed constant in the short run, thus eliminating the need for the distinction (real vs. nominal) for working capital costs.

implication here becomes that the manufacturing sector public has a narrower choice of assets namely :

$$W_N = M_N$$

since there is no need for a curb credit market and there are no other assets offered by the central authority. Finally the material balance equation takes the form :

$$X_N = C_N^N + C_N^A + G_N \quad (11)$$

I will further assume that this equilibrium equation holds instantaneously ; output in the manufacturing sector being demand determined and having no working capital problems.

III. Solution of the Model and Stability

In this section we will compute the excess demand functions for both the agricultural sector's output and the credit market. Substituting (3) and (1) into (4) and taking log-derivatives (denoted by') we get the demand for agricultural goods :⁽¹³⁾

$$\begin{aligned} X'_A{}^D = & \phi_{c_1} \eta_A [P'_A + X'_A - d_A P'_A - d_N P'_N] \\ & + \phi_{c_2} \eta_A [P'_N + X'_N - d_A P'_A - d_N P'_N] + \phi_{g_1} G'_A \end{aligned} \quad (12)$$

where ϕ_{c_1} ϕ_{c_2} ϕ_{g_1} are the shares of agricultural consumption, manufacturing consumption and exogenous demand in agricultural output respectively ; η_A is the income elasticity for consumption of the agricultural good. Now if the usual neoclassical assumptions of profit maximization hold in production (1) can be derived as :

(13) Note that we are ignoring all substitution effects in (12). The two goods at hand are stylization of such wide groups of commodities that substitution effects can be ignored. Add to that they will typically be small in the short run.

2 — The Manufacturing Sector.

The manufacturing sector exhibits a fixed coefficient production function and with excess capacity :

$$L_N = bX_N \quad (8)$$

We will also assume here that any amount of labor is available at the fixed nominal wage of $w_N^{(12)}$. Manufacturing price is determined by a fixed markup (z) over variable costs :

$$P_N = w_b (1 + z) \quad (9)$$

Income and consumption follow the same pattern as in agriculture :

$$Y_N = P_N X_N$$

$$D_N = \gamma_2 Y_N$$

and
$$C_N^N = C_N(D_N, P_N, P_A)$$

$$C_A^N = C_{NA}(D_N, P_N, P_A) \quad (10)$$

are the consumption functions for manufacturing and agricultural goods respectively ; again they satisfy the budget equation :

$$P_N C_N^N + P_A C_A^N = D_N$$

We will further assume — to simplify the algebra — that both sets of consumption functions are identical, i.e., the budget shares of the two goods and the income elasticities are the same across the two sector. Separate consumption functions parameters would add little to our story. As was mentioned above, manufacturing credit demand ($Cr_N = wL_N$) is automatically satisfied by official credit supply. The

(12) The nominal wage will remain fixed for our short period, but presumably, it does adjust to last periods inflation rate. Period long contractual arrangements in the manufacturing sector seem a plausible assumption in this short run story.

that satisfy automatically the budget constraint :

$$P_A C_A^A + P_N C_N^A = D_A$$

Finally there is an exogenous expenditure term G_A , giving a material balance equation :

$$X_A = C_A^A + C_A^N + G_A \quad (4)$$

As for wealth and the asset market, it is assumed first that working capital credit is supplied from two sources : official credit ($B_d - Cr_N$) left over after manufacturing credit needs are satisfied, and black market credit (B_A) supplied by individuals in the rural sector. The interest payments accrue directly to individuals in the rural sector. The credit market equilibrium condition^(10,11) is thus :

$$Cr_A = B_A + B_d - Cr_N \quad (5)$$

B_A are bonds purchased (or loans made) by individuals in the rural sector, and obey a wealth equation as follows :

$$W_A = M_A + B_A \quad (6)$$

where M_A are nominal money balances, B_A nominal bond holdings. The two relevant demand equations (Tobin, 16) are :

$$\begin{aligned} M_A &= v(i_A, X_A) W_A, & v_1 < 0 & \quad v_2 > 0 \\ B_A &= \beta(i_A, X_A) W_A, & \beta_1 > 0 & \quad \beta_2 < 0 \end{aligned} \quad (7)$$

with $\beta = 1 - v$ and (see section I) $W_A = C$, i_A is the interest rate in the curb market.

(9) G_A is an exogenous government term. Admittedly in an L.D.C. this (and G_N) will typically be financed by money creation, but this flow of new money will not affect existing stocks and thus has no consequence for the "impact" effects analyzed below.

(10) It is easy to show that given the balance sheets of all the agents in the system this equilibrium in the bond market implies equilibrium in the money market also.

(11) We will assume that the initial interest rate charged by the official credit source (the commercial bank) is zero. Any other constant would do as well.

II. The Model

1. The Agricultural Sector.

Production of the agricultural good follows a standard production function with — I will assume — a very low elasticity of substitution between (fixed) capital and labor.

$$X_A = F(L_A, K_A) \quad (1)$$

Working capital (Cr_A) is needed to cover labor costs.⁽⁷⁾

$$Cr_A = wL_A^8 \quad (2)$$

Interest payments are redistributed to consumers (none accrue to the government) so that income is :

$$Y_A = P_A X_A$$

with expenditure a fixed share of income ;

$$D_A = \gamma_1 Y_A$$

Rurals consume both the agricultural and manufacturing goods according to the consumption functions,

$$C_A^A = C_A^A(D_A, P_A, P_N) \quad (3)$$

$$C_N^A = C_N^A(D_A, P_A, P_N)$$

(7) Note that working capital credit demands need not be confined to this period's prime costs. A slump in sales with the concurrent increase in inventories of unsold goods might raise this period's credit demand. Alternatively, in systems where the government is a large buyer of the output, a delay in payments might increase current working capital needs. This situation is not infrequent in Egypt for example, so that even without changes in the level of output, working capital credit needs might change.

(8) There is of course an implicit stock-flow conversion factor that for simplicity will be set to unit.

Table (1)
Balance Sheets for the Agents in the System

Central Bank		Commercial Bank	
G	R	R	M_N
	C	B_d	$D_f (= D_{fA} + D_{fN})$
Firms in Agriculture		Firms in Manufacturing	
D_{fA}	B_A	D_{fN}	B_N
d_{fA}	$B_d - B_N$		
Public in Agriculture		Public in Manufacturing	
M_A	W_A	M_N	W_N
B_A			

$$M_A + B_A = C$$

G = Net Credit to the Government

R = Bank reserves

C = Currency

B_d = Commercial Bank Lending

D_{fN}, D_{fA} = Firms' holdings of working capital from **official credit**

B_N = Official loans to manufacturing

d_{fA} = Currency held as working capital from **curb market credit**

economy, bank branches in rural areas are relatively few and far apart. Being mostly centered in urban areas they will be in closer contact with the manufacturing sector than with agriculture. The former will be composed of **relatively** fewer and better organized producing units. These will have a fairly easy access to credit compared to agriculture. We will therefore assume that the manufacturing sector is able to satisfy all its credit needs from the "official" banking system, and therefore will not have recourse to any curb market.⁽³⁾ Agriculture on the other hand being less organized, having less access to banks, and often lacking marketable collateral (Bottomley, 3) will receive only the credit left over after manufacturing sector's demand is fulfilled.⁽⁴⁾ It will thus need to resort to curb credit. The latter because of the small size of individual transactions and their very personalized nature (Bottomley, 3) will be supplied **only** by rural residents. It would be prohibitively risky for urban residents to lend in the relatively unknown (to them) environment of agriculture. Private financial wealth in the rural/agricultural sector can thus be held in the form of money and short term loans (bonds). The model concentrates on the short run and therefore we will ignore capital in the analysis.⁽⁵⁾ The banking sector — a central bank and a commercial bank — follows a fractional reserve system. The commercial bank is centered in the urban sector but has limited access to the rural sector where it provides "official" credit. The liabilities of the commercial bank (see Table 1) are thus money held by the public in the urban sector as demand deposits, and all **bank credit** to both rural and urban firms. As for the rural sector, the money held by the public and the **curb credit** held by firms is in the form of currency. Agricultural wealth is thus equal to currency in circulation.⁽⁶⁾ In the next section we incorporate this feature in a two sector macro story.

(3) Of course this stylization does not conform to all semi-industrialized economies. Korea with a fairly large urban curb market is a case in point. I owe this example to S. van Wijnbergen.

(4) We will assume throughout the paper that "official" credit supply is always larger than manufacturing demand, barring thus reverse flows from agriculture. The standard trade surplus in the balance of trade in agriculture is effected through flows of money.

(5) Just recall that it is capital that explains — in the background — the decreasing returns implicit in the agricultural production function.

(6) Nothing would change if we assumed the urban sector to hold currency along with demand deposits.

The purpose of this paper is to analyze the implication of the financial structure outlined above for credit policy options in a dual economy. We can see that we have introduced one more link — the credit link — between the two sectors of the economy. An increase in output in the manufacturing sector will contract official credit to agriculture, thus contracting output and raising agricultural prices. This redistribution of income could worsen the credit squeeze and lead ultimately to potentially unstable stagflationary tendencies in the system. The model we will be investigating here is a short run two sector model. And although we realize the importance of the foreign sector in both the asset composition of the economy and the supply of goods, we will retain at this stage a closed system. Introduction of a current account would only blur the results we want to outline and is left for a later stage. We will also leave out investment, assuming it hidden in exogenous government expenditure terms and thus not responsive to endogenous variables.⁽²⁾

Section I will set-up the basic structure of the credit market in the agricultural/rural sector. Section II will then outline the full macro-model. In Sections III and IV we will solve the system, and perform some comparative statics exercises. In a closer examination of the income distributional aspects of the model, Section V will investigate the consequences of a conflict in claims on output and its credit market implications. In Section VI we present some conclusions and directions for further research.

I. Credit in a Dual Model

The institutional setup of credit markets in semi-industrialized economies will typically be varied and difficult to pin down in any one framework. Nevertheless some general traits can be singled out as basic components of this framework. Agriculture is typically characterised by a large number of producers, due mostly to fragmented land tenure patterns. It is also not well integrated in the financial system of the

(2) In the light of the fact that investment in a number of L.D.C.'s is undertaken by government policy this does not seem for now an overly restrictive assumption. Note however that by assuming away investment we preclude the effect of "credit rationing" on it. This effect seems to be stressed as the main consequence of credit rationing by a number of authors (for a detailed story see Beleza, 2, see also van Wijnbergen, 18).

awry in some of the goals they set out to achieve (Reichman & Stillson, 11) by failing to recognize the specific characteristics of financial markets in L.D.C's. Credit may or may not affect spending but it does certainly affect supply and thus real income. One of the findings of this new macro-school is the link between the credit side and the supply side. Its conclusions are that "neglect of the direct credit-supply link via the financing of working capital will result in : 1) underestimates of inflation, 2) overestimation of real growth, 3) (and) overestimation of current account improvement" (van Wijnbergen, 18). But the story should not stop here. Dualism is by now a generally accepted feature of L.D.C's. It does not only affect the production sector but also consumption, savings behavior, labor and capital markets.⁽¹⁾ We will argue that the monetary sector exhibits the same dualistic patterns. In fact there is growing evidence (see Bottomley, 3, for a good review) that such dualism is well entrenched in the money market. In this context it becomes important to further characterize the institutional setup of the money market to incorporate its dualistic nature.

Because of non-synchronization between factor payments and sales receipts, production needs working capital. This is especially true in agriculture where there is a relatively longer lag (a planting season could average at least 3 months) between the start of the production process and the final product, and where participants in the process typically have very low resources (if any) to bridge the gap. The banking system in a typical L.D.C. is such the central authority usually sets both the **cost** and the **emphasize** of credit in the economy. Since banks (and the Central Bank) are urban institutions, the manufacturing/urban sector is the most likely to satisfy all its working capital needs from official credit. The agricultural sector on the other hand will get whatever is left over of credit after manufacturing. Now the remainder of that sector's credit needs will be satisfied on the curb credit market, in what can be stylized as short term bonds that are specific to the rural sector with funds supplied, **only** by rural residents. The institutional set up of the monetary authority will thus determine both the source and the destination of curb credit for working capital purposes. Therefore a link could appear between sectoral income distribution mechanisms and the credit market.

(1) Kelley, Williamson, and Cheetham explore all these features in one large model.

CREDIT MARKETS IN RURAL ECONOMIES : THE INVISIBLE HANDS

By :

YOUSSEF BOUTROS-GHALI

Introduction :

With the increasing awareness of economists of the special problems of semi-industrialized countries, a growing literature about the economics "of the tropics" (Taylor, 14, 15) is appearing. The main thrust of this literature comes from the early Latin-American structuralist school that postulates that inflation, balance of payments problems and stagnation are structural problems in L.D.C.'s. Following this current a growing portion of these economists (Van Wijnbergen, 17 ; Lara-Resende, 7 ; Aspe, 1 ; Bruno, 4 ; Cavallo, 5) has recognised that there is a fairly complex monetary sector in these countries, and investigates the special problems posed by working capital. To be sure, the topic of working capital is not new (Keynes) but it is formulated with a new twist (the introduction of curb-credit) more adapted to L.D.C.'s.

This new trend in macroeconomic analysis aims at breaking away from the "North-Atlantic approach" to macro problems. It is becoming increasingly clear that the standard IS/LM framework is not adapted to the institutional setup of L.D.C.'s and is ill suited to analyse or provide solutions to the problems of semi-industrialized economies unless qualified by the special institutional setups of these countries. The analysis so far concentrated on one sector models that take money — and especially curb money — into account. Wealth is held somewhere in the system and no importance is attached to where it is held or who holds it. Behavioral equations in the money market — for lack of anything more adapted to L.D.C.'s — follow the standard Tobin (17) type functions. And so far the theory performs reasonably well in explaining the failures of standard (I.M.F. type) stabilization policies. These policies seem to consistently go

- 7 — ENI Annual Reports 1970 - 1983.
- 8 — NATIONAL PETROLEUM COUNCIL ; US Energy Outlook, Washington DC ; 1971/1972.
- 9 — CHASE MANHATTAN BANK ; Capital Investments of the World Petroleum Industry ; 1963 - 1979.
- 10 — INTERNATIONAL MONETARY FUND ; International Financial Statistics ; 1984.
- 11 — DOMINIQUE MONITA, Centrales thermiques fonctionnant par les cellules de combustible.
- 12 — US DEPARTMENT OF STATE, BPA ; Saudi Arabia and US Security Policy, Sept., 25, 1981.
- 13 — PETROEUM PRESS SERVICE (PPS)
- 14 — BP MAGASINE.
- 15 — ALAM-AN-NAFT.
- 16 — OIL & GAS JOURNAL.
- 17 — SCOTT ARMSTRONG, Saudi AWACS just a beginning of a new strategy ; Washington Post 1/11/1981.

de pétrodollars, ces Etats surtout l'Arabie Séoudite peuvent se trouver obligées de précipiter à ouvrir les "robinets" de leurs puits pétroliers riches. Les prix tendront à la baisse au moment où les énergies de substitution, y compris le nouveau pétrole coûtent cher. Cette tendance peut porter atteinte à la nouvelle stratégie. Toutefois les Etats industriels peuvent, dans ces conditions, contrarier cette politique par une politique de protectionnisme visant à préserver le niveau de la demande d'énergie et les prix internes de celle-ci. Dans cette hypothèse les Etats exportateurs se trouveraient "sanctionnés" par la loi de développement inégal du capitalisme. Une crise d'une nature différente pourrait se développer ; il s'agit d'une crise dans les rapports entre les exportateurs et les fractions dominantes du système capitaliste.

Il s'ensuit qu'une crise d'énergie dans le court ou le long termes (horizon de 30 ans) est devenue très peu probable même si les prix pétroliers tendent à l'érosion. La stratégie énergétique du capital pétrolier tendent à l'érosion. La stratégie énergétique du capital pétrolier est donc en voie de réussir et les prévisions selon lesquelles une crise d'énergie prévue au début des années 90 ne sont pas bien fondées. L'arrêt probable de la guerre irako-iranienne et la course des deux pays pour produire et vendre vont accentuer l'abondance de l'offre pétrolière sur le marché mondial.

REFERENCES :

- 1 — A. CUBERTAFOND ; Pétrole, Vrai Dossier ; Presses de la Cité, Paris ; 1975.
- 2 — E. A. DEAYLER Jr. ; Future of the International Oil Market ; Group of Thirty ; Pub. Secretary ; New York, 1983.
- 3 — MARRUZO & PEZZOLI ; I Mutamenti In Atto Nell'Industria Petrolifera : ENI, Rome, Jan. 1982, 3 vols ; No. 1.
- 4 — GIACOMO LUCIANI ; Companie Petrolifere a Paesi arabi ; Translated to English and publishes by Croom Helm, London & Canberra.
- 5 — WAES ; Workshop of Alternative Energy Strategies ; Energy-Demand Integration to the year 2000 ; MIT Press, 1977.
- 6 — OPEC Paper ; Energy in Developing countries, Present and future ; Vol. 1 ; Oct. 1980.

La décision de prix du pétrole est laissée depuis 1974 à l'OPEP dont les Etats membres ne peuvent pas être unanimes sur son niveau. Par le biais de la capacité énorme de ses puits pétroliers, l'Arabie Séoudite a le dernier mot ! Elle est en mesure d'influencer la décision de l'OPEP pour que le prix soit finalement au niveau voulu par les Etats-Unis et le capital pétrolier dominant.

CONCLUSION :

Il est banal de dire que la crise appelée "crise d'énergie" éclatée depuis le début des années 70 n'est en fait qu'une crise du système capitaliste avec une prédominance énergétique. Cette crise s'inscrit dans les contradictions du capitalisme ; à savoir les contradictions entre le mode de développement des forces productives qui détermine en dernière instance la consommation d'énergie à l'échelle du système et le mode d'accumulation du capital dans le secteur d'énergie qui détermine l'offre d'énergie à long terme. Le système a cependant les moyens de rétablissement de l'équilibre de telle sorte que l'éclatement de ce genre des crises n'engendre pas l'abolissement du système. Nous avons vu comment le capital pétrolier dominant appuyé par les gouvernements des Etats capitalistes du centre a mis en œuvre d'une stratégie visant à rétablir l'équilibre énergétique à long terme. La stratégie a-t-elle réussi, de telle sorte qu'une "crise d'énergie" n'aura plus lieu ?

Nous avons prouvé que le capital pétrolier a marqué une grande réussite dans l'atténuation de l'accroissement de la demande énergétique et pétrolière. Les moyens les plus importants sont les prix élevés et l'amélioration technologique. La réussite marquée dans le développement de nouvelles énergies y compris le nouveau pétrole est relativement moins significative. Toute rupture dans l'approvisionnement pétrolier à court terme est devenue très peu probable à cause de la consolidation des liens d'alliance avec les Etats pétroliers du golfe et de la création d'énorme besoin des "pétrodollars" chez ces Etats pour financer les achats des biens de consommation et d'équipement de partout.

Il nous paraît, cependant, que les éléments de cette stratégie sont contradictoires. L'atténuation de l'accroissement de la demande d'énergie et de pétrole par le biais des prix élevés n'est pas compatible, surtout à long terme, avec la création d'énorme besoin en pétrodollars aux pays pétroliers du golfe ainsi qu'avec le développement du nouveau pétrole à coût croissant hors de la zone OPEP. Sous l'impulsion du besoin croissant

Après avoir présenté les éléments les plus importants de la nouvelle stratégie, on pense qu'il est absurde de croire que cette stratégie pourrait être menée sans pousser les prix pétroliers à un niveau inférieur au niveau des coûts des énergies de substitution ou moins que celui nécessaire à l'atténuation de la demande pétrolière. De même, il est absurde de croire que les Etats de l'OPEP ont miraculeusement pris leurs décisions du 23 décembre 1973 sans une "coordination" préalable avec les instances dominantes du système capitaliste : d'une part les décisions ont été prises à Téhéran, et d'autre part elles ne concernaient pas directement les prix, mais plutôt la rente prélevée par les Etats exportateurs, rente qui était ramenée à \$ 7 par baril. Le prix de brut pourrait être fixé à \$ 7 et quelques dizaines de cents pour couvrir les profits des compagnies. C'est par le jeu de la fiscalité que les compagnies ont ramené le prix à 11,651 dollars par baril du pétrole (arabian light 34 API) !

Depuis 1974, les Etats-Unis et le capital pétrolier essayent de maîtriser les prix. En monnaie courante les prix devraient monter mais sans qu'ils dépassent trop le niveau de prix de 1974 en dollar constant. Sans tenir compte les hausses des prix entraînées par le déclenchement de la guerre Irako-Iranienne, les prix sont passés de 11,651 le premier Janvier 1974 à 28 dollars le baril le 15 décembre 1985. En termes de dollars du premier Janvier 1974 le prix du 15 Décembre est de l'ordre de 11,50 dollars⁽¹⁾ le baril. La gestion des prix pétroliers n'est pas cependant simple car les intérêts sont souvent contradictoires.

Tous les partenaires n'ont aucun intérêt dans la baisse des prix pétroliers. Mais lorsqu'il s'agit du niveau à imposer au marché, les intérêts s'opposent. Les petits exportateurs ont intérêt de pousser les prix au plus haut niveau. L'Arabie Séoudite et les autres grands exportateurs ayant des réserves pétrolières importantes ont aussi intérêt dans la hausse de prix, mais ils n'ont pas intérêt à stimuler le développement des sources concurrentes d'énergie par de prix pétroliers trop élevés. L'Europe occidentale, à l'exception de la Grande Bretagne, et le Japon ne sont pas en faveur des prix de pétrole importé très élevé ; la rentabilisation des énergies de substitution peuvent être assurées par une politique de protectionnisme. Les Etats-Unis et les grandes compagnies ont intérêt de maintenir les prix réels au niveau de 1974.

(1) I.M.F ; IFS. 1984 et 1985.

MONDIALE. Cette intégration se fait par le biais de programmes d'équipement et d'industrialisation dépendante et par des institutions bancaires dans le réseau des banques américaines et occidentales.

C — Les alliances pétrolières, industrielles et financières ont été en fait menées dans un cadre plus général de "coopération technique, économique, culturelle et militaire signée entre Riyadh et Washington le 8 Juin 1974 visant au resserrement de liens spéciaux entre les deux pays.

D — Après la chute du Chah d'Iran en 1979 la stratégie américaine de la sécurité du Golfe basée sur les deux pôles Iran-Arabie Séoudite s'était écroulée. Une nouvelle stratégie fut établie. Cette nouvelle stratégie repose sur le regroupement des pays du Golfe et sur le renforcement de ceux-ci sous l'hégémonie directe des Etats-Unis. Il fallait donc réanimer l'idée de regroupement de ces Etats dans une organisation régionale et renforcer militairement de ces Etats. Dans le cadre de cette stratégie le Conseil de Coopération des Etats du Golfe (CCG) a été créé en 1981, les AWACS ont été amenés et les forces américaines d'intervention rapide ont été créées⁽¹⁾.

6 — Relèvement des prix du pétrole

En fait, le relèvement des prix était la première mesure prise par le capital pétrolier dominant dans le cadre de la nouvelle stratégie mise en œuvre depuis le début des années 70. Cependant, nous l'exposons consciemment comme le dernier élément de la stratégie du capital dominant. La raison tient au fait que nous voudrions à la fois présenter le relèvement des prix pétroliers et énergétiques comme élément de la nouvelle stratégie et suggérer au lecteur que les Etats-Unis et le capital pétrolier dominant sont les acteurs réels du relèvement des prix. L'abandon de l'initiative à l'OPEP depuis 1973/1974 n'est qu'une apparence trompeuse, préparée consciemment pour servir plusieurs objectifs.

(1) Voir surtout :

- a) Testimony by Alexander M. Haig Jr. Secretary of state before the Senate foreign Relation Committee open session as prepared for delivery, Oct. 1, 1981, Dep. of State p. 484.
- b) US department of State, Bureau of Public Affaires, Washington, DC ; Saudi Arabia and US security policy, Sep. 25, 1981.
- c) Scott Armstrong "Saoudi AWACS just beginning of a new strategy" DC ; The Washington Post 1/11/1981.

Mais la question qui se pose est la suivante : est-ce que cette tendance est conditionnée par la crise de récession au niveau du système capitaliste de telle sorte que la sortie du système de la crise entraînerait un accroissement considérable dans la demande sur le pétrole de l'OPEP ? Les dirigeants des compagnies pétrolières dominantes ne sont pas unanimes sur la réponse à cette question. Les politiques des compagnies pétrolières à l'égard des pays de l'OPEP et surtout des pays arabes du Golfe sont donc différentes :

— Une fraction du capital mondial croit que les réserves de la Mer du Nord, du Mexique, de l'Alaska, du Vénézuëla, et des pays de l'Afrique du Nord sont en voie d'épuisement. Au milieu des années 90, le système capitaliste aura recours à la zone du Golfe arabe. Il faut donc consolider les liens d'alliance avec ces pays. Shell, Mobil Oil, et CFP optent ce point de vue. Amoco et Chevron montrent un intérêt à l'alliance avec les pays non exportateurs actuellement.

— Une autre fraction soutient la thèse opposée ; à savoir qu'une pénurie pétrolière est peu probable. Elle s'intéresse essentiellement à la prospection et le développement des sources pétrolières hors de la zone OPEP et hors des Etats arabes en général. B.P., Gulf Oil et ELF appartiennent à ce courant.

5 — Consolidation des liens d'alliance avec les Etats du Golfe Arabe.

Découlant de l'hypothèse selon laquelle l'économie capitaliste mondiale aura recours aux réserves pétrolières gigantesques des pays du Golfe arabe, une fraction du capital pétrolier appuyée par le gouvernement américain forge toutes les formes d'alliance avec les Etats arabes du Golfe.

A — D'abord, et dans le cadre de la redistribution des industries polluantes et grandes consommatrices d'énergies les compagnies partisans à l'alliance participent aux projets pétro-chimiques et industriels en Arabie Séoudite et dans les autres pays arabes du Golfe. Ces compagnies profitent d'un accès à 500 b/j de brut contrepartie tout investissement d'un million de dollars.

B — L'alliance ne se limite pas aux secteurs pétroliers mais s'étend pour devenir un processus d'UNE COMPLÈTE INTÉGRATION ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE À L'ÉCONOMIE CAPITALISTE

Tableau No. 12

Evolution de la demande pétrolière au niveau du système capitaliste et production pétrolière de l'OPEP ainsi que celle des nouvelles zones exportatrices en 000,000 b/j entre 1960 et 1985

Années	Demande pétrolière du système capitaliste	Offre provenant de l'OPEP	%	Production des nouvelles zones
1960	17,6	7,9	45	
1965	24,8	13,2	53	
1970	37,6	22,1	59	
1973	45,9	30,6	67	1,250
1974	45,4	30,7	68	1,310
1975	41,5	27,2	66	1,710
1976	45,2	30,7	68	2,110
1977	46,7	31,4	67	2,910
1978	46,5	29,8	64	3,630
1979	48,6	30,8	63	4,535
1980	45,6	27,1	59	5,505
1981	45,7	22,6	51	5,995
1982	44,5	19,0	43	6,880
1983	43,3	17,0	39	7,210
1984	45,3	17,2	38	7,740
1985	46,3	16,3	35	7,970

* Comprennent essentiellement le Mexique la Mer du Nord et l'Egypte.

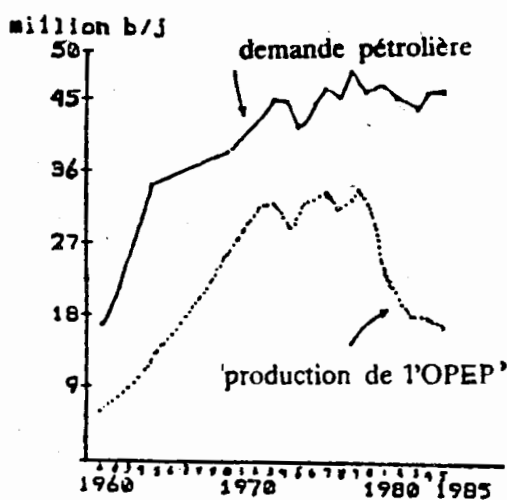


Tableau No. 11

Répartition des investissements et profits réalisés les différentes zone de la production pétrolière (année différentes)

	Investissements dans l'exploration			
	1962 - 1977		1980 - 1982	
	\$ milliards	%	\$ milliards	%
— Etats-Unis	13,355	57	39,656	69,4
— Canada, CEE, et autres pays dans l'Hem. Occid.	6,820	29		
— Moyen-Orient	0,820	3,5		
— Afrique	2,165	9,0	17,490	30,6
— Vénézuela	0,320	1,5		
Total	23,480	100,0	57,146	100,0
			Total	Etat-Unis Hors E.-U.
Profits de production d' Exxon, Mobil, et Chevron en 1984 (en milliards de \$)			8017	3461 4556
en %			100	43,75 56,25

Menant ces politiques, le capital pétrolier a réussi à transformer l'OPEP en producteur marginal de brut de telle sorte que celle-ci devient de plus en plus un fournisseur résiduel dans le marché pétrolier mondial. Le tableau et le graphique suivants illustrent nettement cette tendance.

Source : Chase Manhattan Bank, CIWPI ; 1963 - 1979.

Alam-An-Naft, op. cit. No. 26, Vol. 16, 1984, No. 30, Vol. 17, 1985.

“pétrodollar” constitue la source presque exclusive de financement des principaux Etats exportateurs, tandis que le pétrole constitue 51% de la structure de consommation énergétique des pays capitalistes industrialisés. Il n'est pas abusif de croire que les sources de financement pour les Etats exportateurs et les sources d'énergie pour les Etats industriels ont presque une importance égale.

Bien que l'effet de la concentration de la production et des réserves pétrolières dans la zone OPEP ait été contrarié par les nouvelles formes de domination économique et technologique exercées par le capital pétrolier et non pétrolier et non pétrolier mondial, ce dernier vise à transformer l'OPEP en exportateur marginal. Les moyens étaient multiples : l'atténuation de l'accroissement de la demande énergétique et surtout pétrolière et l'encouragement de la production énergétique et pétrolière hors de la zone OPEP. Nous avons déjà vu l'effet du premier moyen ainsi que celui de l'encouragement de la production énergétique non pétrolière.

En ce qui concerne la diversification pétrolière, le capital pétrolier mondial met, depuis longtemps, la majeure partie de ses investissements hors de zone OPEP bien que les profits tirés des opérations de production dans la zone OPEP constituent la part la plus importante de ses profits totaux réalisés de la production. Le tableau suivant montre ces faits.

duits dans les conditions économiques les plus favorables par rapport aux pétroles non arabes⁽¹⁾. La situation est encore pire quand il s'agit des coûts de production dans les nouveaux gisements découverts hors des pays arabes. Au moment où les coûts techniques de la production furent de 16,52 et de 13,49 dollars par baril aux Etats Unis et hors de ceux-ci, ces coûts n'ont pas atteint le seuil d'un dollar dans la zone arabe en 1982⁽²⁾.

Cette forte concentration dans les réserves pétrolières n'avait constitué aucun danger sous le régime de concessions, lorsque la structure du capital pétrolier dominant était verticalement intégrée. La situation a changé depuis que les Etats pétroliers deviennent possesseurs juridiques de brut. Les Etats consommateurs et les compagnies pétrolières occidentales doivent désormais, avoir recours aux Etats exportateurs pour s'approvisionner par de contrats de ventes directes et de ventes commerciales.

Tableau No. 10

Ventes du pétrole par les Etats exportateurs et compagnies dans les années 70 (en %)⁽³⁾

	1970	1973	1974	1976	1978	1979
— Ventes directes (contrats entre gouvernements)	—	5,0	6,7	13,1	15,9	16,5
— Ventes commerciales (spot market et contrats entre états et compagnies)	—	2,9	5,6	11,1	17,6	25,7
— Ventes totales des Etats exportateurs	1,0	7,9	12,3	24,2	33,5	42,2
— Ventes des compagnies	99,0	92,1	87,7	75,8	66,5	57,8

Malgré toutes ces évolutions, il ne faut pas croire que la production pétrolière des Etats exportateurs échappe à la domination des fractions dominantes du système capitaliste. Mettons à part la domination technologique, les Etats exportateurs demandent de dollars aussi bien que (ou même plus que) les Etats consommateurs demandent de pétrole. Le

(1) A l'exception du pétrole iranien qui se produit dans des conditions favorables.

(2) Alam-An-Naft, op. cit. No. 26, Vol. 16 ; 28 Jan. 1984.

(3) Marruzo & Pezzoli ; I Mutamenti nell'industria petrolifera Vol. i.

Les compagnies pétrolières ont acquis une position de domination sur les réserves, la production du combustible et sur la technologie de fabrication des centrales.

Les dernières années ont, cependant, vu une annulation de commandes des centrales. Le développement de l'industrie se ralentit sous l'impulsion de la faiblesse des prix de pétrole et de l'abondance de l'offre de celui-ci. Il est fort probable qu'une expansion économique dans les pays de l'OCDE entraînant un accroissement significatif dans la demande d'énergie se répercute sur le nucléaire, les moyens existent : les réserves et la technologie. Le tableau suivant montre l'évolution et les perspectives de l'énergie nucléaire.

Tableau No. 9

Evolution et perspectives de l'énergie nucléaire
(000,000 b/j équivalent-pétrole)

	1985	1990	2000
Estimation de Dhell	6,1	8,8	16,9
Estimation d'Exxon	—	9,1	16,5
Estimation d'OCDE	—	—	31,1
Estimation de WAES	7 - 10	—	25 - 27

4 — Diversification pétrolière et marginalisation de l'OPEP.

Malgré tout développement dans les énergies de remplacement les hydrocarbures demeurent jusqu'à la fin du siècle la source principale d'énergie. Selon le nouveau mode d'accroissement de la demande d'énergie, les réserves pétrolières prouvées doivent couvrir la consommation pétrolière au niveau du système au moins pour 30 ans. Cela ne résout pas, en soi, le problème de la sécurité d'approvisionnement énergétique à l'échelle du système capitaliste car les réserves ainsi que la capacité de production pétrolière ne sont pas réparties d'une manière équilibrée. Les pays arabes dans leur ensemble détiennent plus de 50% des réserves mondiales. Seuls les pays arabes du Golfe possèdent plus de 40% de toutes les réserves mondiales. Les puits séoudiens ont actuellement une capacité de production dépassant 25% de la demande pétrolière de tout le système capitaliste en 1985. Les pétroles arabes sont par ailleurs pro-

ment ne sont pas cependant brillantes au moins jusqu'à la fin du siècle. L'abondance de l'offre du pétrole, l'affaiblissement des prix, les problèmes technologiques et écologiques auxquels se heurtent le développement de pétrole de synthèse constituent des obstacles dans le court et le moyen termes.

c) **Energie Nucléaire** : L'énergie nucléaire comprend deux phases. Il y a d'une part la production et la transformation du combustible et d'autre part la construction des centrales nucléaires. Le capital pétrolier dominant à une présence efficace dans la production et la transformation de combustible. une des raisons importantes tient au fait que 25% environ des réserves mondiales d'uranium se trouvent en Amérique du Nord et souvent dans les provinces pétrolières (par exemple le Texas). Hors des Etats-Unis, de réserves importantes se situent au Canada, en Australie, en Afrique du Sud, au Nigère, au Gabon, au Guiana, et aux Philippines.

Les grandes firmes pétrolières détiennent actuellement 55% des réserves mondiales d'uranium et produisent 40% de la production américaine de combustible nucléaire⁽²⁾. Il y a au moins 17 compagnies pétrolières ayant des intérêts dans la production d'uranium naturel (U3 O8) : enrichissement d'uranium naturel, fabrication de combustible, et le traitement du combustible irradié. Ces compagnies sont : Exxon⁽¹⁾, Shell, Atlantic Rechfield, Gulf Oil, Cities Services, Consolidation Oil & Gas, El Paso, Getty Oil, Ker Mc Gee, Phillips Petroleum, Standard Oil of Ohio, Eni (Agip), Pioneer Natural Co., Ashland Oil, New Continental Oil, et Timer Oil.

Quant à la deuxième phase de l'industrie, à savoir la construction des centrales nucléaires, on remarque que les pétroliers qui y sont engagés sont très peu nombreux ; apparemment à cause de problèmes techniques de choix de filières (eau légère, haute température, ou surgénérateurs). Parmi les firmes pétrolières qui s'étaient intéressées au développement de procédés techniques et à la construction des centrales surtout à partir de 1970/1971, il y a Phillips Petroleum, Gulf Oil Co., et Shell.

Entre 1974 et 1980 Gulf Oil Co. a réalisé une perte d'un demi milliard de dollars de ses activités nucléaires aux Etats-Unis. Elle a fait des projets de 189 millions de dollars par sa filiale "Canadian Nuclear".

(1) Exxon produit 8% de toute la production d'oxide d'uranium aux Etats-Unis.

(2) OPEC papers Vol. 1, No. 2, Oct. 1980, Energy in developing countries and future. WAES, Workshop of Alternative Energy Strategies ; Energy supply demande Integration to the year 2000 ; MIT press, 1977.

Dix ans après le commencement de ces programmes un seul projet a commercialement produit. C'est uniquement l'usine de liquification de charbon de Sasol, en Afrique du Sud. Aucune autre unité de production existe réellement ailleurs ! Les problèmes sont divers et compliqués. D'abord, ils sont d'une nature technologique surtout dans les domaines de la transportation, du procès technique de la transformation, d'écologie. Tous ces problèmes se reflètent sur les coûts de la production. En 1983, l'AIE a estimé que la liquification du charbon ne pourrait être compétitive au pétrole conventionnel que après l'an 2000. Elle attribue l'échec des projets de liquification et de gazéification du charbon à la baisse des prix pétroliers dans les dernières années. L'AIE estime le coût de production de 60 à 100 dollars par baril contre 27 dollars par baril du pétrole conventionné⁽¹⁾.

b) Sables asphaltiques et Schistes Bitumineux : Jusqu'au milieu des années 70, seul le groupe "Great Canadian Oil" possède, depuis 1976 une petite usine située à Fort Mc Murray d'une capacité de 45000 b/j de brut de synthèse qui se vendait à 3,25 le baril avec une perte très élevée jusqu'en 1974, date où les nouveaux prix d'énergie couvrent les coûts, et la production est devenue rentable. Depuis 1976/1977 on entend beaucoup de projets expérimentaux dans ce domaine : projet de "Syncrude" avec une participation d'Atlantic Richfield (30%), Imperial Oil (30%). Cetes Service (filiale Exxon) (30%), et Gulf Oil Corporation. L'investissement total projeté est de l'ordre de 2000 millions de dollars et la capacité de la production doit être 125000 b/j de pétrole de synthèse à partir de sables asphaltiques d'Atabasca à Alberta au Canada.

Au milieu des années 70, Amoco, Texaco, Shell, Chevron, Petrofina, Union Oil, Home Oil, B.P., et Burmah Oil avaient déclaré des projets d'extraction de pétrole de synthèse. Mais tous les projets déclarés ne produisent actuellement que de quantités marginales.

Exxon a déclaré récemment un projet à Colorado aux Etats-Unis. La compagnie a consacré 3500 millions de dollars pour construire une usine d'extraction de 50,000 b/J de pétrole de synthèse à partir de Schistes. Un autre projet a été déclaré en Australie où un investissement de quelques centaines de millions de dollars ont été mobilisés pour créer une capacité de production de 20,000 b/j. On estime qu'une unité de production d'une capacité de 200,000 b/j du pétrole de synthèse exige un investissement de l'ordre de plusieurs milliards de dollars. Les perspectives de développe-

Tableau No. 8

Réserves de charbon détenues par les firmes pétrolières et production de celles-ci en 1980 (000,000 tonnes⁽¹⁾)

Compagnies pétrolières	Réserves	Production
Exxon	10500	11,4
Gulf	1617	9,7
Mobil	4135	—
Amoco	267	—
Occidental	3800	20,0
Shell	2512	6,0
B.P.	1300	17,0
Conoco	—	44,9
Cfp & Elf	—	2,2
Total	24131	111,2
Réserves mondiales	492500	—
Production mondiale	—	2800,0

• Exxon a déclaré en 1976 qu'elle développe une nouvelle méthode de gazéification.

• Shell développait depuis 1976 un procédé de gazéification du charbon à haute pression. En cette même année, la Shell a entrepris la construction en Allemagne fédérale d'une installation expérimentale de \$ 10 millions.

• Gulf Oil Corporation avait en 1976 un projet pilote à fort Lewis, Washington (Solvent refined coal) pour produire un fuel liquide à basse teneur en soufre à partir d'un charbon à haute teneur en soufre.

• Plusieurs autres compagnies américaines et européennes avaient commencé en 1975 de programmes ambitieux de développement de procédé technique de liquéfaction et de gazéification de charbon. Parmi ces compagnies nous citons : Sohio (filiale de B.P.) Conoco, Standard oil of Indiana, El Paso, Mobil Oil.

1) Source : Companies's Reports, and Energia ed Idrocarburi (Ente Nazionale Idrocarburi, Rome, 1981), tableau 131c.

3 — La diversification d'énergie non-pétrolière.

Dix ans bien avant les dernières hausses des prix pétroliers c'est-à-dire depuis 1963 et surtout aux Etats-Unis les grandes compagnies pétrolières ont commencé à étendre leurs activités aux autres sources d'énergie. Les motivations étaient très simples. L'industrie pétrolière est une industrie épuisable, la maximation de profit, source d'accumulation, ainsi que la reproduction perpétuelle justifient donc la diversification énergétique. Toutefois les perspectives n'étaient pas brillantes car les conditions de la réussite étaient absentes. Les prix pétroliers n'étaient pas suffisamment élevés pour rentabiliser ces sources. Depuis 1973, le capital pétrolier et industriel dominant se force de créer les conditions de développement des sources alternatives d'énergie. Nous allons évaluer les derniers efforts du capital dominant dans ce domaine.

a) **Le charbon** : Le charbon est la source d'énergie la plus proche substituable au pétrole. Ayant commencé bien avant les années 60, la pénétration du charbon par le capital pétrolier a été accélérée depuis le début des années 70. Ce n'était pas cependant la production du charbon comme combustible solide qui intéressait les grandes firmes pétrolières. Ces dernières se sont orientées vers la mise au point de procédés techniques permettant de transformer le charbon en gaz et en pétrole. Plusieurs firmes pétrolières s'étaient lancées dans de projets de gazéification de charbon mettant des investissements importants. Sept firmes pétrolières détiennent en 1980 24 milliards de tonnes représentant 5% de réserves mondiales de charbon. Exxon seul, détient 10,5 milliards de tonnes soit l'équivalent de 2,1% des réserves mondiales. Le tableau suivant montre la production réalisée et les réserves charbonnières détenues par les firmes pétrolières. Quant à la production de charbon effectuée par ces firmes, il est à noter que huit firmes pétrolières ont produit 111.2 millions de tonnes en 1980, soit 4% de la production mondiale et 14% de la production américaine.

Source du tableau No. 7 :

- 1 — E. A. Deayler Jr. : Future of the International Oil Market ; Group of Therty, Pub. Secretary. New-York 1983, p. 14.
- 2 — Alam An-Naft, No. 51 ; 20/7/1985.
- 3 — OPEC papers volume I, No. 2, Oct., 1980, Energy in developing countries and Future.

Tableau No. 6

La baisse dans la consommation d'énergie et de pétrole nécessaire pour produire une unité de PNB en 1978 et 1981 dans les principaux pays capitalistes (en %)

Pays	Energie	Pétrole
Canada	— 3	— 12
Etats-Unis	— 9	— 26
Japon	— 14	— 26
France	— 2	— 15
Allemagne	— 7	— 28
Italie	— 4	— 8
G. Bretagne	— 4	— 21
L'OCDE	— 8	— 24

Source : Alam An-Naft, 18/12/1982, p. 7.

Tableau No. 7

Evolution de la consommation énergétique et pétrolière depuis 1973 jusqu'en 1985 et prévisions de la demande jusqu'à l'an 2000 dans le monde (pays socialistes exclus).

	million b/j)				
	1973	1980	1985	1990	2000
Pétrole	46	49	47,3	53	54
Gaz naturel	—	18	19,6	23	26
Charbon	—	20	21,6	22	25,6
Hydroélectricité	—	7	7,4	8	20
Energie nucléaire	—	3	6,1	11	15
Energie de synthèse	—	—	—	3	7
Autres	—	—	—	2	4
Total		97	102	122	151,6

Source du tableau voir la page suivante.

B — Le progrès technique : Le progrès technique et l'amélioration technologique incitent la structure industrielle à produire de biens moins consommateurs d'énergie et surtout d'énergie liquide et gazeuse. On est loin d'assister à une révolution technologique aboutissant au changement radical et soudain dans la consommation d'énergie. Cependant, sous l'impulsion des hausses des prix d'énergie ainsi que des lois et de réglementation concernant la conservation de l'énergie, l'amélioration technologique s'affirme dans tous les secteurs économiques. A titre d'exemple les moyens de transport (surtout avions et voitures) fabriqués en 1983 consomment entre 30 et 40% de fuel et de carburant moins que les moyens de transport ayant la même performance fabriqués il y a dix ans. Les appareils ménagers ont profité des mêmes avantages technologiques. Les centrales thermiques qui brûlent de "Cellules de combustibles" au lieu de fuel conventionnel vont consommer beaucoup moins d'énergie que les centrales classiques⁽¹⁾.

C — Les débarrassements des industries grandes consommatrices d'énergie. Si le relèvement considérable des prix pétroliers ainsi que l'amélioration technologique ont pour effet de réduire le volume absolu de la demande, le déplacement des industries grandes consommatrices d'énergie aux pays pétroliers aboutit à la réduction de la demande énergétique des pays industrialisés. Pour des raisons multiples, le capital pétrolier et industriel a changé la politique de localisation des industries polluantes, grandes consommatrices d'énergie, ou les industries caractérisées par une haute intensité de travail ... etc.

Dans le cadre de la politique de consolidation des alliances avec les Etats pétroliers, le capital pétrolier dominant a permis à ces Etats de créer une capacité de raffinage et de pétrochimie très importante. Cette capacité, dans la plupart de cas est destinée à l'exportation. Le capital pétrolier dominant est souvent participant dans ces projets. Il domine la technologie ainsi que la commercialisation des produits. Il se débarrasse partiellement des financements de ces projets coûteux.

Il semble que le plan du capital pétrolier dominant en matière de changement du mode de consommation d'énergie et notamment de pétrole commence à donner des résultats positifs. Les deux tableaux suivants prouvent cette conclusion.

(1) Dominique Monita : La centrale thermique fonctionnant aux "cellules de combustibles". Alam-An-Naft, No. 30, 23 Fév. 1985.

Il faut d'abord préserver les ressources connues jusqu'au moment où les nouvelles ressources pétrolières et énergétiques deviennent disponibles pour satisfaire la demande. La réduction de l'accroissement de la demande du pétrole et de l'énergie est un instrument primordial pour faire réussir toute la stratégie. La réduction de l'accroissement de la demande est un processus entraîné par plusieurs moyens dont les plus importants sont : le prix, le progrès technique, et le déplacement des industries grandes consommatrices d'énergie vers les Etats pétroliers.

A — Les Prix : Dans une économie de marché le prix est un instrument privilégié d'équilibre entre l'offre et la demande. Les matières énergétiques et notamment le pétrole sont des marchandises de la première nécessité pour le développement des forces productives dans le système capitaliste et notamment dans les pays industrialisés.

A un bas niveau de prix, la demande-prix est donc très peu élastique. Pour que l'instrument de prix soit efficace, il faut donc que le relèvement des prix soit très important. Nous allons revenir aux prix pétroliers plus loin. Nous nous limitons ici à la simple constatation que depuis la fin de 1973 les prix courants n'ont pas cessé de s'accroître. Le tableau suivant montre l'évolution des prix pétroliers depuis 1973. Nous ne pouvons pas mettre les chiffres de la demande pétrolière et énergétique en comparaison avec les chiffres des prix car les liens ne peuvent pas être attribués à un seul facteur (la corrélation est multiple).

Tableau No. 5

Evolution des prix pétroliers depuis le début de 1974

(\$/b pour "arabian light" 34 API)

Années	1974 Jan.	1974 Dec.	1975	1976	1977	1978	1979 Juin	1979 Juil.	1979 Dec.
Prix \$/b	11,65	11,26	12,38	11,5	12,7	12,7	14,5	18,0	24,0
Années	1980	1981 Dec.	1982 Oct.	1983 Sep.	1983 Jan.	1984 Juil.	1985 Jan.	1985 Jan.	1985 Juil.
Prix \$/b	32,9	34,4	32,9	34,0	29,0	29,0	29,0	28,0	

Sources : BP Petroleum Magazine, et Alam-An-naft No. 49, 6/71985.

Besoins énergétiques (avec une croissance de 2% par an)	1830	1900	2105	2325
Importation (—)	—305	—285	0	
Exportation (+)				+155

Les administrations Ford, Carter, et Reagan continuent les efforts visant à l'exécution de cette stratégie mais avec beaucoup moins d'enthousiasme par rapport à l'administration Nixon. Il en résulte que les Etats-Unis n'ont pas dû atteindre leurs objectifs énergétiques. Le tableau suivant montre les importations pétrolières depuis que le projet "Indépendance" fut établi.

Tableau No. 4

Evolution des importations pétrolières aux Etats-Unis
depuis 1974

	1974	1976	1978	1980	1982	1983	1984	1985*
Importations (000,000 bj)	6,1	7,3	8,4	6,9	5,3	5,1	5,2	5,3
Importations (000,000 TEP)	305	365	420	335	263	255	260	265

2 — Atténuation de l'accroissement de la demande énergétique et pétrolière.

Selon les conditions prévalant dans les années 60, l'industrie pétrolière aurait dû découvrir de nouveaux gisements donnant lieu à une production de 60 milliards de tonnes de pétrole au cours de la période allant de 1970 à l'an 2000. Cette quantité énorme doit être trouvée dans les zones ayant de probabilités de découverte très faibles c'est-à-dire dans des zones produisant à coût croissant. Les conditions de développement des sources de substitution sont pratiquement absentes car les prix et les législations ne permettent pas ce développement. Le changement de ces conditions exige au moins trois décennies.

Source : Alam-An-Naft, 1975 - 1985

*Estimé.

Tableau No. 2 : Importations pétrolières prévues (en 1970) aux Etats-Unis entre 1975 et l'an 2000.

	1975	1980	1985	2000
Importations pétrolières (million TEP)	365	530	740	1235
% de la consommation pétrolière	20,6	26,2	29,8	29,8

L'administration Nixon a tracé une stratégie énergétique bien élaborée et différente par rapport aux stratégies précédentes. Cette stratégie est fondée sur les principes généraux suivants :

— l'imposition de certaines mesures strictes pour atténuer l'accroissement de la demande énergétique et pétrolière ;

— la permission aux compagnies pétrolières de répondre positivement aux revendications des Etats pétroliers concernant le relèvement des prix.

— l'encouragement des firmes pétrolières et non pétrolières de développer les sources énergétiques de substitution.

— la libéralisation des importations pétrolières pendant la phase de transition c'est-à-dire entre 1972/1973 et 1980 où les Etats-Unis prévoient la réalisation de leur "indépendance" ; le tableau suivant montre la balance énergétique prévue (en 1973) par les fondateurs de la nouvelle stratégie.

Tableau No. 3 : Projet d'"indépendance" en chiffres (en million de TEP)

	1973	1975	1980	1985
Pétrole	545	565	700	765
Schistes Bitumineux	—	—	25	75
Gaz naturel	560	565	660	750
Charbon	345	395	550	605
Hydroélectricité	70	70	75	80
Nucléaire	5	20	65	155
Géothermie	—	—	30	50
Total	1525	1615	2105	2480

Source : National Petroleum Council ; US Energy Outlook ; Washington DC, 1971, 1972, Vol. 1, Tab. 2 & 3.

Source : Oil & Gas Journal, reproduit par A. Cubertafond, Pétrole ; Vrai dossier, Paris, Presses de la cité, 1975, p. 118.

Nous allons voir dans les pages suivantes comment le capital pétrolier dominant a mené cette stratégie, et à quelle extension il a réussi à sortir de l'impasse énergétique à long terme ; mais avant tout il convient de jeter une certaine lumière sur la stratégie énergétique des Etats-Unis.

1 — La stratégie énergétique des Etats-Unis.

En fait, les fractions dominantes du système capitaliste, représentées par les Etats-Unis en tant que leader et organisateur sont susceptibles avant les autres fractions, de prendre conscience du problème puisqu'elles sont les plus touchées dans leur hégémonie et dans leur domination. Mais de par leur domination, elles sont les plus capables d'imposer leurs solutions à toutes les autres fractions. Il en découle que la stratégie des Etats-Unis en matière énergétique détermine celle de toutes les autres fractions du système y compris celle du capital pétrolier dominant dont le rôle sera l'exécution de cette stratégie.

Le problème énergétique des Etats-Unis avait deux dimensions. D'abord il y a le déficit effectif entre l'offre et la demande énergétique qui est couvert par le recours à l'importation du pétrole. Ensuite, il y a le déficit qui était anticipé et qui pourrait s'imposer au début de la décennie 1990. La deuxième dimension n'est en fait qu'une extension du déficit réel commencé et accentué de plus en plus depuis 1948.

Tableau No. 1 : Evolution des importations pétrolières aux Etats-Unis depuis 1950 jusqu'en 1973. en million TEP.

	1950	1955	1960	1965	1970	1973
Importation en million (TEP)	42,4	62,4	91	123	171	306
En % de consommation pétrolière	14	15,7	20,7	24,3	24,3	34

Le problème de l'accroissement des importations pétrolières inquiétait en fait toutes les administrations américaines successives. Mais toutes les solutions étaient inefficaces de telle sorte que les prévisions faites au début de l'arrivée de Nixon à la Maison Blanche étaient très sombres comme le montre le tableau suivant :

LA STRATEGIE DU CAPITAL PETROLIER DOMINANT DEPUIS LE DÉBUT DES ANNÉES 70

Par

Dr. Mokhtar A. Khattab

*Président du Département d'Economie
Université Islamique d'Imam Mohammad Ibn Saud
Gassim Arabie Séoudite
Février 1987*

Il n'est pas inutile de rappeler que le capital pétrolier dominant fait partie du capital mondial dominant, c'est-à-dire du système capitaliste avec toutes ses fractions (groupes industriels et financiers, et Etats capitalistes hiérarchisés). La nouvelle stratégie pétrolière doit prendre en considération les intérêts de toutes les fractions. Par cette stratégie le capital pétrolier doit garantir la réalisation des taux de profits et de croissance les plus élevés. Cette stratégie doit assurer les approvisionnements pétroliers et énergétiques au système capitaliste à court et à long termes dans les conditions favorables à sa croissance permanente. La nouvelle stratégie menée par le capital mondial sous l'auspice du gouvernement américain vise aux objectifs suivants :

1 — L'atténuation de l'accroissement de la demande pétrolière et énergétique en introduisant des modifications structurelles au niveau du système.

2 — Le développement des sources énergétiques de substitution et la diversification de celles-ci afin de réaliser l'indépendance énergétique et pétrolière des Etats-Unis et de tout le système.

3 — La diversification pétrolière et la marginalisation de l'OPEP.

4 — Le franchissement de la phase transitoire avec toute sécurité par le biais de la consolidation des alliances avec les Etats du Golfe.

5 — Le relèvement des prix du pétrole pour créer les conditions favorables pour la mise en œuvre de cette stratégie. Mais la stratégie du capital pétrolier ne doit pas être en contradiction avec la stratégie énergétique des Etats-Unis.

CONCLUSION

We attempted to explore in this research the significance, elements and main characteristics of the Islamic criminal legal system. We also explained the important distinction between Islamic criminal law and Islamic criminal jurisprudence. It has been proved in these developments that Islamic criminal legal system is not only of a religious character, it has also the character of a genuine legal system, due to the fact that it involves all the elements of a legal system.

Regarding the main question in this study dealing with islamic fundamentalism and the criminal law, it has been proved that mere reapplication of criminal law in Islamic State cannot be considered as a fundamentalism, because evaluation of the Islamic criminal legal system could not be done on the basis of a comparison between it and Western legal system ; its evaluation must be done, regarding its own objective values and scope. It has also been proved, that application of Islamic legal system does not mean necessarily its application exactly in the same manner as it was applied in the early era of Islam, many improvements, methods of evolution and modernization can be introduced to the Islamic criminal legal system.

Explanation of the basic principles of Islamic criminal legal system is intended to prove that this system can be put on equal footing with modern legal systems, notwithstanding differences regarding methods and philosophy.

offender. Or, the Islamic legislator specifies, in a penal code, offences of Tazir and penalties for each of them. We consider the second method as preferential from a point of view of criminal policy, it constitutes a way of modernizing Islamic legislation and Islamic jurisprudence, it avoids divergencies of opinion between judges which is very harmful to society, and emphasizes equality between individuals before justice. The reason for recognizing Tazir penalties by the Islamic legal system is that acts which are punished by Houdouds, Quissas or Diya are very delimited, they are specified in a way to protect permanent and unchanging interests of the Islamic society. Social evolution gives place to acts which do not infringe fundamental social interests, but infringe changing interests, which are the product of evolution, and then of less importance as compared with other interests. Such offences are to be punished with penalties of Tazir.

The judge is entrusted with a large discretion in the field of Tazir's penalties. The penalty can be decreed between a maximum and a minimum, it can be aggravated, mitigated and suspended under one or more conditions. Main scope of Tazirs' penalties is «special prevention», in the meaning of treating the offender according to pedagogical methods in the perspective of gaining him back as a good citizen.

Synthesis of systems of penalties in Islamic criminal legal system : As above explained, Islamic criminal legal system doesn't recognize a unique system of penalties, it recognizes four different systems. Parallel to this classification of penalties, there is a correspondent classification of offences. Criterion of the classification of offences is that there are offences which harm or endanger every society, notwithstanding its circumstances, its stage of evolution, offences which infringe an essential element of the Islamic civilization. Other offences on the other hand, harm or endanger a certain form of social or economical organization, which is temporary and changing. To the first category of offences, penalties of Houdoud, Quissas and Diya are prescribed. To the second category of offences, penalties of Tazir are enforced.

This classification is corresponding to that suggested, later, by the prominent Italian scholar and judge "Raphael Garofolo", between "Natural offences" and "offences relating to positive law".

Penalty of «Quissas» is subject to forgiveness of the victim or his successors. Such forgiveness extinguishes the «Quissas», but does exonerate the offender from a penalty of «Tazir», in order to satisfy public interests.

As a general rule, it is the right of the victim or his successor to execute the penalty of «Quissas»; but he exercises this right under the control of public authorities, who can refuse this exercise if it is probable, that he would not execute it in a right way, and accordingly to right conditions ; in this case public authorities are to replace him. We think, as a way for evolution of Islamic jurisprudence and legislation, that if modern Islamic legislator prescribes a general rule deciding that only public authorities are entitled to execute all penalties of "Quissas", this rule would not be anyhow in contradiction to any principle of Islamic law.

System of Diya : Diya is a compensation, it is a financial penalty : It consists in obliging the offender (or his legal deputy) to pay a certain sum of money or to deliver a certain thing of financial value to the victim or his successor. The Diya has a mixed character, it participates to qualification of fine, as a penalty, and of reparation of damage, as a civil sanction. The amount of the Diya is fixed according to certain rules in order to hurt financially the offender and to satisfy interests of the victim.

Field of Diya is unintentional offences against life and bodily integrity. Diya has another field : when the offence is intentional, but «Quissas» is excluded, because of the forgiveness of the victim, or because it has been revealed impossible due to its danger to the life of the offender, then, Diya is to replace it. If the judge is of the opinion that Diya is not a sufficient substitute for the Quissas, a penalty of Tazir can be added so that Diya and Tazir together would, form a social point of view, be an equivalent to Quissas.

System of Tazir : Tazir literally means "Correction". Penalty of Tazir means — in Islamic legal system — penalty prescribed for acts harmful or dangerous to the society, which had not been penalized by the Coran or the Sonna, under the form of a Haad, a Quissas or a Diya.

Essential feature of the Tazir penalty is that it is not prescribed by one of the three precedent main sources of Islamic legal system. It can be specified in one of the following ways : Either, the judge is endowed the power of specifying offences which are to be punished by a Tazir penalty, he is empowered also to specify the penalty to be pronounced against the

which the judge is not endowed with any power of discretion. Furthermore, the president of the State has no right of forgiveness towards this penalty. Therefore, if the offence to which the Haad is prescribed has been proved, the judge must pronounce the Haad, provided that he does not state any cause of exemption from responsibility, or from penalty.

The Houdoud are prescribed by the Islamic legislator to the most dangerous offences, which are considered jeopardizing bases and integral elements of the Islamic State and the Islamic society. These offences are the following : Adultery, diffamation (Slander), theft, brigandage (highway robbery), rebellion against legitimate authorities, alcoholism and apostasy.

These offences are considered by the Islamic legislator as very dangerous for the Islamic society, they are comparable, to the modern "offences against the security of the State". Hence, the legislator is interested for their punishment in all cases of their perpetration. The purpose of the Houdoud's penalty is principally "general prevention", or "general deterrence".

In order to control their application, the legislator prescribes certain strict ways of proof to be admitted in the field of these offences. For instance, penalty of adultery is not to be applied, unless four eyewitnesses state that they have seen the act of the offence, or the offender himself acknowledges the perpetration of the act. Furthermore, the judge cannot pronounce the penalty of Haad, if there is a doubt concerning any of the elements of the offence. "The penalty is nullified in case of doubt". This principle is based on the following words of the Prophet : «Avoid condemning the Muslim to Houdoud whenever you can, and when you can find a way out for the Muslim, then release him for it. If the Imam (detainer of the public authority) errs, it is better that he errs in favour of innocence, than in favour of guilt».

Though penalties of Houdoud cannot in any way be abolished or modified, definition of Houdouds' offences and specification of their integral elements is a jurisprudential work, which has been done in the early times of Islam, this work can be revised in modern Islamic jurisprudence.

System of Quissas : Quissas, as above mentioned, is Islamic retaliation. It consists in imposing to offender the same evil he gave to this victim. Field of «Quissas» is intentional offences against life and bodily integrity.

Responsibility and Animus : Scholars have always been unanimous that a certain culpable will "animus" is necessary for the construction of the offence. "MEN SEA" is, hence, a moral element of the offence, according to Islamic criminal legal system. The consequence of this principle is the rule deciding that "Where there is no culpability, there is no responsibility". The principle and its consequence have been recognized later in the modern jurisprudence.

The basis of this principle is the saying of the Prophet in which he stated : "Acts are according to the animus, and everybody will receive according to what he intended by his act". This saying means that acts are evaluated and interpreted, whether positively or negatively, according to the "Will" which accompanies them.

In criminal respect, it is intended that a material act is not to be considered as an offence, if it is not accompanied by a will of which the act is the expression.

According to the strength of the criminal character of the will, Islamic criminal legal system distinguishes clearly between intentional and non-intentional responsibility. This distinction is a consequence of the principle conceived later by modern jurisprudence, "Principle of the Individualization of Responsibility".

System of penalty in Islamic Law : It is an important and characteristic feature of the Islamic criminal legal system, that it does not know a sole system of penalty. It knows four systems, which could be specified as follows :

First : "System of Houdoud" which means penalties specified by the Coran or the Sonna for the most dangerous offences.

Secondly : "System of Quissas". which means Islamic "retaliation".

Thirdly : "System of Diya", which means "Compensation".

Fourthly : "System of Tazir", which means "Correction".

We shall explain, in the following paragraphs, what is meant by each of these systems.

System of "Houdoud" : The "Haad" (singular of Houdoud) is a penalty prefixed by the Coran or the Sonna for a specified offence, and to

territory. No privilege is accepted in favour of foreign diplomats functioning in the Islamic territory.

Material element of the Offence : Scholars have early announced the principle, which has been accepted later in modern legal systems, that a material element is absolutely necessary for the legal structure of the offence. According to this principle : "No offence, no penalty without material acts". The prophet stated that, "God does not punish people for what they think, but for what they do or say". He stated also that, "Whoever decides to commit an offence or prepares its commission, but does not perpetrate it, is not punished".

This principle was justified in the same way as in modern jurisprudence : Punishing for thoughts, decisions not executed or for mere sentiments, will infringe individual liberties and gives place for a system of spying, which is contrary to basic principles of Islam.

Theory of penal responsibility in Islamic criminal legal system :

Scholars are unanimous that penal responsibility is based on two requirements : Understanding (discernment) and liberty.

Regarding understanding, the Prophet stated that : "Responsibility takes no place for three categories of persons : Infant till his puberty, the sleeping till his awakening and the insance of mind till his recovery".

Regarding liberty, the prophet stated that "There is no responsibility in case of error, forgetfulness and constraint (compulsion)".

Caues of irresponsibility recognised by Islamic jurisprudence according to these sayings are : infancy, insanity of mind and constraint. But these causes were not mentioned limitatively. In any case which is proved that understanding or liberty does not exist, a ground for exoneration of responsibility is to be admitted.

As a consequence of these bases for criminal responsibility, a person can only be answerable for his acts.

Personality of the responsibility : A fundamental principle is recognized by Islamic legal system ; that is the personality of responsibility. Nobody is answerable for an offence committed by another person.

This principle is based on two verses of the Coran : "Nor can a bears of burdens bear anothers' burden" : "Whoever works evil, be requited accordingly".

person who announces the unlawful character of the act. This verse then means that no penalty is to be applied, if the unlawful character of the act was not known before its perpetration.

Application of the rules of Islamic Criminal Law regarding the place : Islamic legal law follows, in this respect, "the principle of universality", in the meaning that rules of Islamic law are to be applied in all places and to all persons.

Scholars recognized afterwards that this principle is more theoretical than practical. Hence, they proposed a distinction between offences perpetrated in the territory under sovereignty of the Islamic State and Offences committed outside this territory.

Regarding the first category of offences, Islamic law is to be applied, whether the offender is a moslem or a non-moslem, they are also to be applied in the case that the offender is not subject to the Islamic State, but is residing in its territory. Islamic law recognizes in this respect the "principle of Territoriality of the Criminal Rule".

Regarding offences committed outside the Islamic territory, Islamic Law is to be applied if perpetrator is a subject of the Islamic State, whether moslem or non-moslem.

But if the offender of such an offence is not a subject of the Islamic State, though residing in its territory, and returned to it after committing his offence, Islamic law is not to be applied to his offence. Islamic legal system is following in this respect the "principle of personality of the criminal rule".

Application of rules of Islamic law regarding persons. An essential principle of Islamic system is the equality between all persons, no discrimination is allowed, according to religion, race or social situation. This principle is recognised in the Coran in these words : "We have created you from male and female and have made you nations and tribes so that you may get acquainted, the noblest of you before God is the most pious". The Prophet stated that "There is no superiority for an Arab on a non Arab". This saying means equality between nationals and aliens.

As a consequence of the principle of equality, Islamic legal system does not recognize any privilege, any immunity in favour of the president of the Islamic State. A fortiori, no privilege is recognized in favour of presidents of foreign states, when they come as visitors, to the Islamic

Specifying the above mentioned five interests is a mere doctrinal endeavour, it has no obligatory character, then it can be revised by modern Islamic jurisprudence. Same statement is to be argued concerning the proposed graduation of these interests.

Definition of the offence : Scholars suggested the following definition of the offence : "offence is an act forbidden by God and penalized by a Haad, Quissas or a Tazir". In order to understand this definition, we must specify what is intended by the words : Haad, Quissas and Tazir. These words are referring to three systems of penalties preconised by the Islamic legal system. The "Haad" is a penalty specified and prefixed by the Coran or the Sonna, in a way that the judge is not endowed of any possibility of discretion. Quissas is the Islamic retaliation. Tazir, which means literally "Correction", is a penalty left to the discretion of the judge.

Sources of penalization : Sources of the Islamic legal system, in all its branches, are as above mentioned Coran, Sonna, Consensus and Analogy.

Regarding the criminal system, scholars are unanimous that the first three sources can be recognised as basis for penalization. On the other hand, analogy can never be considered as source for penalizing offences of "Houdod" and "Quissas".

Regarding offences of Tazir, two methods are conceived, both are allowed by the basic principles of Islamic legal system. Either the judge specifies acts subject to be penalized, using an Analogy between them and acts penalized by the Coran or the Sonna. According to this method, a judge is endowed with possibility of Analogy. The other method is that the legislative authority takes the monopoly of nominating in a certain list acts or commissions which must be considered as offences of Tazir. This list will constitute a real penal code.

The first method has been recognised in the early times of Islam. In recent times, as conditions of life become more complex, diversity of opinions between judges might be of social harm, we consider the second method as more acceptable, when Islamic legal system is to be applied.

Application of rules of Islamic criminal law in the time : Islamic criminal law follows in this respect, the principle of "non retroactivity of the penal text". Scholars consider as basis for this principle the following verse of the Coran "Nor shall we be punishing until we send them a messenger". The word messenger means, besides its direct significance, a

In this respect, the Prophet said : "You worship the same God, you have the same father. The Arab is not more worthy than non-Arab, and the red is not more deserving than the black, except in his devotion to God". Islam, as a civilization and legal system, has justly been qualified to be "pioneer to the protection of human rights".

Fifthly : Islam is very interested in the scientific progress, and as it has been above mentioned, he encourages learning and teaching, discovering and pioneering. A necessary consequence of this feature regarding the evolution of Islamic criminal legal system is that all new scientific and technological methods, concerning investigation of offences, identification of offenders and penological treatment of condemned, must be recognized by islamic criminal legal system.

Part II

BASIC PRINCIPLES OF THE ISLAMIC CRIMINAL LEGAL SYSTEM

Scope of the following developments is to present very briefly the most important principles of Islamic criminal system, as this may be necessary to explore the features and attributes of this legal system.

These developments would also indicate the proper ways to evaluate this system.

Reason of penalization in the sight of Islamic jurisprudence : It is recognized by all moslem scholars that islamic law does not penalize a certain act arbitrarily. The legal reason, in their prevailing opinion for penalization is to save a certain interest of a social value. Scholars argued that there are five categories of interests, which the legislator protects : Religion, life and bodily integrity, soul, filiation and property.

Scholars concluded that these interests are not of equal social value. Hence, if an act considered as as offence, owing to its infringement on certain interest, save at the same time another interest of a higher social value, it would be, therefore, justified. This graduation of interests protected by the criminal legal system was the origin of the theory of justification, known later in Western jurisprudence.

The code of penal procedure includes all rules decreed by modern codes concerning investigation and trial. Some reservations are to be made concerning the law of proof.

The code of penal execution will accept all forward looking concepts preconceived by modern penology, concerning execution of liberty depriving penalties. Nothing in these concepts is in contradiction with any Islamic tenet.

Secondly : Though important offences have been denominated in the Coran or the Sonna, and their penalties prefixed, in a way that neither the list of these offences, nor the penalty of each of them can be changed, the elements of each offence are not prescribed in these two main sources of the Islamic legal system. Moslem scholars in early times, tried to specify these elements. As we are not bound by their determination, modern moslem scholars and contemporary Islamic legislators are entitled to revise such findings.

Thirdly : It has been decided that execution of the penalty of Quissas (retaliation) is the right of the victim or his successor. He exercises his right under control of the public authority. It was also decided that if there are reasons to fear that the victim would not be able to execute it in the proper way, or he may misuse this right in order to satisfy a desire of revenge, public authority is to replace him in executing this penalty. We think that it is possible to conceive a rule deciding that only the public authority would be entitled to execute this penalty. Right of individual, in this respect is to be denied. Nothing in the main principles of Islamic legal criminal legal system condemns such a rule.

Fourthly : Since Islam is deeply interested in the conservation of human dignity and in the respect of human rights, all rules of investigation, trial and penal execution are to be reviewed in order to assume the respect of these rights in their modern significance and as expressed by the Universal Declaration of human rights issued by General Assembly of the United Nations in 1948.

It is sufficient to prove the interest of Islam to human dignity and rights to quote the following verses from Coran : "Surely we have granted dignity to the sons of Adam". Regarding the right to equality it is said : "We have created you from male and female, and have made you nations and tribes that you may get acquainted. The noblest of you before God is the most pious".

the Islamic era. It is meant in this part of the question that if Islamic criminal law is modernised, its application would not be considered as a fundamentalism. In this respect, another question must be answered : Can the Islamic criminal legal system be subject to evolution and modernization ?

We must distinguish between two kinds of rules and concepts : Rules decreed by Coran, Sunna and Consensus are unchangeables ; they are supposed, from an Islamic point of view, to be valid for all times and places. Rules and concepts conceived by scholars on the basis of Analogy and other related reasoning sources are subject to evolution, they are changing according to time and place. Taking into consideration that rules decreed by the three above mentioned main sources of Islamic legal system (Coran, Sunna and Consensus) are few and concerning matters which are unchanging because they are related to what is essential in every society, we arrive to the conclusion that most of the rules of Islamic criminal system may be subject to evolution. Considering furthermore, the scientific feature of Islam (as civilization and legal system) and its recommendation to his adherents to adopt a scientific approach, we can conclude that all new legal ideas theories and rules recommended by the logic, justified by social interests and not contradicting an Islamic tenet, are to be recognized by the Islamic criminal legal system.

We can specify the following methods, rules and concepts which can be introduced to the Islamic criminal legal system in a way of evolution and modernization.

First : All rules involved by the Islamic criminal legal system are to be codified. There may be three codes containing these rules : a penal code, a code of penal procedure and a code of penal execution.

The penal code must contain rules decreed by the Coran, the Sunna and the consensus. These rules are relating to three kinds of offences, which are enumerated by the main sources of Islamic legal system and whose penalties are also specified by these sources. These offences are those punished by Houdoud, Quissas (retaliation) and Diya (Compensation). The penal code includes other offences, which the interest of the society may recommend the penalization, the Islamic legislator in the society is empowered to specify these offences according to social interests.

Is it based on the religious character of the Islamic legal system. As it was mentioned above, Islamic legal system has not only a religious feature, it is also classified as a genuine legal system, due to its logical basis, its moral and social values and its scope consisting in the protection of social interests. In this respect, Islamic legal system may be compared with other legal systems, and hence it must be evaluated according to legal standards and in application of scientific criteria.

We may wonder, if the precedent accusation is explained by difference between Islamic legal system and Western systems. If this is the case, such an evaluation is unjustified. It supposes that Western laws are representing the ideal, and that any other legal system which detracts from their model must be of a lower level.

This method of evaluation has no scientific character. A legal system must be appreciated objectively according to its logic, its values and social scope.

Some writers may accuse the reapplication of Islamic criminal law in some modern Islamic states of failure. This accusation is based on internal and international opposition which faced this reapplication, it is based on the unjustified harshness of sanctions pronounced in the name of Islam. We believe that reasons for the so called failure or not sufficient success, are due to the fact that application of Islamic law, in some modern Islamic states has been entrusted to unexperienced judges in Islamic law, or to exceptional courts, who endeavoured to satisfy interests of political authorities, rather than to apply this law in the right way.

As it would be explained, afterwards, Islamic criminal legal system, can be regarding it basic rules, put on an equal scientific level as Western legal systems.

CHAPTER II

FUNDAMENTALISM AND EVOLUTION

(MODERNIZATION) OF ISLAMIC CRIMINAL LEGAL SYSTEM

Facing the other meaning of fundamentalism, we may put the same question. Is application of Islamic criminal legal system a fundamentalism ? It is supposed in this other part of the question, that Islamic legal system will be applied in the same manner as it was applied in the dawn of

constitute in itself a fundamentalism. Furthermore, other Islamic states, such as Saudi Arabia, many states of the Arabic Gulf and Iran are applying Islamic criminal legal system. Does this actual legislative position constitute a fundamentalism ?

The answer to the above mentioned question stem from the following points : What are the reasons for this national claim for the reapplication of Islamic law ? Is such an application following an experiment of application of western laws a fundamentalism ?

Regarding the reason of a claim in favour of the reapplication of Islamic criminal law, we mention following reasons :

The main reason for this claim is the fact that Islamic legal system was applied in all Islamic states till the last third of the nineteenth century, it was replaced by Western laws during a period of colonization, without the consent of the people of these states. Hence, the application of Western laws was considered as an aggression against an element of nationality and sovereignty. The claim for the reapplication of Islamic laws is a sort of revendication of sovereignty and a response to national sentiment. Furthermore, due to the religious feature of Islamic legal system which has been above mentioned the non application of Islamic laws is considered by the public opinion, and especially that of pious persons, as a religious Sinn, hurting the religious conscience, then its reapplication would certainly satisfy and confront religious sentiment. In addition to the above mentioned reasons, there is a third one, which proved to be decisive to a big fraction of the public opinion, as well as to many Islamic scholars : Criminality has much increased since the application of Western laws, it is said that this phenomenon is due to the failure of these laws to defend the society, the only remedy would then be the return to the Islamic legal system. Starting from this premise, some modern scholars tried a comparison between Islamic and Western laws, the conclusion of which was in favour of the Islamic legal system.

Other reasons, of political significance formented this movement : some political parties claimed the reapplication of Islamic law in order to gain the sympathy of the public opinion, and hence obtain majority of votes in public elections. Some governments sustained reapplication of Islamic legal system, in order to satisfy public opinion.

Regarding the statement that reapplication of Islamic law constitutes a fundamentalism, one is entitled to ask about the reasons for such qualification.

Part II**ISLAMIC FUNDAMENTALISM**

In order to specify what is intended by Islamic fundamentalism, it would be convenient to begin by searching for the meaning of the word "Fundamentalism". "Fundamentalism", in a literal meaning, is the strict adherence to traditional orthodox tenets. In this literal meaning "Fundamentalism" is opposed to liberalism and modernism.

Applied to Islam (as civilization and legal system) what would Fundamentalism means ?

Regarding the Islamic legal system, does Islamic fundamentalism means that the mere reapplication of Islamic legal system, in Islamic states, constitutes in itself a fundamentalism ?

Or is it intended that the application of Islamic legal system in its early form, as it was conceived in lifetime of the Prophet and during the dawn of Islam era under the four ensuing Caliphs and the Dynasties of Omaids and the Abasids, constitute fundamentalism, which consequently means that if the Islamic legal system is applied in a modern form, there would be no fundamentalism.

These two different questions are to be replied independently.

CHAPTER I**MERE APPLICATION OF ISLAMIC CRIMINAL
LEGAL SYSTEM AND FUNDAMENTALISM**

The problem arises in the following way : In most Islamic modern states, western criminal legal systems are applied, that is to say national penal codes and national codes of criminal procedure are conceived according to a Western pattern, which can be a continental one or an anglo-saxon example. In all these countries, strong voices are requiring the reapplication of the Islamic criminal legal system. Does this movement

considers itself as continuation and development of these two religions. According to the Islamic point of view, Moses, Prophet and Messenger of God, was sent by him to establish Judaism which was corresponding to a certain stage of human evolution. It was completed by Jesus Christ, also prophet and Messenger of God, according to the Islamic view. Judaism and Christianity are completed by Islam, established by Mohamed, last Prophet and Messenger of God. Thus, Islam recognizes the two religions and is considered to involve them in a certain religious unity corresponding to the last stage of humanity. An important consequence of this point of view in the following : Any tenet, any concept and any rule belonging to Judaism or Christianity which had not been abolished by Islam, must be considered as an integral part of it. It is said in the Coran. "The Prophet believes in what had been revealed to him from his God, as do the believers, each one of them believes in God, His angels, and His Prophets, we make no distinction (they say) between one and another of his prophets".

In order to specify the relationship between Islam, as civilization (Islamic civilization), and other civilizations, it is necessary to emphasize the scientific character of Islam : It has been recommended to all Moslems, by God and the Prophet, to think about all phenomena whether natural or social, never to accept any tenet without due reflection.

Moslems are also recommended to learn, whatever may be the source of their learning, and to teach each other. It is said in the Coran. "In the creation of the heavens and the earth, and the alteration of night and day, there are indeed signs for men of understanding". The Prophet also said : "Search learning from birth to death". According to this philosophy, Islam accepted Greek, Roman, Persian and Indian civilizations and adopted many of their acquisitions, whether material or moral. On the other hand, Islam gave modern western civilization its renaissance, throughout its high schools and scientific centers in Spain and South Italy, during last centuries of Middle Age. Thus, Moslems are recommended to accept all what has been created, obtained or developed by other civilizations, under a sole condition, that these acquisitions would not be in contradiction with a rule of conduct, moral or legal, prescribed by Islam.

Related to analogy, other sources are involved in the extensive field of legal logic reasoning. Analogy and related sources are independant endeavors of each scholar or doctrinal school. They give vivacity, flexibility and possibility of evolution of the Islamic legal system and enable it to meet the endless needs of a modern and changing society.

CHAPTER III

CHARACTERISTICS OF THE ISLAMIC CRIMINAL LEGAL SYSTEM

It is obvious that the Islamic legal system has a religious character, it is an essential element of Islam, as religion and civilization. Necessary consequence of this character is that its application in a Moslem society is highly recommended. It is then, the duty of the legislative authority in an Islamic State to enforce Islamic law into application.

Furthermore, Islamic legal system is endowed of another character, the character of a genuine legal system. Regarding the fact that it is based on rational basis, that it adopts moral and social values, and that it proposes as a mission to protect social interests, it can be qualified as a legal system like any other legal system. Consequently, Islamic legal system obtains its susceptibility to application, from its logic, its values and its social scope, independantly from its religious origin. From this point of view, it can be regarded as expression of a human civilization, which has solid historical roots, endured the test of centuries and whose human and social mission is to be continued in the present and the future.

Regarding this legal character, Islamic law can, from a logical and objective point of view, be applied in a non-moslem society, or on non-moslem citizines in a moslem society.

It is notworthy in this respect, to specify, very briefly the position of Islam, as religion and civilization, towards other religions, especially judaism and Christianity, as well as towards other human civilizations.

Islam is never in an antagonist or adversary position towards Judaism and Christianity (called in Islamic literature, Heaven's religions). Islam

legal systems. Hence, Islamic jurisprudence is not static, it is flexible, changing and subject to evolution according to time and place.

For more clarity, Islamic criminal law consists of two parts : an unchanging, eternal and universal part containing rules decreed by main sources of Islam : The Coran, the Sonna and the Consensus. These rules are presumed to be enforcable in any Islamic society, because they reflect, in the opinion of the Islamic legislator, a standard (level) of civilization essential to every Islamic society. The other part of the Islamic Criminal law is a flexible one, it consists of rules which are conceived by scholars according to certain methods of interpretation. Such rules are to be enforced by the Islamic legislator, who can choose between different opinions, which he considers as appropriate to his society.

CHAPTER II

SOURCES OF THE ISLAMIC CRIMINAL LEGAL SYSTEM

It is of a primordial importance to specify sources of the Islamic legal system.

First source is the Coran, holy book of Islam, emanation from God and containing, beside tenets, religious history, Islamic moral, legal rules, which constitutes the most important part of the Islamic legal system.

Second source is the Sonna, consisting of sayings and deeds of the Prophet establishing legal rules, according to a legislative deputation accorded to him by the Coran. The major part of the Sonna consists of sayings, in which the prophet enforces legal rules. The other part consists in deeds ; in this respect an act accomplished by the prophet in a legal field may constitute a precedent establishing a legal rule.

Consensus as a third source of Islamic system means unanimity of opinion among scholars, at a certain time, regarding the solution to be conceived to a certain legal problem. Such an unanimity establishes a legal rule.

Analogy, as an independant source of Islamic legal system, is intended in the same meaning adopted by modern scholars.

Part 1**ISLAMIC CRIMINAL LEGAL SYSTEM**

This part will first contain the explanation of an important distinction between Islamic Criminal law and Islamic Criminal Jurisprudence. It will contain next an introduction to the sources of Islamic criminal legal system. The last point to be treated in this part will be the main characteristics of the Islamic Criminal Legal system.

CHAPTER 1**ISLAMIC CRIMINAL LAW
AND ISLAMIC CRIMINAL JURISPRUDENCE**

It is of major importance to distinguish between Islamic Criminal Law and Islamic Criminal Jurisprudence. Both are components of the Islamic Criminal system.

Islamic Criminal Law consists of compulsory or mandatory rules which are to be applied, as intended by the Islamic legislator. These rules specify what acts are to be considered as offences, what punishments are to be inflicted for each offence and what procedures are to be followed in order to investigate offences and try offenders.

Islamic criminal jurisprudence is a science which includes ideas, theories and concepts dealing, from an Islamic point of view, with offences in order to prevent them, and with penalties considered as a social system intended to defend society against harm or danger of offences. Concepts of the Islamic jurisprudence have no mandatory character, their value is only of scientific importance. There are many differences of opinion in Islamic jurisprudence, every scholar or group of scholars may have a certain point of view concerning the same matter. Four main schools are known inside the sunnit community of Islam (the other community is the shiite), these schools are the Hanafi, the Maliki, the Shafei and the Hanbali, each school may contain subschools, and there may be difference of opinion between scholars belonging to the same subschool. Islamic criminal jurisprudence may be the source of the Islamic criminal law, same relationship as recognized in positive Western

ISLAMIC FUNDAMENTALISM AND THE CRIMINAL LAW

By

Dr. Naguib Hosni
Professor of Criminal Law
Former Dean of the Faculty of Law
President of Cairo University

INTRODUCTION

Topic of this research is Islamic fundamentalism and the criminal law.

As an introduction, and in order to give the maximum clarity to the following developments. It seems necessary to explain the meaning of "Islamic legal system".

Islamic legal system is the totality of rules, theories and concepts organising and regulating relations between individuals, between individuals and public authorities and between public authorities themselves.

Islamic legal system includes as much fields as is required by a logical and systematic classification of social relations. Hence, Islamic legal system contains : Family law, Civil Law, Commercial law, Constitutional law ; International law, and evidently a Criminal law.

Outline : This research includes three parts.

The first, contains definition, sources and main characteristics of the Islamic Criminal System.

In the second part, we will endeavour to specify what is intended by Islamic Fundamentalism.

The third part, will deal with an analysis of basic principles of the Islamic Criminal legal system.

Articles en langue arabe

	Page
Dr. MOHAMED DOUEDAR: La Caisse des fonds monétaires internationaux et l'économie égyptienne (en arabe)	5
Dr. SOHEIR MAHMOUD MATOUK: Le Virement inverse des ressources dans le cadre de la Crise des dettes du Tiers Monde (en arabe)	23
Dr. SABRI AHMED ABOU ZEID: Le rôle du Marché Financier dans le développement des investissements en Egypte au cours de la période 1975-85/1986	113
Dr. MAHMOUD EL TANTAWI: Interprétation de la conduite économique du projet international des activités (en arabe)	133
Dr. HUSSEIN MOHAMED SALEH: Possibilité de la suffisance, et de la nécessité de réaliser la sécurité alimentaire en Egypte (en arabe)	175
Dr. MONA MOUSTAFA EL BARADEI: La politique alimentaire en Egypte. Etude et Critique des recherches et des études relatives au problème alimentaire en R.A.U depuis le début de 1970	197

SOMMAIRE

	<i>Page</i>
Dr. NAGUIB HOSNI : Islamic fundamentalism and the criminal law	5
Dr. MOKHTAR A. KHATTAB : The strategy of the oil capital dominating from the beginning of 70	25
Dr. YOUSSEF BOUTROS-GHALI : Credit markets, in rural economies : the invisible hands	47
Dr. ABDEL MOETY EL-BEHWASHY : Determinants of Government Revenues Share in GNR in A.R.E. — A Quantitative analysis	85
Dr. IBRAHIM SOLIMAN — Dr. AIDA EL ASFAHANI. — Food vs nutrition Security Planning in Egypt : The social, economic and political concepts	123
Dr. KAMAL S. EL KHESHEN : Amending Programming Solutions using dual values	131
Dr. PAR LIND : Some notes on Egyptian industries and related problems	153

MEMBRES DE LA SOCIÉTÉ

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou \$ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre paiement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 100 pour la R.A.E. et 35 shillings ou \$ 5.00 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXIX Année, JANVIER, AVRIL 1988 — Nos. 411 - 412

Rédacteur en Chef : Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM
Secrétaire - Général
de la Société

JANVIER, AVRIL 1988
LXXIXème ANNÉE
Nos. 411 - 412
LE CAIRE

Prix : P.T. 400